جامعة المنوفية
كلية التجارة
قسم الاقتصاد والمالية العامة

دور السياسة الضريبية فى تحقيق عدالة توزيع الدخل فى مصر

"دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ "

رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير فى الاقتصاد

مقدمه من

أحمد محمد وجيد قمرة
معيد بكلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

إشراف

دكتور
على شريف عبد الوهاب وردة
أستاذ الاقتصاد المساعد وقائم بعمل
رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة المنوفية

(٢٠١٤ م - ١٤٣٥ هـ)

لجنة الحكم والمناقشة

الأستاذ الدكتور / صقر أحمد صقر " رئيساً "

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بالكلية ورئيس جامعة المنوفية الأسبق

الأستاذ الدكتور / مدحت محمد العقاد " عضواً "

أستاذ الاقتصاد المتفرغ ووكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث الأسبق

كلية التجارة – جامعة الزقازيق

دكتور / على شريف عبد الوهاب وردة " مشرفاً وعضواً "

أستاذ الاقتصاد المساعد وقائم بعمل رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بالكلية

" قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَاۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"

صدق الله العظيم

(آية ٣٢ – سورة البقرة)

إهداء

إلى من أعطى فلم يكل العطاء وبذل فكان أسمى من السخاء " أبي"

إلى من قاسمتني السهر والعناء فكانت لأسقامي خير دواء " أمي"

إلى رفيقة الدرب ومن تشاركني في السراء والضراء " زوجتي "

إلى من هو مهجة فؤادي ولحياتي خير أنس وبراء " إياد "

إلى من هم بحق أهل الوفاء ومنبع الإخاء "أخي وأختي"

إلى والد ووالدة زوجتي

شكر و تقدير

الحمد الله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والحمد لله كما ينبغى لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وأشرف الخلق أجمعين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد،،،،،

أتوجه بالشكر أولاً ودائماً لله سبحانه وتعالى أن وفقنى إلى إتمام هذا العمل سائلاً إياه أن يجعله صالحا ولوجهه الكريم خالصاً ، ثم بعد ذلك إلى من وهبوا لى من العلم والتوجيه ما كان نبراساً فى الوصول إلى الطريق السديد ، وبذلوا من الجهد ما كان عوناً في إتمام هذا البحث ، وإنه ليزيدنى شرفاً أن أقدم خالص شكرى وعظيم تقديرى لأستاذى **دكتور /على شريف عبد الوهاب** ، أستاذ الاقتصاد المساعد وقائم بأعمال رئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية التجارة – جامعة المنوفية ، لما أحاطني به من رعاية وحسن توجيه ، وما وجهه لى من نصائح وإرشادات ، وما غمرنى به من علم وخلق ، فلم يبخل بالوقت والجهد رغم مشاغله الكثيرة فى سبيل إخراج هذا البحث فى صورته العلمية المتكاملة ، فقد كان بحق خير المعلم ، ولا يسعنى في هذا المقام إلا أن أدعو الله له بموفور الصحة والعافية ومديد العمر وأن يجعله دائماً مناراً للعلم وأن يجزيه عنى خير الجزاء .

كما أتوجة بخالص شكرى وتقديرى لأستاذى الفاضل **الأستاذ الدكتور / صقر أحمد صقر** ، أستاذ الاقتصاد ورئيس جامعة المنوفية الأسبق ، على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة رغم تعدد مسئولياته وكثرة مشاغله وضخامة أعبائه ، وهذا ما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له للاستفادة من آراءه العلمية القيمة ، فله منى أسمى آيات التقدير والعرفان بالجميل ، وجزاه الله عنى خير الجزاء .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/ مدحت محمد العقاد** ، أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث الأسبق ، كلية التجارة – جامعة الزقازيق على تفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة الحكم على الرسالة رغم مشاغله الكثيرة وتعدد مسئولياته ، الأمر الذى يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له ، فله منى جزيل الشكر والامتنان والعرفان بالجميل ، وجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لجميع أساتذتى الذين لهم الفضل في التكوين والبناء العلمى للباحث ، وكل من مد لى يد العون .

وأخيراً ، اللهم إنى أشهدك أنى قد بذلت ما يسرت لى من جهد فإن وفقت فبفضل من عندك ، وإن أخفقت فمن نفسى ، وما توفيقى إلا بالله العزيز الحكيم ، وما من تقصير إلا منا ومن الشيطان الرجيم .

اللهم اجعل عملى هذا عملا مقبولاً وسعيى فيه مشكوراً ، مبتغياً به وجهك الكريم ، وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين .

الفهرس

البيـــــــان	رقم الصفحة
فصل تمهيدي	
- مقدمة	١
- الدراسات السابقة	٢
- مشكلة الدراسة	١٢
- أهمية الدراسة	١٣
- فروض الدراسة	١٣
- أهداف الدراسة	١٤
- منهجية الدراسة	١٤
- خطة الدراسة	١٤
الفصل الأول : إطار تحليلي للسياسة الضريبية	١٦
(١-١) السياسة الضريبية	١٦
(١-١-١) تعريف السياسة الضريبية	١٦
(١-١-٢) أدوات السياسة الضريبية	١٨
(١-١-٣) خصائص السياسة الضريبية	٢٠
(١-٢) أهداف السياسة الضريبية	٢٠
(١-٢-١) أهداف السياسة الضريبية فى الدول المتقدمة والنامية	٢١
أولاً : أهداف السياسة الضريبية فى الدول المتقدمة	٢١
ثانياً : أهداف السياسة الضريبية فى الدول النامية	٢٢
(١-٢-٢) الأهداف العامة للسياسة الضريبية	٢٤
أولاً : دور السياسة الضريبية فى تحقيق النمو الاقتصادى	٢٤
ثانياً : دور السياسة الضريبية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى	٢٨
ثالثاً : دور السياسة الضريبية فى تحقيق العدالة التوزيعية	٢٩
الخلاصة	٣٠
الفصل الثانى : النظام الضريبى المصرى	٣١

(٢-١) النظام الضريبى	٣٢
(٢-١-١) مفهوم النظام الضريبي	٣٢
(٢-١-٢) عناصر النظام الضريبي	٣٣
(٢-١-٣) العلاقة بين النظام الضريبي والسياسة الضريبية	٣٧
(٢-٢) تطور النظام الضريبي في مصر	٣٧
(٢-٢-١) منذ النشأة وحتى الخمسينيات	٣٧
(٢-٢-٢) منذ أوائل الخمسينيات حتى أوائل السبعينيات	٣٩
(٢-٢-٣) فترة ١٩٧٣ حتى الثمانينيات	٣٩
(٢-٢-٤) فترة الثمانينيات حتى التسعينيات	٤١
(٢-٣) الاصلاحات الضريبية الأخيرة (١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠ م)	٤٢
(٢-٣-١) التعديل الضريبى عام ١٩٩١	٤٢
(٢-٣-٢) التعديل الضريبى عام ١٩٩٣	٤٣
(٢-٣-٣) التعديلات الضريبية للفترة (١٩٩٤- ٢٠١٠)	٤٤
(٢-٣-٤) أهم النقاط المستحدثة بالقانون الجديد	٤٥
(٢-٤) تطور الايرادات الضريبية في مصر	٤٩
١- الضريبة على الدخل وأرباح شركات الأموال	٥٤
٢- الضريبة العامة على المبيعات	٥٦
٣- الضرائب الجمركية	٥٨
الخلاصة	٦١
الفصل الثالث : سياسات إعادة توزيع الدخل القومى	٦٢
(٣-١) سياسات إعادة توزيع الدخل القومى	٦٢
(٣-١-١) تقسيم الدخل القومى	٦٢
(٣-١-٢) صور توزيع الدخل	٦٣
(٣-١-٣) تعريف إعادة توزيع الدخل القومى	٦٤
(٣-١-٤) إتجاهات توزيع الدخل	٦٦
(٣-١-٥) أهمية دراسة التوزيع	٦٧
(٣-٢) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل القومي	٦٨

(٣-٢-١) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الدولة	٦٨
(٣-٢-٢) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى العائلة	٧٠
(٣-٢-٣) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الفرد	٧١
(٣-٣) توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي	٧٤
(٣-٣-١) التوزيع عند الكلاسيك	٧٤
(٣-٣-٢) التوزيع عند النيو كلاسيك	٧٦
(٣-٣-٣) النظريات التوزيعية الكنيزية	٧٧
الخلاصة	٧٩
الفصل الرابع : قياس التفاوت في توزيع الدخل	٨٠
(٤-١) مفهوم التفاوت و أساليب قياسه	٨٠
(٤-١-١) مفهوم التفاوت	٨٠
(٤-١-٢) قياس التفاوت	٨١
(٤-١-٣) مشاكل قياس التفاوت	٨٢
(٤-٢) مقاييس التفاوت في توزيع الدخل	٨٣
(٤-٢-١) المقاييس البيانية	٨٣
(٤-٢-٢) المقاييس التى تشتق مباشرة من البيانات	٨٦
(٤-٢-٣) الخصائص الأساسية لمقاييس التفاوت	٩١
الخلاصة	٩٢
الفصل الخامس : هيكل توزيع الدخل فى مصر	٩٣
(٥-١) تطور توزيع الدخل بين الأسر فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠	٩٤
(٥-١-١) دخل الأسرة ١٩٩٠/ ١٩٩١	٩٤
(٥-١-٢) دخل الأسرة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠	٩٥
(٥-١-٣) دخل الأسرة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٩٦
(٥-١-٤) دخل الأسرة والفرد ٢٠٠٨/٢٠٠٩	٩٨
(٥-٢) الضرائب و توزيع الدخل	٩٩
(٥-٢-١) الأثار التوزيعية للضرائب	٩٩
(٥-٢-٢) السياسة الضريبية و توزيع الدخل	١٠١

(٥-٢-٣) شروط معايير العدالة الحديثة	١٠٣
(٥-٢-٤) مؤشرات السياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل	١٠٤
(٥-٣) قياس التفاوت فى توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠)	١٠٥
(٥-٣-١) قياس تفاوت توزيع الدخل بإستخدام معامل جيني	١٠٦
(٥-٣-٢) قياس تفاوت توزيع الدخل بإستخدام منحنى لورنز	١١٠
الخلاصة	١١٦
الفصل السادس : قياس أثر الضرائب على الدخل باستخدام النماذج القياسية	١١٧
(٦-١) تحديد متغيرات النموذج	١١٧
(٦-٢) تقدير النموذج	١١٨
(٦-٣) تحليل ومناقشة نتائج النموذج	١٣٠
النتائج	١٣٤
التوصيات	١٣٧
المراجع	١٣٨
الملحق الاحصائي	١٤٧

فهرس الجداول

رقم الجـدول	عنوان الجـدول	الصفحة
(٢-١)	مقارنة الإعفاءات الاجتماعية بين قانون الضرائب القديم والقانون الجديد .	٤٦
(٢-٢)	تطور الانفاق الحكومى والحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠) .	٤٩
(٢-٣)	تطورالحصيلة الضريبية كنسبة من الايرادات العامة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) .	٥٠
(٢-٤)	تطورالعجز الكلى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) .	٥١
(٢-٥)	تطورالضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كنسبة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية وإلى إجمالي الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠) .	٥٣
(٢-٦)	تطور حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح شركات الاموال خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٩ /٢٠١٠) .	٥٥
(٢-٧)	تطور حصيلة الضريبة العامة على المبيعات خلال الفترة (٩٠/ ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠) .	٥٧
(٢-٨)	تطور حصيلة الضرائب الجمركية خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٩/ ٢٠١٠) .	٥٩
(٥-١)	متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ١٩٩٠/ ١٩٩١.	٩٤
(٥-٢)	متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.	٩٥
(٥- ٣)	متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ .	٩٧
(٥- ٤)	متوسط نصيب الإسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩	٩٨
(٥ – ٥)	تطور الاعفاءات العائلية	١٠٣

(٥- ٦)	معامل جيني في الفترة ١٩٩١/٩٠ – ٩٥/ ١٩٩٦	١٠٧
(٥ -٧)	معامل جيني في الفترة ٩٥/ ١٩٩٦- ٢٠٠٠/٩٩	١٠٧
(٥- ٨)	معامل جيني في الفترة ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٨
(٥- ٩)	معامل جيني في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤- ٢٠٠٨ /٢٠٠٩	١٠٩
(٦- ١)	إختبار جذر الوحده لسكون السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار ديكى فوللر (DF) وإختبار ديكى فوللر الموسع (ADF)	١٢١
(٦ – ٢)	اختبار جذر الوحده لسكون السلاسل الزمنية بإستخدام إختبارفليب – بيرون (Phillip – perron)	١٢٢
(٦ -٣)	نتائج تقدير معادلات إنحدار التكامل المتساوى بإستخدام طريقة (O LS)	١٢٤
(٦-٤)	إختبار جذر الوحده لإختبار سكون البواقى بإستخدام إختبارى ديكى فوللر الموسع (ADF) وفليب بيرون (P P)	١٢٤
(٦-٥)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإستخدام طريقة إنجل وجرانجر على خطوتين	١٢٧
(٦- ٦)	نتائج اختبار سببية جرانجر	١٢٨
(٦- ٧)	نتائج الاختبارات التشخيصية لبواقى النموذج المقدر	١٣٠

فهرس الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(٢- ١)	عناصر النظام الضريبى	٣٤
(٤-١)	الجدول التكرارى	٨٥
(٤-٢)	المنحنى المستعرض	٨٦
(٤-٣)	منحنى لورنز	٨٦
(٤-٤)	مقياس باريتو	٨٨
(٥-١)	منحنى لورنز للدخل العائلى (إجمالي جمهورية مصر العربية)	١١٠
(٥ -٢)	منحنى لورنز للدخل العائلى (حضرالجمهورية)	١١١
(٥-٣)	منحنى لورنز للدخل العائلي (ريف الجمهورية)	١١٢
(٥- ٤)	منحنى لورنز للإنفاق العائلي (إجمالي جمهورية مصر العربية)	١١٣
(٥ -٥)	منحنى لورنز للإنفاق العائلي (حضرالجمهورية)	١١٤
(٥ -٦)	منحنى لورنز للإنفاق العائلي (ريف الجمهورية)	١١٥

المستخلص

احتلت قضية عدالة توزيع الدخل أهمية بالغة سواء بين المفكرين والاقتصاديين أو بين رجال السياسة ومتخذي القرار ، وذلك لما لها من أبعاد وتشابكات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فالنمط السائد لتوزيع الدخل في المجتمع هو محصلة تفاعل مجموعة من العوامل والمحددات الاقتصادية ، ويمكن للدولة أن تتدخل من خلال مجموعة من السياسات وعلى وجه التحديد السياسة الضريبية لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع . ونظراً للدور الهام الذي أضحت الضرائب تلعبه فى عملية توزيع الدخل، قام الباحث بهذه الدراسة محاولاً إبراز هذا الدور للضرائب في إعادة توزيع الدخل متضمنة توضيح أهمية دراسة النظام الضريبى ، والعلاقة بينهما وبين النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية موضحاً أهداف السياسة الضريبية مع بيان تطور النظام الضريبي المصرى . مع بيان مقومات السياسة الضريبية التى يمكن من خلالها تحقيق عدالة توزيع الدخل فى مصر، لذاهدفت الدراسة تحديد وتحليل دورالسياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إختلاف العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى الدولة والعائلة والفرد ، الضرائب المباشرة أكثر قدرة على تحقيق العدالة من الضرائب غير المباشرة في توزيع الدخل من خلال إستخدام نظام التصاعد في سعر الضريبة ، الضرائب غير المباشرة تسهم في تحقيق العدالة في توزيع المصروفات الأسرية أكثر من إسهامها في توزيع الدخل الشخصي ، تتوقف فاعلية الضرائب في إعادة توزيع الدخل على السعر الذى تفرض به ، وعلى مدى تصاعد هذا السعر وعلى كيفية تحديد وعائها وعلى الإعفاءات التي تتقرر منه ، قيمة معامل جيني لتوزيع الدخل بين الأسرعلى مستوى جملة الجمهورية ٠،٣٧ ، ٠،٣٤٣ ، ٠،٣٦، ٠،٣٣، ٠،٢٨٦ للسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٥/ ٩٦ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي ، وهو ما يعني حدوث تحسن فى مستوى توزيع الدخل ، هيكل توزيع الدخل في الريف أفضل منه في الحضر فمعامل جيني في الريف ٠،٣٣ ، ٠،٢٨ ، ٠،٢٧١ ، ٠،٢٧٢ بينما في الحضر ٠،٣٩ ، ٠،٣٧ ، ٠،٣٥ ، ٠،٢٧٩ لسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي ، وقد يرجع ذلك إلى تكافل أهل الريف معاً وقربهم الشديد من بعضهم البعض على عكس سكان الحضر .

وتوصي الدراسة بتدعيم دور الدولة وتطويره بما يتناسب مع الظروف الجديدة ، من خلال الآليات الفعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة والسياسات المتعلقة بهما ، وتحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية وتخفيض نصيب فئات الدخل العليا من الدخل القومي من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة ، وزيادة نصيب فئات الدخل الدنيا من الدخل القومي من خلال توجيه النفقات العامة نحو زيادة دخل الفقراء بشكل مباشر عن طريق الإعانات وبشكل غير مباشر من خلال إيجاد فرص عمل لهم .

فصل تمهيدى
الإطار العام للدراسة

فصل تمهيدى

الإطار العام للدراسة

مقدمة

التفاوت في توزيع الدخل كان موضوعاً للبحث والحوار والخلاف منذ أقدم العصور. وقد جاءت جميع الأديان لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين البشر، والسبل التي يمكن من خلالها معالجة وتكوين مجتمعات أكثر مساواة . ولا توجد فلسفة أو فكر في أي مرحلة من مراحل تاريخ البشرية وفي أية أمة من الأمم لم تتطرق لهذا الموضوع ،أو لم يكن جزءاً مهماً من فلسفتها العامة . ومع ذلك فما تزال هذه القضية تستقطب الاهتمام والبحث، من دون أن يكون هناك نتائج واضحة وقاطعة ، وما يزال البشر يختلفون حتى هذه اللحظة حول ما يمكن أن يعنيه التوزيع العادل للدخل . فكل فرد من المجتمع له أفكاره الخاصة حول الموضوع وفي بعض الأحيان يكون لديه أيضا ًالحلول التي يعتقد أنها ضرورية للتصدي لهذه المشكلة . وبالطبع فإن هذا التباين في الفكر يعكس بدرجة كبيرة الموقع الذي يحتله الفرد في سلم التراتيب الاجتماعية، فالعمال يعتقدون أن أصحاب رأس المال يحصلون على حصة من الدخل أكبر مما يستحقونه بسبب الأرباح العالية التي يفرضونها على السلع التي يقومون بإنتاجها، والأجور المتدنية التي يدفعونها للعمال. وأصحاب الأعمال يعتقدون أن مطالبات العمال المستمرة بزيادة الأجور تؤدي لا محالة للتضخم ومن ثمَ إلى إعادة توزيع الدخول في المجتمع لغير صالح العمال في الكثير من الحالات.[1]

ولذلك احتلت قضية عدالة توزيع الدخل أهمية بالغة سواء بين المفكرين والاقتصاديين أو بين رجال السياسة ومتخذي القرار ، وذلك لما لها من أبعاد وتشابكات اقتصادية واجتماعية وسياسية ، فالنمط السائد لتوزيع الدخل في المجتمع هو محصلة تفاعل مجموعة من العوامل والمحددات الاقتصادية كنمط الملكية ، نظم التسعير ، سياسة الاستثمار البشري وما إلى ذلك من عوامل تحدد عوائد الملكية وعوائد العمل ، ويمكن للدولة أن تتدخل من خلال مجموعة من السياسات – وعلى وجه التحديد السياسة المالية أو سياسة تحديد الملكية – لإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .[2]

وتعد السياسة الضريبية ومن ثمَ النظام الضريبي من أهم أدوات وفنون السياسة الاقتصادية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وترتبط السياسة الضريبية بمحددات وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر فيها وتتأثر بها ، فهي تساهم بطريق مباشر أوغير مباشر في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تمثل الحصيلة الضريبية ٥٤،٢٨ %عام ١٩٩١/٩٠، ٦٨،٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، ٦٣،٥٩ % عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ من جملة الايرادات ، مما

---

(1) عبد الرازق الفارس ،" الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربى "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١، ص ٩٣ .

(2) حامد محمود مرسى ،" قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلى في مصر "، المجلة العلمية للاقتصاد والتحارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠١ ، ص ٤٧ : ٤٨ .

يشيرإلى استمرار الاعتماد على الحصيلة الضريبية كمورد رئيسي من موارد الدولة اللازمة لتمويل نفقات التنمية . ونظراً للدور الهام الذي أضحت الضرائب تلعبه في عملية توزيع الدخل . قام الباحث بهذه الدراسة محاولاً إبراز هذا الدور للضرائب في إعادة توزيع الدخل متضمنة توضيح أهمية دراسة النظام الضريبي ، والعلاقة بينهما وبين النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية موضحاً أهداف السياسة الضريبية مع بيان تطور النظام الضريبي المصرى . مع بيان مقومات السياسة الضريبية التي يمكن من خلالها تحقيق عدالة توزيع الدخل في مصر .

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التطبيقية تناولت دراسة عدالة توزيع الدخل وذلك من خلال التحليل النظرى لمجموعة من العوامل المؤثرة في هذه الظاهرة نذكر منها :

١ـ الدراسة الأولى : تأثيرالضرائب على توزيع الدخل ـ دراسة إستكشافية لتقديرالاستقرار الضريبي في مصر .[1]

هدفت الدراسة كمحاولة إستكشافية لدراسة تأثير الضرائب على توزيع الدخل والكشف عن الاتجاهات العامة لهذا التأثير لعدد من السنين خلال الفترة ١٩٥٩/٥٨ – ١٩٧٥/٧٤ .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الاتية :

أـ تأثير الضرائب على الدخل في عام ٥٨ / ١٩٥٩

١– تأثير الضرائب الصافية الكلية والضرائب الإجمالية على توزيع الدخل في القطاع الحضري أكبر منه في القطاع الريفي.

٢– الاتجاه الرئيسى لتأثير الضرائب هو زيادة أنصبة فئات الإنفاق الدنيا وتخفيض أنصبة الفئات العليا رغم أن هذا التأثير ضعيف .

٣– ترجع النتائج السابقة إلى أثر الضرائب غير المباشرة سواء الإجمالية منها أو الصافية ذات تأثير ضئيل .

٤– تأثير الضرائب غير المباشرة سواء الإجمالية أو الصافية في القطاع الحضرى ضئيل جداً .

ب– تأثير الضرائب على الدخل في عام٦٤/ ١٩٦٥

١– للضرائب الصافية تأثير ملحوظ في كلٍ من القطاعين الريفي والحضري وكذلك الحال بالنسبة للضرائب المباشرة الاجمالية .

٢– زيادة تأثير الضرائب غير المباشرة في القطاع الريفي بالمقارنة بعام ٥٨/ ١٩٥٩ .

---

[1] محمد رضا العدل ، " تأثيير الضرائب على توزيع الدخل محاولة إستكشافية لتقدير الاستقرار الضريبي في مصر "، الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل في مصر ، تحرير جودة عبد الخالق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ١٩٩٣ .

٣- الدور الذي تلعبة الضرائب المباشرة يختلف إلى حد ما عنه في عام ٥٨/ ١٩٥٩، حيث أصبح لها تأثير ضعيف في القطاع الريفي .

٢- **الدراسة الثانية : أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومى فى مصر** [١]

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس أثر الضرائب والرسوم السلعية على توزيع الدخل في مصر عام ١٩٧٥/٧٤ وعام ١٩٨٢/٨١ ، فضلا عن قياس أثر بعض بنود الانفاق العام على توزيع الدخل في هذين العامين ، وقياس الأثر المجمع لهذه المتغيرات المالية على توزيع الدخل في العامين المذكورين ومقارنة الأثر المجمع لهذه المتغيرات على توزيع الدخل خلال نفس الفترة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- توزيع الدخل قبل المتغيرات المالية العامة كان أفضل في عام ١٩٧٥/٧٤ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١.

٢- الضرائب والرسوم السلعية أدت إلى سوء توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ بينما أدت إلى تحسن طفيف في توزيع الدخل عام ١٩٨٢/٨١ .

٣- دعم السلع الغذائية أدى إلى تحسن في توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ وعام ١٩٨٢/٨١ وقد شمل تحسن توزيع الدخل جميع فئات الإنفاق (ذات الدخول المنخفضة – ذات الدخول المرتفعة).

٤- الإنفاق العام الصحى أدى إلى تحسن في توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ وعام ١٩٨٢/٨١ . إلا أن تأثيره على توزيع الدخل كان أفضل عام ١٩٧٥/٧٤ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١ .

٥- الإنفاق العام التعليمى أدى إلى تحسن في توزيع الدخل عام ١٩٧٥/٧٤ وعام ١٩٨٢/٨١. إلا أن تأثيره على توزيع الدخل كان أفضل عام ١٩٧٥/٧٤ مقارنة بعام ١٩٨٢/٨١ . ورغم هذا التحسن في توزيع الدخل إلا أن نظام التعليم في مصر يعاني من المشاكل وأوجة القصور مثل ظاهرة تسرب التلاميذ من جميع المراحل التعليمية ، وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية في جميع المراحل الدراسية ، وضعف المستوى التعليمى للخريجين سواء خريجى المدارس الفنية أو خريجى الجامعات ، وظاهرة الغش .

٣- **الدراسة الثالثة** : Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review [٢]

هدفت الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والفقر وإيجاد العلاقة بين النمو السريع وزيادة عدم المساواه من جهة وتأكيد الأثر السلبي لعدم المساواه من جهة أخرى .

---

[١] حامد محمود مرسى أحمد ، "أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومى في مصر" ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ .

(٢) Bigsten A and Levin J ., "Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review" , *Working Paper in Economics*, No. 32, November 2000-11-03, Department of Economics , Göteborg University.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- من العوامل التي ساهمت في الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل هي وضع إستراتيجية موجهة نحو النمو من الخارج الذي تقوده الصادرات على أساس التخصص في الصناعات كثيفة العمل والتنمية الزراعية ، وتشجيع التكنولوجيا الجديده والاستثمار في البنية التحتية والمادية والبشرية .

٢- رفع كفاءة المؤسسات التي توفر مجموعة من الحوافز للمزارعين ورجال الأعمال والسياسات الاجتماعية من أجل تعزيز الصحة والتعليم ورأس المال الاجتماعي وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفقراء .

٣- ليس هناك علاقة ثابتة بين النمو والتغيرات في عدم المساواه ، إلا أن البلدان التي نجحت من حيث النمو الاقتصادي هي أيضاً من المحتمل جدا أن تكون ناجحة في الحد من الفقر و تفاوت توزيع الدخل .

٤- الدراسة الرابعة : تقييم الآثار التوزيعية لتطبيق برنامج صندوق النقد الدولى على الدخل وشرائح المجتمع الأكثر فقراً في الدول النامية ، بالمقارنة بعدم تطبيق البرنامج " مع الاشارة إلى الاقتصاد المصري " [١]

هدفت الدراسة لقياس الآثار التوزيعية لبرنامج صندوق النقد الدولى على معاملات جيني وشرائح دخل السكان الأكثر فقراً في الدول النامية بالمقارنة بحالة عدم تطبيق هذه الدول للبرنامج وذلك خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين وخمس أعوام ممن بدء تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- برنامج صندوق النقد الدولي له آثارتوزيعية هامة على الدخل الكلي ، وتعتمد قوة وإتجاه هذه الآثار على الحالة الاقتصادية للدولة قبل تطبيق البرنامج.

٢- الدول التي حقق لها البرنامج آثار إيجابية على توزيع الدخل لا تعانى من إختلالات كبيرة في هياكلها الاقتصادية قبل تنفيذ البرنامج وكان حجم الإستفادة من زيادة معدل النمو أكبر من الخسائر في توزيع الدخل .

٣- الدول التي حقق لها البرنامج آثار سلبية على توزيع الدخل كانت تعاني من إختلالات كبيرة في هياكلها الاقتصادية قبل تطبيق البرنامج وكانت حجم الاستفادة من زيادة معدلات النمو أقل من الخسائر في توزيع الدخل مما أدى إلى آثار سلبية في النهاية .

---

[١] محمد محمود عطوه ،" تقييم الآثار التوزيعية لتطبيق برنامج صندوق النقد الدولي على الدخل وشرائح المجتمع الأكثر فقراً في الدول النامية بالمقارنة بعدم تطبيق البرنامج مع الاشارة إلى الاقتصاد المصري " ، المجلة المصرية للدرسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، المجلد الخامس والعشرون ،٢٠٠١.

٤- ترتب على تطبيق برنامج صندوق النقد الدولى في مصر نتائج سلبية على توزيع الدخل وشرائح دخل المجتمع الأكثر فقراً وكانت الصورة أكثر وضوحاً في قطاع الحضر ، على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة المصرية في هذا الاتجاه .

٥- الدراسة الخامسة : قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلى فى مصر خلال الفترة (١٩٥٩/٥٨ – ١٩٩٦ /٩٥) [١]

هدفت الدراسة إلى محاولة قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر منذ أواخر الخمسينيات ، وذلك لتقييم أثر السياسات الاقتصادية المختلفة التي إتبعت خلال تلك الفترة على نمط توزيع الدخل .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- تحسن عدالة توزيع الدخل العائلى في مصر خلال الفترة ١٩٥٩/٥٨ - ١٩٦٥/٦٤ وذلك لانخفاض قيمة معامل جيني عام ٦٤/ ١٦٥ مقارنة بعام ٥٨/ ١٩٥٩ .

٢- زيادة التفاوت في توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفتره ٦٤/ ١٩٦٥ -١٩٨٢/٨١

٣- تحسن عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفترة ٨١/ ١٩٨٢ -٩٥/ ١٩٩٦ .

٤- تحسن عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفترة ١٩٥٩/٥٨- ١٩٩٦/٩٥ حيث إنخفضت قيمة معامل جيني عام ٩٥/ ١٩٩٦ مقارنة بقيمته عام ٥٨/ ١٩٥٩ .

٥- تحسن عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر عام ١٩٦٥/٦٤ - ١٩٩٦/٩٥.

٦- أن عدالة توزيع الدخل في مصر أفضل منها على مستوى العالم خلال الفترة (١٩٦٥- ١٩٩٥) ، حيث تحسن وضع أفقر ٢٠% من السكان بإرتفاع نصيبهم من الدخل ، في نفس الوقت الذي إنخفض فيه نصيب أغنى ٢٠% من السكان وهو عكس الوضع الذي حدث على مستوى العالم تماماً.

٦- الدراسة السادسة : سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل - حالة مصر "[٢]

هدفت الدراسة معرفة إتجاهات التفاوت والفقر في الاقتصاد المصري قبل الثمانيات وكيف تغيرت نتيجة تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وماترتب عليه من تحويلات في الاقتصاد المصري ، وما هي الفئات الأكثر تضرراً من هذه التغيرات والتي يجب أن تستهدفها أى سياسة لمواجهة الفقر وتحسين مستويات المعيشة .

---

[١] حامد محمود مرسى ، " قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفترة (٥٨/ ١٩٥٩ – ٩٥/ ١٩٩٦)" ، مرجع سبق ذكره.

[٢] سمية أحمد على عبد المولى ،" سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل (حالة مصر) "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٢ .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي سلباً على توزيع الدخل وأدت إلى إتجاه مقاييس إنتشار الفقر وفجوته وحدته نحو التزايد وبمعدلات متزايدة .

٢- تزايد خطورة مشكلة الفقر في الاقتصاد المصري وإتسع نطاقه ليشمل فقر الدخل لحوالي نصف السكان والفقر البشرى لثلث السكان وهي تعد معدلات شديدة الارتفاع مقارنة بالاقتصاديات النامية الأخرى خاصة تلك التي تندرج في نفس التصنيف الاقتصادي مع مصر .

٣- تنطوى سياسات الإصلاح الاقتصادي على مجموعة متداخلة من الآليات التي تؤثرسلباً على التوزيع وتعزز دوائر الفقر القائمة وتوسيع نطاقها من خلال تدعيم محددات النمو .

٧- الدراسة السابعة : آثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى (من خلال الخدمات الاجتماعية الأساسية) [١]

هدفت الدراسة إلى دراسة إنعكاسات إتفاق مصر مع صندوق النقد الدولي على نمط توزيع الدخل القومى منظوراً إليه من زاوية بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية متمثلة في التعليم والصحة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

وجود مجموعة من النتائج المباشرة وغير المباشرة سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادي أو الاجتماعي نتيجة تطبيق سياسات صندوق النقد الدولي .

فعلى المستوى السياسي : حدث تغير في دور الدولة بتقليص دور الدولة مع إعطاء الحرية للقطاع الخاص وإقتصر دور الدولة على مجرد الاشراف والرقابة والتوجيه للاقتصاد القومى بأكمله .

أما من الناحية الاقتصادية : حدث إنخفاض في معدل التضخم ، وتم تحرير التجارة الخارجية وزيادة الاحتياطى من النقد الأجنبى وإرتفاع معدل الاستثمار .

أما من الناحية الاجتماعية : فإن لتطبيق سياسات التكييف أثر مباشر على توسيع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة من حيث النصيب النسبي من الثروة والدخل نظراً لأن سياسات الصندوق ذات طبيعة إنكماشية وتطبق في فترات زمنية قصيرة ، وتقع أثار هذه السياسات على كاهل الفئات الدنيا خاصة عندما تتخذ الدولة قرار بإلغاء الدعم للسلع الأساسية أو قرار بخفض قيمة الجنيه المصرى أو زيادة أسعار منتجات الحكومية وزيادة أسعار الطاقة أو قرار بخفض الأجور أو تغير النظام الضريبي الذي يطبق والانتقال من الضرائب المباشرة إلى الضرائب غير المباشرة بتطبيق ضريبة المبيعات .

---

[١] كريمة محمد الزكى ،" آثار سياسة صندوق النقد الدولى على توزيع الدخل القومى (من خلال الخدمات الاجتماعية الاساسية)" ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ .

وتعد كل هذه مؤشرات لقياس آثار تطبيق سياسات التكييف على توزيع الدخل . حيث تغير نمط توزيع الدخل بين العمل وعوائد الملكية فبعد أن كان يميل لصالح العمل ٧٠% من إجمالي الدخل القومي ، وبنسبة ٣٠% لعوائد الملكية عبر الستينيات وأوائل السبعنينيات ، فإنه بدأ التحول في غير صالح العمل مع سياسات الإنفتاح الاقتصادي أواسط السبعينيات وحيث تنامى هذا التوجه بسياسات التحرير الاقتصادي المطبقة وفقاً للعلاقة مع الصندوق لتحصل عوائد الملكية على ما يناهز ٧٠% بينما تراجع نصيب العمل إلى ما يناهز ٣٠% فقط .

٨- الدراسة الثامنة: The influence of earnings on income distribution in the United States[(١)]

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الأرباح على توزيع الدخل في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٦٨ -٢٠٠٠ بإستخدام إحصائية المعلومات التي قدمها مكتب إحصاءات العمل وشرح الأسباب التي تجعل التفاوت في الدخل في تزايد .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- أثبتت مؤشرات توزيع الدخل بوضوح أنه خلال العقود الثلاثة الماضية قد حدثت زيادة قوية لعدم المساواة بين الأسر في الولايات المتحدة كما يلي :

- بين عامى ١٩٦٨ – ١٩٨٠ حدث نمو متباطىء في دخل الأسر في حين نمو عدم المساواة .
- بين عامى ١٩٨٠- ١٩٩٢ حدث نمو محدود في دخل الأسر في حين نمو عدم المساواة بمعدل أكبر .
- بين عامى ١٩٩٢ – ٢٠٠٠ زاد معدل نمو الدخل في الوقت الذي زاد فيه نمو عدم المساواة .

٢- وجود كثير من فرص العمل لبعض الوقت للمرأة في سوق العمل ولكن بدخل متوسط أقل بكثير من الرجال ، على الرغم من الحد من التفاوت في الدخل بين الجنسين .

٣- هيمنة المتخصصين والمديرين وموظفي الدعم في مجال المبيعات والمهام الفنية على نسبة كبيرة من الدخل .

٤- التغير التكنولوجي يؤثر بشكل إيجابي على زيادة أجور أقلية من العاملين في حين غالبية العاملين قد تجد ثبات أو تباطؤ في الأجور وهو ما يؤدى إلى عدم المساواة .

[(١)]Manso E ., "The influence of earnings on income distribution in the United States", *The Journal of Socio-Economics* ,Vol. 35, PP. 710-726, 2006.

٩- الدراسة التاسعة : الضريبة العامة على المبيعات وعدالة توزيع الدخل فى مصر عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ (١)

هدفت الدارسة إلى بيان أوجه القصور في التنظيم الفني للضريبة العامة على المبيعات في تحقيق العدالة الضريبية ، وبيان أثرها على توزيع الدخل العائلي في مصر عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- انخفاض نصيب فئات الدخل الدنيا وهم الفقراء من الدخل العائلي بعد الضريبة العامة على المبيعات ، وهذا يعني أن الفقراء قد ساء حالهم بسبب هذه الضريبة .

٢- ارتفاع نصيب فئات الدخل المتوسطة من الدخل العائلي بعد الضريبة العامة على المبيعات ، وهذا يعني تحسن حال الطبقة المتوسطة بسبب هذه الضريبة .

٣- انخفاض نصيب فئات الدخل العليا وهم الأغنياء من الدخل العائلي بعد الضريبة العامة على المبيعات ، وهذا يعني نجاح هذه الضريبة في الحد من التفاوت في توزيع دخل المجتمع .

٤- بوجه عام يمكن القول أن الضريبة العامة على المبيعات قد أدت إلى تحسن درجة عدالة توزيع الدخل العائلى في مصر بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا ، وأن فئات الدخل الدنيا قد تردى حالها بسبب الضريبة العامة على المبيعات .

١٠- الدراسة العاشرة : Income distribution trends in Brazil and China Evaluating absolute and relative economic growth (٢)

هدفت الدراسة إلى معرفة إتجاهات توزيع الدخل في البرازيل والصين في ظل النمو الاقتصادي المطلق والنسبي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- زيادة الدخل الحقيقي للفرد على مدى العقدين الماضيين بشكل كبير في البرازيل وبشكل مذهل في الصين ، ومع ذلك عدم المساواة النسبية في توزيع الدخل ظلت مرتفعة في البرازيل وتفاقمت في الصين .

٢- أدى النمو الاقتصادي في كل من الصين والبرازيل إلى رفع المستوى المعيشى للفقراء والأغنياء وإن كان الأغنياء قد إستفادوا بنسبة أكبر .

---

(١) حامد محمود مرسى ،" الضريبة العامة على المبيعات وعدالة توزيع الدخل في مصرعام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ " ، مجلة مصر المعاصره ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء،العدد ٤٨٨ ، أكتوبر٢٠٠٧ .

(٢)Coes D .," Income distribution trends in Brazil and China: Evaluating absolute and relative economic growth" , *The Quarterly Review of Economics and Finance*, Vol. 48 ,PP.359- 369 , 2008.

٣- الإنفاق على توفير السلع العامة (المدارس الابتدائية والخدمات الصحية الأساسية على سبيل المثال) للفئات ذات الدخل المنخفض له أكبر الأثر على الرفاهية من النفقات التي قد يذهب جزء كبير منها إلى الفئات ذات الدخل المرتفع .

٤- لتفادى الآثار السلبية للنمو يتم الاعتماد على شبكات الأمان الاجتماعي.

١١- الدراسة الحادية عشر : هيكل توزيع الدخل وإنعكاساته على الادخار والاستثمار في مصر (دراسة تحليلية) [١]

هدفت الدراسة معرفة هيكل توزيع الدخل في مصر والتغيرات التي طرأت عليه ، ومصادر الدخل التي من الممكن تنميتها حتى يزيد دخل الأسر وتتحسن درجة التفاوت بين الأسر ، ووضع تصور لسد الفجوة بين الإدخار والاستثمار من خلال دراسة تطور الدخل والإنفاق الحكومي والادخار المحلى في الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٨ .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على ثلاث قطاعات رئيسية هي قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات الإنتاجية والاجتماعية .

٢- إنخفاض نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي و إنخفض تبعاً لذلك دخل الفرد المقيم في الريف ومدخراته .

٣- تضاعف الناتج القومى الاجمالى في مصر ٤،١ مرة خلال الفترة ٩٥/ ١٩٩٦ إلى٢٠٠٧/٢٠٠٨ بالأسعار الجارية ولكن بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٦/٩٥ تضاعف مرتين .

٤- هيكل توزيع الدخل حاليا ينحاز إلى فئات الدخل العليا وهي قادرة على الادخار ومن ثمَ الاستثمار مما يؤدى إلى تفاوت أكثر في توزيع الدخل .

١٢- الدراسة الثانية عشر: أثر سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي على توزيع الدخل " دراسة نظرية تطبيقية "[٢]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبطة بسياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي على توزيع الدخل من واقع الدراسات التطبيقية ومدى التوافق أو التعارض مع النظريات التي تستند إليها هذه السياسات بما يساعد واضعيها في إتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الجوانب السلبية وتعظيم الجوانب الايجابية لها .

---

[١] ثناء عبد العزيز محمود مصطفي ، "هيكل توزيع الدخل وإنعكاساته على الادخار والاستثمار في مصر(دراسة تحليلية) "، رسالة زمالة في الاقتصاد ، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ، ٢٠٠٩ .

[٢] على عبد الوهاب نجا ، " أثر سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي على توزيع الدخل " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، مجلد ٤٧ ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠١٠ .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- إقترن تطبيق سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات وبداية الألفية الجديدة بزيادة التفاوت في توزيع الدخل في معظم الاقتصاديات الانتقالية، حيث كانت معدلات الزيادة في التفاوت في توزيع الدخل أكبر ما يمكن في كل من الصين ودول أوربا الوسطى والشرقية نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها هذه الدول ، كما إزاداد التفاوت في كل من الدول الأسيوية والأفريقية ، وكذلك أمريكا اللاتنية التي من أعلى معدلات التفاوت في توزيع الدخل على مستوى العالم .

٢- التزايد الكبير في تفاوت توزيع الدخل في الفترة الأخيرة بالدول النامية والاقتصاديات الانتقالية ليس للأسباب التقليدية – تركز ملكية الأرض والموارد الطبيعية وعدم التكافؤ في الحصول على فرص التعليم - بل تفاعلت معها الأسباب الجديدة والناتجة عن التغيرات الهيكلية التي صاحبت تطبيق سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي .

١٣- الدراسة الثالثة عشر : إعادة هيكلة العمالة كمدخل لتقليل التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على مصر (١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مؤشرات قياس العدالة في توزيع الإنفاق أو الدخل بإعتبار أن عدم عدالة التوزيع تمثل أحد أهم المحددات الهيكلية لدرجة الفقر في المجتمع ، وإستعراض بعض تجارب الدول النامية المتعلقة بعدالة التوزيع وإرتباطها بمعدلات التنمية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- يمكن إعادة توزيع الدخل من خلال عدة وسائل كالإصلاح الزراعى ، وفرض ضرائب على المعاملات الرأسمالية في العقارات وسوق الأوراق المالية وتحسين الدعم والضمان الاجتماعي .

٢- تحقيق معدلات مرتفعة للتضخم كان عاملاً مساعداً على زيادة التفاوت في توزيع الدخل في مصر التي تعاني من التفاوت في توزيع الدخل .

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب المساواة في توزيع السلع والخدمات على جميع أفراد المجتمع ، وطبقاته الاجتماعية المختلفة مع ضمان كفاءة إستخدام الموارد الموجهه إلى الفقراء من خلال شركات الضمان الاجتماعي .

---

(١) نهلة حسن على موسى ،" إعادة هيكلة العمالة كمدخل لتقليل التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على مصر "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣ .

وبناء على ماسبق تناوله من الدراسات السابقة يرى الباحث ما يلى :

١- ليس هناك علاقة ثابتة بين النمو والتغيرات في عدم المساواة ، إلا أن البلدان التي نجحت من حيث النمو الاقتصادي هي أيضاً من المحتمل أن تكون ناجحة في الحد من الفقر والتفاوت في توزيع الدخل .

٢- برنامج صندوق النقد الدولي له آثار توزيعية على الدخل الكلي ، وتعتمد قوة وإتجاه هذه الآثار على الحالة الاقتصادية للدولة قبل تطبيق البرنامج ، ولذلك عانت مصر من نتائج سلبية على توزيع الدخل وشرائح دخل المجتمع الأكثر فقراً وكان ذلك أكثر وضوحاً في الحضر.

٣- أثرت سياسات الإصلاح الاقتصادي سلباً على توزيع الدخل وأدت إلى إتجاه مقاييس إنتشار الفقر وفجوته وحدته نحو التزايد وبمعدلات متزايدة .

٤- توزيع الإنفاق العائلي وفقاً لشرائح الدخل قبل الإصلاح الاقتصادي كان هناك تدهور في نصيب الخمس الأدنى ، والثانى والثالث ، والرابع وكان التدهور الأكبر في نصيب الخمس الأدنى وخاصة في الريف .

٥- تغير نمط توزيع الدخل بين العمل وعوائد الملكية فبعد أن كان يميل لصالح العمل ٧٠% من إجمالى الدخل القومى ، وبنسبة ٣٠% لعوائد الملكية عبر الستينيات وأوائل السبعنيات ، فإنه بدأ في التحول في غير صالح العمل مع سياسات الانفتاح الاقتصادي في أواسط السبعنيات .

٦- تذبذب قيمة معامل جيني صعوداً وهبوطاً منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ولكنها في النهاية كانت أكبر من قيمة نفس المعامل قبل بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ، وذلك يعكس مدى التدهور في توزيع الدخل في مصر خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري .

٧- إقترن تطبيق سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي خلال عقد الثمانينيات وبداية الالفية الجديدة بزيادة التفاوت في توزيع الدخل في معظم الإقتصاديات الانتقالية .

٨- أن الضريبة العامة على المبيعات قد أدت إلى تحسن درجة عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر بالنسبة للطبقات المتوسطة والعليا ، وأن فئات الدخل الدنيا قد تردى حالها بسبب الضريبة العامة على المبيعات.

٩- يمكن إعادة توزيع الدخل من خلال عدة وسائل كالإصلاح الزراعى ، وفرض ضرائب على المعاملات الرأسمالية في العقارات وسوق الأوراق المالية وتحسين الدعم والضمان الاجتماعي .

أوجه الإختلاف بين هذه الدراسات السابقة والدراسة التي يريد الباحث القيام بها وهي :

١- معظم الدراسات السابقة ركزت على التغيرات التي طرأت على توزيع الدخل ومواجهة الطبيعة الهيكلية للإصلاح الاقتصادي .

٢- الدراسات السابقة توقفت عند فترة زمنية معينة ولذلك سيتم دراسة دور السياسة الضريبية وتوزيع الدخل في فترة حديثة نسبياً .

٣- من ناحية أخرى فإن أسباب التفاوت في توزيع الدخل قد تختلف من دولة لأخرى بل قد تختلف بالنسبة للدولة الواحدة من فترة إلى أخرى مما يستدعى تحديث هذه الدراسات في أى دولة من الحين والأخر وعدم الاعتماد على نتائج دراسة أو دراسات تم إنجازها منذ فترة طويلة نسبياً ، فنحن نعيش في عالم سريع التغير وبالتالى يجب تحديث قواعد المعلومات التي يجرى إختبار السياسات في ضوئها حتى نؤمن لهذه السياسات أكبر فرص للنجاح في إحراز أهدافها .

مشكلة الدراسة :

تواجه مشكلة توزيع الدخل كافة المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية ، ولكنها تختلف من حيث حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها ، كما أنها مشكلة متعددة الجوانب والأشكال سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، وعادة ما تزداد حدة هذه المشكلة وآثارها الضارة في الدول النامية ومنها مصر .

وتشير تقديرات توزيع الدخل في مصر إلى أن هناك تدهوراً منذ منتصف الثمانينيات ، كما جعلت إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي توزيع الدخل أسوأ في الفترة الأخيرة من القرن العشرين حيث كان للإصلاح الاقتصادي آثاراً توزيعية في غير صالح الفئات المتوسطة والمنخفضة الدخل . فقد كانت قيمة معامل جيني على المستوى القومي قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ٠،٣٧ عام ١٩٩١/٩٠ثم تناقصت مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري إلى ٠،٣٤ عام ١٩٩٦/٩٥ ثم بدأت في التزايد وفقاً لمسح عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ وأصبحت ٠،٣٦ ثم تراجعت مرة أخرى قيمة ذلك المعامل حتى أصبحت ٠،٣٣ وفقاً لمسح عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، مما يشير إلى زيادة سوء توزيع الدخل وتمركز الملكية في يد الطبقات العليا في الاقتصاد المصري .

وفي الواقع يعد مفهوم العدالة التوزيعية مفهوما نسبياً يختلف من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى داخل البلد الواحد وهذا ينعكس بدوره على هياكل توزيع الدخول التابعة لها ومن ثمَ استخدامها لسياساتها المختلفة بهدف الاقتراب من الهيكل التوزيعى العادل وفقاً للمفهوم الذي تتبناه الدولة ، وفي هذا الإطار تبرز السياسة الضريبية كإحدى السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها إعادة توزيع الدخل القومى ورفع معدل النمو في الوقت ذاته .

ومن هنا تتضح مشكلة الدراسة التي تتمثل في التعرف على أهم أدوات السياسة الضريبية لمعرفة الدور الحقيقي للضرائب في تحقيق عدالة توزيع الدخل خلال فترة الدراسة ؟

أهمية الدراسة :

يعد التفاوت في توزيع الدخل من القضايا التقليدية العامة التي واجهت وما زالت تواجه كافة المجتمعات ولكنها تختلف من مجتمع لأخر ، وأصبحت سياسة إعادة توزيع الدخل سياسة بالغة الأهمية يعتمد عليها في تحقيق العديد من الأغراض الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق عدالة توزيع الدخل القومي ، ويحتل هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل باستخدام السياسة الضريبية أهمية كبيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية على السواء ، وذلك بسبب دورها الكبير في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ، ومن ثمَ الأمن القومي للمجتمع خصوصاً مع اتساع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء وانتشار المعلومات حول منحنى لورنز وابتعاده عن خط المساواة المطلقة ، ومن ثمَ أصبحت دراسة التفاوت في توزيع الدخل محوراً لاهتمام مباشر على نطاق واسع في الأدبيات الاقتصادية . ويزيد من أهمية دراسة العدالة التوزيعية أيضاً الأثرالمتوقع للسياسات الاقتصادية الجديدة التي تتبناها المؤسسات الاقتصادية الدولية .

ويمكن تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال شقين أساسيين . الشق الأول هو الضرائب ودورها الفعال في إعادة التوزيع من خلال فرض الضرائب المختلفة ، والشق الثاني هو النفقات العامة عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والدعم .....بهدف تحقيق عدالة توزيع الدخل .

ومما سبق يتضح أهمية السياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل ، حيث إنها تشكل أداة مهمة من أدوات إعادة توزيع الدخل من خلال التأثير في الدخول النقدية وفي الدخول الحقيقية .

فروض الدراسة

تحاول الدراسة اختبار الفروض الآتية :

١- وجود تفاوت في توزيع الدخل بين الريف والحضر.

٢- وجود علاقة طردية بين الضرائب المباشرة وعدالة توزيع الدخل .

٣- وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة وعدالة توزيع الدخل.

أهدف الدراسة :

تستهدف الدراسة تحديد وتحليل دورالسياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل في مصر في العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي وتحقيقاً لهذا الهدف سوف تحاول الدراسة اختبار فروضها من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١- التعرف على مجموعة الإجراءات التي تم اتباعها في إطار عملية الإصلاح الضريبي .

٢- تحليل هيكل توزيع الدخل في مصر والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة.

٣- تقييم الدور التوزيعي للسياسة الضريبية في مصر .

٤- تحليل التفاوت في توزيع الدخل ودراسة دور السياسة الضريبية في تصحيح و إعادة توزيع الدخل.

٥- تقديم المقترحات والبرامج الكفيلة بتحقيق عدالة توزيع الدخل في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على الأساليب التالية للبحث :

١- **الأسلوب الاستقرائي** : المتمثل في دراسة المشكلة من جوانبها المختلفة وحصر البيانات المتاحة عنها .

٢- **الأسلوب التحليلي** : الذي يقوم على تحليل البيانات المتاحة عن المتغيرات المختلفة للدراسة خلال فترة الدراسة .

٣- **الأسلوب القياسي** : وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لقياس مدى تأثير السياسة الضريبية على متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الدراسة .

خطة الدراسة :

وبناءً على ما تقدم فقد تم تنظيم الدراسة إلى ستة فصول بالاضافة إلى الفصل التمهيدى على النحو التالي :

فصل تمهيدى يتضمن المقدمة والدراسات السابقة ومشكلة وأهمية الدراسة وفروضها .

الفصل الأول : إطار تحليلي للسياسة الضريبية ويتناول مفهوم وأدوات السياسة الضريبية وأهداف السياسة الضريبية في كلٍ من الدول المتقدمة والدول النامية ، ودور السياسة الضريبية في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ، والعوامل التي يمكن أن تؤثر بها السياسة الضريبية على أوجه النشاط المختلفة .

الفصل الثانى : ويتناول مفهوم النظام الضريبي وعناصرة وتطور النظام الضريبي المصرى منذ النشأة حتى نهاية فترة الدراسة ، ثم يتناول تطور الايرادات الضريبية في مصر خلال فترة الدراسة و نسبتها إلى الايرادات العامة ونسبة كل ضريبة (دخل – مبيعات – جمركية) إلى إجمالي الحصيلة وأسباب نموها .

الفصل الثالث : ويتناول مفهوم الدخل القومى وصور توزيع الدخل القومى (وظيفي – شخصي) واتجاهات توزيع الدخل ، العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الدولة والعائلة والفرد ، وتطور التوزيع في كلٍ من الفكر الكلاسيكي والفكرالنيوكلاسيكي والفكر الكينزي .

الفصل الرابع : يختص بمفهوم التفاوت في توزيع الدخل وطرق قياسه والمشاكل التي تواجه قياسه .

الفصل الخامس : يتناول هيكل توزيع الدخل في مصر والتغيرات التي طرأت عليه خلال فترة الدراسة وعلاقة السياسة الضريبية بتوزيع الدخل ، وقياس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام منحنى لورنز ومعامل جيني خلال فترة الدراسة .

الفصل السادس : ويتناول نموذج قياسي لقياس أثر الضرائب على متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة الدراسة ، للتوصل لأثر الضرائب على توزيع الدخل .

الباب الأول

إطار تحليلي للسياسة الضريبية

الفصل الأول

إطار تحليلي للسياسة الضريبية

تقديم :

السياسة الضريبية كغيرها من السياسات الاقتصادية مرت بتطورات عديدة ، وذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً السياسة السائدة والتي انعكست على كل من مفهوم السياسة وأهدافها وأدواتها ، وتعد السياسة الضريبية من أهم الأدوات والفنون الاقتصادية التي تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد تعددت الدراسات التي تتناول تحليل السياسة الضريبية ، سواء من الناحية المحاسبية أو الاقتصادية ، إلا أن التطورات الاقتصادية المتلاحقة تجعل من تطوير السياسة الضريبية وتقييمها المستمر أهمية كبيرة وذلك حتى تؤتي ثمارها المرجوة منها .

ويتناول الفصل الموضوعات التالية :

١- مفهوم السياسة الضريبية .

٢- أهداف السياسة الضريبية .

(١- ١) السياسة الضريبية

رغم اتفاق علماء المالية العامة على دور السياسة الضريبية في المجتمع سواءً إقتصادياً أو إجتماعياً إلا أنه لايوجد اتفاق على تعريف محدد للسياسة الضريبية . ويشير التاريخ السياسي والاقتصادي للمجتمعات إلى أن فكرة الضريبة نشأت وتطورت وإنتقل مفهومها من مرحلة لأخرى مع تطور الحياة ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية خرجت الضريبة من دورها لتحقيق الهدف المالي اللازم لقيام الدولة بوظائفها التقليدية ، لتصبح سياسة تستخدم فيها الحكومة برامج الإنفاق العام والإيرادات العامة لإحداث آثار مرغوبة على كل من الدخل القومي والإنتاج والعمالة ، وتمنع عنها الآثار غير المرغوب فيها مما مهد الطريق لظهور السياسة الضريبية.[1]

(١-١-١) تعريف السياسة الضريبية

رغم الأهمية المتزايدة للضريبة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أن علماء المالية لم يهتموا بإيجاد تعريف للسياسة الضريبية ، قدر اهتمامهم بتعريف الضريبة ذاتها واهتمامهم بدورها الاقتصادي والاجتماعي .

ولا يعني ذلك عدم وجود تعريف للسياسة الضريبية حيث تعددت التعريفات ومنها التعريفات الآتية :

---

[1] Andy Lyuer and Dora Huncock, " Taxation : policy and practice "7 th edimson learning london 2000-2001 .pp1-6

- السياسة الضريبية : هي التطبيق المقصود لوسائل معينة ، بهدف التأثير في مجرى الأحداث الاقتصادية لتحقيق نتائج أخرى غير تلك التي كانت ستترتب عليها لولا تطبيق هذا ، لتأكد استخدامها بشكل عمدى للتأثير في القرارات الاقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية مرغوب فيها .

- السياسة الضريبية : هي مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتواءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[١]

ومن أكثر التعريفات شمولاً للسياسة الضريبية :

هي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة للإسهام في تحقيق أهداف المجتمع [٢]

حيث يتضح من هذا التعريف للسياسة الضريبية ما يلي :

١- أنها مجموعة متكاملة من البرامج تسود بين مكوناتها علاقات الاتساق والترابط .

٢- أنها تعتمد على الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة والبرامج المتكاملة معها كالحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة بهدف تشجيعها .

٣- أنها جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس أهدافها .

ويلاحظ في التعريفات السابقة - رغم تعددها في الصياغة اللفظية – أنها تدور حول دور الضريبة في تحقيق أهداف معينة ، ومعظم المؤلفات الضريبية الحديثة لم تعد تهتم بتحديد مفهوم السياسة الضريبية لأن كافة التعريفات وإن اختلفت إلا إنها تبقى مجرد صياغات متعددة لفكرة واحدة هي تطوير دور الضريبة في المجتمع من مجرد وسيلة تمويلية إلى أداة تدخل وتوجيه ، فهي ترتبط بالسياسة العامة للدولة والتي تعكسها الأيدلوجية الاقتصادية التي تتبناها .

وتعد دراسة السياسة الضريبية لأي دولة من الدراسات المهمة لجهات عديدة لما لها من تأثير ومكانة واضحة في المجتمع وهذه الجهات هي :[٣]

١- القطاع العائلي : حيث يهتم القطاع العائلي بالسياسة الضريبية المنتهجة وذلك لما لها من تأثير على مستوياتهم المعيشية وعلى مدخراتهم ، كما يتأثرون أيضاً بمدى رغبتهم بزيادة أو تخفيض ساعات العمل .

---

[١] المرسى السيد حجازى ،" النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٧.

[٢] سعيد عبد العزيز عثمان ، " النظم الضريبية : مدخل تحليلى مقارن " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ ، ص١٣ .

[٣] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥- ٦ .

٢- قطاع الأعمال المحلي والأجنبي : وذلك من خلال تأثير الضريبة المفروضة على أرباحهم ، حيث يسعى كل مستثمر قبل اتخاذ قراره بالاستثمار إلى دراسة السياسات الضريبية المستخدمة والحوافز المشجعة على الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها .

٣- القطاع الحكومي : يهتم القطاع الحكومي بدراسة السياسة الضريبية ومحاولة تطويرها وذلك لما لها من تأثيرات على معالجة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والبطالة والتعرف من خلالها على حجم الاستثمار الحالي والمتوقع ، كما تعد السياسة الضريبية مهمة للحكومة وذلك لما لها من تأثير على حجم الحصيلة الضريبية اللازمة لمقابلة النفقات العامة .

٤- قطاع البحث العلمي : وذلك لمعرفة ودراسة أثر السياسة الضريبية في تحقيق أهداف مختلفة كالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى الدور الذي تلعبه في إحداث التنمية الاقتصادية في المجتمع .

(١-١-٢) أدوات السياسة الضريبية

تعد الضرائب هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها . وتنبثق من تلك الأداة الرئيسية عدة أداوات فرعية تستخدم للتأثير على السلوك الاقتصادي والاجتماعي للأفراد ومن أهم هذه الأدوات :

١- الإعفاء الضريبي

يقصد بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين ، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم ، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[١]

حيث يوجد هناك العديد من أنواع الإعفاءات الضريبية كالإعفاءات الكلية بحيث يتم إعفاء قطاعات معينة من دفع الضريبة بشكل كلي مثل الإعفاءات الممنوحة للسلطات المحلية وهناك إعفاءات عائلية وشخصية يستفيد منها الشخص الطبيعي في المجتمع ، وهناك الإعفاءات الاقتصادية التي قد تكون جزئية أو كلية ، حيث تستخدم الإعفاءات الضريبية في القانون الضريبي كأداة من أدوات السياسة الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية كالتشجيع على الاستثمار وتحقيق أهداف اجتماعية كالإعفاءات العائلية .[٢]

٢- العقوبات الضريبية

نصت العديد من القوانين الضريبية وخصوصاً ضريبة الدخل على العقوبات الضريبية وذلك عن مخالفة القوانين ، ويمكن استخدام السياسة الضريبية لهذه العقوبات كوسيلة للتوجيه والإصلاح ،

---

[١] طارق الحاج ،" المالية العامة " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ ، ص ٧٥ .
[٢] سعيد عبد العزيز ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .

حيث إن قانون الضرائب ينشىء إلتزاماً على عاتق الممول بدفع الضريبة ، وتعتبر العقوبات الضريبية جزءً مهماً من العقوبات الاقتصادية ، حيث يمكن أن تستخدمها السياسة الضريبية في سبيل تحقيق هدف إقتصادى معين كتشجيع الصناعة الوطنية من خلال التساهل في العقوبات الضريبية عليها بما يهدف الصالح الاقتصادي ، حيث أن فرض العقوبات أو الغرامات الضريبية لايعد هدفاً في حد ذاته ، وإنما وسيلة لضمان تطبيق القانون الضريبي وضمان حقوق الدولة المالية بإعتبار أن محصلة الضرائب تعد جزءًا من الإيرادات العامة ومن ثمَ ضمان نجاح السياسة الضريبية .

٣- مضاعف الضريبة

يعد مضاعف الضريبة من أدوات السياسة الضريبية لما له من تأثير على الواقع الاقتصادي من تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والتخفيف من حدة التأثير السلبي للضريبة ، ويمكن التعبير عن معادلة مضاعف الضريبة بالتغير في الناتج المحلي الحقيقي مقسوماً على التغير في الضرائب .

حيث يضم مضاعف الضرائب التغير في مبلغ الضريبة سواء كانت الضريبة ثابتة أو ضريبة نسبية ، وإذا كانت إشارة المضاعف سالبة يكون للتغير في الضريبة أثر سلبي على الاقتصاد الوطني ، وإذا كانت إشارته موجبة يدل ذلك على الأثر الإيجابي الذي تحققه الضريبة في المجتمع .[١]

٤- المعدل الضريبي

يقصد بالمعدل الضريبي بأنه نسبة مئوية أو ألفية من الوعاء الخاضع للضريبة ، ويعد المعدل الضريبي أداة مهمة من أدوات السياسة الضريبية ، ويتم ذلك من خلال استخدام المعدلات التميزية ، والمقصود بها تصميم جداول المعدلات (أسعار الضريبة) بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة . ويتم وضع عدد من المعدلات المختلفة التي قد تكون بشكل تصاعدي أو بشكل تنازلي بما يتناسب وتحقيق أهداف المجتمع .[٢]

٥- الوعاء الضريبي

يقصد به إختيار وتحديد المادة التي تفرض عليها الضريبة من حيث :

i. ضريبة على الأشخاص أم ضريبة على الأموال .

ii. ضريبة موحدة أم ضريبة متعددة .

ج- ضرائب مباشرة أم غير مباشرة .

د- ضريبة على الدخل أم على رأس المال .

---

[١] عبد العزيز علي السوداني ،" أسس السياسات المالية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص ٧٠ .

[٢] حامد عبد المجيد دراز ،" السياسات المالية "، الدار الجامعية ، الإسكندية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٤٢.

(١-١-٣) خصائص السياسة الضريبية

من التعريفات السابقة يمكن تحديد خصائص السياسة الضريبية كما يلي : [١]

١- السياسة الضريبية هي إحدى مكونات السياسة المالية ، والتي بدورها تعد إحدى مكونات السياسة الإقتصادية للدولة ، ومن ثَمَ يجب أن تتفق أهدافها مع أهداف السياسة المالية وتعملان معاً في انسجام تام مع باقي فروع السياسة الاقتصادية .

٢- السياسة الضريبية ينظر إليها كمجموعة متكاملة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات ويجب أن تصمم مكونات السياسة الضريبية في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها حيث لا ينظر إلى كل مكون على حده بل ينظر إليه على أنه جزء من مكونات السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة .

٣- السياسة الضريبية تمتد لتشمل الإيرادات الضريبية والبرامج المتكاملة المرتبطة بها ، فتشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب في تشجيعها .

٤- يجب أن توازن السياسة الضريبية بين العدالة والبساطة ويجب أن تراعي تلك المبادىء عند تكوين أنظمتها ، وعلى الأدوات الضريبية أن توازن بين حقوق الممولين والتزاماتهم , وأى إصلاح ضريبي يجب أن يوازن بين تلك الأهداف المتعارضة .

٥- تتألف السياسة الضريبية من ثلاثة عناصر:[٢]

- أهداف السياسة الضريبية : أهداف فرعية تنبثق عن الأهداف العامة للمجتمع .
- محددات السياسة الضريبية : وهي أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية تحدد أهداف المجتمع بصفة عامة وأهداف السياسة الضريبية بصفة خاصة وهي تشكل محددات لأداء السياسة الضريبية وأدواتها المختلفة .
- أدوات السياسة الضريبية : وهي مجموعة التشريعات الضريبية التي تشكل الهيكل الضريبي (النظام الضريبي) . [٣]

(١-٢) أهداف السياسة الضريبية

تعتبر السياسة الاقتصادية جزءاً مهماً من الخطة الاقتصادية التي تضعها الدولة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، حيث أن السياسة الضريبية في المجتمع لاتعمل بشكل منفرد وليست هي الأداة الوحيدة التي تحقق هذه الأهداف ، إنما تتناسق وتتكامل مع الأدوات

---

[١] أمل عصام زكي ،" مدى ملاءمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ٧ .

[٢] Joel Slewrod ,Tax policy in the Real World , Cambridge university press first published new york,1999, p8 .

[٣] ريتشارد موسيجرف ،" المالية العامة في النظرية والتطبيق " ، ترجمة محمد حمدي ، دار المريخ ، السعودية ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص٢٦٤ .

الأخرى التي تملكها الدولة في سبيل تحقيق هذه الأهداف وهذه الأدوات كالسياسات النقدية وسياسة سعر الفائدة وسياسة الأسعار والأجور ، فكلها تعتبر أدوات مهمة من السياسة الاقتصادية وللحكم على نجاحها يجب أن تعمل هذه السياسات بشكل متكامل لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها السياسة الاقتصادية .

(١-٢-١) أهداف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة والدول النامية

أولاً: أهداف السياسة الضريبية في الدول المتقدمة

تتميز الدول المتقدمة بجهاز إنتاجي ضخم ومتنوع كما تمتاز باقتصاد متنوع على كافة القطاعات الاقتصادية - قطاع صناعي وتكنولوجي على درجة عالية من التقدم – وتسعى هذه الدول إلى ضمان استمرار التشغيل الكامل لهذا الجهاز الإنتاجي ومن ثمَ العمل على النمو والاستقرار الاقتصادي ومرونة الجهاز الإنتاجي بما يكفل استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة ، والسياسة الضريبية تعمل من خلال مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة في التأثير على العرض والطلب الفعال للإقتصاد الكلي [١].

ويختلف دور السياسة الضربيية في كل حالة سواء كانت كساد أو تضخم وسوف نتعرض لكل حالة على حده كما يلى :

ففي حالة الركود : [٢]

حيث يكون هناك إنخفاض في الطلب الكلى وموارد إنتاجية معطلة مثل المعدات والآلات والموارد البشرية الماهرة المدربة ، وفي هذه الحالة تعمل السياسة الضريبية على زيادة الطلب من خلال تشجيع كل من الاستهلاك والاستثمار بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المخصصة للإستهلاك وتخفيضها على الأرباح الناجمة من الاستثمار لمحاربة الكساد وزيادة الاستثمار وإعادة توزيع الدخل ، وفي هذه الحالة تكون في صالح الطبقات الفقيرة إلى أن يصل الطلب إلى مرحلة التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية دون أن يتجاوز لمرحلة التضخم .

وفي حالة التضخم : [٣]

يكون هناك فائض في الطلب الكلى بحيث يزداد عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ويصحب ذلك موجة من التضخم وإرتفاع الأسعار ، وتعمل السياسة الضريبية على كبح الطلب الكلي وزيادة العرض الكلي ليقابل زيادة الطلب الذي أدى إلى إيجاد حالة التضخم ، وذلك من خلال رفع الضرائب على الدخول المخصصة للإستهلاك وتخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة ، حتى

---

[١] أيمن المحجوب ،" سياسة الخفض الضريبي بين التغيرات المتوسطة والتغيرات الحدية " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ،العدد ٤٦٣-٤٦٤ يوليو / أكتوبر،القاهرة ، ٢٠٠١ ص ص١٠٧- ١٢٣ .

[٢] مها مصطفي متولى ،" أثر الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار وتصحيح هياكل الإنتاج " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ١٩٩٧ ، ص ٣٤ .

[٣] عبد الله الصعيدي ،" الضرائب والتنمية " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ص ٤٣ .

يعود التوازن بين الطلب والعرض ، وتخفيض الضرائب على الشركات والأرباح غير الموزعة ، وإعادة التوزيع تكون لصالح الطبقات الغنية وذلك لكون ميلها للادخار أكبر من ميلها للاستهلاك ولو كان ذلك على حساب العدالة الاجتماعية ، وزيادة الضرائب تؤدي إلى خفض القوة الشرائية الزائدة التي تسبب حالة التضخم .

وفي حالة التضخم الركودى :-

تصميم سياسة ضريبية ملائمة لعلاج التضخم الركودي تعد مسألة أصعب لأنها تعالج ظاهرتين خلال نفس الفترة وهناك خطوط عريضة للسياسة الضريبية في مواجهة التضخم الركودي لضمان الاستقرار الاقتصادي يجب أن تؤخذ في الحسبان عدة اعتبارات منها : [١]

١- اختيار رقم مستهدف للبطالة لصعوبة الوصول إلى معدل يساوي الصفر مع تحليل المكاسب والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية لمعدلات البطالة والتضخم لاختيار الأفضل .
٢- حساب الناتج القومى الممكن تحقيقه واللازم للحفاظ على مستوى البطالة المستهدف .
٣- التنبؤ بالناتج القومي الفعلي عند غياب السياسة الضريبية .
٤- تحديد ماهية التغيرات الواجب إحداثها بواسطة الضرائب لغلق الفجوة بين الناتج القومي الفعلي والممكن .
٥- اختيار المزيج الملائم من الضرائب بما يسمح بالتأثير الإيجابى في مكونات فجوة الناتج القومي .

ورغم تعدد الأهداف الاقتصادية للمجتمع في الدول المتقدمة فإن هدف السياسة الضريبية الأكثر إلماماً يتمثل في تحقيق النمو المتوازن مع المحافظة على حالة الاستقرار الاقتصادي ، ومن ثمَ تعمل على تحقيق العدالة التوزيعية بالعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ، وعند تعارض هذين الهدفين تسهم السياسة الإنفاقية في تحقيق هذا الهدف ، لذلك تعد النفقات أداة مهمة لإعادة التوزيع تفوق السياسة الضريبية في الدول المتقدمة ويطلق عليها الضريبية السلبية. [٢]

ثانياً : أهداف السياسة الضريبية في الدول النامية

تتفاوت الدول النامية في درجة تطورها الاقتصادي نظراً لاختلاف الخطوات التي تتبعها لمعالجة مشاكل التخلف التي تعاني منها ، والاختلاف في مواردها الاقتصادية والمادية والبشرية وأوضاعها السياسية والاجتماعية .

---

[١] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٧ .

[٢] محمد سعيد ،" العدالة الضريبية اقتصادياً " ، مجلة كلية الحقوق ، مجلة النشر العلمى، الكويت ، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ص٨٦- ٨٩ .

ورغم هذا الاختلاف تتسم اقتصاديات الدول النامية بخصائص عامة يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

١- إنخفاض الدخل الفردي فيها بالمقارنة مع مثيله في الدول المتقدمة .

٢- ضعف نسبة الادخار للناتج المحلي ، مما يؤدى إلى عجز في الموازنة العامة للدولة وعجز في ميزان المدفوعات .

٣- ضعف القطاع الصناعى وانخفاض الإنتاجية وتخلف المستوى التقني وطرق الإنتاج .

٤- عدم مرونة هياكلها الإنتاجية نسبياً إذ إن الزيادة الكبيرة في الطلب الداخلي لا تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج ،لأن الطاقات الإنتاجية المطلوبة ضعيفة ، وفي كثير من الأحيان غير متوافرة ، كما أن قوة العمل تحتاج إلى تدريب .

٥- سيطرة القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي مما يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية في الإنتاج والأسعار .

وتحتل السياسة الضريبية أهمية خاصة في الدول النامية نظراً للدور الكبير الملقى على عاتقها في إحداث هذه التغيرات الشاملة في اقتصادياتها ومعالجة مشاكلها التي تعوق التنمية ومن ثَمَ فإن السياسة الضريبية تسعى إلى القيام بعدة أهداف منها :[2]

١- ترشيد الاستهلاك وتحويل الموارد منه إلى الاستثمار عن طريق رفع الضرائب المفروضة على الدخول المخصصة للاستهلاك وتلك المفروضة على سلع الاستهلاك .

٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة التي تقدر الدولة أنها ضرورية لعملية التنمية وذلك عن طريق إعفائها من الضرائب المفروضة عليها لمدة معينة .

٣- تخفيض آثار التضخم النقدي عن طريق امتصاص الضريبة لبعض القوة الشرائية من أيدى القطاع الخاص ، مما يخفف من ارتفاع الأسعار ويعمل ومن ثَمَ على حفظ قيمة النقود من التدهور .

٤- حماية الصناعات الناشئة عن طريق فرض ضريبة جمركية على ما يستورد من السلع الأجنبية لتغطي على الأقل الفرق بين تكاليف إنتاج نفس السلعة في الدولتين وذلك حتى تتمكن السلع المنتجة محلياً من أن تقوى على منافسة السلع المستوردة في السوق المحلى وسد فجوة التجارة الخارجية عن طريق تشجيع التصدير ، والحد من الواردات.

٥- التغلب على الانخفاض في معدل التراكم الرأسمالي عن طريق تحفيز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي نحو استثمارات تدعيم التنمية .

---

[1] محمد خالد المهايني ،" دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقه في التشريع الضريبي المقارن "، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩ ، العدد الثاني ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٦٧ .

[2] شريف رفاعي عبد الحميد ، " دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في اتخاذ قرارات الاستثمار في مصر "، رسالة ماجستير، كية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٣٤ -٣٥ .

(١-٢-٢) الأهداف العامة للسياسة الضريبية

تسهم السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي ، والاستقرار الاقتصادي ، والعدالة التوزيعية للمجتمعات ، وفيما يلي تحليل لكلٍ من هذه الأهداف :

أولا : دور السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة السنوية في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي . وعادة ما يوضح الاقتصاديون دور السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي من خلال بيان تأثير السياسة الضريبية في كل محدد من محددات النمو الاقتصادي والتي يمكن بيانها من خلال النموذج التالي :[١]

$$\Delta ل = د (\Delta ك ، \Delta ك / \Delta ل ، ت ، ع ، ب)$$

يوضح النموذج أن معدل النمو الاقتصادي (Δ ل) يعتمد على معدل النمو في رأس المال (Δ ك / ك) وعلى التحسن في المعدل الحدي لرأس المال / الإنتاج الحدي (Δ ك / Δ ل) ، وعلى معدلات التحسن في كل من التكنولوجيا (ت) وكمية ونوعية عناصر الإنتاج الأخرى (ع) وأخيراً على مدى تغير البيئة الاجتماعية والسياسية لتصبح أكثر مواءمة للنمو الاقتصادي (ب) ومن المتصور أن هذا النموذج يعد امتداداً للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي .

وتؤثر السياسة الضريبية في كل محدد من محدات النمو الاقتصادي كما يلي :

١- تأثير السياسة الضريبية على معدل تكوين رأس المال (Δ ك/ ك)

يظهر تأثير السياسة الضريبية في معدل تكوين رأس المال من خلال تأثيرها في كل من معدل المدخرات وحجم الاستثمار الخاص أو في كليهما . فعندئذ تؤدي الضرائب إلى زيادة معدل المدخرات (نتيجة زيادة الضرائب على الإنفاق) وهذا يؤدي إلى زيادة معدل تكوين رأس المال. وعلى العكس إذا أدت الضرائب إلى تخفيض معدل المدخرات (نتيجة فرض الضرائب التصاعدية على عوائد التملك مثلا) فإن هذا يقلل من معدل تكوين رأس المال .

وفي هذا المجال يمكن أن نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة فيما يتصل بتكوين رأس المال .

ففي حالة الضرائب المباشرة : يمكن استخدام الحوافز الضريبية خاصة ما يتعلق منها بما يسمى معجل الاهلاك Accelerated Depreciation والمنح الاستثمارية Investment Grants . ويلعب معجل الاهلاك للأصول الثابتة دوراً مهما في تكوين رأس المال للمنشأت من خلال تأثيره على معدل الربح*

---

[١] المرسي سيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٢ .

* استخدمت الولايات المتحدة فكرة معجل الاستهلاك منذ فترة طويلة ففي خلال الحرب العالمية الثانية وخلال حرب كوريا تم تطبيق هذه الفكرة على الصناعات التي ترتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات العسكرية ، وأدى ذلك إلى نمو هائل في حجم الاستثمار بتلك الصناعات حتى أن الولايات المتحده أوقفت تطبيقها بعد نهاية كل حرب منها .

ويلاحظ أن هذا الحافز الضريبي الاهلاك المعجل يدخل مباشرة في مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية أي عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة ، لأن القائمين على الاستثمارات الجديده يقارنون بين معدل العائد الداخلي ** وتكلفة رأس المال اللازم للمشروع ، ويتخذون القرار بالاستثمار عند زيادة المعدل الأول عن المعدل الثاني ، ولذا فإن أي عامل يؤدي إلى زيادة المعدل الأول أو تخفيض المعدل الثاني معاً يعد ذا أهمية كبيرة في زيادة حجم الاستثمارات في ظل الظروف الاقتصادية والتكنولوجية السائدة في المجتمع .[١]

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة : فيمكن بدورها أن تلعب دوراً مهماً في تكوين رأس المال وذلك من خلال : [٢]

أ- تخفيض هذه الضرائب على السلع والخدمات خاصة إذا فرضت على السلع والخدمات شائعة الاستعمال ، والتي تتسم بانخفاض المرونة السعرية للطلب عليها ، وإن كان هذا النوع من الضرائب يصيب ذوي الدخول المحدودة بدرجة أكبر من أصحاب الدخول المرتفعة .

ب- الضرائب غير المباشرة بطبيعتها غير تصاعدية على الدخل وإنما ترتبط بمستوى الاستهلاك وهذا يعني أن عبئها على المدخرات يكون منخفضاً مقارنة بضرائب دخل ذات حصيلة مساوية .

ج- يمكن إستخدام الضرائب غيرالمباشرة بصورة تصاعدية وفقاً لمدى إحلال البنود الاستهلاكية للمدخرات خاصة السلع الاستهلاكية المعمرة الفخمة أو وفقاً لمدى مرونة الطلب الدخلية على السلع المختلفة .

د- يمكن أن تسهم الضرائب على الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة غالية الثمن في زيادة المدخرات الوطنية ، ومن ثمَ إمكانية زيادة معدل تكوين رأس المال .

٢- المعدل الحدي لرأس المال / الإنتاج (Δ ك / Δ ل)

تؤثر الضرائب على المعدل الحدى لرأس المال / الانتاج الحدي وذلك على النحو التالي : [٣]

أ- استخدام الضرائب النوعية التي تفضل الاستثمارات ذات (Δ ك / Δ ل) المنخفض ، حيث يحاول رجال الأعمال الابتعاد عن السلع ذات العبء الضريبي الأكبر إلى السلع الأخرى الأقل عبئاً. كما يمكن تطبيق معجل الاهلاك على الصناعات ذات (Δ ك/ Δل) المنخفض من أجل توجيه الاستثمارات نحو تلك الصناعات .

ب- الضرائب تقلل من اقتصاديات الحجم خصوصاً الضرائب غير المباشرة وذلك من خلال تخفيضها للطلب على المنتجات .

** يعرف معدل العائد الداخلي على الاستثمار في المشروع بأنه معدل الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للغلات المتوقعة للمشروع والقيمة الحالية للتكاليف . راجع يونس البطريق وآخرون ، مرجع سبق ذكرة ، ص ٦٨.

[١] حامد عبد المجيد دراز ، " دراسات في السياسات الضريبية " ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص٢٣٥ .

[٢] يونس البطريق ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧١- ٧٢ .

[٣] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٣٠ - ٣١ .

ج- الضرائب الجمركية تجعل استيراد رأس المال أكثر تكلفة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنه إذا تم فرض الضرائب الجمركية على بعض السلع الاستهلاكية شائعة الاستعمال أو استخدمت حصيلتها من الصرف الأجنبي في شراء السلع الإنتاجية ، فإنها يمكن أن تؤدي إلى زيادة المعروض من السلع الرأسمالية المستوردة ، وهذا يعني بدوره أن الضرائب غير المباشرة تلعب دوراً مهماً في تقليل استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية ، ويقلل هذا بدوره من استنزاف العملة الأجنبية ، ويسهل استيراد السلع المطلوبة للتكوين الأفضل لرأس المال القومي .

٣- التطور التكنولوجي (ت) [١]

يمكن للضرائب أن تؤثر على سرعة التطور التكنولوجى ، ومن ثمَ تطوير العملية الإنتاجية وذلك من خلال تشجيع معاهد البحث العلمي والشركات التي تزاول أنشطة تكنولوجية حديثة لما لها من ضرورة تنموية للمجتمعات (مثل شركات الاتصالات والكمبيوتر ... إلخ) وذلك عن طريق تخفيض أو إلغاء الضرائب على أرباحها أو اتباع سياسة ضريبية تحفيزية نحوها . وذلك لتشجيع الاستثمار في إنشاء هذه الشركات ، وتحديث خطوط الإنتاج للمصانع القائمة في استخدام التكنولوجيا الحديثة .

٤- الزيادات في كمية ونوعية عوامل الإنتاج الأخرى (ع)

تلعب الضرائب دوراً كبيراً في التأثير سواء بزيادة أو تقليل الكميات الكلية المعروضة من عوامل الإنتاج المختلفة ، حيث يتم ذلك من خلال : [٢]

أ - عرض العمل

تؤثر الضرائب في العرض الكلي من ساعات العمل وفي العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة . من خلال أثر الدخل وأثر الإحلال لضريبة الدخل ، فيشجع أثر الدخل الأفراد على زيادة ساعات عملهم لتعويض النقص في الدخل بسبب الضريبة ، بينما يشجع أثر الإحلال الأفراد على تخفيض ساعات عملهم لانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لوقت الفراغ والأثر الصافي لزيادة ضرائب الدخل .

أما بالنسبة لتأثير الضرائب على العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة فيظهر من خلال تأثير الضرائب على المكاسب من المهن والوظائف المختلفة مما يؤدي إلى تغير عرض العمل بها . فمثلاً تقليل الضرائب التصاعدية على الدخل يقلل من رغبة الأفراد في الحصول على المهن التي تتطلب تعليماً وتدريباً مكثفاً وذلك إذا كانت القيم النقدية هي القيم السائدة في مجال العمل ، كما أن فرض الضرائب على الدخل النقدي وإعفاء حد الكفاف من الضرائب قد يؤدي بكثير من الأفراد إلى الرغبة في التقاعد من العمل والخروج من دائرة الحياة الإنتاجية ، وتزيد الضرائب على ذوي الدخول المحدودة

---

[١] المرجع السابق ، ص٣٢.

[٢] يونس البطريق ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص ٧٦ .

من عرض العمل وتزيد من رغبتهم في الدخول في الحياة التجارية ، كما أن ضرائب الاستهلاك على السلع الترفيهية التي يستهلكها أصحاب الدخول المحدودة قد تقلل من رغبتهم في ترك قطاع الكفاف والانتقال إلى القطاع التجاري .

ب- نوعية العمل والمهارة التنظيمية

قد يؤثر الهيكل الضريبي على مدى الرغبة أو مقدرة الأفراد في الحصول على التعليم والتدريب الإضافي لهم ولأولادهم وأيضاً للموظفين ولرجال الأعمال فيما يتصل بتدريب العاملين الجدد ، كما أن هيكل الضريبة ومعدلاتها تؤثر في رغبة الخبراء الأجانب للانتقال للعمل في دولة معينة ، كما قد تدفع المعدلات الضريبية العالية ببعض المواطنين المدربين تدريباً عاليا للانتقال خارج الوطن ، وأخيراً فإن ضرائب الاستهلاك على السلع والخدمات الاستهلاكية الضروية للصحة والطاقة ستؤدي بدورها إلى تخفيض كفاءة ونوعية قوة العمل .

٥- البيئة العامة

تؤثر الضرائب بصورة عامة في القيم والعادات وأنماط السلوك في المجتمع . فمثلاً إذا كان ينبغي على المزارعين دفع الضرائب نقداً ، فإنها تدفعهم إلى بيع منتجاتهم والتحول نحو الزراعة التجارية . وهنا نجد ضرائب الدخل أكثر فاعلية من ضرائب الاستهلاك لتوفير البيئة الملائمة للتنمية الاقتصادية ، وذلك لأن ضرائب الدخل يمكن أن تكيف وفقاً للظروف الشخصية للممولين .

يجب ملاحظة الاعتبارات الآتية حول علاقة السياسة الضريبية بالنمو الاقتصادي [1].

١- يؤدي زيادة العبء الضريبي على أفراد المجتمع إلى عرقلة النمو الاقتصادي خاصة إذا ما تجاوز هذا العبء الضريبي الطاقة الضريبية لأفراد المجتمع .

٢- تؤدي التغيرات السريعة في التشريعات الضريبية إلى التأثير في محددات النمو الاقتصادي ، ويرجع ذلك إلى الوقت الذي يضيعه دافعو الضرائب في تفهم واستيعاب والاستجابة للقانون الجديد ، ولذا ينصح دائماً بإدخال التعديلات الضريبية بصورة متدرجة بعد المشاركة والتشاور الكامل من جانب الأفراد خارج الجهاز الحكومى . حتى تقل الآثار السلبية لتعديل القانون الضريبي بقدر الامكان .

٤- يعد الادخار الخاص من الموارد المهمة للتنمية الاقتصادية ولذا لا ينبغي أن يقل بواسطة معدلات الضرائب المرتفعة على الدخول العالية ، وهنا يمكن استخدام الحوافز الضريبية لتشجيعه أو على الأقل عدم فرض ضرائب تصاعدية على الدخل الناتج من الثروة .

٥- توجد صعوبة واضحة في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي والثروة وهدف النمو الاقتصادي في آن واحد .

---

[1] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٦ - ٣٧ .

٦- إستخدام السياسة الضريبية هو شرط ضروري وليس كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي ، ذلك أن السياسة الضريبية الملائمة تهيىء المناخ للنمو ولكن النمو ذاته يتحقق باستخدام الموارد الاقتصادية والعمل والإدارة ورأس المال بكفاءة وكلما كان النظام الضريبي لا يعوقنا عن استخدام مواردنا بهذه الكفاءة كان أفضل .

ثانياً : دور السياسة الضريبية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الداخلي تحقيق درجة محمودة من استقرار الأسعار في إطار من التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي والنمو الاقتصادي المطرد .

ورغم ما يتضمنه الاستقرار الاقتصادي الداخلي من عناصر كثيرة ، فإن هذا المفهوم يركز على أهم هذه الجوانب وهو استقرار الأسعار ، ويتأثر هذا الاستقرار من ناحية بالارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار أي التضخم (وهي الصورة الغالبة لتقلب الأسعار في الدول النامية خلال عملية التنمية الاقتصادية) ، ومن ناحية أخرى ، يتأثر هذا الاستقرار بالانخفاض المتواصل في مستوى الأسعار (أي الانكماش) .

حيث تتميز الصورة الأولى (التضخم) بارتفاع في الدخل القومي وانخفاض في معدلات البطالة مع زيادة في معدل الأرباح ومستوى الأجور ، وارتفاع في مستوى الأسعار ، كما تتميز الصورة الثانية (الانكماش) بانخفاض في مستوى الإنتاج وزيادة في معدل البطالة ، وانخفاض في معدل الأرباح ، ومع انخفاض في مستوى الأجور والأسعار [١]

ويمكن بيان الدور الذي يمكن أن تلعبه الضرائب في مواجهة التضخم والانكماش تحقيقاً للاستقرار الاقتصادي الذي يعد الهدف الرئيسي لكل السياسات المالية والنقدية والاقتصادية .

وتكون هذه المواجهة من خلال استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الفعلي (أى الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف التوصل إلى مستوى التشغيل الكامل أو إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلي ، ويتحقق هذا التأثير عن طريق ما يسمى بالأثر التعويضي للضرائب كما يلي : [٢]

- في حالة الانكماش (الركود أو الكساد) :

يمكن التوصل إلى الهدف المشار إليه في مجال الاستهلاك عن طريق إجراء تخفيضات في الضرائب بهدف زيادة القوة الشرائية الموجوده تحت تصرف الأفراد والمشروعات ، ومن ثمَ زيادة

---

[١] عبدالله الصعيدي ، عز الدين إبراهيم ،" الضرائب على الدخل في النظام الضريبي المصري "، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٩-٣٠ .

[٢] وجدى محمدى عبد ربه ،" قوانين الإصلاح الضريبي وآثارها في التنمية الاقتصادية في مصر "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ ص ٦٧ .

الطلب على أموال الاستهلاك ، وتدعيماً لذلك ، يمكن أن تتقرر زيادة للضرائب على الأرباح غير الموزعة التي تستثمر حتى لا تضطر المشروعات إلى توزيعها مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي .
وفي مجال الاستثمار ، يمكن أن تجري الدولة تخفيضاً في الضرائب المقررة على الأرباح وذلك من أجل زيادة معدلات الإنتاج ومن ثمَ تشجيع الاستثمار الخاص بصفة عامة . وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي .

- في حالة التضخم :

يمكن للسياسة الضريبية أن تعمل على إحداث بعض الآثار الانكماشية عن طريق خفض الطلب الفعلي إلى المستوى الذي يضمن إعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي ويحقق بالكاد توازن التشغيل الكامل ، وهنا يمكن لزيادة الضرائب أن تسحب من تحت يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة التي تسبب ارتفاع الأسعار ، ويتوقف الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي على نوع الضرائب المستخدمة .

إلا أنه هناك عدة مشاكل تواجهها السياسة الضريبية عند تحقيق الاستقرار الاقتصادي : [1]

١- ظروف الاقتصاد القومي وكيفية توزيع الدخل ومستويات المعيشة للأفراد .

٢- ضرورة الربط بين جانب الإنفاق العام وجانب الضرائب ، ذلك أن زيادة الإنفاق العام يستتبعه عادة زيادة الضرائب ، كما أن تخفيض معدلات الضرائب يستتبعه عادة تخفيض حجم الإنفاق العام .

ثالثاً : دور السياسة الضريبية في تحقيق العدالة التوزيعية

(سوف يتم تناول هذا الهدف بالتفصيل في الباب الثالث من الدراسة) .

[1] يونس البطريق ، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩١ .

الخلاصة :

١- السياسة الضريبية هي إحدى مكونات السياسة المالية التي يجب أن ينظر إليها كمجموعة متكاملة من البرامج والإجراءات تصمم في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها ، ويجب أن توازن السياسة الضريبية بين العدالة والفاعلية والبساطة ويجب أن تراعي ذلك عند تكوين أنظمتها وأى إصلاح ضريبى يجب أن يوازن بين الأهداف المتعارضة .

٢- أهداف السياسة الضريبية متعددة وأهمها تحقيق النمو الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأهداف السياسة الضريبية تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع الاختلاف إلى طبيعة المشاكل الاقتصادية ، فالدول المتقدمة تمتاز بجهاز إنتاجى ضخم ومتنوع وتسعى إلى ضمان إستمرار التشغيل الكامل لهذا الجهاز ومن ثمَ العمل على النمو والاستقرار الاقتصادي ومرونة الجهاز الانتاجي بما يكفل استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة ، بينما السياسة الضريبية في الدول النامية تسعى إلى حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول من التغلب على الانخفاض في معدل التراكم الرأسمالي عن طريق تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي ، وسد فجوة التجارة الخارجية عن طريق تشجيع التصدير والحد من الواردات ، والحد من التفاوت في مستوى الدخول والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

٣- تتمثل أدوات السياسة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في (الاعفاء الضريبي – مضاعف الضريبة – المعدل الضريبي – الوعاء الضريبي - ....)

٤- يختلف دور السياسة الضريبية في حالة الكساد أو التضخم حيث تعمل السياسة الضريبية في في حالة الكساد على زيادة الطلب من خلال تخفيض الضرائب المفروضة على الدخول المخصصة للاستهلاك ، وتعمل على كبح الطلب الكلي من خلال تخفيض الضرائب على الاستثمارات الجديدة وتخفيض الضرائب على الشركات والأرباح غير الموزعة .

٥- لاتصمم السياسة الضريبية لتحقيق هدف النمو الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي أو تحقيق العدالة التوزيعية فقط ، وإنما تصمم عادة من أجل تحقيق أهداف إضافية أخرى قد تكون أكثر أهمية للمجتمع كأهداف تمويل البرامج الإنفاقية العامة ، والحد من بعض الأنشطة غير المرغوب فيها اجتماعياً كالأنشطة التي يترتب عليها تلوث البيئة أو التي يترتب عليها مضار صحية أو أخلاقية .

الباب الثانى

توزيع الدخل القومي

الفصل الثاني

النظام الضريبي المصري

تقديم :

بوجه عام يمكننا تحديد أهداف النظام الضريبي في أي نظام اقتصادي في ثلاثة أهداف رئيسية وهي أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وإن اختلفت درجة الاهتمام بأحد هذه الأهداف دون غيرها في كل نظام اقتصادى دون الآخر .

فقد يهتم النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة اقتصادياً بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام الضريبي بدرجة أكبر من الدول المتخلفة اقتصادياً التي تسعى إلى تحقيق الهدف المالي من النظام الضريبي لتغطية أكبر جزء من عجز موازنتها ولذلك تهتم بهذا الهدف بدرجة أكبر من تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي من النظام الضريبي .[١]

وبوجه عام يمكننا القول بأنه في أي نظام إقتصادي لم تعد الضرائب مقتصرة على تحقيق الغرض التمويلي البحت الذي يتمثل في تمويل الخزانة العامة وذلك كما كان في الماضى حيث "نظام الجباية " فكانت كل ما تقصده الدولة هو جباية الأموال من أفراد شعبها وتقصد الدولة من ذلك مجرد ملء خزانتها بما تحتاجه من أموال لتغطية نفقاتها العامة وهي أغراض مالية بحتة .

وتقصد الدولة في المجتمعات المعاصرة إستعمال أموال الضرائب في تحقيق أغراض غير مالية كالتوجيه الاقتصادي والاجتماعي والتنمية والسيطرة على بعض النشاط أو كله ذلك مع الاحتسفاظ بالهدف المالي والسيطرة على بعض النشاط أو كله ، ومن ثمَ يمكننا القول بأنه أي نظام ضريبى يهدف دائماً إلى تحقيق أهداف الدولة التي تحددها فلسفتها السياسية وما قد يطرأ على هذه الأهداف من تغيرات [٢]

وسوف يتم تقسيم الدراسة في هذا الفصل على النحو التالي :

١- مفهوم النظام الضريبي .

٢- تطور النظام الضريبي في مصر .

٣- الإصلاحات الضريبية للفترة ١٩٩٠- ٢٠١٠ .

٤- تطور الإيرادات الضريبية في مصر.

---

[١] رفعت المحجوب ،" المالية العامة " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٨٣، ص ٢٦٦ .

[٢] باهر علتم ،" اقتصاديات المالية العامة " ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٨١ .

(٢- ١) النظام الضريبي

يرتبط النظام الضريبي ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للمجتمع حيث إنه صياغة فنية لها ويصمم من أجل تنفيذ أهدافها ، وفيما يلي توضيح لكلٍ من مفهوم النظام الضريبي وعناصره :

(٢-١-١) مفهوم النظام الضريبي

لقد إختلفت الأراء وتباينت حول توضيح مفهوم محدد للنظام الضريبي حيث يرى البعض أن النظام الضريبي هوعبارة عن تلك التشريعات التي تفرض أوضاعاً معينة متعلقة بتحديد الأشخاص الملتزمين بأداء الضريبة مع بيان نظام أو كيفية قياس المادة الخاضعة للضريبة حتى يمكن تعيين القدر المالي من هذا الالتزام تمهيداً لاتخاذ إجراءات تحصيله وتمويل خزانة الدولة . [١]

ويرى آخر أن للنظام الضريبي مفهومين ، مفهوم واسع وآخر ضيق : [٢]

فالمفهوم الواسع : هو مجموعة العناصر الأيديولوجية والاقتصادية والفنية والتي تمثل في مجموعها كيان ضريبي معين ، ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة الحدثية للنظام الذي تختلف ملامحه بالضرورة في مجتمع متقدم اقتصادياً عن صورته في مجتمع متخلف .

أما المفهوم الضيق : فيعني مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل .

كما يرى البعض[٣] أن النظام الضريبي يتمثل في :

هيكل ضريبي ذى ملامح وطريقة عمل محددة وملائمة للنهوض بدوره في تحقيق أهداف المجتمع التي تصوغها منه وظروفه المختلفة ، والتي تمثل بدورها الإطار الذي تعمل فيه الضرائب ، ومن ثمَ فإن النظام الضريبي يتكون من أربعة أركان :

١- أهداف محددة تصوغها ظروف المجتمع .

٢- دور محدد تحدده الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها وظروف المجتمع الذي يعمل داخله

٣- هيكل ضريبي يتوقف تركيبه على الدور الذي يتعين أن ينهض به .

٤- طريقة عمل محددة تحكمها الأحكام التفصيلية للتشريعات الضريبية .

ووفقاً لهذا الرأي فإن الهيكل الضريبي يتمثل في " بناء مكون من عدة صور فنية للضريبة ذات أوزان نسبية متقاربة أو متباعدة ويتحدد الوزن النسبي لضريبة معينة بنسب حصيلتها إلى الحصيلة الضريبية الكلية أو بالأهمية النسبية لدورها في تحقيق أهداف المجتمع . ومن ثمَ تتمايز

---

[١] محمد سعيد عبد السلام ،" دراسة تحليلية في مقدمة علم الضريبة "، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٤١ .

[٢] على عباس عياد ،" النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق " ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤-٥.

[٣] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ .

الهياكل الضريبية عن بعضها البعض وفقاً لتباين مكوناتها وأوزانها النسبية ومدى تباعد أو تقارب تلك الأوزان عن بعضها البعض .[١]

كما يرى البعص [٢] أن النظام الضريبي هو :

مجموعة الضرائب التي يراد اختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الضريبية التي إرتضاها ذلك المجتمع .

وكما يعرف البعض[٣] النظام الضريبي على أنه :

مجموعة القواعد التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية ، والتي يؤدي تفاعلها وتأثيرها المتبادل إلى وجود كيان ضريبي معين يستهدف تحقيق آمال المجتمع الذي يوجد فيه ، وله وسائله المستندة إلى معيار السلطة العامة .

وإذا إستعرضنا هذه التعريفات المختلفة لوجدنا أن كلاً منها يعرف النظام الضريبي من زاوية معينة وبصفة عامة وتوافقاً مع التعريفات السابقة للسياسة الضريبية يمكن تعريف النظام الضريبي " بأنه يتمثل في مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية – ضرائب دخل – ضرائب ثروة – ضرائب موحدة – ضرائب جمركية - .....الخ) ، تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية مصدرة ومذكرات تفسيرية ، تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة

(٢-١-٢) عناصر النظام الضريبي

يتكون النظام الضريبي من أربعة عناصر رئيسية تترابط تكاملياً ، ولكل منها دور في حركة النظام ككل . ويتوقف مدى نجاح النظام الضريبي على مدى التلاحم بين عناصره (كتدفق المعلومات ، البيئة المحيطة ، الإدارة الضريبة) واعتبار كل منها نظماً فرعية ويوضح الشكل التالي تصوراً لعناصر النظام الضريبي تتمثل في الآتى :

---

[١] سعيد عبد العزيز ، شكري العشماوي ،" اقتصاديات الضرائب (سياسات - نظم – قضايا معاصرة) " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ص٣٢٣.

[٢] حامد دراز وآخرون ،" النظم الضريبية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٢١ .

[٣] عبد العزيز السوداني ،" البناء الضريبي (مدخل تحليل النظم) " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣ .

شكل رقم (٢- ١)

عناصر النظام الضريبي

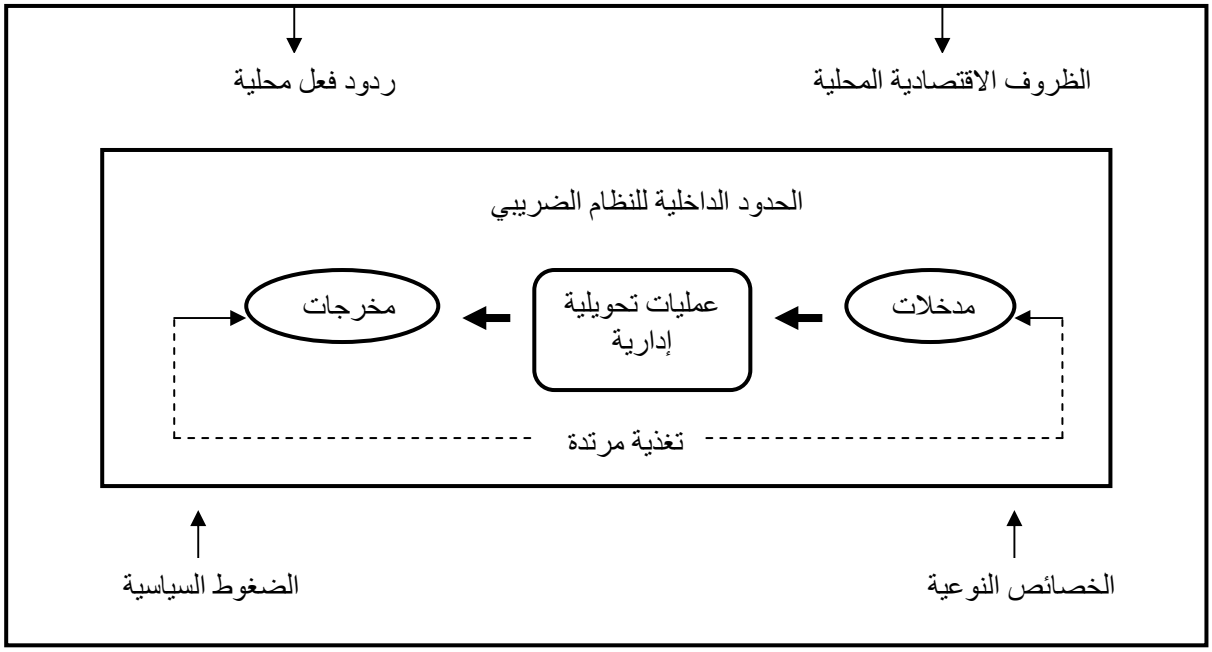

الحدود الخارجية للنظام الضريبي (بيئة النظام الضريبي)

المصدر : يونس البطريق ، عبد العزيز السوداني " البناء الضريبي : مدخل تحليل نظم ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،١٩٩٥ ، ص ٦٢

١- المدخلات

هي عبارة عن المكونات الأساسية لتفعيل عمل النظام الضريبي . وقد تكون تلك المدخلات مستمرة كما في نظام ضرائب الدخل ، أو متقطعة كما في نظام الضريبة على تداول الملكية العقارية ، وقد تكون المدخلات مفروضة على النظام من واقع البيئة المحيطة وظروفها مثل مستوى الدخل القومى وتقلباته كما في حال الضرائب على التجارة الخارجية مما يستدعي من النظام ضرورة التعايش والتكيف معها وإدماجها مع عملياته .

تتكون مدخلات النظام الضريبي من التشريع الضريبي ، الممولين ، الإدارة الضريبة ، الأجهزة والمعدات الآلية والمكتبية ، النظم الفرعية المشتقة من النظام الضريبي نفسه كنظام التغذية المرتدة ، علاوة على البيئة الداخلية والخارجية للنظام الضريبي ، وسيتم تركيز الضوء على كل من التشريع الضريبي والممولين كعناصر لمدخلات النظام الضريبي .

أ- <u>التشريع الضريبي</u>

اهتم التشريع الضريبي بإبراز أهم أحكامه وإجراءاته . إذ يتعين أن تكون تلك الأحكام والإجراءات الضريبية انعكاساً لظروف المجتمع الذي تطبق فيه ، وتكون نابعة من هذه الظروف أيضاً ومحققة لأهدافه حتى نضمن أن يلقى ذلك التشريع استجابة المكلفين

وانصياعهم طوعاً أو كرهاً لأوامره . وقد نصت المادة ١٤٣ من دستور٧٣ على أنه لا يجوز إنشاء ضريبة جديدة أو زيادة ضريبة موجودة أو تعديل قانون قائم إلا بصدور قانون في شأنه. ومن أمثلة القوانين الضريبية في مصر قانون ضريبة المبيعات رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي تم تعديله بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ والخاص بالضرائب العامة وغيرها من القوانين .[١]

ولكي يسهم التشريع الضريبي في إنجاح النظام الضريبي لابد أن تكون أحكام الضريبة واضحة مبسطة يسهل على المكلفين ورجال الإدارة الضريبية فهمها والتعرف على كل من الالتزامات المفروضة عليهم وواجباتهم وحقوقهم كل في مواجهة الآخر ، بما يقلل المنازعات الضريبية بصدد تفسير تلك الاحكام .

ب- الممولون المكلفون بالضريبة

يعد المكلفون بالضريبة المحور الأساسي الذي تدور حوله الضريبة وينقسم المكلفون إلى أشخاص طبيعين وأشخاص معنويين . والأخيرة تكون إما منشآت خاصة أو عامة تستهدف جميعها الربح . كما قد تكون بمثابة منشآت تعاونية أو خيرية لا تستهدف الربح لكنها تسعى مع غيرها لتحقيق وفر ضريبي . وبدون الاهتمام بالمكلفين ونوعيتهم تقل درجة استجابتهم للضريبة ويتسم المكلفون بخصائص تؤثر على النظام الضريبي وصياغة قوانينه .[2]

ويمكن للجهاز الضريبي أن يدعم الثقة بينه وبين الممولين عن طريق إيضاح كيفية إستخدام حصيلة الضرائب وما يؤول إلى المواطن من منافع ورفاهية وسد فجوة التفاوت في توزيع الدخل والجدير بالذكر أن مصلحة الضرائب على المبيعات في مصر قد أقدمت على ذلك وأنشأت إدارة مساعدة المسجلين لتوعية المسجلين وإرشادهم .

٢- الأنشطة التحويلية الإدارية

تهتم هذه الأنشطة بتحويل المدخلات بعد مزجها وتغييرها من طبيعتها الأولية – بيانات ومعلومات وإقرارات واستعلام من الغير – إلى قرارات ربط وتحصيل بما يتناسب مع أهداف الضريبة . وفي هذه الأنشطة يتم تحليل البيانات والمعلومات الضريبية وتداولها وتوجيهها إلى أجزاء النظام التي تحتاجها في عملياتها وعلى مدى كفاءة الجهاز الإداري في إدارة هذه المعلومات تتحقق أهداف الضريبة .

---

(١) يونس البطريق ، عبد العزيز السوداني ،" البناء الضريبي : مدخل تحليل النظم " ، الدار الجامعية، الاسكندرية ،١٩٩٥ ، ص ٦٢ .
(٢) سعيد عبد العزيز ، شكرى العشماوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٢ .

٣- المخرجات

تتضمن المخرجات نتائج عمل النظام الضريبي حيث يتم بلورة أهدافه العامة في صورة مخرجات مثل بلوغ هدف حصيلة ضريبية معينة لتمويل برامج الموازنة العامة ، أو تحقيق أهداف السياسة المالية كالاستقرار الاقتصادي ، أو تحقيق أهداف السياسة الضريبية كتحفيز الاستثمار والتنمية أو العدالة الضريبية .

٤- التغذية المرتدة

يقصد بها تدفق البيانات والمعلومات بما ييسر الرقابة على المدخلات في ضوء ما تحقق من مخرجات مستهدفة سلفاً. وإذا تبين قصور المخرجات وإختلافها أو بعدها عن المعايير الموضوعة وجب اتخاذ الإجراءات التصحيحية لهذا القصور ولذلك يهتم النظام الضريبي بمتابعة وتقييم كل من المدخلات والمخرجات واستشعار التغيرات التي تطرأ على النظام وقياس مداها . كذلك تلعب التغذية المرتده دوراً مهماً في تكييف النظام الضريبي وإعادة ضبطه بغرض السيطرة على حركته وتوجيه لأهدافه ، ومتابعة سلامة العمليات التي تقوم بها عناصر النظام الضريبي واسترجاعها عند اللزوم لمواجهة بعض المواقف التي قد تفرضها البيئة المحيطة .[١]

<u>وبالنظر نظرة تحليلية لما سبق يتضح لنا عدد من السمات للنظام الضريبي أهمها :</u>

١- ضرورة اختيار الصور الفنية للضريبة (ضرائب نوعية – ضرائب دخل – ضرائب ثروة – ضرائب موحده – ضرائب جمركية) ، بما يتلاءم مع ظروف وخصائص المجتمع الذي تعمل في نطاقه ويستلزم ذلك ضرورة تحديد الوزن النسبي لكل ضريبة وفقاً لقدرتها على تحقيق أهداف المجتمع ، كما يستلزم أيضاً التنسيق بين الصور الفنية التي يتم اختيارها بما يسمح بإرتباطها ببرامج عمل محددة ، وبما يجعل منها برامج ضريبية متكاملة .

٢- إمكانية اختلاف النظام الضريبي من مجتمع لآخر بل لنفس المجتمع من فترة إلى أخرى وفقاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع ومن ثمَ إختلاف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

٣- النظام الضريبي يتضمن طريقة عمل محددة تنظمها التشريعات واللوائح المصدرة التي تتضمن بدورها النصوص الضريبية الخاصة بالضرائب المختارة والأحكام المنظمة للأجهزة الإدارية المكلفة بتطبيق وتنفيذ السياسة الضريبية .

---

[١] محمد سمير محمد سعد الدين ، " تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الاقتصادي في مصر "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢.

(٢-١-٣) العلاقة بين النظام الضريبي والسياسة الضريبية [١]

١- الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها هي نفس أهداف السياسة الضريبية .

٢- يمكن استخدام السياسة الضريبية كأداة مهمة لمعالجة المشاكل التي قد يتعرض لها النظام الضريبي .

٣- تعد السياسة الضريبية جزءًا مهماً من السياسة الاقتصادية التي تخططها الدولة وتنفذها ، والنظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العملية لتلك السياسة الضريبية .

٤- إن تصميم وبناء النظام الضريبي مرتبط بالأبعاد التي تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقها.

٥- أهداف السياسة الضريبية تتحقق من خلال نتائج تطبيق النظام الضريبي في المجتمع .

٦- المفهوم الواسع للنظام الضريبي يتعلق بمدى تأثير وتأثر القانون الضريبي بالظروف المحيطة به ، وهذا مرتبط بالسياسة الضريبية .

٧- إن إختلاف النظم الضريبية بين الدول لايعني اختلاف السياسة الضريبية لتلك الدول .

(٢-٢) تطور النظام الضريبي في مصر

النظام الضريبي لأي دولة يعكس طبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي ، ومدى تطورها الاقتصادي وما يترتب على ذلك من ضرورة اتساق السياسة الضريبية مع السياسات المالية الأخرى بصفة خاصة ، ومجمل السياسات الاقتصادية بصفة عامة .

ويتناول هذا الجزء من الدراسة التطور التاريخي للنظام الضريبي وذلك بغرض توضيح تطور النظام الضريبي المصرى مع تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة .

(٢-٢-١) منذ النشأة وحتى الخمسينات

تطور النظام الضريبي المصري مع تطور الأوضاع السياسية في البلاد ففي القرن التاسع عشر عندما كانت مصر دولة مستعمرة تارة من قبل الحكم العثماني وتارة أخرى من قبل الحكم البريطاني ، تشكل النظام الضريبي ليعكس تلك السيطرة والهيمنة الأجنبية من خلال نظام الامتيازات الأجنبية ، والتي كانت تحول دون إمكانية قيام الحكومة المصرية سن التشريعات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري وقد اتسم النظام الضريبي آنذاك بعدة سمات :[٢]

١- قلة الضرائب المباشرة فلم يوجد في مصر حتى عام ١٩٣٩م ضريبة مباشرة سوى ضريبة المبانى التي تم فرضها عام ١٨٨٤م، وضريبة الأطيان الزراعية والتي تم فرضها عام ١٨٩٩م .

---

[١] حامد دراز وآخرون ،" مرجع سبق ذكره ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

[٢] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧١ .

٢- ازدياد أهمية الضرائب غير المباشرة ومن أهمها الضرائب الجمركية ، وكانت تحدد باتفاقيات ثنائية بين مصر والدول الأجنبية ، ففرضت ضريبة الوارد ٨% من قيمة السلع المستوردة ، ضريبة الصادر ب١% من قيمة السلعة المصدرة .

ومن هذه السمات للنظام الضريبي في هذه الحقبة يتضح أنه ترتب عليه : [١]

١- انخفاض حصيلة الضرائب لقلة عدد الضرائب المفروضة مما أدى إلى عجز الحكومة عن القيام بما يتطلبه اقتصاديات البلاد من خدمات المرافق العامة والمشاريع الإنمائية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والدفاع والمواصلات .

٢- لم يراع العدالة الضريبية فقد اقتصر فرض الضرائب المباشرة على الوطنين دون الأجانب المقيمين ، كما فرضت الضرائب فقط على الدخول دون الثروات . ولم يتبع المشرع الضريبي امكانيات نقل العبء الضريبي والذي كان ينتقل من كبار الملاك إلى صغار الملاك . أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فقد تم توحيد فئة الضريبة الجمركية من قيمة السلعة بغض النظر عن ضروريتها أو كماليتها ، مما أدى إلى زيادة العبء الضريبي على الفقراء ومحدودي الدخل.

٣- لم تستخدم الضرائب كأداة لتحقيق مصلحة المجتمع المصري في ذلك الوقت . ذلك أن المشرع المصرى يعامل الصناعات الوطنية معاملة المنتجين الأجانب فكان يفرض ٨% رسم إنتاج وهو يساوي معدل الضريبة على الواردات ، مما أدى إلى عدم ازدهار الصناعة .

٤- لم يتح للمشرع الضريبي أن يحتفظ لنفسه بالمرونة اللازمة في سن وتعديل التشريعات الضريبية ليساير متطلبات الاقتصاد القومي .

ولذلك إستمرت الحكومات المصرية في محاولات لإلغاء نظام الامتيازات الأجنبية ، والتي انتهت بتوقيع معاهدة مونترو في ٨ مايو ١٩٣٧ م ، وبمقتضى هذه المعاهدة استعادت مصر سيادتها التشريعية والمالية . وصدر قرار وزاري بتشكيل لجنة الضرائب في نوفمبر ١٩٣٧ م والتي قامت باقتراح ثلاثة مشروعات بقوانين جديدة للضرائب قدمت لمجلس النواب والشيوخ لإقرارها في ٢٣مارس ١٩٣٨ م .[٢]

حيث يختص الأول والثاني بفرض ضرائب مباشرة على الدخل وعلى الملكية بينما القانون الثالث بفرض ضريبة غير مباشرة : [٣]

فالمشروع الأول : هو مشروع قانون بفرض ضرائب على دخول الثروة المنقولة وهي الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة ، والضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على كسب العمل .

---

[١] يونس البطريق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٤٠- ١٤٢ .
[٢] سعيد عبد العزيز عتمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٧ .
[٣] يونس البطريق وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٥ .

ويختص المشروع الثاني : بقانون بفرض رسم أيلولة (على انتقال الملكية بمناسبة الوفاة)
أما المشروع الثالث : فيختص بفرض ضريبة الدمغة على المحررات والوثائق .
وتم إقرار المشروع الأول (القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م) والثالث (بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ م) ولكن المشروع الثانى واجه معارضة شديدة ، وقد استمرت المحاولات لإقناع مجلس الشيوخ بإقراره حتى تم ذلك في عام ١٩٤٤ م .

وفي عام ١٩٤٦ م قدمت الحكومة مشروع قانون بفرض ضريبة عامة على الإيراد الكلي من أجل الحصول على مزيد من الإيرادات العامة لتمويل الخدمات العامة السيادية والإنتاجية وغيرها . وقد وافق مجلس النواب بعد إدخال تعديلات كثيرة في عام ١٩٤٨ م كما وافق عليه مجلس الشيوخ في فبراير١٩٤٨ م وصدر به قانون رقم ٩٩لسنة ١٩٤٩ م .[١]

(٢-٢-٢) منذ أوائل الخمسينات حتى أوائل السبعنيات :

مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م وظهور مبادىء وفلسفات جديدة زادت الحاجة إلى تزويد الخزانة العامة بالموارد المالية لتغطية النفقات العامة وتحقيق الأهداف الاجتماعية ، وأصبح ينظر إلى الضريبة ليس على أنها أداة تمويل بل على أنها أداة لتحقيق العدل الاجتماعي بين المواطنين ، وقد صدر العديد من القوانين الضريبية منها :[٢]

١- قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ م بفرض ضريبة على مجموع التركة قبل توزيعها على الورثة بالإضافة إلى رسم الأيلولة .
٢- قانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ م لاتخاذ التدابير الضريبية التي من شأنها دعم الاقتصاد القومي وتنميته وذلك لتشجيع الانتفاع برؤوس الأموال الوطنية والأجنبية .
٣- قانون رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٥٣م بإعفاء الخبراء الأجانب من الضريبة العامة على الإيراد .
٤- قانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦م بفرض ضريبة الدفاع ، والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ م بفرض ضريبة على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة .
٥- صدور قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٧م بضريبة الأمن القومي * وكذلك فرض رسوم دمغة على بعض المعاملات بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٦٨ م وضريبة الجهاد** ١١٣ ، ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٧٣

(٢-٢-٣) فترة ١٩٧٣م حتى الثمانينات

بانتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣م رغبت الحكومة في إحداث تغييرات اقتصادية وهو ماعرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، ولذلك صدر العديد من التشريعات الضريبية التي استهدفت تحقيق

---

[١] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ١٧٢ .
[٢] سعيد عبد العزيز عثمان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٠٩ – ٣١٠ .
* ضريبة الأمن القومى تهدف إلى تجنيد الإمكانيات المادية والمعنوية لمواجهة مرحلة الصراع ولرد العدوان وإزالة آثارة والحفاظ على آمال البلاد في التقدم .
** ضريبة الجهاد تهدف إلى تمويل حاجة مصر لبناء الخدمات الأساسية اللازمة لهزيمة إسرائيل

التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع رأس المال العربي والأجنبي والمحلي ، علاوة على تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة أخرى .[1]

ومن أهم التشريعات التي صدرت في تلك الفترة :

أ- قانون رقم٤٣ لسنة ١٩٧٤ م والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧م الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة و الذي قرر بعض الإعفاءات الضريبية لأرباح المشروعات .

ب- قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ م والمسمى بقانون العدالة الاجتماعية والذي طالب بضرورة التحول من نظام الضرائب النوعية على الدخل إلى نظام الضريبة الموحده باعتبارها أكثر تحقيقاً للعدالة وسهولة تحصيلها [2] وقد استحدث هذا القانون العديد من التعديلات منها :

١- إخضاع دخول جديدة للضريبة مثل أرباح الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية .

٢- رفع حد الإعفاء للأعباء العائلية من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ جنيهاً سنويا .

٣- إعفاء فوائد ودائع البنوك وصناديق التوفير من الضريبة على القيم المنقولة تشجيعاً للإدخار .

وقد تغلب الدور المالي للضريبة على غيره من اعتبارات الكفاءة والعدالة وذلك استناداً إلى عدة أمور منها : [3]

١- تقلص دور القطاع الخاص في عملية التنمية مما سمح بتراجع الدور التوجيهي للضريبة على وجه العموم .

٢- رغبة الدولة في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الإدخار ولحساب مالية الدولة على حساب الإستهلاك حتى يتسنى لها استخدام هذا الادخار في تمويل الاستثمار العام .

٣- اهتمام الدولة - بالاعتماد على موارد الخزانة العامة – بإقامة العدل الاجتماعي من خلال تقديم مجموعة مهمة من السلع المدعمة ، علاوة على ما تتضمنه سياسة التوظف الحكومي من تحويلات دخلية ضمنية .

لذلك سعت الدولة لتنمية إيرادتها الضريبية بطرق متعددة منها إجراء تعديلات مستمرة للقوانين والقررات المنظمة لتلك الإيرادات ، علاوه على استحداث مصادر جديدة لزيادة الموارد السيادية منها على سبيل المثال : قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧ م الخاص بمضاعفة الدمغة النوعية .

---

[1] المرجع السابق ، ص ٣١١ .

[2] المرسي حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٤.

[3] أمل عصام زكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٥ .

إلا أنه يمكن القول إن التعديلات التي طرأت على النظام الضريبي لم تكن سوى تعديلات جزئية غير جوهرية – رغم كثرتها – ولم تتفق مع التطور الاقتصادي والاجتماعي خلال فترة الانفتاح .

(٢-٢-٤) فترة بداية الثمانينيات حتى التسعينيات

بانتهاء عقد السبعينيات وبداية الثمانينيات أصبحت الحاجة ماسة لإصلاح شامل في كيان النظام الضريبي ، خاصة مع ما أفرزته سياسة الانفتاح الاقتصادي من تباين في توزيع الثروات والدخول ، ولذلك فقد شهدت تلك الفترة ثلاثة مشروعات بقوانين تتناول الأجزاء الرئيسية في الهيكل الضريبي وتتعلق بضرائب الدخل وضرائب الاستهلاك والضرائب الجمركية .

وسوف نوضح الإصلاح الضريبي الذي تم في مصر خلال الثمانينيات فيما يلي : [1]

١- كان التعديل الضريبي الأول والأهم في عقد الثمانينيات هو صدور القانون رقم١٥٧ لسنة ١٩٨١م الخاص بالضريبة على الدخل ، ليحل محل القانونين رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ م ورقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ م . ووفقاً لهذا القانون الجديد تبنى المشرع نظام المعاملة النوعية لكل دخل بحسب مصدره بحيث تفرض الضريبة على أشكال الدخل التالية :

أ- الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة .

ب- الضريبة على الأرباح التجارية .

ج- الضريبة على المرتبات .

د- الضريبة على أرباح المهن غير التجارية .

هـ- الضريبة العامة على الدخل .

و- الضريبة على أرباح شركات الأموال .

٢- صدرالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣م والذي يقضي تعديلات على قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م ويختص أساساً بإجراء تعديلات على أسعار الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية للأعمال الخاصة بالطلب المحلي بينما انخفضت تلك المعدلات بالنسبة للصناعات الموجهة للتصدير ، لتشجيع المنتجين المحليين على تحسين نوعية المنتج وتصدير جزء منه للاستفادة من فرق السعر للضريبة ، كما تغيرت أسعار الضريبة للشرائح بالنسبة للضريبة العامة للدخل ووصلت إلى سعر مرتفع ٦٥% للشريحة التي يزيد مجموع دخول الممول النوعية في السنة عن ٢٠٠ ألف جنيه . كما تغيرت أيضاً أسعار الضريبة على أرباح شركات الأموال في صالح الشركات التي تصدر جزءاً من إنتاجها .

٣- صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤م الخاص بتنمية موارد الدولة . وقد تقرر هذا الرسم الإضافي على الإيرادات التي تزيد عن ١٨ ألف جنيه سنوياً بنسبة ٢% . وفرض هذا الرسم أيضاً

---

[1] المرسي السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص١٧٤-١٧٥ .

على إقامة الأجانب وما يتعلق بها وطلب الحصول على الجنسية المصرية والحصول على رخص السلاح ورخص السيارات .

٤- في عام ١٩٨٦ تم عمل تعديل للتعريفة الجمركية (رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٦ م) وقد روعي عند إعدادها إرساء العديد من القواعد والأسس لرفع كفاءة التعريفة الجمركية في أداء دورها في رسم السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد . كما تم في عام ١٩٨٧ م إصدار قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٧م ليحل محل قانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ م والخاص بضريبة الدمغة وهي ضريبة تفرض على المحررات والمطبوعات والمعاملات والوقائع وغيرها من الأوعية .

٥- في عام ١٩٨٩ م تم تعديل التعريفة الجمركية ، حيث خفضت أسعارها بعد أن تم حساب القيمة (قيمة الوارد) على أساس سعر الصرف الحقيقي للجنيه المصري بالعملات الأجنبية *، حتى يتمشى ذلك مع الأوضاع القانونية والعلمية في تقدير قيمة البضائع الأجنبية وللحد من الآثار المترتبة على سريان سعر الصرف غير الواقعي للواردات بالنسبة لعجز ميزان المدفوعات وتراكم المديونية الأجنبية . كما تم إصدار قانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ م والذي قام بإلغاء قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٢ م الخاص بضريبة التركات .

(٢-٣) الإصلاحات الضريبية للفترة (١٩٩٠ حتى عام ٢٠١٠م)

شهد عقد التسعينات مجموعة من التعديلات الضريبية ضمن حزمة الإصلاح الاقتصادي واسعة النطاق بهدف التغلب على مواطن الضعف والخلل التي مثلت عائقاً ، ومن ثمَ كانت عقبة أمام تحقيق معدلات مرتفعة من النمو ونعرض هنا التعديلات على النحو التالي :

(٢-٣-١) التعديل الضريبي عام ١٩٩١م

بدأ التعديل الضريبي الأول في عقد التسعينيات بتعديل عام ١٩٩١ م ، بتطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١م والخاص بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات بدلاً من الضريبة على الاستهلاك المطبق بنص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١م .[١]

وذلك أخذ بمبدأ عمومية الضريبة على السلع والخدمات . وقد بدأ تطبيق هذه الضريبة على مستوى المصدر والمنتج والمستورد ، وخص المشرع بعض الخدمات ، ويعد تطبيق هذه الضريبة خطوة باتجاه تطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة . وكان لهذه الضريبة دور مهم في تعبئة الموارد الحكومية وتوفير سيولة نقدية للحكومة حيث إن اقراراتها تورد إلى المصلحة شهرياً . كما ساعد على إعطاء قدر من المرونة على النظام الضريبي حيث ارتفعت حصيلة الضرائب على

* سعر الصرف الحقيقي هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة من السلع المحلية .

[١] قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ مكتبة مصلحة الضرائب على المبيعات ، ٢٠٠٠ .

المبيعات إلى ٦٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩١/ ١٩٩٢م بعد ما كانت حصيلة الضرائب على الاستهلاك قدرها ٢٨٧٤ مليون جنيه عام ١٩٨٩ /١٩٩٠م .

ويمكن القول بأن تطبيق الضريبة على المبيعات أدى إلى : [١]

١- تحويل عبء الضريبة بشكل كبير من الدخل إلى الاستهلاك .

٢- زيادة حجم القاعدة الضريبية .

٣- إضفاء المزيد من الحيادية الضريبية داخل الاقتصاد .

٤- المعاملة الضريبية المتماثلة لكل من السلع المستوردة والمحلية .

(٢-٣-٢) التعديل الضريبي عام ١٩٩٣ م

كان من المقدر أن تستغرق المرحلة الانتقالية بعد صدور القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م ما بين ثلاث إلى خمس سنوات يتم بعدها تطبيق نظام الضريبة الموحدة إلا أنه انقضى ما يقرب من ثلاث عشرة سنة ، وأصبح صدور قانون الضريبة الموحدة في تلك الفترة أمراً حتمياً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية . فصدر القانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وهو معدل لقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١.

ومن ملامح الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين ما يلي : [٢]

١- إلغاء الضريبة العامة على الدخل وإفراد باب مستقل لإيرادات الثروة العقارية التي تشمل الإيراد من الأطيان الزراعية والعقارات المبنية فقط .

٢- تصفية الإيرادات المختلفة التي يحصل عليها الممول وتجميع صافي الإيرادات ليصبح وعاء الضريبة الموحدة . فيما عدا إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ، والإيرادات من المرتبات وما في حكمها التي أفرد لها القانون أسعاراً للضريبة خاصة بكل منها .

٣- إلغاء العمل بالسنة المالية المتداخلة للأنشطة التجارية والصناعية لتصبح السنة الضريبية لجميع الممولين سنة ميلادية .

٤- إلغاء الكتاب الأول من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والإبقاء على كل من الكتابين الثاني والثالث مع إجراء بعض التعديلات فيهما .

ويمكن وصف هذا التعديل على ثلاثة محاور هي : [٣]

المحور الأول : تبسيط الهيكل الضريبي من خلال تطبيق الضريبة الموحدة محل الضرائب النوعية على الدخل والضرائب العامة على الإيراد .

---

[١] محمد سمير محمد سعد الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .

[٢] عبد العزيز السوداني ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٨ .

[٣] سوزانا صبحي أحمد ،" أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٨ .

المحور الثاني : تخفيض الحدود القصوى للضرائب على دخول الأنشطة التجارية والصناعية وعلى دخول أصحاب المهن من ٧٨% و٧٤% على التوالي إلى ٤٨% فقط ، بالإضافة إلى تخفيض الحد الأعلى للضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضرائب على الأجور والمرتبات من ٧٥% و٧١% على التوالي إلى ٣٢% فقط .

المحور الثالث : تخفيض العبء الضريبي على مستوى الأسرة ، حيث أدى إلغاء ضريبة الدخل على المستويات المتدنية من الدخول إلى خروج ثلاثة ملايين شخص من القاعدة الضريبية .

وقد إستهدف هذا التعديل الضريبي بمحاوره الثلاثة ما يلي :

أ- توسيع القاعدة الضريبية من خلال تقليل فرص التهرب الضريبي .

ب- زيادة حوافز الاستثمار والعمل ، من خلال تخفيض الفئات الضريبية المرتفعة .

ج - زيادة الأهمية النسبية للضريبة المباشرة ، بهدف زيادة درجة مرونة النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات الإدارية .

(٢-٣-٣) التعديلات الضريبية في الفترة ١٩٩٤ حتى٢٠١٠ م [١]

١- شهدت السنوات التالية لعام ١٩٩٣ م تباطؤ ملحوظاً في إجراءات الإصلاح الضريبي ، حيث إنه خلال هذه الفترة ، وتحديداً عام ١٩٩٥م ، تم إعفاء أرباح التأجير التمويلي* – وهو النشاط الأساسى لأغلب المؤسسات المالية – من الضرائب لمدة ٥ سنوات .

٢- في عام ١٩٩٦م تم إعفاء دخول الأرباح الموزعة لصناديق الاستثمار ، بمعنى أن تخضع هذه الأرباح فقط للضريبة على مستوى الشركة المصدرة للأوراق المالية وذلك أسوة بالمعاملة الضريبية للأرباح الموزعة على الأفراد ضمن التعديل الضريبي لعام ١٩٩٣م ، كما تم إلغاء ضريبة الأيلولة ضمن القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٦م .

٣- في عام ١٩٩٧م أجريت بعض التعديلات على ضريبة الدخل بهدف تخفيض العبء الضريبي على الأسرة ، بحيث أصبح الحد الأقصى للضريبة هو ٤٠% على دخول أصحاب الأعمال وهو نفس المعدل المفروض على أرباح الشركات ، الأمر الذي يضفي العدالة الضريبية في معاملة الدخول .

٤- تعميم الضريبة العامة على المبيعات لتشمل كل من تجارة الجملة والتجزئة وذلك طبقاً للقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠١م الصادر بقرار رقم ٧٤٩ لسنة ٢٠٠١م . [٢]

٥- إصدار القرار رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ م والخاص بإضافة مادتين جديدتين لقانون الضريبة العامة على المبيعات برقمي ١٧ مكرر ، ١٤٠ مكرر وفصل جديد بعنوان الفصل السابع مكرر ، ومن

---

[١] محمد سمير محمد سعد الين ، مرجع سبق ذكره ، ص ص٤٤-٤٥.

* التأجير التمويلي هو أحد أنواع أعمال الوساطة المالية وفيه لايكون المؤجر منتجاً للأصل وإنما تتمثل وظيفتة في تقديم التمويل لشراء الأصل من المنتج لحسابه وبإسمه ثم يؤجره إلى المستأجر .

[٢] الوقائع المصرية ، العدد ١٣٩ ، تابع أ في ٢٣ يونيو ، ٢٠٠١ .

أهم هذه التعديلات : أحكام المادة ٢٣ مكرر بالمادة ١٧ مكرر وذلك بسماح القانون للمسجل أن يتم خصم الضريبة السابق سدادها على الآلات والمعدات وأجزائها وقطع الغيار التي تستخدم في تأدية خدمات أو إنتاج سلعة خاضعة لضريبة المبيعات بما فيها سلع الجدول رقم ١ المرافق للقانون [١]

٦- إصدار قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م وذلك بهدف علاج مشاكل التطبيق في قانون الدخل السابق وجعله أكثر مرونة وسهولة في التطبيق وتشجيع الاستثمار والحفاظ على موارد الدولة ، وذلك بتخفيض كبير في معدلات الضريبة مقابل إلغاء مجموعة من الإعفاءات الضريبية التي كانت مقررة في القانون السابق .

(٢-٣-٤) أهم النقاط المستحدثة بالقانون الجديد فيما يتعلق بالعدالة الضريبية [٢]

١- الإعفاءات الاجتماعية

هذا المشروع قد وازن كثيراً في الحقوق والمزايا التي يحصل عليها مختلف فئات المجتمع، مع إعطاء ميزات أكبر لأصحاب الدخول المتوسطة والصغيرة ، عبر العديد من الامتيازات الموجودة في ثنايا القانون. وبمراعاة توسيع نطاق الضريبة لتشمل مختلف الأنشطة والدخول تحقيقاً لمبدأ المشاركة المجتمعية ، مع الاستمرار في الأخذ بمبدأ التصاعد في أسعار الضريبة وتوسيع الشرائح الضريبية بشكل واضح ، وزيادة حدود الإعفاءات الاجتماعية والشخصية. هذا بالإضافة إلى إعطاء مزايا أكبر للدخل المكتسب من الأجور والمرتبات في هذا السياق تم تخفيض أسعار الضريبة وتوسيع الشرائح على النحو التالي :

---

[١] قرار وزير المالية رقم ٢٩٥ لسنة ٢٠٠٥ .

[٢] تساؤلات حول قانون الضرائب الجديد ، الشبكة المعلوماتية http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/arabictaxlaw.aspx#3

جدول رقم (٢ - ١)

مقارنة الإعفاءات الاجتماعية بين قانون الضرائب القديم والقانون الجديد

القانون القديم		القانون الجديد	
البيان	السعر	البيان	السعر
٢٠٠٠ جنيه للأعزب ٢٥٠٠ جنيه للمتزوج ٣٠٠٠ جنيه للمتزوج ويعول	معفاة	حتى ٥٠٠٠	معفاة
الإعفاء الشخصي	٢٠٠٠	الإعفاء الشخصي	٤٠٠٠
معاملة الزوجة	أعزب	معاملة الزوجة	لا توجد تفرقة
سعر الضريبة أقل من ٥٠ ألف جنيه أكثر من ٥٠ ألف جنيه	٢٠% ٣٢ %	سعر الضريبة من ٥٠٠١ حتى ٢٠ ألف جنيه ٢٠٠٠١ حتى ٤٠ ألف جنيه أكثر من ٤٠ ألف جنيه	١٠% ١٥% ٢٠%
رسم تنمية موارد الدولة على ما زاد على ١٨ ألف جنيه	٢%	رسم تنمية موارد الدولة	لا يوجد
العلاوات الخاصة	معفاة	العلاوات الخاصة	معفاة
الضريبة على الدخول من غير جهات العمل الاصلية	٢٠%	الضريبة على الدخول من غير جهات العمل الاصلية	١٠%
أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي وصناديق التأمين الخاصة	إعفاء ١٠% من الراتب بحد أقصى ١٠٠٠جنيه	أقساط التأمين على الحياه والتأمين الصحى وصناديق التأمين الخاصة	إعفاء ١٥% من صافي الإيراد أو ٣٠٠٠ جنيه أيهما أكبر

المصدر : http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/arabictaxlaw.aspx#3

ومن المقارنة نلاحظ اتساع الشرائح الضريبية بصورة كبيرة ، ومن ثَمَ انخفاض الضرائب التي سيتحملها الممول بصورة واضحة ، إذ إنه وفقاً للنظام القديم فإن من يحصل على صافي دخل يقل عن ٥٠ ألف جنيه يخضع لضريبة ٢٠% وتصل إلى ٣٢% لمن يزيد دخله عن ذلك ، بينما في القانون الجديد سوف تصل الشريحة الأولى إلى ٢٠ ألف جنيه وتخضع لضريبة ١٠% فقط . وهكذا الحال بالنسبة للفئات الأخرى بل وحتى الذي يحصل على دخل يزيد عن ٤٠ ألف جنيه لن يدفع سوى ٢٠% ، الأمر الذي يوضح بما لايدع مجالا للشك بأن القانون الجديد قد ضمن توزيع العبء الضريبي بصورة عادلة على مختلف الفئات القادرة في المجتمع .

كما أن القانون الجديد قد راعى زيادة حدود الإعفاءات الضريبية المقررة في ضريبة المرتبات وما في حكمها، على إشتراكات صناديق التأمين الخاصة وأقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي وهي أمور سوف تساعد على تشجيع الادخار التعاقدي في المجتمع المصري .

وعلى الجانب الآخر فإن انخفاض سعر الضريبة من ٣٢% إلى ٢٠% بالاضافة إلى الإجراءات المالية الأخرى كالإصلاحات الجمركية وإصلاح الضرائب المبيعات ، سوف تؤدي إلى زيادة الأموال

لدى الأفراد ومن ثمَ المزيد من القوى الشرائية لدى شرائح مرتفعة الميل للإستهلاك مما يؤدي إلى ضخ المزيد من الأموال في الأسواق ويسهم بدوره في إرتفاع الطلب على السلع والخدمات وهو ما يساعد على تنشيط الاستثمار المحلي لتلبية الطلب الجديد .

مما سبق يتضح أن القانون الجديد قد وازن بين الإعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والمالية بصورة تساعد على رفع معدل التنمية بالمجتمع .

أما بالنسبة للأعباء العائلية كانت تتوزع في القانون القديم على النحو التالي (٢٠٠٠ جنيه للأعزب ، و٢٥٠٠ للمتزوج ولايعول ، و ٣٠٠٠ جنيه للمتزوج ويعول) ، وقد تم توحيد هذه المبالغ في القانون الجديد ثم رفعها إلى ٥٠٠٠ جنيه للفرد الواحد (وهو مايزيد عن الحد السابق بنسب تتراوح ما بين ٤٧% ، ٦٧% ، ١٥٠% مع غض النظر عن الحالة الاجتماعية أو ما إذا كان رجلاً أو امرأة.

وفي هذا العديد من المزايا :

١- ضمان حصول الأسرة مجتمعة على المزيد من الدخول ،إذ إنه وبمقتضى حصول الزوجة العاملة على نفس الإعفاء الممنوح للزوج ، سوف يتوافر للاثنين معاً دخلاً أعلى لا يخضع للضريبة يصل إلى ١٠٠٠٠ جنيه ، بدلا من ٥٠٠٠ جنيه .

٢- أثبت الدراسات العلمية أن نسبة المرأة المعيلة في المجتمع تصل إلى ٢٢% من الأسر ، ومن ثمَ يصعب معاملتها على أنها أعزب كما هو الحال في القانون القديم .

٣- إزالة التعقيدات الناجمة عن محاولات تحديد الأعباء العائلية وحدود الإعفاء نتيجة للتغيرات التي تطرأ بصورة مستمرة على الحالة الاجتماعية للممول ، وذلك دون مردود إقتصادي حقيقي على المجتمع .

٤- أن مفهوم الإعالة في المجتمع المصري يختلف كثيراً عن غيره من المجتمعات الأخرى إذ إنه وبمقتضى أنماط القيم السائدة في المجتمع المصري ، فإن أي فرد أعزب ويحصل على دخل يتولى إعالة عائلته مثلما يعول المتزوج أسرته .

ب- الأوضاع الخاصة بالموظفين

حرص القانون الجديد على زيادة دخول الموظفين وتعزيز العدالة الضريبية وذلك عن طريق التخفيف من الأعباء الضريبية عن كاهل الممولين عموماً والموظفين على وجه الخصوص وتوسيع القاعدة الضريبية وذلك على النحو التالي :

- تقرير شريحة معفاه من الخضوع للضريبة بقيمة ٥٠٠٠ جنيه لكافة أفراد المجتمع ، مع المساواة بين الرجل والمرأة .
- رفع قيمة الإعفاء الشخصى للموظفين إلى ٤٠٠٠ بدلاً من ٢٠٠٠ جنيه ليصبح حد الإعفاء لهذه الفئة ٩٠٠٠ جنيه سنوياً .

- خفض الضريبة على المبالغ التي يحصل عليها الخاضعون للضريبة من غير جهات عملهم الأصلية إلى ١٠% بدلاً من ٢٠% في القانون الحالي .
- إستمرار التمتع بالإعفاءات الممنوحة بقوانين خاصة .

كما أبقى القانون الجديد على المزايا القائمة في القانون القديم ، بالنسبة للضريبة على المرتبات والأجور وما في حكمها بما في ذلك العلاوات الخاصة التي تقررت منذ عام ١٩٨٧م والتي تضاف إلى أساسي المرتب كل خمس سنوات والتي وصلت نسبتها إلى ٢١٠% من الأساسى ، هذا بالإضافة إلى إعفاء كل من :

أ- إشتراكات التأمين الاجتماعي ، وأقساط الادخار ، التي تستقطيع وفقاً لأحكام التأمين الاجتماعي أو أية أنظمة بديلة عنها .

ب- إشتراكات العاملين في صناديق التأمين الخاصة والمنشأة وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ .

ج- أقساط التأمين على الحياة والتأمين الصحي على الممول لمصلحته ومصلحة زوجته وأولاده القصر وأية أقساط تأمين لاستحقاق معاش .

ويشترط للبندين (ب ، ج) ألا تزيد جملة ما يعفي للممول على ١٥% من صافي الإيراد أو ثلاثة ألاف جنيه أيهما أكبر .

(٢-٤) تطور الإيرادات الضريبية في مصر

نجحت جهود الإصلاح المالي في تخفيض الإنفاق العام وتنمية الإيرادات العامة بالدرجة التي أدت إلى تضييق فجوة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وفي تخفيض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكان للحصيلة الضريبية النصيب الأكبر في هذا التطور ولا سيما حصيلة الضريبة العامة على المبيعات .

جـدول رقــم (٢ - ٢)

تطور الإنفاق الحكومي والحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة

(٩٠/ ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م)

(بالمليارجنيه)

الفتـرة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإنفاق الحكومى	الحصيلة الضريبية	نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الانفاق الحكومى إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الحصيلة إلى الإنفاق الحكومي (%)
١٩٩٠_١٩٩١	١١١،٢	٤٥،٥١	١٥،٥	١٣،٩٤	٤٠،٩٣	٣٤،١
١٩٩١_١٩٩٢	١٣٩،١	٤٧،٥٦	٢٤،٢٩	١٧،٤٦	٣٤،١٩	٥١،١
١٩٩٢_١٩٩٣	١٥٧،٠٨	٥٢،٢٢	٢٧،٣٣	١٧،٤٠	٣٣،٢٥	٥٢،٣
١٩٩٣_١٩٩٤	١٧٥،٦	٥٦،٢٦	٣١،٣٧	١٧،٨٧	٣٢،٠٤	٥٥،٨
١٩٩٤_١٩٩٥	٢٠٤،٨	٥٨،٢٦	٣٤،٢٨	١٦،٧٤	٢٨،٤٥	٥٨،٨
١٩٩٥_١٩٩٦	٢٢٩،٥	٦٣،٨٩	٣٨،٢٥	١٦،٦٧	٢٧،٨٤	٥٩،٩
١٩٩٦_١٩٩٧	٢٥٧،٢	٦٦،٨٣	٤٠،٥١	١٥،٧٥	٢٥،٩٨	٦٠،٦
١٩٩٧_١٩٩٨	٢٧٨،١	٧٠،٧٨	٤٣،٩٦	١٥،٨١	٢٥،٤٥	٦٢،١
١٩٩٨_١٩٩٩	٣٠٧،٦	٧٨،٧٢	٤٦،٥٤	١٥،١٣	٢٥،٥٩	٥٩،١
١٩٩٩_٢٠٠٠	٣٤٠،٦	٨٦،٤٦	٤٩،٦٢	١٤،٥٩	٢٥،٤٢	٥٧،٤
٢٠٠٠_٢٠٠١	٣٥٨،٧	٩٥،٩٤	٥١،٣٦	١٣،٣٢	٢٦،٧٥	٥٣،٥
٢٠٠١_٢٠٠٢	٣٧٨،٥	١٠٠،٧٤	٥١،٧٣	١٣،٦٧	٢٦،٦٢	٥١،٣
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٤١٥	١١١،٧٩	٥٧،٤٩	١٣،٨٥	٢٦،٩٤	٥١،٤
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٤٨٥،٣	١٢٧،٥١	٦٤،٧٩	١٣،٣٥	٢٦،٢٧	٥٠،٨١
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٥٣٨،٥	١٦١،٦١	٧٥،٧٥	١٤،٠٧	٣٠،١	٤٦،٨٧
٢٠٠٥_٢٠٠٦	٦١٧،٧	٢٠٧،٨١	٩٧،٧٢	١٥،٨٢	٣٣،٦٤	٤٧،٠٢
٢٠٠٦_٢٠٠٧	٧٤٤،٨	٢٢٢،٠٢	١١٤،٣	١٥،٣٥	٢٩،٨٠	٥١،٤٩
٢٠٠٧_٢٠٠٨	٨٩٥،٥	٢٨٢،٢٩	١٣٧،١٩	١٥،٣٢	٣١،٥٢	٤٨،٥٩
٢٠٠٨_٢٠٠٩	١٠٣٨،٦	٣٥١،٥	١٦٣،٢٢	١٥،٧٢	٣٣،٨٤	٤٦،٤٣
٢٠٠٩_٢٠١٠	١١٩٧،٥٥	٣٦٥،٩٨	١٧٠،٤٩	١٤،٢٤	٣٠،٥٦	٤٦،٥٨

المصدر :

(١) عمود رقم ٢ من International Monetary ,World Economic Outlook Database , September 2012

(٢) عمود رقم ٣ ، ٤ من تقارير البنك المركزي السنوية ، أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول رقـم (٢-٢) أن النفقات العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد إنخفضت من ٤٠،٩٣% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٧،٨٤ %عام ٩٥ /١٩٩٦ م ، ويرجع ذلك إلى تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي مثل نفقات الدعم وتعيين الخريجين والتعلم والصحة ورفع أسعار

الخدمات العامة وزيادة أسعار موارد الطاقة ، واستمر الانخفاض لتصل إلى ٢٦،٩٤% عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ م ، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى ٣٠،٥٦ % عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م ، كما أن نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالى الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ١٣،٩٤% عام ١٩٩١/٩٠ م إلى ١٧،٨٧ % عام ١٩٩٤/٩٣ إلا أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت ١٤،٢٤% عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ . أما الحصيلة الضريبية كنسبة إلى الإنفاق الحكومي قد إرتفعت من ٣٤،١% عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٦٢،١% عام ١٩٩٨/٩٧م ، إلا أنها إنخفضت مرة أخرى إلى ٤٦،٨٧% في عام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥م .

جـدول رقــم (٢- ٣)

تطور الحصيلة الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة خلال الفترة (٩٠/ ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م)

(بالمليار جنيه)

الفترة	الإيرادات العامة	الحصيلة الضريبية	نسبة الحصيلة إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة (%)
١٩٩٠_١٩٩١	٢٨،٥٥	١٥،٥	٥٤،٢٨
١٩٩١_١٩٩٢	٤١،٤	٢٤،٢٩	٥٨،٦٥
١٩٩٢_١٩٩٣	٤٦،٧	٢٧،٣٣	٥٨،٥٣
١٩٩٣_١٩٩٤	٥٢،٥٦	٣١،٣٧	٥٩،٦٨
١٩٩٤_١٩٩٥	٥٥،٧١	٣٤،٢٨	٦١،٥٢
١٩٩٥_١٩٩٦	٦٠،٨٩	٣٨،٢٥	٦٢،٨١
١٩٩٦_١٩٩٧	٦٤،٥	٤٠،٥١	٦٢،٨١
١٩٩٧_١٩٩٨	٦٧،٩٦	٤٣،٩٦	٦٤،٦٩
١٩٩٨_١٩٩٩	٦٩،٤٢	٤٦،٥٤	٦٧،٠٤
١٩٩٩_٢٠٠٠	٧٣،٦٢	٤٩،٦٢	٦٧،٤٠
٢٠٠٠_٢٠٠١	٧٤،٥٦	٥١،٣٦	٦٨،٨٧
٢٠٠١_٢٠٠٢	٧٥،٢٥	٥١،٧٣	٦٨،٧٣
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٨٣،٥٣	٥٧،٤٩	٦٨،٨٢
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٩٦،٢٥	٦٤،٧٩	٦٧،٣٢
٢٠٠٤_٢٠٠٥	١١٠،٨٦	٧٥،٧٥	٦٨،٣٤
٢٠٠٥_٢٠٠٦	١٥١،٢٦	٩٧،٧٢	٦٤،٦٤
٢٠٠٦_٢٠٠٧	١٨٠،٢١	١١٤،٣	٦٣،٤٣
٢٠٠٧_٢٠٠٨	٢٢١،٤	١٣٧،١٩	٦١،٩٦
٢٠٠٨_٢٠٠٩	٢٨٢،٥	١٦٣،٢٢	٥٧،٧٧
٢٠٠٩_٢٠١٠	٢٦٨،١١	١٧٠،٤٩	٦٣،٥٩

المصدر : عمود رقم ٣،٢ من تقارير البنك المركزي السنوية ، أعداد مختلفة .

يتـضح مـن الجـدول رقــم (٢-٣) تطـور الايـرادات العامــة مـن ٢٨،٥٥ مليـار جنيــه عـام ١٩٩١/٩٠م إلـى ٤١،٤ مليـار جنيـه عـام ١٩٩٢/٩١م . نظـراً لاتبـاع سياسـات الاصـلاح الاقتـصادي ،

وتطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات ، وبدأت الايرادات العامة في التزايد تدريجياً من عام لآخر حتى وصلت ٢٦٨،١١ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ م ، كما أن الحصيلة الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة قد إرتفعت من ٥٤،٢٨% عام ١٩٩١/٩٠ م إلى ٦٨،٨٧ % عام ٢٠٠١/٢٠٠٠م ، ثم انخفضت حتى وصلت إلى ٥٧،٧٧% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ م إلا أنها بصفة عامة تحتل نسبة كبيرة من إجمالى الايرادات العامة .

جـدول رقــم (٢-٤)

تطور العجز الكلي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٩٠/ ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠م)

(بالمليارجنيه)

الفترة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	العجز الكلي	الناتج المحلي الإجمالى بالأسعار الجارية	نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالى (%)
١٩٩١_١٩٩٠	٢٨،٥٥	٤٥،٥١	١٦،٩٥_	١١١،٢	١٥،٢_
١٩٩٢_١٩٩١	٤١،٤	٤٧،٥٦٣	٦،١٦_	١٣٩،١	٤،٤٣_
١٩٩٣_١٩٩٢	٤٦،٧	٥٢،٢٢٣	٥،٥٢_	١٥٧،١	٣،٥١_
١٩٩٤_١٩٩٣	٥٢،٥٦	٥٦،٢٦٤	٣،٧٠_	١٧٥،٦	٢،١١_
١٩٩٥_١٩٩٤	٥٥،٧١	٥٨،٢٥٦	٢،٥٤_	٢٠٤،٨	١،٢٤_
١٩٩٦_١٩٩٥	٦٠،٨٩	٦٣،٨٨٩	٣،٠٠_	٢٢٩،٥	١،٣١_
١٩٩٧_١٩٩٦	٦٤،٥	٦٦،٨٢٦	٢،٣٣_	٢٥٧،٢	٠،٩_
١٩٩٨_١٩٩٧	٦٧،٩٦	٧٠،٧٨٣	٢،٨٢_	٢٧٨،١	١،٠١_
١٩٩٩_١٩٩٨	٦٩،٤٢	٧٨،٧٢٤	٩،٣٠_	٣٠٧،٦	٣،٠٢_
٢٠٠٠_١٩٩٩	٧٣،٦٢	٨٦،٤٦٤	١٢،٨٤_	٣٤٠،١	٣،٧٧_
٢٠٠١_٢٠٠٠	٧٤،٥٦	٩٥،٩٤٢	٢١،٣٧_	٣٥٨،٧	٥،٩٦_
٢٠٠٢_٢٠٠١	٧٥،٢٥	١٠٠،٧٣٩	٢٥،٤٨_	٣٧٨،٥	٦،٧٣_
٢٠٠٣_٢٠٠٢	٨٣،٥٣	١١١،٧٨٦	٢٨،٢٦_	٤١٥	٦،٨١_
٢٠٠٤_٢٠٠٣	٩٦،٢٥	١٢٧،٥١١	٣١،٢٦_	٤٨٥،٣	٦،٤٤_
٢٠٠٥_٢٠٠٤	١١٠،٨٦	١٦١،٦١	٥٠،٧٥_	٥٣٨،٥	٩،٤٢_
٢٠٠٦_٢٠٠٥	١٥١،٢٦	٢٠٧،٨١١	٥٦،٥٤_	٦١٧،٧	٩،١٥_
٢٠٠٧_٢٠٠٦	١٨٠،٢١	٢٢٢،٠٣	٤١،٨١_	٧٤٤،٨	٥،٦١_
٢٠٠٨_٢٠٠٧	٢٢١،٤	٢٨٢،٢٩	٦٠،٨٩_	٨٩٥،٥	٦،٨٠_
٢٠٠٩_٢٠٠٨	٢٨٢،٥	٣٥١،٥٠	٦٩،٠٠_	١٠٣٨،٦٠	٦،٦٤_
٢٠١٠_٢٠٠٩	٢٦٨،١١	٣٦٥،٩٨	٩٧،٨٧_	١١٩٧،٥٥	٨،١٧_

المصدر :

(١) عمود رقم ٣،٢من تقارير البنك المركزي السنوية ، أعداد مختلفة .

(٢) عمود رقم ٥ من International Monetary ,World Economic Outlook Database , September 2012

يتضح من الجدول رقم (٢-٤) أن العجز كقيمة مطلقة إنخفضت من ١٦،٩٥ مليار عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٢،٨٢ مليار عام ١٩٩٨/٩٧م ثم إرتفعت مرة أخرى لتصل إلى ٩٧،٨٧ مليار عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ م .

وقد إنخفض العجز الكلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من١٥،٢% عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٠،٩ % عام ١٩٩٧/٩٦م ، إلا أن هذه النسبة عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل ٩،٤٢ % عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م ، ولكن تعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بعام ١٩٩١/٩٠م . ونستخلص من التحليل

السابق إلى نجاح جهود الاصلاح المالي في بداية التسعينيات في تضيق فجوة العجز في الموازنة العامة وإلى إجمالى الناتج المحلي وإن كانت هذه النتيجة واضحة في بداية التسعينيات إلا إنه مع بداية الألفية الثانية بدأت مرة أخرى مؤشرات عجز الموازنة في الاتجاه إلى الصعود، وتتمثل العوامل التي تؤثر في عجز العامة في مصرفيما يلي :[1]

١- مجموعة العوامل أو الصدمات الخارجية وتشمل : التقلبات في الأسعار العالمية للصادرات والواردات ، إرتفاع معدلات الفائدة العالمية .

٢- مجموعة العوامل أو المتغيرات الاقتصادية الكلية الداخلية وتشمل : معدلات التضخم السائدة ، أسعار الصرف ، أسعار الفائدة المحلية ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى.

جدول رقم (٢-٥)

تطور الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة كنسبة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية وإلى إجمالى الناتج المحلي في مصر خلال الفترة (٩٠/ ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م)

(بالمليارجنيه)

الفترة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	إجمالي الحصيلة الضريبية	إجمالي الضرائب المباشرة	إجمالي الضرائب غير المباشرة	نسبة الضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الضرائب المباشرة إلى الحصيلة الضريبية (%)	نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الحصيلة (%)
١٩٩٠_١٩٩١	١١١،٢	١٥،٥	٦،٤١	٩،٠٩٧	٥،٧٦	٨،١٨	٤١،٣٢	٥٨،٦٨
١٩٩١_١٩٩٢	١٣٩،١	٢٤،٢٩	١٠،٠٠	١٤،٢٩	٧،١٩	١٠،٢٧	٤١،١٦	٥٨،٨٤
١٩٩٢_١٩٩٣	١٥٧،١	٢٧،٣٣	١١،١١	١٦،٢٢	٧،٠٠	١٠،٣٣	٤٠،٦٦	٥٩،٣٤
١٩٩٣_١٩٩٤	١٧٥،٦	٣١،٣٧	١٢،٠٠	١٩،٣٧	٦،٨٤	١١،٠٣	٣٨،٢٦	٦١،٧٤
١٩٩٤_١٩٩٥	٢٠٤،٨	٣٤،٢٨	١٢،١٣	٢٢،١٤٥	٥،٩٢	١٠،٨١	٣٥،٤٠	٦٤،٦٠
١٩٩٥_١٩٩٦	٢٢٩،٥	٣٨،٢٥	١٣،٧١	٢٤،٥٤٢	٥،٩٧	١٠،٦٩	٣٥،٨٤	٦٤،١٦
١٩٩٦_١٩٩٧	٢٥٧،٢	٤٠،٥١	١٤،٥٩	٢٥،٩٢٤	٥،٦٧	١٠،٠٨	٣٦،٠١	٦٣،٩٩
١٩٩٧_١٩٩٨	٢٧٨،١	٤٣،٩٦	١٥،٣١	٢٨،٦٥٦	٥،٥٠	١٠،٣٠	٣٤،٨٢	٦٥،١٨
١٩٩٨_١٩٩٩	٣٠٧،٦	٤٦،٥٤	١٦،٧٤	٢٩،٨٠٣	٥،٤٤	٩،٦٥	٣٥،٩٧	٦٤،٠٣
١٩٩٩_٢٠٠٠	٣٤٠،١	٤٩،٦٢	٢٠،١٠	٢٩،٥١٧	٥،٩١	٨،٦٨	٤٠،٥٢	٥٩،٤٨
٢٠٠٠_٢٠٠١	٣٥٨،٧	٥١،٣٦	٢١،٢٤	٣٠،١٢٣	٥،٩٢	٨،٤٠	٤١،٣٥	٥٨،٦٥
٢٠٠١_٢٠٠٢	٣٧٨،٥	٥١،٧٣	٢١،٦٣	٣٠،١٠١	٥،٧١	٧،٩٥	٤١،٨١	٥٨،١٩
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٤١٥	٥٧،٤٩	٢٣،١٧	٣٤،٣١٩	٥،٥٨	٨،٢٧	٤٠،٣٠	٥٩،٧٠
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٤٨٥،٣	٦٤،٧٩	٢٦،٩٠	٣٧،٨٩	٥،٥٤	٧،٨٠	٤١،٥٢	٥٨،٤٨
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٥٣٨،٥	٧٥،٧٥	٣٢،٦١	٤٣،١٥	٦،٠٥٥	٨،٠١	٤٣،٠٤	٥٦،٩٦
٢٠٠٥_٢٠٠٦	٦١٧،٧	٩٧،٧٢	٤٩،٤٨	٤٨،٢٩	٨،٠١	٧،٨١	٥٠،٦٣	٤٩،٤١
٢٠٠٦_٢٠٠٧	٧٤٤،٨	١١٤،٣	٦٠،٣٢	٥٤،٠٠	٨،٠٩	٧،٢٥	٥٢،٧٦	٤٧،٢٣
٢٠٠٧_٢٠٠٨	٨٩٥،٥	١٣٧،١٩	٦٩،١١	٦٨،٠٨	٨،٦٨	٨،٥٥	٥٠،٣٧	٤٩،٦٢
٢٠٠٨_٢٠٠٩	١٠٣٨،٦٠	١٦٣،٢٢	٨٣،١	٨٠،٢٠	٧،٩٩	٧،٧٢	٥٠،٨٥	٤٩،١٣
٢٠٠٩_٢٠١٠	١١٩٧،٥٥	١٧٠،٤٩	٨٥،٣٨	٨٥،١٠	٧،١٢	٧،١٠	٥٠،٠٧	٤٩،٩١

المصدر :

(١) عمود ٢ : International Monetary ,World Economic Outlook Database , September 2012

(٢) الأعمدة : ٣، ٤ ،٥ من تقارير البنك المركزى ، أعداد مختلفة .

[1] فاطمة عبد الله عطية ،" السياسات المالية وكواجهة الطبيعة الهيكلية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٥٧ .

يتضح من الجدول رقم (٢- ٥) تطور مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية من ٦،٤١ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠م إلى ٣٢،٦١ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ م إلى أن وصلت في نهاية الفترة إلى ٨٥،٣٨ مليار جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ . وكانت نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من ٥،٧٦% عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٨،٦٨ % عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ م ثم انخفضت مرة أخرى لتصبح ٧،١٢% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩م .

تطورت مساهمة الضرائب غير المباشرة ولكن بقيمة أكبر من مساهمة الضرائب المباشرة في الحصيلة الضريبية حيث كانت ٩،٠٩٧ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠م و ٤٣،١٥ مليار جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م إلى أن وصلت في نهاية الفترة ٨٥،١٠ مليار جنيه . ويرجع ذلك إلى زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة بعد تطبيق مصر برنامج الاصلاح الاقتصادي وإصدار قانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ الخاص بالضريبة العامة على المبيعات . كما كانت نسبة الضرائب غير المباشرة بصفة عامة إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة الضرائب المباشرة ، حيث كانت ٨،١٨ % عام ١٩٩١/٩٠م ، ثم إرتفعت إلى ١٠،٦٩% عام ١٩٩٦/٩٥م ، ثم بدأت في الإنخفاض تدريجياً لتصل إلى ٧،١٠% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ م .

ويتضح أيضاً أن نسبة الضرائب المباشرة إلى الحصيلة الضريبية أقل من نسبة الضرائب غير المباشرة ، حيث تمثل الضرائب المباشرة ٤١،٣٢% من الحصيلة الضريبية عام ١٩٩١/٩٠ في حين أن الضرائب غير المباشرة كانت تمثل ٥٨،٦٨ % العام نفسه ، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٩٦/٩٥م لتصل ٣٥،٨٤% مقارنة ٦٤،١٦ % .

ويرجع زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، وذلك لما تتميز به من عدة مزايا منها :[1]

١- وسيلة ملائمة لتحقيق الهدف المالي ، فهي ضريبة غزيرة الحصيلة بالرغم من إنخفاض سعرها نظراً لكبر وضخامة حجم وعائها وتنوع العناصر الخاضعة للضريبة .

٢- تندمج في قيمة السلع والخدمات مما يجعل غالبية المستهلكين لايشعرون بعبئها ومن ثمَ لايكون لها أثر سلبى عند دفعها .

٣- أقل تكلفة في تحصيلها نظراً لعدم وجود إحتكاك مباشر بين المكلف بها والخزانة العامة لأنه غالباً ما يكلف بها وسيط معين .

٤- تتميز بالمرونة حيث تتغير حصيلتها مع التغير في مؤشرات النشاط الاقتصادي ، ففي أوقات الرخاء تزداد حصيلتها بالرغم من ثبات سعرها نتيجة لزيادة حجم وقيمة المعاملات ، وفي أوقات الكساد تنخفض حصيلتها نظراً لإنخفاض حجم وقيمة المعاملات .

---

[1] سعيد عبد العزيز ، شكرى العشماوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٤- ٨٥ .

بينما يرجع إنخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة إلى :

١- ضيق القاعدة الضريبية بسبب إنخفاض مستوى الدخول وقلة المعلومات وتدهور الوعى والالتزام الضريبي لدى الممولين .

٢- كثرة الاعفاءات والمزايا الضريبية وتفاوتها حيث تختلف حسب نوع النشاط أو موقعة أو شكله القانونى الأمر الذي إستغله كثير من المستثمرين لتحقيق الأرباح وتجنب دفع الضريبة .

٣- تعدد التشريعات الضريبية وعدم وضوح نصوصها مما يحدث كثيراً من المشاكل بين الممول والإدارة الضريبية تجعله يميل إلى التهرب من دفع الضريبة المفروضة عليه .

وسوف نقوم بعرض تطور الإيرادات الضريبية لكل من الضرائب على الدخل وأرباح الأعمال والضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية ، والتي تمثل غالبية الحصيلة الضريبية .

١- الضريبة على الدخل وأرباح شركات الأموال

تعتبر ضرائب الدخل أحد المكونات المهمة في الأنشطة الضريبية المعاصرة بل أضحت إحدى الأدوات المهمة التي تعتمد عليها أدوات السياسة المالية في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الرغم من أن الضرائب على الدخل تأخذ بنظام الضريبة الموحده على دخل الأشخاص الطبيعيين ، إلا أن ما يدخل في وعاء الضريبة الموحدة يقتصر على إيرادات الأرباح التجارية والصناعية ، إيرادات المهن غير التجارية وإيرادات الثروة العقارية . حيث يستبعد من الوعاء ضريبة المرتبات وما في حكمها وضريبة رؤوس الأموال المنقولة . أي أن الواقع العملى يشير إلى إستمرار التمييز بين مصادر الدخل عند المعاملة الضريبية ، ومما لاشك فيه أن مثل هذا التمييز يخل أساساً بمبدأ الضريبة الموحدة ويهدر أهم مميزاتها ، حيث تقوم الضريبة الموحدة على مبدأ اتساع الضريبة وتحسين الأسعار ، بما يجعل إدارة الضريبة أسهل وأقل تكلفة .[1] ويتضح من الجدول التالى تطور الحصيلة الضريبية لضرائب الدخل وأرباح شركات الأموال .

[1] أمل عصام زكى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .

جدول (٢- ٦)

تطور حصيلة الضرائب على الدخل وأرباح شركات الأموال خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٩ /٢٠١٠ م)

(بالمليون جنيه)

الفترة	إيرادات ضريبية	الضرائب على الدخل		النسبة إلى الإيرادات الضريبية (%)
		قيمة	معدل التغير (%)	
١٩٩٠-١٩٩١	١٥٥٠٣	٦٤٠٦	-	٤١،٣
١٩٩١-١٩٩٢	٢٤٢٨٦	٩٩٩٦	٥٦	٤١،٢
١٩٩٢-١٩٩٣	٢٧٣٣٤	١١١١٤	١١،٢	٤٠،٧
١٩٩٣-١٩٩٤	٣١٣٧٣	١٢٠٠٣	٨	٣٨،٢٥
١٩٩٤-١٩٩٥	٣٤٢٧٩	١٢١٣٤	١،٠٩	٣٥،٤
١٩٩٥-١٩٩٦	٣٨٢٤٩	١٣٧٠٧	١٣	٣٥،٨
١٩٩٦-١٩٩٧	٤٠٥١٣	١٤٥٨٩	٦،٤٣	٣٦،٠١
١٩٩٧-١٩٩٨	٤٣٩٦٢	١٥٣٠٦	٤،٩١	٣٤،٨
١٩٩٨-١٩٩٩	٤٦٥٤٣	١٦٧٤٠	٩،٣٧	٣٥،٩٦
١٩٩٩-٢٠٠٠	٤٩٦٢١	٢٠١٠٤	٢٠،١	٤٠،٥
٢٠٠٠-٢٠٠١	٥١٣٥٨	٢١٢٣٥	٥،٦٣	٤١،٣
٢٠٠١-٢٠٠٢	٥١٧٢٦	٢١٦٢٥	١،٨٤	٤١،٨
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٥٧٤٨٦	٢٣١٦٧	٧،١٣	٤٠،٣
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٦٤٧٩٣	٢٦٩٠٣	١٦،١٢	٤١،٥
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٧٥٧٥٩	٣١٥٧١	١٧،٣٥	٤١،٦
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٩٧٧٧٩	٤٨٢٦٨	٥٢،٨٨	٤٩،٣٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١١٤٣٢٦	٥٨٥٣٥	٢١،٢٧	٥١،٢٠
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٣٧١٩٥	٦٧٠٥٩	١٤،٥٦	٤٨،٨٧
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٦٣٢٢٢	٧٩٠٧٣	١٧،٩٢	٤٨،٤٤
٢٠٠٩-٢٠١٠	١٧٠٤٩٤	٧٦٦١٨	٣،١٠-	٤٤،٩٤

المصدر : عمود رقم ٢، ٣ من تقارير البنك المركزي السنوية ، أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول رقم (٢- ٦) زيادة الضرائب على الدخل كقيمة مطلقة من ٦٤٠٦ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٠١٠٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى أن وصلت ٧٦٦١٨ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩. ولكن كمعدل نمو فإنه يتذبذب من عام إلى آخر ، وبصفة عامة يتجه إلى الانخفاض بإستثناء عام ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ حيث بلغ ٢٠،١% و ٥٢،٨٨ % على التوالي ، بينما أخذ معدل النمو قيم سالبة في عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ .

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن نسبة الضرائب على الدخل وشركات الأموال إلى الإيرادات الضريبية انخفضت من ٤١،٣ % عام ٩٠/ ١٩٩١إلى ٣٥،٤ % عام ٩٤ / ١٩٩٥ ، ثم زاد إلى ٥١،٢٠ % عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ وانخفضت إلى ٤٤،٩٤ % عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ويرجع ذلك إلى :[١]

١- ضعف الإدارة الضريبية في الحصر والتحصيل ومواجهة التهرب الضريبي .

٢- عدم علاج مشكلة المتأخرات الضريبية .

٣- عدم إمساك الدفاتر والسجلات المنتظمة .

[١] وجدى محمدى عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ .

٤- غياب الوعي الضريبي وعدم اقتناع الممولين بأهمية الضرائب في قيام الحكومة بدورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي أو عدم رضاهم عن هذا الدور .

٥- عدم فاعلية وكفاية التوعية الضريبية للممولين بالضرائب وأهميتها .

٢- الضريبة العامة على المبيعات

تم إلغاء الضريبة على الاستهلاك وإدخال ضريبة المبيعات على السلع والخدمات وتعد الضريبة من أنواع الضرائب غير المباشرة ، وتفرض الضريبة العامة على المبيعات بسعر نسبي بواقع ١٠% من قيمة جميع السلع الصناعية والمستوردة ماعدا سلع الجدول التي لها فئات محددة ، وترتفع نسبتها إلى ٢٥ % على بعض السلع الكمالية والمعمرة ، ويستثنى من ذلك بعض السلع الغذائية والتي أعفاها القانون ، وتخضع الخدمات السياحية لسعر ٥% والذي تم تعديله إلى ١٠% إعتباراً من عام ٢٠٠٤.[١]

وهناك أساليب عديدة لفرض الضريبة العامة على المبيعات أهمها :[٢]

١- أسلوب الضريبة الشاملة المتتابعة : وبموجب هذا الأسلوب يتقرر سريان الضريبة على السلع عند تداولها من شخص إلى آخر ، من وقت إنتاجها في مراحلها المتعددة وهي مادة أولية أو نصف مصنعة أو تامة الصنع أو توزيعها في مرحلة تجارة الجملة أو التجزئة لحين وصولها إلى المستهلك الأخير .

٢- أسلوب الضريبة العامة الواحدة : طبقاً لهذا الأسلوب تفرض الضريبة على جميع السلع عند مرحلة واحدة من المراحل المتعددة التي تمر بها ، وهي في الطريق من المنتج إلى المستهلك ، ومن ثمَ فإنها تصيبها بعبء واحد ، بغض النظر عن تعدد مراحل إنتاجها وتوزيعها ، ويمكن أن تسرى الضريبة وفقاً لهذا الأسلوب على السلع وهي تمر بمرحلة من المراحل الآتية (مرحلة شراء المواد الأولية ، مرحلة الإنتاج ، مرحلة تجارة الجملة أو مرحلة تجارة التجزئة) .

٣- أسلوب الضريبة على القيمة المضافة : وفقاً لهذا الأسلوب فإن كل مشروع تسرى عليه الضريبة عن ذلك الجزء من إنتاجة النهائى الذي يزيد عن مجموع العناصر المستخدمة فيه والمشتراه من الغير خلال فترة معينة ، أى أنها تصيب الفرق في قيمة الإنتاج المباع في نهاية فترة ما عن قيمة الإنتاج المشترى .

---

[١] دليل فئات الضريبة العامة على المبيعات ، مصلحة الضرائب المصرية ، أكتوبر ٢٠٠٩ ، ص ٨ .

[٢] فاطمة عبدالله عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٠ .

جـدول رقــم (٢- ٧)
تطور حصيلة الضريبة العامة على المبيعات خلال الفترة (٩٠ / ٩١ – ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ م)
(بالمليون جنيه)

الفترة	إيرادات ضريبية	الضرائب على المبيعات		النسبة إلى الإيرادات الضريبية (%)
		قيمة	معدل التغير(%)	
١٩٩٠_١٩٩١	١٥٥٠٣	٣٣٧٣	-	٢١،٨
١٩٩١_١٩٩٢	٢٤٢٨٦	٦٣٢٤	٨٧،٥	٢٦
١٩٩٢_١٩٩٣	٢٧٣٣٤	٧١٩١	١٣،٧	٢٦،٣
١٩٩٣_١٩٩٤	٣١٣٧٣	٨٠٨٠	١٢،٤	٢٥،٨
١٩٩٤_١٩٩٥	٣٤٢٧٩	٩٣٣٣	١٥،٥	٢٧،٢
١٩٩٥_١٩٩٦	٣٨٢٤٩	١٠٤٥٠	١٢	٢٧،٣
١٩٩٦_١٩٩٧	٤٠٥١٣	١١٣٢٣	٨،٣٥	٢٧،٩
١٩٩٧_١٩٩٨	٤٣٩٦٢	١٢٩٢٥	١٤،١	٢٩،٤
١٩٩٨_١٩٩٩	٤٦٥٤٣	١٨٥٨٤	٤٣،٨	٣٩،٩
١٩٩٩_٢٠٠٠	٤٩٦٢١	٢٠٠٨٥	٨،٠٨	٤٠،٥
٢٠٠٠_٢٠٠١	٥١٣٥٨	٢٠٧٩٣	٣،٥٣	٤٠،٥
٢٠٠١_٢٠٠٢	٥١٧٢٦	٢٠٥٨٠	١،٠٢-	٣٩،٨
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٥٧٤٨٦	٢٢٧٦٥	١٠،٦	٣٩،٦
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٦٤٧٩٣	٢٥٧٥٧	١٣،١٤	٣٩،٧٥
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٧٥٧٥٩	٣١٤٣٠	٢٢،٠٣	٤١،٤٩
٢٠٠٥_٢٠٠٦	٩٧٧٧٩	٣٤٦٩٩	١٠،٤٠	٣٥،٤٩
٢٠٠٦_٢٠٠٧	١١٤٣٢٦	٣٩٤٣٦	١٣،٦٥	٣٤،٤٩
٢٠٠٧_٢٠٠٨	١٣٧١٩٥	٤٩٧٤٧	٢٦،١٥	٣٦،٢٦
٢٠٠٨_٢٠٠٩	١٦٣٢٢٢	٦٢٦٥٠	٢٥،٩٤	٣٨،٣٨
٢٠٠٩_٢٠١٠	١٧٠٤٩٤	٦٧٠٩٥	٧،١٠	٣٩،٣٥

المصدر : عمود رقم ٢، ٣ تقارير البنك المركزى السنوية ، أعداد مختلفة .

يتضح من الجدول رقـم (٢- ٧) الاتجاه المتزايد لضريبة المبيعات سواء كقيمة مطلقة أو نسبة للإيرادات الضريبية ، حيث تزايدت قيمة الضريبة من ٣٣٧٣ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، وبدأت في التزايد تدريجياً حتى وصلت إلى ٦٧٠٩٥ مليون جنيه عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، كما تزايدت نسبة الضريبة العامة على المبيعات إلى الإيرادات الضريبية من ٢١،٨% عام ٩٠/ ٩١ إلى ٤١،٤٩ % عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤، حيث تذبذبت خلال فترة الدراسة بين هذين النسبتين مما يعكس الأداء الاقتصادي بما فيه من كفاءة أحياناً وأوجه خلل أحياناً أخرى تعكس القصور الذي يحد من كفاءة الأداة كأداه هامة من أدوات الايرادات العامة .

وتتعدد المتغيرات التي تجعل الدولة تدعم وتفضل الضريبة العامة على المبيعات وعدها أفضل أنواع الضرائب ، ومنها : [١]

- وفرة الحصيلة ودورية تحصيلها شهرياً (فترة سماح شهرين لتقديم الإقرار الشهري مصحوباً بالسداد) .
- سهولة التحصيل ، وقلة تكلفة جبايتها .
- نموها مع نمو الناتج القومي .
- إمكانية التوسع والتقييد في فرضها تمشياً مع المتغيرات المحلية والدولية .
- يمكن إستخدامها في التقييد والحد من الاستهلاك غير الضرورى (الترفيهي) كما يمكن إستخدامها في تشجيع الاستثمار والتصدير .
- حاجة الدولة لموارد دورية للقيام بدورها في التنمية .
- إنخفاض الدخول ، مما يجعل غالبية أفراد المجتمع دون حد الإعفاء من ضرائب الدخل . ويقلل من ضرائب الدخل في تحقيق أهدافها .[٢]
- تندمج قيمة ضرائب المبيعات في قيمة أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية فلا يشعر أغلب المواطنين بعبئها وذلك بالمقارنة بضرائب الدخل .
- وعلى المستوى الدولي واتجاه الدول نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وتطبيق اتفاقية (الجات) وتتطلب هذه المتغيرات إزالة الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب ذات الأثر المماثل للضرائب على الواردات مما يخفض موارد الدولة ، ويصعب من قدرتها على الوفاء بسداد النفقات العامة والقيام بدورها في التنمية الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق فإن الضريبة العامة على المبيعات تعد أفضل أنواع الضرائب التي تخدم أغراض التنمية الاقتصادية – طالما كانت في الحدود المعقولة ولا تؤثر في محدودى الدخل – حيث تسهم في زيادة الايرادات دون التعارض مع ما تفرضه البيئة الدولية من متغيرات .

٣- الضرائب الجمركية

هي تلك الضرائب التي تفرض على السلع أثناء تجاوزها حدود الدولة سواء المستوردة أم المصدرة منها ، وتقوم الدولة بفرض الضرائب الجمركية لتحقيق أهداف إقتصادية (حماية الصناعات الوطنية – تشجيع إستيراد السلع الأساسية) ، وأهداف اجتماعية (فرض ضرائب على السلع المنافية للعادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية) ، أهداف مالية (تدر أموالاً وفيرة على خزينة الدولة). [٣]

---

[١] وجدى محمدى عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .
[٢] سعيد عبد العزيز ، شكرى العشماوى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٩٦ .
[٣] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ .

جدول رقم (٢- ٨)

تطور حصيلة الضرائب الجمركية خلال الفترة (١٩٩١/٩٠ – ٢٠٠٩/ ٢٠١٠)

(بالمليون جنيه)

الفترة	إيرادات ضريبية	الضرائب الجمركية		النسبة إلى الإيرادات الضريبية (%)
		قيمة	معدل النمو(%)	
١٩٩٠_١٩٩١	١٥٥٠٣	٣٢٦٧	-	٢١
١٩٩١_١٩٩٢	٢٤٢٨٦	٤٥٨٨	٤٠،٤	١٨،٩
١٩٩٢_١٩٩٣	٢٧٣٣٤	٥٠٠٩	٩،١٨	١٨،٣
١٩٩٣_١٩٩٤	٣١٣٧٣	٦١٢٠	٢٢،٢	١٩،٥
١٩٩٤_١٩٩٥	٣٤٢٧٩	٧٠١٧	١٤،٧	٢٠،٥
١٩٩٥_١٩٩٦	٣٨٢٤٩	٧٩١١	١٢،٧	٢٠،٧
١٩٩٦_١٩٩٧	٤٠٥١٣	٨١٢٥	٢،٧١	٢٠،١
١٩٩٧_١٩٩٨	٤٣٩٦٢	٨٨٨٦	٩،٣٧	٢٠،٢
١٩٩٨_١٩٩٩	٤٦٥٤٣	١١٠٤٨	٢٤،٣	٢٣،٧
١٩٩٩_٢٠٠٠	٤٩٦٢١	٩٢٩٥	١٥،٩_	١٨،٧
٢٠٠٠_٢٠٠١	٥١٣٥٨	٩١٨٤	١،١٩_	١٧،٩
٢٠٠١_٢٠٠٢	٥١٧٢٦	٩٣٢٣	١،٥١	١٨،٠٢
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٥٧٤٨٦	١١٣٥٤	٢١،٧٨	١٩،٧٥
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٦٤٧٩٣	١١٩٧٠	٥،٤٢	١٨،٤٧
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٧٥٧٥٩	٧٧٤٤	٣٥،٣٠_	١٠،٢٢
٢٠٠٥_٢٠٠٦	٩٧٧٧٩	٩٦٥٤	٢٤،٦٦	٩،٨٧
٢٠٠٦_٢٠٠٧	١١٤٣٢٦	١٠٣٦٩	٧،٤٠	٩،٠٧
٢٠٠٧_٢٠٠٨	١٣٧١٩٥	١٤٠٢٠	٣٥،٢١	١٠،٢١
٢٠٠٨_٢٠٠٩	١٦٣٢٢٢	١٤٠٩١	٠،٥١	٨،٦٣
٢٠٠٩_٢٠١٠	١٧٠٤٩٤	١٤٧٠٢	٤،٣٤	٨،٦٢

المصدر : عمود رقم ١، ٢ تقارير البنك المركزى السنوية ، أعداد مختلفة .

يتضح الجدول رقم (٢- ٨) زيادة حصيلة الضرائب الجمركية كقيمة مطلقة من ٣٢٦٧ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١١٠٤٨ مليون عام ١٩٩٩/٩٨م . ثم إلى ١٤٧٠٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م ، كما تذبذب معدل النمو إرتفاعاً وإنخفاضاً إلا إنه أخذ قيم سالبة في أعوام ٢٠٠٠/٩٩م ، ٢٠٠٢/٢٠٠١ م ،٢٠٠٥/٢٠٠٤ م حيث كان معدل النمو -١٥،٩% ، -١،١٩ %، - ٣٥،٣٠ % على التوالى . في حين أن نسبة الضرائب الجمركية للايرادات الضريبية مستقرة نسبياً حيث كانت ٢١% عام ١٩٩١/٩٠ م ووصلت إلى ٢٣،٧% عام ١٩٩٩/٩٨ م ، ثم بدأت بعد ذلك في الانخفاض إلى أن وصلت ٨،١٢ % عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ م .

ويرجع إنخفاض مساهمة الضرائب الجمركية في الحصيلة الضريبية إلى :[1]

- الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر حيث أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥م والتي تلتزم مصر من خلالها بتخفيض تعريفاتها الجمركية حتى تصل إلى تحرير

[1] فاطمة عبدالله عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٦٠ .

التجارة طبقاً لشروط WTO ، كما وقعت مصر اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، ووقعت مصر كذلك اتفاقية الكوميسا ، واتفاقية تجارة حره مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٩ .

- توقيع إتفاقية المشاركة المصرية الأوربية عام ٢٠٠١ والتي بموجبها يتم إزالة كافة القيود الجمركية تدريجياً خلال مدة أقصاها ١٦ سنة .
- تطبيق قواعد التقويم الجمركي طبقاً لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) التي صدر بشأنها القرار رقم ٧٦٥ في نهاية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بهدف تسيير عمليات الإفراج الجمركي عن البضائع لتحديد قيمتها من واقع فواتير وعقود الشراء التي يقدمها صاحب الشأن وهناك العديد من الأنظمة التي تم إستحداثها في هذا الإطار ومنها (نظام السماح المؤقت - نظام الدورباك - نظام التاكس ريبيت) .

الخلاصة :

١- النظام الضريبي هو مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضريبة (ضرائب الدخل ، ضرائب الثروة ، ضرائب جمركية ، .....) تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة .

٢- هناك كثرة في التعديلات الضريبية كان هدفها زيادة الضرائب على المجتمع وأنها لا تراعى البعد الاجتماعي حيث كانت الأهداف العظمى لهذه التعديلات هو زيادة الحصيلة الضريبية ، إلى أن جاء القانون الجديد الذي راعى البعد الاجتماعي به عن طريق خفض فئات الضريبة ورفع حدود الإعفاءات العائلية .

٣- أن جهود الإصلاح المالي نجحت في تخفيض الإنفاق العام وتنمية الإيرادات العامة بالدرجة التي أدت إلى تضييق فجوة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وفي تخفيض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكان للحصيلة الضريبية النصيب الأكبر في هذا التطور.

٤- يعتمد النظام الضريبي في مصر بصفة كبيرة على الضرائب غير المباشرة ، وأن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على محدودي الدخل بنسبة أكبر من الأغنياء .

٥- الأهداف التي يسعى النظام الضريبي إلى تحقيقها هي نفس أهداف السياسة الضريبية ، فالنظام الضريبي ما هو إلا الترجمة العلمية لتلك السياسة الضريبية .

٦- النظام الضريبي لأى دولة يعكس طبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي والاجماعي ومدى تطورها الاقتصادي وكان ذلك واضحاً في النظام الضريبي المصرى ، فعندما كانت مصر مستعمر كان نظام الامتيازات الأجنبية يحول دون إمكانية قيام الحكومة المصرية من سن التشريعات المالية ، ولكن عندما حصلت على إستقلالها المالي بتوقيع إتفاقية مونترو تمكنت من إصدار قوانين الضرائب .

الباب الثالث
دور السياسة الضريبية فى تحقيق عدالة توزيع الدخل

الفصل الثالث

سياسات إعادة توزيع الدخل القومي

تقديم :

يعد تحديد مفهوم وأبعاد إعادة توزيع الدخل هو الأساس الذي ينبني عليه فهم موضوعية وآلية عمله ، من خلال الأدوات المالية للدولة بصفة عامة والضرائب بصفة خاصة ، لذلك سنحاول في هذا الفصل بحث مجمل الموضوعات التي تتصل بتوزيع الدخل ، وتكون ضرورية لفهمه ، سواء من ناحية معناه أو اتجاهاته وتطوره ضمن المدارس الفكرية الاقتصادية . وذلك من خلال التعرض للنقاط التالية:

١- سياسات إعادة توزيع الدخل .

٢- العوامل المؤثرة في توزيع الدخل القومي .

٣- توزيع الدخل القومي في الفكر الاقتصادي.

(٣-١) سياسات إعادة توزيع الدخل

يعد الدخل القومي من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لأي مجتمع ، لأنه المؤشر الذي يعكس فاعلية جميع أوجه هذا النشاط . ولا تقل معرفة الدخل لدولة ما عن أهمية معرفة دخل المستهلك الفرد . كما أن معرفتنا للدخل القومي يمكن أن تساعدنا في تحديد معدل دخل الفرد وذلك بقسمة الدخل القومي على عدد السكان ، الذي يعد أيضاً مؤشراً عن مستوى الحياة المادية في الاقتصاد .

والدخل القومي بمجتمع معين هو" قيمة السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر بسنة مقوماً بالأسعار الجارية " ووفقاً للحسابات القومية يتم حساب الدخل القومي إما عن طريق الإنتاج النهائي وهو مجموع السلع والخدمات النهائية بالأسعار الجارية مع إستبعاد السلع والخدمات الوسيطة والمواد الخام أو عن طريق إنفاق القطاعين العام والخاص على الاستهلاك والاستثمار وتعاملهم مع العالم الخارجي .[١]

(٣-١-١) تقسيم الدخل القومي

ويمكن تقسيم الدخل القومي إلى قسمين: [٢]

أ- دخول العمل : تتكون من الأجور والمرتبات والمكافآت المكتسبة من الإسهام في العملية الإنتاجية .

ب- دخول الملكية : تتكون من الفوائد والأرباح والريع نتيجة الإسهام في العملية الإنتاجية وهي لا تفترض فقط الملكية الخاصة وفي حالة الملكية العامة فإن الإنتاج يؤدي إلى توزيع الدخول على عناصر الإنتاج .

---

[١] إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد موسى ،" الاقتصاد الكلي "، مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦١ .

[٢] ثناء عبد العزيز محمود مصطفي , مرجع سبق ذكره ، ص٣ .

توجد متحصلات أخرى لا تعد جزءاً من الدخل القومي مثل الإعانات الاجتماعية والهبات والتبرعات ، فهي لا تدفع مقابل خدمات قام بها الأفراد .

أيضاً الكسب والخسارة الرأسمالية (أي التغير في قيمة الأصول بالنقص أو الزيادة عند بيعها مثل بيع أحد الأفراد منزله بثمن أعلى أو أقل من ثمَن شرائه فهذا الكسب أو الخسارة لا تعد دخلاً) لا تدخل في تقدير الدخل القومي ، لأن هذه المتحصلات لاتنتج عن الإسهام في العملية الإنتاجية .

(٣-١-٢) صورتوزيع الدخل

تدور فكرة التوزيع حول الأنصبة المتفاوتة التي يحصل عليها الأفراد عند إنتقال المنتجات النهائية إلى الأسواق . بمعنى نصيب الفرد من الناتج النهائي للمجتمع . ويثار التساؤل عن كيفية توزيع الناتج النهائي بين أفراد المجتمع ، وهنا ينبغي التفرقة بين عدة مداخل للتحليل :

١- التوزيع الوظيفي

يقصد بالتوزيع الوظيفي توزيع الدخول على عناصر الإنتاج المختلفة التي أسهمت في العملية الإنتاجية والنشاط الاقتصادي ويظهر ذلك بشكل أجور ورواتب للعمال وفوائد لأصحاب رؤوس الأموال وريع وإيجار لأصحاب الأراضي والمباني وربح للمنظمين ، فهو لايهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية ، وإنما يهتم بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال و الأرض والتنظيم ونظرية التوزيع تبحث عن الكيفية التي يحصل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله .[1]

وهو إتجاه المدرسة التقليدية الجديدة حيث يميز آدم سميث وديفيد ريكاردو بين ثلاث صور للدخول وفقاً لطبيعة عناصر الإنتاج وهي : الريع - عائد الملكية العقارية - والأجر - عائد العمل - والفائدة – عائد رأس المال ، هذا وتعتمد نظرية التوزيع عند كارل ماركس على التقسيم الوظيفي الثنائي (رأس المال – العمل) ، ويوقن التقليديون أن أصحاب دخول رأس المال على قمة سلم توزيع الدخل ، في حين أن أصحاب دخول العمل في أدنى درجات هذا السلم . وقد انتقدت هذه النظرية لإهمالها أهمية التحويلات الاجتماعية ، والنظرة المتدنية للدخل الناتج عن العمل . وقد انتقد التوزيع الوظيفي بكامله لأنه لاينظر إلى التوزيع إلا من زاوية طبيعة مصدر الدخل وليس على أساس مستوى الدخل الكلى .

٢- التوزيع الشخصي

يعد مقياساً شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين ، ويقصد بالتوزيع الشخصي توزيع الدخل القومي بين الأفراد والأشخاص حسب شرائح الدخل المختلفة وبغض النظر عن الوظائف التي يقومون بها أو عن تنوعها وتعددها . وتستخدم نتائج القياس في نقاط زمنية مختلفة لإجراء المقارنات أو لتقييم

---

[1] عبد الرازق الفارس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٥ .

انعكاس أدوات السياسة الاقتصادية على مستوى معيشة الأفراد وعلى التغير في نمط توزيع الدخول بينهم.[١]

وفي هذا النوع من التوزيع يتم تقسيم السكان إلى فئات خمسية (٢٠% للمجموعة) أو شرائح عشرية (١٠%) طبقاً ً لتصاعد مستويات الدخل . ويواجه تحليل التوزيع الشخصي للدخل خاصة في البلدان النامية مشكلة نقص البيانات وعدم مصداقيتها . وتعد بحوث ميزانيات الأسرة بالعينة هي المصدر الإحصائي الوحيد الذي يسمح بتركيب صورة تقريبية عن نمط توزيع الدخل بين الأفراد حسب شرائح الدخل (أو الإنفاق) . وتتوافر هذه البحوث لدى بعض البلدان دون غيرها .[٢]

وعلى الرغم من تباين مفهومى توزيع الدخل توجد علاقات مهمة بينهما ، فالاقتصاد الذي يذهب الجزء الأكبر من الدخل فيه لعنصر العمل يكون التوزيع الشخصى فيه أقل تفاوتاً من إقتصاد يذهب فيه الجزء الأكبر من الدخل لعوائد حقوق الملكية . ومن الجدير بالذكر أن التوزيع الشخصي للدخل المتمثل في الدخل النقدى بين الفئات المختلفة في المجتمع ، إنما يتوقف على توزيع وظيفي مسبق للدخل ، لأن العامل الرئيسى في تحديد الدخل النقدى الشخصى لكل فرد في المجتمع ، هو كمية الموارد الاقتصادية التي يمتلكها ومنها العمل ، والسعر الذي يحصل عليه لكل وحدة منها عند استخدامها في العملية الانتاجية ، وكذلك المدفوعات التحويلية سواء كانت ضرائب أو إعانات .[٣]

(٣-١-٣) تعريف إعادة توزيع الدخل القومي

إعادة توزيع الدخل القومي تعني إدخال تعديلات على التوزيع الأولي لهذا الدخل . فقد تجد الدولة أن التوزيع الأولي غير ملائم من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية أو من الناحية السياسية فتدخل عليه التعديلات اللازمة ، وذلك عن طريق التدخل بالوسائل المالية (نفقات – ضرائب) ، ويتضمن هذا التعريف بالضرورة مقارنة هذا الوضع بوضع آخر لا تتدخل فيه الدولة ، أي أن إعادة التوزيع تتضمن المقارنة بين وضعين وضع تقوم فيه الدولة بالتدخل لتغيير التوزيع (الوضع النهائي) ، ووضع آخر لا تقوم فيه الدولة بإجراء التغيير في التوزيع (التوزيع الأولي) ، أو الوضع المالي المحايد .[٤]

---

[١] نجلاء الأهواني ،" المجموعات الأكثر فقراً في الاقتصاد المصري من منظور مصادر الدخل ونمط توزيعه "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ملحق العدد الأول، ١٩٩٦، ص ١٠٧١ .

[٢] ميشيل ب.تودارو،" التنمية الاقتصادية "، تعريب ومراجعة محمود حسني ، محمود حامد ، دارالمريخ ، الرياض ، ص ص ٢٠٠-٢٠١ ، بدون سنة نشر .

[٣] عبد المحسن مصطفي ،" نحو نموذج مقترح لإعادة توزيع الدخل مع التنمية "، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٤٠ .

[٤] رفعت المحجوب ، " إعادة توزيع الدخل القومى من خلال السياسة المالية " ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٣٣ .

ومن الجدير بالذكر فيما يخص الدخول موضوع إعادة التوزيع ملاحظتان مهمتان :[١]

الأولى : أن المقصود بالدخول في موضوع إعادة التوزيع هي الدخول الحقيقة ، ويعني هذا الوضع أن تنصرف عملية إعادة التوزيع إلى كل التعديلات التي تدخل على الدخول النقدية ، وإلى تلك التي تدخل على الدخول العينية ، عن طريق توزيع الخدمات والسلع بالمجان ، وإلى تلك التي تدخل على أثمان المنتجات (القوة الشرائية للنقود) .

الثانية : أن المقصود بالدخل هو الدخل الكلي ، سواء المتاح لإشباع الحاجات الفردية أو المتاح لإشباع الحاجات العامة ومن ثمَ تتطلب دراسة إعادة التوزيع دراسة التغير في نصيب كل فئة من فئات الدخل الكلي ، وهو ما يعني تقدير نصيب كل فئة من فئات المجتمع من منافع الخدمات العامة بطريقة أو بأخرى .

ويشير المفهوم الاقتصادي للتوزيع إلى ثلاثة معانٍ هي :[٢]

الأول : النظرية التي تشرح كيفية تحديد أسعار خدمات الموارد الإنتاجية .

الثاني : كيفية تقسيم الناتج القومى بين الموارد الإنتاجية المختلفة ، وهو ما يطلق عليه " التوزيع الوظيفي " .

الثالث : بيان التوزيع السائد للدخل الشخصي وكيف يتقرر وهو ما يطلق عليه " التوزيع الشخصي " .

أما المعنى الأول فتتناوله النظرية الاقتصادية من عدة زاويا هي :-

١- أنه حالة خاصة في نظرية الثمن وهي حالة تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج .

٢- يربط بين توزيع الموارد وبين الطلب على السلع والخدمات عن طريق تنقل عناصر الإنتاج استجابة لتغيير أسعار خدماتها .

٣- أن المنتج يصل إلى التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج من خلال الأثمان التي يدفعها لخدمات تلك العناصر .

وأما المعنى الثاني : فإنه يؤدي إلى تحديد النصيب المطلق أو الكلي الذي يحصل عليه عنصر الإنتاج ، والنصيب النسبي له من الدخل القومي .

أما المعنى الثالث : فيقصد به توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع أو على فئات الدخل المختلفة المكونة لهذا المجتمع ، أو هو - بتعبير آخر – دراسة دخول الأفراد الذين يقدمون خدمات عناصر الإنتاج .

---

[١] بشار غازي آل فخري ،" دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي : دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٩، ص ٣.

[٢] عصمت بكر أحمد الطائى ،" توزيع الدخل القومي في العراق "، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ص ٥- ٦ .

(٣-١-٤) اتجاهات إعادة توزيع الدخل

لمعرفة اتجاهات إعادة توزيع الدخل نحتاج إلى وحدات للمقارنة بين مراكز الأفراد إزاء عملية التوزيع ، لذلك يكون من المهم البحث عن أساس لتجميع الأفراد في مجموعات متجانسة على أساس أو آخر ، وتتم دراسة إعادة التوزيع بمقارنة مركز كل مجموعة أو فئة أو طبقة ، إزاء عملية إعادة التوزيع ، ونوضح فيما يلي أهم هذه الأسس :

١- إعادة توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية

وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الدخول إلى فئات حسب حجم الدخل ، وتضم كل فئة الدخول التي تقع داخل حدودها ، ويجد هذا الأساس إهتماماً كبيراً في الوقت الحالي ، حيث أدى التطور الذي لحق بنظرية التوزيع إلى فقدان التمييز بين الدخول - تبعاً لمصادر الدخل الكثير- ، حيث يحصل الأفراد على الدخول العالية من مصادر متعددة ، من بينها خدمة العمل ، كما أن الدخول المنخفضة تضم كثيراً من دخول الملكية ، إضافة إلى ذلك هناك تعدد مصادر في دخول كثير من الأفراد ، فذات الشخص يحصل على دخل من مصدر العمل ، ومن مصدر الملكية ، وبناءً عليه إنتقل الاهتمام في مشكلة التوزيع من التوزيع تبعاً لمصادر الدخل إلى التوزيع وفقاً لحجم الدخل ، وبغض النظر عن مصادر هذا الدخل ، لذلك تتم دراسة موضوع إعادة توزيع الدخول تبعاً لحجم الدخل ، أي إعادة توزيع الدخل بين فئات الدخل العليا والدنيا .

ويسمى هذا النوع من إعادة التوزيع " بإعادة التوزيع الرأسية " وهو الذي يقيس أثر الأدوات المالية على إعادة توزيع الدخول طبقاً لمستوياتها ، أي من أصحاب الدخول المرتفعة نحو أصحاب الدخول المنخفضة .[١]

٢- إعادة توزيع الدخل بين مختلف عوامل الإنتاج [٢]

أي بين مختلف مصادر الدخل ، وهي العمل ، ورأس المال ، والأرض ، وقد كان توزيع الدخل بين هذه المصادر هو التوزيع المفضل لدى الاقتصاديين التقليديين ، حيث اتجهت دراستهم لمشكلة إعادة التوزيع إلى دراسة عبء السياسة المالية والضرائب ، خاصة على الأجور والربح ، إذ يفسر هذا الاهتمام من جانب الاقتصاديين . للقبول الاجتماعي لهذا التقسيم ، إذ إنه يناسب تقسيم المجتمعات الرأسمالية – وخاصة في القرن التاسع عشر – إلى طبقات : ملاك الأراضي والرأسماليين ، والعمال ، فهو إذا يستمد أهميته من حقيقة التقسيم الطبقي في هذه المجتمعات .

ويسمى هذا النوع من إعادة التوزيع " بإعادة التوزيع الأفقية " أي حسب نوع ومصدر الدخل (أجور – أرباح – ربح - ....) .

---

(١) باهر علتم ، سامي السيد ،" المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة "، دار الثقافة العربية ،القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٠.

(٢) رياض الشيخ ،" المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ص ٤٦٦ -٤٦٧ .

٣- إعادة توزيع الدخل القومي بين الأقاليم [١]

السبب في الأخذ بهذا الاتجاه أن النمو الذي تعرفه كثير من الاقتصاديات الرأسمالية ، ومعظم الاقتصاديات المتخلفة لا تستفيد منه كافة أقاليم الدولة بدرجة واحدة ، فهناك أقاليم تتمتع بميزات نسبية كالموارد الطبيعية أو مصادر الطاقة أو عمالة ماهرة تجعلها ذات ميزات لتوطن المشروعات فيها ، وتزداد فرصتها في التنمية نتيجة لذلك ، في حين أن هناك – وبالعكس - مناطق وأقاليم لا تتمتع بمثل هذه الميزات فتحرم من فرصة توطن المشروعات والتنمية فيها ، مما يؤدي إلى ظهور الفقر وقلة الدخل .

ومع استمرار عملية النمو والتنمية يلاحظ أن الأقاليم التي تتمتع بميزات نسبية من ناحية الموارد تزداد نمواً وتقدماً ، والمناطق الأخرى تزداد فقراً ويفسر ذلك بأن عوامل أو عناصر الإنتاج المتاحة للمناطق الفقيرة تتجة للانتقال إلى الأقاليم الغنية للإستفادة من فرص الاستثمار المتواجدة فيها ، بدلاً من القيام بالاستثمار في المناطق الفقيرة .

ومن هنا وكما هو شائع في معظم اقتصاديات البلاد المتخلفة وخاصة بمقارنة مظاهر الغنى والفقر في مراكز التجمعات الحضرية والريفية – تعمل الدول على إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأقاليم والمناطق الجنوبية الفقيرة نسبياً عن المناطق والأقاليم الشمالية ، ووسيلتها لذلك تخفيض الضرائب عنها أو بالتوسع في الخدمات المجانية .

ومن المسلمات إلى حد ما في الفكر الاقتصادي والمالي إلى وقت قريب أن تدخل الدولة يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الفئات ذات الدخل المحدود . إلا أنه قد ثبت حديثاً عدم صحة هذه المسلمة ، حيث إن تدخل الدولة يؤدى عادة إلى واحدة من ثلاث :[٢]

- إعادة توزيع الدخول لصالح الأغنياء.
- إعادة توزيع الدخول لصالح الفئات ذات الدخل المحدود.
- بقاء التوزيع الأولى للدخول على حاله .

(٣-١-٥) أهمية دراسة التوزيع [٣]

كثيراً ما يقسم الاقتصاديون النشاط الاقتصادي إلى أربع عمليات رئيسية هي (الإنتاج – التوزيع – المبادلة – الاستهلاك) ، وغالباً ما تكون هذه المراحل متعاقبة ، مع أن هذا ليس شرطاً ، ويبدو أنها كذلك لكل مجتمع بغض النظر عن طبيعة نظامه الاقتصادي ، وتحتل دراسة التوزيع مركزاً خاصاً في دراسة الاقتصاد .

---

[١] بشار غازي آل فخري ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .
[٢] كريمة محمد الزكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٩ .
[٣] عصمت بكر أحمد الطائى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

ولبيان أهمية دراسته يمكن القول إنه إذا كان الإنتاج هو عملية إستغلال الموارد لإيجاد المنفعة بقصد إشباع الحاجات . فإن هناك عوامل لهذا الإنتاج هي العمل ورأس المال والعوامل الطبيعية (الأرض) والتنظيم . وكل عامل من هذه العوامل له نصيب من الناتج يفترض أن يتناسب مع خدماته في إيجاد تلك المنفعة أو زيادتها . وأن تحديد هذا النصيب لكل عنصر من عناصر الإنتاج هو المفهوم الرئيسي الأول للتوزيع .

إن العملية الإنتاجية أصبحت أعقد من أن توزع ناتجها عيناً بين المساهمين فيها ، لذلك فقد نشأ مفهوم التوزيع النقدي ، أي توزيع القيمة النقدية للناتج بين المساهمين في إنتاجه .

هذا النصيب النقدى الذي يتسلمه صاحب عنصر الإنتاج يستخدمه وسيطاً في المبادلة للحصول على ما يحتاجه من السلع والخدمات ، وعملية المبادلة هذه ضرورية للمرحلة الرابعة وهي الاستهلاك. وهكذا نجد أن التوزيع يحتل مركزاً مهماً جداً في العملية الاقتصادية ، فهو بتحديده نصيب عنصر الإنتاج من الناتج يحدد مدى إستعداد صاحب ذلك العنصر لتقديم خدماته ، ومدى إقدام القائم على العملية الإنتاجية على استخدام هذه الخدمات . كما أن نصيب صاحب عنصر الإنتاج سيحدد مبادلاته ومن ثمَ المقدار المتاح لاستهلاكه .

(٣-٢) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل

تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل في كل مستوى من مستويات التأثير وهي الدولة ، الاقليم الجغرافي أو القطاع الاقتصادي ، العائلة ، الفرد .وسنعرض لهذه العوامل في كل مستوى تباعاً:

(٣-٢-١) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الدولة

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى الدولة . ونحاول حصر أهم هذه العوامل وهي مستوى النمو الاقتصادي ، ومدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي ، ومرونة الحراك الاجتماعي ونعرض لهذه العوامل تباعاً :

١- مستوى النمو الاقتصادي

إحتلت العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي ، حينما أدرك أن الاقتصاد لايعني بعملية الإنتاج فقط بل يهتم بدراسة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والطبقات من خلال إنتاج وتبادل وإستهلاك السلع المادية . ولقد إنتهت معظم الدراسات إلى أن توزيع الدخل يبدو أكثر عدالة في الدول الصناعية رأسمالية كانت أو اشتراكية بالمقارنة مع دول العالم الثالث . وقد استنتج البعض وجود علاقة إرتباط حتمية بين مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التفاوت في توزيع الدخل . ويؤثر النمو الاقتصادي في توزيع الدخل من خلال عدة طرق أهمها إعادة توزيع الموارد أثناء عملية التنمية بين القطاعات المختلفة وإعادة توزيع عوائد الإنتاج ، وهو ما بينه كوزنتس عند عرضه للعلاقة بين النمو والتوزيع في شكل ال U المقلوب بأن التغيرات الواسعة التي تطرأ على

هيكل الاقتصاد خلال عملية النمو مع وجود إختلالات في سوق العمل تحول دون انتقال العمالة من القطاعات التي لاتستفيد من التنمية إلى تلك التي تستفيد . وتؤدى هذه التغيرات إلى إيجاد فارق متزايد بين إنتاجية العمالة في كل قطاع ، مما يسبب تدهوراً في توزيع الدخل .[١]

ويلاحظ وجود اتفاق في الرأى حول أهمية النمو الاقتصادي لتحسين توزيع الدخل وإن كان النمو لا يستطيع بمفرده تحسين توزيع الدخل وفي المقابل لا تسطيع دولة ما أن تحقق تحسنا في مستوى المعيشة بدون النمو الاقتصادي .[٢]

٢- مدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي

أظهرت نتائج العديد من الدراسات – منها دراسة أدلمان وموريس – أن التنوع في الأنشطة الاقتصادية للدولة يمثل عاملاً مهماً في تحسن مستوى توزيع الدخل وذلك بوسائل عديده منها الإصلاح الزراعى ، والتأميم والتخطيط ، وتفصح التجربة العلمية في مصر عن تأييد هذا الاتجاه في الخمسينات والستينات . فقد شهدت الفترة من أواخر الخمسينات وحتى منتصف الستينات العديد من السياسات التوزيعية منها الإصلاحان الزراعيان الأول والثاني (١٩٥٢ ، ١٩٦١) ، كما شهدت إجراءات التأميم والتمصير والتوسع في نظم التأمينات الاجتماعية وهو ما أدى إلى تحسن توزيع الدخل في هذه الفترة . ويرجع هذا التحسن في توزيع الدخل إلى العديد من الأسباب الأخرى مثل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، والتخصيص المتوازن للاستثمارات بين الزراعة والصناعة ، والتوسع في استصلاح الأراضي وتوزيعها ، بالإضافة إلى السياسات الضريبية .[٣]

٣- مرونة الحراك الاجتماعي

يعني الحراك إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللون أو الانتماء السياسي ، وذلك وفقاً للملكات الطبيعية للأفراد . وتؤدى مرونة الحراك الاجتماعي إلى تحسن ملموس في توزيع الدخل وإقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع فئات السكان [٤]. وتوضح التجربة التاريخية أن ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل ترجع إلى تميز فئات معينة من السكان – لسبب ما – عن باقى السكان مما يؤدي إلى إنعدام الحراك الاجتماعي لباقى فئات المجتمع ومن ثمَ حدوث تفاوت واضح في توزيع الدخل . ويتمثل هذا في مؤشرات جديدة منها الدخل ، المهنة ، التعليم ونوعيته ، ونمط الحياة . وقد ظهر ذلك في جنوب أفريقيا سابقاً بتميز أقلية بيضاء ذات أصول

---

[١] طارق الغمراوى ، " النمو وعدالة التوزيع والحد من الفقر في مصر "، مؤتمر معهد التخطيط القومى نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصرى "، القاهرة ، ١٩-٢٠ إبريل ٢٠٠٨ ، ص٥٩ .

[٢] Fishlow . A, " Inequality ,poverty ,and Growth , Where Do We stand ?", In Annual Bank Conference Development Economics ,1995 , Edited by Bruno . M & Pleskovic ,World Bank ,WASHINGTION ,D.C ,1996 , p. 25 .

[٣] إبراهيم العيسوي ،" التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سباق التنمية الاقتصادية في مصر ١٩٥٢- ١٩٧٦ "، في الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، تحرير جوده عبد الخالق ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٣ ، ص ٣٣٢ .

[٤] أحمد جمال الدين موسى ، الاقتصاد علم اجتماعي "، مكتبة الجلاء ، المنصورة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧٥ .

أوروبية عن باقي السكان ، وما يحدث حالياً في دولة فلسطين المحتلة من جانب الدولة اليهودية المعتدية . وهو ما يجعل دخل المحتلين اليهود من أعلى دخول الدول في العالم بينما أصحاب الأرض من الفلسطنيين دخل أغلبهم تحت خط الفقر .

(٣-٢-٢) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى العائلة

تتعدد العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوى العائلة ما بين أهمية ثروة العائلة ، ووظيفة رب العائلة ، وجنس رب العائلة ، وعدد الأفراد العاملين في العائلة ، وحجم العائلة ونعرض لهذه العوامل تباعاً :

١- أهمية ثروة العائلة

تعد الثروة مصدراً مهماً لدخل بعض العائلات . وقد تكون هذه الثروة عقارية أو منقولة . ويؤدي تركز الثروة إلى تفاوت واضح في مستويات الدخول ، وتلعب الملكية العقارية دوراً في ذلك فإذا تركزت ملكية الأرض الزراعية – مثلا في الريف – بين أقلية مالكة بجانب أغلبية لا تملك فينتشر التفاوت في توزيع الدخل ويمكن القول بأن توزيع الثروات يتسم بالتفاوت الشديد ويكون أقل عدالة من توزيع الدخول .

ويمكن أن يخفف من التفاوت الصارخ في توزيع الثروات والدخول إمكانية تدخل الدولة بتحديد الحد الأقصى للملكية أو عن طريق التأميم وإن كانت هذه الأدوات أصبحت من آثار الماضي في ضوء انتشار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بالحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية وإطلاق قوى السوق وتحويل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص وتشجيع القطاع الأخير . وهي مفردات تعمل على زيادة تركز الثروات وليس العكس .[1]

٢- جنس وظيفة رب العائلة

تعد وظيفة رب العائلة من العناصر المهمة في تحديد مستوى دخل العائلة . وكلما كانت وظيفة رب العائلة دائمة ومنتجة وبدخل مناسب كانت العائلة مستقرة ، ويمهد أمامها السبيل للارتقاء إلى مركز اجتماعي أفضل . أما إذا كان رب العائلة عاطلاً أو خارج قوة العمل (لإعاقة أو مرض أو تجاوز سن العمل) أو يعمل في أنشطة هامشية وبدخل غير مناسب أصبحت العائلة من العائلات محدودة الدخل ويزيد من ثمَ التفاوت في توزيع الدخل . و أكدت العديد من الدراسات أن العائلات التي تعولها أنثى يقل دخلها عن العائلات التي يعولها رجال ويرجع ذلك لغياب الفرص الاقتصادية المتاحة أمام النساء وعدم تمتعهن بالاستقلال الاقتصادي ، وضعف قدرتهن على الوصول إلى الموارد الاقتصادية .

---

[1] طارق أبو العنين الحصرى ، الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤، ص ٣٠٦ .

٣- عدد الأفراد العاملين في الخارج داخل العائلة

يمكن القول أنه كلما زاد عدد الأفراد العاملين في العائلة زاد دخل العائلة ، ومن ثمَ انخفضت ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل . وإن استلزم هذا أن يعمل هؤلاء الأفراد في أعمال منتجة وبأجور مناسبة ، مما يجعل هذه العائلة فوق خط الفقر . أما إذا كان هؤلاء الأفراد يعملون في أعمال هامشية وبأجور غير مناسبة . فإن هذا لا يؤثر على دخل الأسرة كثيراً ومن ثمَ قد لايؤثر على التفاوت في توزيع الدخل ، كما أن زيادة عدد العاملين في العائلة في الخارج (الحرفيين) يؤدى إلى زيادة تحويلات هؤلاء العاملين مما يؤدى في النهاية إلى تحسن مستوى دخل العائلة بالمقارنة بعائلة أخرى لايعمل أفرادها في الخارج .

٤- حجم العائلة

معرفة حجم العائلة مهم لتحديد مدى التفاوت في توزيع الدخل . ويرى العديد من الاقتصاديين أنه كلما كبر حجم العائلة وزاد عدد الأفراد العاملين في العائلة في أعمال منتجة زاد دخل العائلة والعكس صحيح ، فكلما صغر حجم العائلة ونقص عدد الأفراد العاملين في أعمال منتجة انخفض دخل العائلة ، وإذا انخفض الدخل يفترض أن يكون دافعاً للإقلال من حجم العائلة وإن كان يلاحظ أن حجم العائلة يتوقف على العادات الاجتماعية والمستوى الثقافي والمهني والوسط الاجتماعي .

(٣-٢-٣) العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الفرد

يصعب حصر العوامل المؤثرة في توزيع الدخل على مستوى الفرد . وإن كنا سنعرض أهم هذه العوامل وهي الوظيفة ، السن ، الجنس ، المواهب الشخصية ، دخول الممتلكات ... وسنعرض لهذه العوامل تباعاً :

١- الوظيفة

بسبب التفاوت في الوظائف والمهن في المجتمع والتي يمارسها الأفراد فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف العوائد المترتبة عليها. إذ إن قسماً منها تدر على أصحابها دخولاً عالية، في حين أن بعضها لا تعطي لأصحابها إلا دخولاً قليلة قد لا تكفيهم لتأمين الحد الأدنى من مستلزمات العيش . وهذا مما يضيف عاملاً آخراً يسهم في تكريس حالة اللا مساواة في توزيع الدخول. فالمهن التي يستلزم تشغيلها قدرات إدارية ومؤهلات أكاديمية عالية وتدريب فائق وتحمل مسؤولية كبيرة لا شك في أنها تدر لصاحبها دخلاً عالياً، ولا تتيسر إلا للقليل. أما غالبية المهن التي لا تستلزم أية إمكانيات متخصصة وتدريب عالي ومؤهلات أكاديمية. وهي في الوقت نفسه متاحة أمام الجميع فإن هذه الأعمال لا تدر إلا عوائد قليلة. وقد برر عدد من الكتاب هذا التفاوت في الأجور بين المهن على أساس قانوني العرض والطلب. فالمهن التي تتطلب قدرات إدارية ومؤهلات أكاديمية عالية وتدريب فائق فإنه بالنظر لصعوبة وتعدد شروط أشغالها. فإن المعروض من هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بالمؤهلات المذكورة سوف

يكون قليلاً ولا يفي بحجم الطلب الحقيقي مما يدفع بأجور هؤلاء الأشخاص إلى الارتفاع بشكل كبير فيما تكون الحالة معكوسة مع الأشخاص الذين لا يمتلكون المؤهلات المطلوبة. إذ تساعد الشروط الميسرة لإشغال تلك الوظائف، على إتاحتها أمام عدد كبير من الأفراد وسهولة الحصول عليها. مما يجعل المعروض منهم أكثر من المطلوب بشكل يدفع الأجور إلى الإنخفاض.

ومن ثمَ تعد الوظيفة هي العنصر الحاسم في تحديد دخل الفرد – خاصة مع عدم توافر رأس مال مادى – وخاصة إذا كانت منتجة وبدخل مناسب ومن ثمَ الحد من التفاوت في توزيع الدخل ، والعكس صحيح أيضاً ، فإذا كان الفرد عاطلاً أو خارج قوة العمل فيؤدي ذلك إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل .

٢- السن

يؤثر سن الإنسان على دخله . ففي مرحلة الطفولة يحصل الفرد على أجر متواضع بالمقارنة بالأجر الذي يحصل عليه في سن الشباب والنضج وفي مرحلة الشيخوخة يقل دخل الفرد بالمقارنة عما كان يحصل عليه في سن العمل (١٥- ٦٤ سنة) . وهكذا فإن عمر الإنسان يؤثر تأثيراً كبيراً على دخله. ويعتقد بأن توزيع الدخول على مدى العمر كله للفرد هو أكثر عدالة من توزيع الدخول في لحظة معينة من حياة الفرد ، وإن كانت هذه النتيجة تحتاج معطيات إحصائية دقيقة وممتدة بعمر الإنسان وهو يصعب توافره في الوقت الحالي في غالبية دول العالم الثالث ومنها مصر .

٣- الجنس

تبين الإحصائيات في الدول المتقدمة أو في دول العالم الثالث تفاوتاً واضحاً في مستوى الأجور بين الرجال والنساء بالإضافة إلى إتساع الخيارات للعمل أمام الرجال .إما بسبب طبيعة الأعمال التي تفضلها النساء مراعاة لظروفها الاجتماعية .أو بسبب العادات والتقاليد السائدة . ويؤدي ذلك إلى ارتفاع بطالة النساء بالمقارنة بالرجال إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف ، وهذا هو المبرر لإدخال الجنس كأحد العناصر المؤثرة في توزيع الدخول .[١]

٤- المواهب الشخصية

إذ يولد الناس وهم متفاوتون فيما وهبهم الله من الجمال، وحسن الصوت، والقدرة على التعلم، والميول الفنية والعلمية، وما إلى ذلك من المواهب والصفات الشخصية، والذين منحوا نسباً عالية من هذه الهبات يتاح لهم الحصول على مدخولات عالية نسبياً، ومرد ذلك هو الندرة النسبية للهبات والطبيعة التي قدرت لهم، وطلب المجتمع عليها، فالسوق التي تكافأ فيها مختلف الخدمات الشخصية هي التي تجعل أثماناً عالية لبعض الأصناف من الخدمات ذات العرض المحدود أو القليل، وأثماناً منخفضة لأصناف أخرى من الخدمات التي تكثر في أغلب السكان (كقوة العمل غير الماهرة مثلاً).

---

[١] أحمد جمال الدين موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٠ .

٥- كثافة العمل

تختلف كثافة أو جهود العمل بقدر كبير بين الأفراد ، فقد يعمل شخص ساعات طويلة في حين يكتفي الآخر بعمل ساعات أقل ، مما يقود إلى اختلاف الدخل [١] .

٦- دخول الممتلكات

تأتي أكبر التفاوتات في الدخل من الاختلاف في الثروات المكتسبة والموروثة ، وفيما عدا حالات قليلة فإن الأشخاص في قمة هرم الدخل يجنون معظم أموالهم من دخل ممتلكاتهم ، وفي ذات الوقت يمتلك الفقراء القليل من السلع العينية ، لذلك فإن دخلهم من الممتلكات لا وجود له .

٧- التفاوت في فرص الحصول على التعليم

يُعد توفر إمكانية الحصول على التعليم عاملاً أساسياً في توليد تكافؤ الفرص . فتوفر إمكانية الحصول على التعليم على نطاق واسع يمكن أن يسهل الحراك الاجتماعي ، في حين أن اقتصار هذه الامكانية على النخبة أو فئات الدخل العليا سيؤدى إلى إستدامة ما هو قائم من تراتب طبقي إجتماعي وتفاوت في الدخل . ويرتبط التفاوت في التعليم والتفاوت في الدخل معاً بصورة متبادلة فالتعليم الجيد يؤدى إلى مهن أفضل أجراً .[٢]

وفيما يلي يمكن أن نستخلص أهم العوامل التي تمخضت عنها ظاهرة التفاوت والتي تسمح باستمرارها وتفاقمها ، ما لم تتخذ الوسائل الملائمة لمواجهتها : [٣]

١- نمط توزيع الموارد بين الأفراد في المجتمع هو المحدد الأساسى لطريقة توزيع الدخل ، فإذا تم توزيعه بطريقة تؤدى إلى حصول أقلية من أفراد المجتمع على معظم الدخل ، فإن توزيع الدخل سيتسم بالسوء أو عدم العدالة (التفاوت) ولا يخفي أن الثروة تولد الثروة ، ومن المتوقع استمرار التفاوت .

٢- الاختلاف في القدرات والمواهب والمهارات سواء الموروثة أو المكتسبة ، من ملكات جسمانية وعقلية ونفسية متباينه تنعكس على البيئة التي يعيش فيها الإنسان ، مما يتمخض عنه حدوث التفاوت في الدخول والثروات .

٣- الاختلاف في مستوى التعليم والتدريب والفرص المتاحة للتقدم ، حيث يعجز الفقراء عن تحسين وضعهم التعليمي والمهني والوظيفي ، مما يؤدي إلى تباين الأجور وتزيد حالات عدم المساواة والعدالة .

٤- الاختلاف في المستوي الصحي والعمر ومدى الاهتمام بالرعاية الطبية أيضاً من العوامل التي ينجم عنها تفشي ظاهرة التفاوت في الدخول والثروات .

---

[١] بشار غازى آل فخري ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠ .
[٢] تقرير التجارة والتنمية ، " تطور التفاوت في توزيع الدخل عبر الأزمنة " ،٢٠١٢، ص ٨٦
[٣] عبد المحسن مصطفي ،مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤٤- ٤٧ .

٥- القدرة على ممارسة القوة والسيطرة على السوق ، من العوامل التي تسمح بوجود درجة من الاحتكار ، وتحقيق الأرباح التي تسبب ظاهرة التفاوت .

٦- البطالة الصريحة والمقنعة في الاقتصاديات المتخلفة والتي تعاني من زيادة معدلات السكان ، تعد من العوامل المهيئة للتفاوت ، لأن هذه الاقتصاديات أيضاً تعجز عن توفير فرص التوظيف التي تتلاءم مع الزيادة السكانية ، بما يعمق من ظاهرة التفاوت .

٧- من العوامل التي تؤدي إلى عدم المساواة بين أفراد المجتمع الواحد ، التناقضات التي تحدث في خطط التنمية ، من اتباع منهج الأولويات في الاختيارات الاستثمارية ، إلى جانب المركزية في إتخاذ القرارات ، بما يتمخض عنه الاهتمام بمناطق وأقاليم وقطاعات دون أخرى، بما يؤدي لمشاكل التكدس والتلوث ومشاكل البيئة عموماً ، وهو ما ينشأ عنه بؤر الفقر وعدم المساواة .

٨- الاختلاف في القوانين السائده في المجتمع ، خاصة قوانين الضرائب والوراثة وحقوق الملكية، فهي تؤثر على توزيع الدخل من ناحية ، وعلى التطور التاريخي لتركز الملكية وانتشارها فيما بعد بين أفراد المجتمع .

(٣-٣) توزيع الدخل في الفكر الاقتصادي

أصحبت سياسة توزيع الدخل القومي في الوقت الحاضر وبعد ما لحقها من تطور تلجأ إليها الدولة في مختلف النظم الاقتصادية ، لتحقيق أغراض مختلفة ، اقتصادية واجتماعية وسياسية . وتتمثل أهم أغراض هذه السياسة في رفع مستوى الطبقات ذات الدخول المحدودة ، وفي ضمان نوع من التوازن الاجتماعي والسياسي .

وسنعرض سياسة توزيع الدخل القومي في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي والفكر الكينزي كما يلي :

(٣-٣-١) التوزيع عند الكلاسيك

تمتد مدة المدرسة الكلاسيكية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر إلى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد تميزت تلك المدة بانطلاق الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي وانتظامه فيها . وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين الكلاسيك حول موضوع النمو الاقتصادي باختلاف الظروف الاقتصادية التي عاصرها كل منهم ، إلا أن هناك اتفاقاً في بعض المسائل الجوهرية فيما يخص نظرية التوزيع . [1]

ويقوم الفكر الكلاسيكي على مجموعة من الفروض الأساسية هي التشغيل الكامل لعنصر العمل، وأن البطالة في الاقتصاد هي البطالة اختيارية . والإحلال المحدود لعناصر الإنتاج ، وأن المنافسة الكاملة وقوى السوق يؤديان إلى سيادة سعر واحد . وتعتمد النظرية على التوزيع الوظيفي للدخل ،

[1] عبد الرحمن يسري ،" دراسات في التنمية الاقتصادية "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠، ص ٩٥.

حيث تفترض وجود ثلاثة عناصر إنتاج هي : العمل ، ورأس المال ، الأرض . وعليه ينقسم المجتمع إلى ثلاث فئات دخلية هي : العمال ، والرأسماليون ، ملاك الأرض والموارد الطبيعية. ويتوزع الفائض وهو الناتج القومي في شكل عوائد هي : الأجر ، والربح ، والريع ، على الترتيب.[١]

وقد أكد آدم سميث على أن ذلك يتم في إطار من سياسة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وإلا فبأدنى قدر يمكن تصوره لتحقيق الوظائف الأساسية للدولة الحارسة (الأمن الداخلي والخارجي - القضاء وإقامة المشروعات التي يعزف رأس المال الخاص عن القيام بها) لتحقيق المصلحة العامة ، أما المصالح الخاصة فالفرد أقدر على تحقيقها . ويفترض ذلك ضرورة الادخار للمحافظة عليه وبافتراض ثبات مستوى الدخل القومي كنتجة لحالة التوازن لا يمكن للادخار أن يزيد إلا بانخفاض الاستهلاك ، كما أن كل ادخار لابد وأن يتحول إلى إستثمار نظراً لفرض استبعاد الاكتناز ، ومع الأخذ في الاعتبار أن الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي .[٢]

ولتفسير ذلك قام رواد الكلاسيك بتقسم المجتمع بين ثلات طبقات أثناء تحديدهم لمستوى الدخل القومي وأثناء توزيعه على هذه الطبقات ، ولم يكن تحديد قيمة الأجر يشكل مشكلة ، نظراً لأن ظروف الحياة خلال تلك الفترة كانت تضغط على العامل ليقبل أى شيء يكفل له الحياة ، ومن ثمَ ذهب الكلاسيك إلى تثبيت دخل العمل عند الحد الأدنى الضروري أو اللازم لبقاء العامل على قيد الحياة والاستمرار في الإنتاج ، وهو ما عرف بالقانون الحدي للأجور " نظرية أجور الكفاف " ، وهو ما يضمن تعظيم العائد على رأس المال (الربح) وفقاً لسميث أو إلى تعظيم العائد على الملكية (الريع) وفقاً لريكاردو* ، على اعتبار أنهما القادران على تكوين الثروة وزيادة عملية الادخار ومن ثمَ عملية تراكم رأس المال.

ومن ثمَ فقد كان منطق تحليل الكلاسيك مؤدياً إلى إعادة توزيع الدخل القومي في غير صالح الطبقات الدنيا الفقيرة في المجتمع ولصالح الطبقات الغنية (سواء كانت ملكية عقارية أو رأسمالية) ولذلك فالهدف الأساسى هو تعظيم الادخار من أجل زيادة عملية التراكم الرأسمالي ، وبذلك انتهي الوضع إلى ازدياد عدم عدالة توزيع الدخل .[٣]

---

[١] سمية أحمد على عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ٢٠٠٢ ، ص ٢ .

[٢] رفعت المحجوب ،" إعادة توزيع الدخل القومى من خلال السياسة المالية" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

* حدث خلاف بين كلا من أدم سميث وريكاردو حول الربح والريع ، حيث يرى ريكاردو أن الربح هو الأكثر قدرة في التأثير على عملية التراكم الرأسمالى ومن ثمَ توزيع الدخل ، بينما دافع ريكاردو عن الريع حيث عدَه أكثر قدرة في هذا الصدد من الربح ، وقد يرجع ذلك إلى أن سميث كان ينتمي من الناحية الاجتماعية إلى الطبقة الرأسمالية وبينما ينتمي ريكاردو إلى طبقة الملاك العقاريين ، وهو ما يعطي تفسيرا لموقف كل منهما من أولوية الربح أو الريع في التأثير في عملية التراكم الرأسمالي ومن ثمَ على إعادة توزيع الدخل القومي .

[٣] كريمة محمد الزكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٦٣ .

(٣-٣-٢) التوزيع عند النيوكلاسيك

قامت النظرية النيوكلاسيكية على نموذج الرجل الاقتصادي الرشيد بإعتباره جزءًا لا نهائياً من المجتمع ، ذلك الأخير الذي يتكون من المجموع الحسابي البسيط لأفراده المنظور إليهم باعتبارهم جميعاً متساوين راشدين ، وهذا الفرد الاقتصادي الرشيد يسعى لتحقيق أقصى منفعة ممكنة . وهذه المنفعة تحدد الطلب على المنتجات (كمستهلك) أو على عناصر الإنتاج (كمنتج) . واستناداً إلى الطلب يتحدد العرض ، ومن العرض والطلب تتكون الأثمان : أثمان السلع والمنتجات في سوق السلع والمنتجات ، وأثمان عناصر الإنتاج في سوق عناصر الإنتاج . ومن ثمَ فقد آلت نظرية التوزيع إلى أن تكون نظرية في أثمان عناصر الإنتاج .[١]

وعلى عكس ما ذهب إليه الكلاسيك من اعتبار العلاقة الاجتماعية أساسية للإنتاج جاء فكر النيوكلاسيك خالياً من هذا الاتجاه ، وتركز الاهتمام على رغبات المستهلك الفرد ، والعلاقات الفنية للإنتاج . ومن هنا جاءت القوانين التي تحكم المتغيرات المختلفة للإنتاج والتوزيع قوانين مجردة خالية من أى اعتبار للعلاقات الإجتماعية . ومن ثمَ نظر إلى التوزيع كقضية فنية بحتة خالية من أي جانب اجتماعي.[٢]

وقد ركزالنيوكلاسيك على تحديد معدلات تبادل عناصر الإنتاج بفرض سيادة المنافسة الكاملة في أسواق العناصر والسلع . كذلك فرقت بين نظرية توزيعية جزئية لتحديد أسعار العناصر ، وأخرى كلية لتحديد أنصبة العناصر في توزيع الدخل الوظيفي . وتعد الأخيرة تعميماً للمفاهيم الأساسية في الأولى على المستوى الكلى :

١- النظرية التوزيعية الجزئية

على المستوى الجزئي تقرر النظرية أن نصيب العنصر من الناتج يتحدد بقيمة إنتاجيته الحدية ويكون منحنى الانتاجية الحدية هو منحنى طلب السوق على العنصر ، حيث يحكم قانون تناقص الغلة العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر . ويتحدد سعر العنصر ومستوى تشغيله بتفاعل العرض والطلب ، حيث يحصل العنصر على ما يعادل قيمة إنتاجيته الحدية . حيث يتوقف مايحصل عليه أى عنصر من عناصر الانتاج كدخل على الثمن الذي يدفع لهذا العنصر ، والذي يساوى قيمة ما تضيفة أخر وحده لهذا العنصر ، ومن ثمَ فإن العامل لايحصل على قيمة مساهمتة في الانتاج ، وإنما يحصل على قيمة إضافة أخر عامل إلى الانتاج ، مع مراعاة أن يتساوى ثمن العنصر أياً كان مع إنتاجية الحدية .[٣]

---

[١] محمد دويدار ،" مبادىء الاقتصاد السياسي " ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ١٩٣ .

[٢] أحمد بديع ،" نظريات التوزيع - دراسة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي "، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٣ ، ص٣٤٥ .

[٣] عبد المحسن مصطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٨ .

٢- النظرية التوزيعية الكلية [١]

على المستوى الكلي تقرر النظرية أن النصيب النسبى للعنصر من الدخل ثابتاً ويعادل إنتاجيته الحدية مضروبة في مقلوب الناتج المتوسط وقد ساد ذلك لفترة كان التغير الفني فيها محايداً مما ساعد على تفسير ثبات أنصبة التوزيع الوظيفي ، ولكن مع ظهور أنماط غير محايدة للتقدم الفني أصبح ثبات النصيب النسبي محل شك . لذا كان من الضروري إدماج التقدم الفني وأثره التوزيعي في التحليل . وتتمثل محاولات هيكس ثم هارود أهم المحاولات النيوكلاسيكية في هذا الصدد واللذان وخلصا أن نصيب العمل يثبت ، ويقل ، ويزيد إذا كان التقدم الفني محايداً ، مستخدماً كثيفاً لرأس المال أو موفراً لرأس المال على الترتيب .

(٣-٣-٣) النظريات التوزيعية الكنيزية

في أعقاب الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم الرأسمالي أثناء المدة (١٩٢٩ – ١٩٣٣م)، أصبحت النظرية الكلاسيكية عاجزة عن تفسير الكثير من الظواهر الاقتصادية وعن إيجاد حلول لها . وقد أدى ذلك إلى انهيار بعض أسس النظرية ونشوء أفكار جديدة في النظرية العامة لكينز في عام ١٩٣٦م .

وقد رأى كينز أن من أهم أسباب حدوث الأزمة إنخفاض الطلب الكلي الفعلي بشكل حاد مما كشف عن وجود فجوة كبيرة بينه وبين العرض الكلي ، لذلك رأى كينز ضرورة إعادة توزيع الدخول والثروات في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة ، وهي تلك الطبقات التي تتمتع بميل حدي للاستهلاك مرتفع، وليس لذلك من سبيل سوى بتدخل الدولة بإيجاد فرص عمل وبناء مشروعات ، وبذلك توجد طلباً على القوة العاملة التي تأخذ المقابل كدخل نقدى لتشترى به سلع استهلاك ، أي إحداث تدفقات نقدية في مجموعة من القطاعات تحدث بدورها حركات نقدية أخرى لصالح القطاع العائلي بما يحرك طلبه على السلع الاستهلاكية وهو ما يوجد بدوره حافزاً لدى الاستثمار الخاص يحرك الطلب على السلع الاستثمارية . إذن ذهب كينز إلى إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة وإلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من جديد. [١]

إلا أنه من المهم إدراك أن كينز لم يقصد من إعادة توزيع الدخل والثروات إلغاء كل تفاوت في الدخول والثروات ، كما أنه لم يهدف عن طريق إعادة توزيع الدخل إلى تغيير البنيان الاجتماعي ، بل هدف إلى معالجة مشكلة انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن طريق رفع استهلاك الطبقات ذات الدخول

---

[١] سمية أحمد على عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص١٠ .
[٢] كريمة محمد الزكي ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٤.

المحدودة .[1] ولقد أحدثت النظرية الكينزية تغيرات مهمة في الفكر الاقتصادي ، شملت توزيع الدخل ، وتعتمد النظريات التوزيعية الكينزية على التوزيع الوظيفي والتي يمكن إيجازها فيما يلي :[2]

١- نظرية كاليسكي

يرتكزتحليل كاليسكي إلى أن ما يحدد التوزيع هو " سلوك الرأسماليين " . فدخل الرأسماليين هو دالة موجبة في إنفاقهم الاستهلاكى والاستثمارى ، ومقلوب ميلهم للادخار ، فكلما ارتفع إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري ، إرتفعت الأرباح ، ولما كان النموذج يفترض المنافسة الكاملة ، فإنه في الأجل القصير ، ووفقاً لفرضية حاجز التضخم فإن ارتفاع الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة نصيب الربح في توزيع الدخل ، وتدهور الأجر الحقيقي .

٢- نظرية كالدور

تشترك هذه النظرية مع النظرية السابقة في أغلب الفروض ولكنها تختلف بافتراضها الضمني باستقرار الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل . وأن الميل للادخار يتحدد بفئة الدخل لا طبقة الفرد وأن الميل للادخار من الأجور أكبر من الصفر . والميل للادخار من الربح أكبر من الميل للادخار من الأجر . ويتحقق التوازن عندما يساوي الاستثمار الادخار. واعتماداً على هذا فإن نصيب الأرباح في التوزيع يتوقف على معدل الاستثمار وهو متغير خارجي ، ويحدده معدل نمو الطاقة الإنتاجية ومعامل رأس المال / الناتج .

٣- نظرية باسنتى

يرتكز تحليله في أن معدل الربح للرأسماليين يتحدد بالميل للادخار ، ومعدل التراكم يتناسب طردياً مع مقلوب الميل للادخار ، ومع معدل التراكم والذي يساوى معدل النمو الطبيعي للاقتصاد . أما نصيبه في التوزيع فإنه يقرر أنه كلما ارتفع معامل رأس المال / الناتج ، إرتفع نصيب الأرباح . أى أن سيادة فن إنتاجي كثيف رأس المال يؤدى لتحيز التوزيع لصالح الربح عائد الرأسماليين .

---

[1] رفعت المحجوب ، " إعادة توزيع الدخل القومى من خلال السياسة المالية " ، مرجع سبق ذكره ، ص٣٨ .
[2] سمية أحمد على عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص١٧- ١٨ .

الخلاصة :

١- أن الدخل القومي يتضمن دخول عناصر الإنتاج خلال سنة واحدة والمنتجة من الموارد الموجودة محلياً ويشمل كذلك تحويلات المصريين من الخارج والعوائد المحصله من الخارج، يستخدم بعض الناتج القومى لإشباع الحاجات القائمة (الاستهلاك) ويخصص جزءًا أخر لفترات قادمة (الاستثمار) .

٢- أن العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوى الدولة هي (مستوى النمو الاقتصادي - ومدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي - ومرونة الحراك الاجتماعي) ، بينما العوامل التي تؤثر على توزيع الدخل على مستوى العائلة هي (أهمية ثروة العائلة - وظيفة رب العائلة - وجنس رب العائلة - وعدد الأفراد العاملين في العائلة - وحجم العائلة) ، أما العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى الفرد (الوظيفة – المواهب الشخصية – دخول المتلكات - السن- الجنس) .

٣- أن هناك أربع صور لتوزيع الناتج (الدخل) بين الأفراد وهي (التوزيع الوظيفي- التوزيع الشخصي – التوزيع الرياضي – التوزيع الاقتصادي الاجتماعي) .

٤- ذهب الكلاسيك إلى ضرورة إعادة توزيع الدخل في غير صالح الطبقات الدنيا الفقيرة ولصالح الطبقات الغنية بهدف تعظيم الادخار من أجل زيادة عملية التراكم الرأسمالى بهدف زيادة الاستثمار .

٥- فرق النيوكلاسيك بين نظرية توزيعية جزئية لتحديد أسعار عناصر الإنتاج على أساس إنتاجيته الحدية وأخرى كلية لتحديد أنصبة العناصر في توزيع الدخل الوظيفي بإستخدام دوال الإنتاج الكلي.

٦- ذهب كينز إلى ضرورة إعادة توزيع الدخل والثروة في صالح الطبقات ذات الدخول المحدودة التي ميلها الحدى للاستهلاك مرتفع عن طريق تدخل الدولة بتوفير فرص عمل وبناء المشروعات .

الباب الرابع
قياس التفاوت في توزيع الدخل

الفصل الرابع

قياس التفاوت في توزيع الدخل

تقديم :

تعد عدالة التوزيع من المفاهيم والأهداف الأساسية في تنظيم المجتمعات البشرية . فلقد أثار سوء توزيع الدخول في المجتمعات التي مرت بمراحل التنظيم الرأسمالي اهتمام السياسيين والاجتماعيين منذ قديم الأزل ، كما أن انتقاد سوء التوزيع والمناداة بالعدالة في نصيب الفرد من الدخل القومي وتطبيق المساواه كانت دائماً وراء فلسفات الإصلاحيين والثوريين ورجال العدالة في العصور المختلفة غير أن الاتجاهات الحديثة في سياسات إعادة توزيع الدخل لم تتخذ مظهر التطبيق العلمي إلا منذ بداية القرن العشرين ، وتحاول هذه الاتجاهات تحقيق توزيعا للدخل يكون أكثر عدالة وأقرب إلى المساواة ، وقد يطلق البعض الآخر على هذه الاتجاهات الثورات الاجتماعية أو المناهج الإصلاحية .[1] وسوف نوضح في هذا الفصل مفهوم التفاوت في توزيع الدخل وأساليب قياسه ومشاكل قياسه كما يلي :

١- مفهوم التفاوت وأساليب قياسه.

٢- مقاييس التفاوت في توزيع الدخل .

(٤-١) مفهوم التفاوت و أساليب قياسه

إن مشكلة التفاوت في توزيع الدخل بدأت بالظهورعند قيام الثورة الصناعية وانقسام المجتمع إلى طبقتين هما الرأسماليين والعمال ، مما أدى ذلك إلى حدوث تفاوتاً في الدخول . وقد دفع بروز هذه المشكلة العديد من الاقتصاديين على دراستها والتحقق من أسبابها وبخاصة " كارل ماركس وفرديك إنجلز" في عام ١٨٤٨م . ولازالت هذه المشكلة واحده من أهم المشاكل التي تشغل بال الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال .

(٤-١-١) مفهوم التفاوت

رغم تعدد طرق تعريف التفاوت ، لا يوجد تباين واضح بينها ، فكلها تتركز حول تباين نسبة ما تحصل عليه كل شريحة من الأفراد أو الأسر في المجتمع ، مقارنة بنسبتهم من مجموع السكان ، ويعكس تعريف البنك الدولى هذه الحقيقة. فقد حدد البنك الدولي التفاوت بأنه " تشتت التوزيع ، سواء كان توزيع الدخل أو الإنفاق أو أيا من معايير رفاهية المجتمع " . فدراسة التفاوت هي تحليل التباينات بين الناس في الحصول على الموارد الاقتصادية ، ويعتمد تحليل التفاوت على مقارنة الأنصبة النسبية للفئات المختلفة ، وليس القيمة النقدية المطلقة للفروق بينها .[2]

---

[1] فرج عزت ،" المداخل الفكرية لتعريف عدالة توزيع الدخل "، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد ٤٠٦ ، ١٩٨٢، ص ٣٢٤ .

[2] حامد عمار ،" التنمية البشرية في الوطن العربي : المفاهيم والمؤشرات والأوضاع " ،دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٩٧ .

وفي الواقع توجد ظاهرة التفاوت واضحة في جميع المجتمعات ، ولا تعنى مشكلة التفاوت الإنحراف عن العدالة الكاملة . بمعنى أن يحصل كل فرد على دخل يساوي نسبته إلى عدد السكان وبهذا يحصل الجميع على أنصبة متساوية من الدخل . فهذا فرض نظري آخر ، وهو التفاوت التام الذي يحصل فيه شخص واحد على كل الدخل .[١]

(٤-١-٢) قياس التفاوت

يقتضي قياس التفاوت في اقتصاد ما تحديد عدد من المتغيرات الأساسية التي يرتكز عليها التوزيع وتحديد المقاييس الممكنة لتقدير التفاوت . فقياس التفاوت يبدأ بتحديد كل من : [٢]

أ- المتغير الأساسي الذي يتم توزيعه

حيث تستخدم الدراسات أحد متغيرين ، الدخل أو الانفاق

المتغير الأول : الدخل ويشمل القيمة النقدية التي يحصل عليها الفرد من مختلف أنواع ما يقدمه من عناصر الإنتاج . إلا أن إستخدام الدخل كمتغير في قياس التفاوت يعانى من بعض الانتقادات تتمثل في الاعتماد على الدخل النقدى خلال فترة قصيرة وليس الدخل الدائم ، وصعوبة قياس الدخل في أطراف التوزيع ، وصعوبة الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل بسبب ارتفاع نسبة المخصص للاستهلاك الذاتي .

المتغيرالثاني : الإنفاق ويكون من الأفضل إستخدامه كمتغير في قياس التفاوت . ويرجع ذلك إلى أن إنفاق الأسرة يعكس بدرجة أفضل ما يمكن الحصول عليه باستخدام دخلها الحالي ، وأيضاً إمكانية استفادتها من أسواق الائتمان أو من مدخراتها عند انخفاض الدخل ، وقد لوحظ من الدراسات الدولية أن توزيع الإنفاق الاستهلاكي يكون أقل تفاوتاً من توزيع الدخل .

ب - وحدة وفترة التوزيع

يقصد بوحدة التوزيع الوحدة المتلقية للدخل أو القائمة بالإنفاق ويمكن أن تكون هذه الوحدة هي الفرد أو الأسرة . واتخاذ الفرد كوحده لايصلح ، ويرجع ذلك إلى وجود أفراد ليس لهم دخل ، كالأطفال وربات البيوت ولكنهم يتمتعون بدخل الأسرة ، فلايصح اعتبارهم فقراء أو معدمين . وللتغلب على هذه المشكلة يستخدم دخل (أو إنفاق) الأسرة مع تعديله بما يتناسب مع عدد أفرادها . ويعد المصدر الأساسى لتحديد التوزيع ، هو مسوح الأسر . ويعتمد غالباً على قياس الإنفاق على مستوي الأسرة ويحتسب داخلها نصيب الفرد ، بافتراض التوزيع المتساوي لصعوبة تقدير التحيز داخلها . وتكون الفترة المرجعية عادة سنة وتتم المسوح على فترات متباعدة تتحدد بتوفر الإمكانيات المالية والبحثية .

---

[١] سونيا محي الدين ، " الفقر في الريف المصري " ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ،١٩٩٦، ص ١١٢ .

[٢] حمدى العناني ،" محاضرات في إقتصاديات التنمية والسياسة العامة "، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣٨ .

(٤-١-٣) مشاكل قياس التفاوت

أجمعت مختلف الدراسات على أن قياس درجة التفاوت في توزيع الدخل أمر تكتنفة صعوبات عديدة وذلك في الدول النامية على وجه الخصوص حيث نجد إنه على الرغم من انتشار البيانات والتقديرات المتاحة عن توزيع الدخل في مصر منذ السبعينيات ، إلا أن هذه التقديرات كانت تقريبية وغير دقيقة لتنوع مصادرها وإختلاف التعريفات المستخدمة وتباين طرق القياس مما يجعل المقارنات صعبة سواء بين الدول أو في نفس الدولة من فترة لأخرى . [١] ويواجه تحليل التفاوت العديد من الصعوبات التي تعترضه، يتعلق بعضها بطبيعة الظاهرة ، وبعضها الآخر بالبيانات الممكن الحصول عليها :

١- صعوبة تحديد الظاهرة [٢]

أ- يستلزم تحديد التوزيع المفاضلة بين الدخل والإنفاق كمتغير أساسى ، والفرد والأسرة كوحدة للتوزيع وتحديد الفترة الزمنية المناسبة للتحليل . وهو ما يصعب من إجراء المقارنات بين الاقتصاديات المختلفة . كما قد تبرز تقديرات مختلفة للتفاوت في نفس الاقتصاد .

ب- توجد أبعاد في ظاهرة التفاوت يصعب إدماجها في التحليل ومن هذه الأبعاد بعد التباين العرقي حيث تمثل الاختلافات بين الأعراق في بعض الدول جانباً مهماً من مشكلة التفاوت .

٢- مشاكل البيانات

يعد القياس السليم لتوزيع الدخل وإتجاهاته عبر الزمن عملية معقدة ، خاصة في ظل ندرة البيانات الجيده المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها وتتمثل مشاكل البيانات في :[٣]

أ- عدم توفر بيانات مباشرة وصريحة وكافية عن توزيع الدخل ، وأن المصدر الوحيد لذلك هو بيانات بحوث ميزانية الأسرة – كما هو الحال في مصر – وهو مصدر تشوبة نواحي عديدة من القصور . فتقدير الإنفاق غير دقيق لأن فئات الدخل المرتفع تميل إلى عدم ذكر إنفاقها الحقيقي تخوفاً من المطالبات الضريبية ، كذلك فإن الفئات محدودة الدخل قد تبالغ أحياناً في بيانات الإنفاق رغبة في التظاهر .

ب- صعوبة تكوين سلاسل زمنية ففي عقدين من الزمان قد لا يتوفر لاقتصاد نام سوى مسحين أو ثلاثة ، وقد تتبنى مناهج مختلفة مما يصعب المقارنة .

ج- تتوفر البيانات عادة في شكل جداول بها فئة الدخل مقابل عدد السكان في هذه الفئة ، ومتوسط الدخل مما يثير صعوبات في قياس التفاوت ، والذي يحتاج لبيانات على مستوى الوحدة .

---

[١] محمد سمير محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢١ .
[٢] سمية أحمد على عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤.
[٣] نهلة حسن على موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ، ٨٢- ٨٣ .

د- تركز الدراسات على جمع بيانات تفصيلية عن عينة معينة من الأسر خلال فترة معينة . ويشوب البيانات المستخلصة من هذه الدراسات عدداً من أوجه القصور فمن الصعب ضمان أن تكون العينة كبيرة وممثلة للمجتمع بكفاءة . ويرجع هذا لمشكلة التكاليف الضخمة التي يصعب تحملها ، وأيضاً لعدم كفاية المعلومات عن خصائص مجموع السكان .

هـ- صعوبة وجود نظرية شاملة تقيس التغيرات في توزيع الدخل وتوضح العلاقة بين التوزيعات الدخلية المختلفة حيث لايوجد معطيات إحصائية كافية تسمح بتركيب صور إحصائية متكاملة عن نمط توزيع الدخل حسب الشرائح الدخلية .

ويتضح من تحليل مشاكل دراسة التفاوت ، أنها دراسة تتناول ظاهرة معقدة . يصعب أن تتوفر عنها بيانات كافية وجيدة خاصة في الدول النامية كما أن أدوات التحليل الإحصائى لايمكن الزعم بأنها مثلي.

(٤-٢) مقاييس التفاوت في توزيع الدخل

تذخر الكتابات الاقتصادية بالعديد من المؤشرات والمقاييس المختلفة التي قام الاقتصاديون بالاستعانة بها ، لأغراض التحليل الاقتصادي والدراسات الكمية ، لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين السكان ، وليست كل هذه المقاييس شائعة الاستخدام فالكثير منها يبنى على فروض غير واقعية أو على دوال يصعب تقديرها فعليا والتي رأى الباحث إمكانية تصنيفها إلى ما يلي :

(٤-٢-١) المقاييس البيانية

تعد أدوات التمثيل البياني عنصراً في تحليل التفاوت ، فهي تلخص بوضوح التفاوت في الاقتصاد وعندما يتعذر إجراء تقدير دقيق ، فإنها ترسم صورة عامة في حدود المتاح من البيانات وهي تعد أداة بسيطة ذات دلالة . ورغم هذه المزايا فهي تمثل أداه مساعدة لا تكفي وحدها .

١- الجدول التكرارى

يمكنا إنشاء جدول تكرارى من النسب المئوية للأفراد أو الأسر ، والتعبير عنه بالمنحى p في الشكل رقم (٤- ١) ، ثم إنشاء توزيع تكرارى آخر للنسب المئوية من الدخل الكلي المكتسب والتعبير عنه بالمنحى q ، وتعبر نقطة التقاطع c عن متوسط الدخل ، حيث تعبر عن نسبة السكان ونسبة ما يحصلون عليه من دخل ، ويلاحظ أنه قبل النقطة c فإن النسبة المئوية للسكان أكبر من النسبة المئوية للدخل ، وبعدها تكون النسبة المئوية للسكان أقل من النسبة المئوية للدخل .

شكل رقم (٤-١)

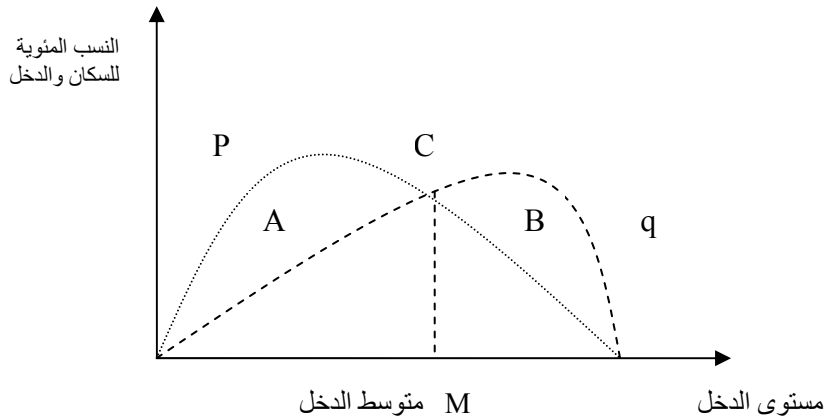

وهذه الطريقة غير عملية نظراً لأنها تحتاج كثيراً من الدقة من ناحية واعتمادها على التقدير الشخصي من حيث عدد الفئات وطول الفئة بما يترتب عليه عدم الحصول على نتائج محددة .[١]

٢- المنحنى المستعرض

يتم تمثيل فئات الدخل على المحور الرأسي كما هو مبين في الشكل رقم (٤ -٢) ويقابلها على المحور الأفقى النسبة التراكمية من السكان ، وتساوى عدد السكان حتى هذا المستوى من الدخل (من يحصل على هذا الدخل أو أقل) مقسوماً على إجمالي السكان ، ويكون متوسط الدخل $\mu = 1/n \sum y_i$ ، حيث n عدد السكان ، y_I دخل الفرد i .[٢]

شكل رقم (٤- ٢)

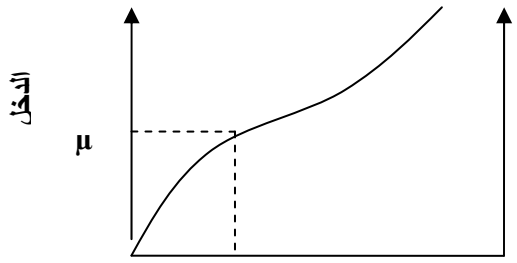

التكرار التراكمي لنسبة السكان

٣- منحنى لورنز

يعد أحد أشهر الوسائل للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانياً إقترحه الاحصائى الأمريكى لورنز Covard Lorenz ، ويعرف المنحنى بأن العلاقة بين الحصة التراكمية للدخل والحصة التراكمية للوحدات المستلمة للدخل . [٣]

---

[١] عبد المحسن مصطفي عبدالله ،مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .
[٢] سمية أحمد عبد المولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٢ .
[٣] عبد الرازق الفارس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

ويعد منحنى لورنزالشكل رقم (٤-٣) تطويراً لمنحنى المستعرض ويوضح العلاقة بين النسبة المئوية التراكمية للسكان ، والنسبة المئوية التراكمية للدخل الذي يتلقونه ، عند ترتيب الوحدات تصاعدياً على أسس الدخل ، المقاس خلال فترة هي عادة سنة . ويكون المنحنى على عدد من الخطوات . إذ يرتب الأفراد تبعاً لنصيب الفرد من الدخل . وتحول الأرقام المطلقة للدخول والسكان لنسب مئوية تمثل الأنصبة من الدخل الكلي ومن السكان . ويقسم السكان شرائح عشرية (١٠%) أو شرائح خمسية (٢٠%) . ويتم تحويل بيانات الأنصبة النسبية من الدخول والأسر لأنصبة نسبية تراكمية . ويرسم النسبتين المتقابلتين يتكون المنحنى ، الذي يحدد النسبة من إجمالي الدخل التي تحصل عليها نسبة معينة من السكان . وعند المساواة التامة تتخذ العلاقة بين المحورين شكلاً مستقيماً ، يبدأ من نقطة الأصل ويصنع زاوية ٤٥° ويطلق عليه خط المساواة . أما في حالة امتلاك شخص واحد لكل الدخل " التفاوت التام " فينطبق المنحنى على المحاور ويأخذ شكل زاوية قائمة .

شكل رقم (٤-٣)

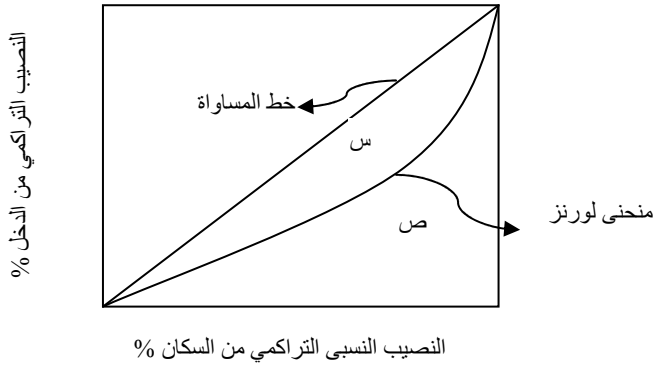

ويعد منحنى لورنز أداة تحليلية مهمة ، لتقدير مدى التفاوت ، ومقارنته وتتبع التغير فيه حيث :

أ- يكون منحنى لورنز واقعاً بين خط ال ٤٥° – المساواة التامة – و خط التفاوت الكامل أو التام . ويقدر مدى التفاوت بمقارنة موقع منحنى لورنز من خط المساواة ، فكلما ابتعد المنحنى عن الخط ، ازداد التفاوت والعكس صحيح . مما يمكننا من مقارنة توزيعات الدخل في الدول المختلفة ، وتتبع اتجاهات التغير في توزيع الدخل عبر الزمن .

ب- يقدر من هذا المنحنى معامل جيني . فإذا رمزنا للمساحة بين خط المساواة ومنحنى لورنز في الشكل رقم (٤-٣) بالحرف **س** والمسافة أسفل منحنى لورنز بالحرف **ص** ، فإن صيغة حساب معامل جيني تكون :

$$\text{معامل جيني} = \frac{\text{س}}{\text{س} + \text{ص}}$$

ج- يستخدم منحنى لورنز لأغراض المقارنة ليس فقط للتفاوت وإنما أيضاً للرفاهية الاجتماعية ففي حالة المقارنة بين أكثر من توزيع يعبر عن متوسط الدخل ، بشرط ألا تتقاطع منحنيات لورنز ، ويكون التوزيع الأقرب لخط المساواه هو الأفضل من منظور الرفاهية ، ويعد منحنى لورنز من أهم أدوات التحليل البياني . [1]

(٤-٢-٢) المقاييس التي تشتق مباشرة من البيانات

١- مقياس باريتو

مؤداه أنه كلما إزداد الدخل أدى إلى زيادة التفاوت في توزيعه (بسبب ظهور قوى أو متغيرات تعمل على ذلك وفي مقدمتها الفساد) ، وذلك مايؤدى بدورة إى تقليل عدد المستفدين منه أى أن مقدار الدخل يتناسب عكسياً مع عدد الأفراد الذين يستحوذون عليه. وهو من المقاييس الإحصائية التي تعتمد على التعبير عن البيانات بدالة رياضية ، ثم إستخدام معامل في الدالة كمقياس للتفاوت ، فقد عبر " باريتو " عن العلاقة اللوغاريتمية بين أى دخل مختار عشوائياً y ، والدخل المستلم لمكتسبي الدخول Ny على الصورة [1] $\mathbf{Ny = Ay^{-\alpha}}$

وعرفت العلاقة بمنحنى الدخول أو قانون أخذ اسمه منذ عام ١٨٩٥ ، واعتبر A, α ثوابت ، وإتخذ α كمقياس للتفاوت ، فافترض أن الزيادة في الدخل y بنسبة ١% يترتب عليها نقص في الدخل المستلم لمكتسبي الدخول Ny بنسبة ثابتة α ، كما يتضح من الشكل رقم (٤- ٤)

شكل رقم (٤- ٤)

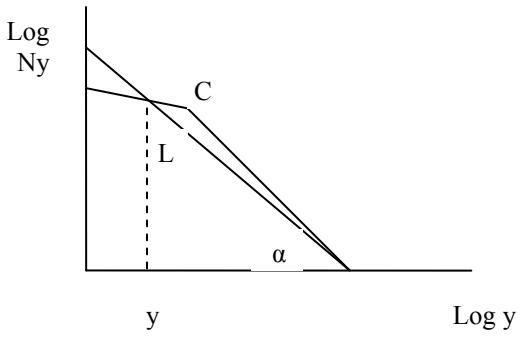

حيث يمثل المنحنى (C) التوزيع التراكمي للدخل الفعلي المستلم فوق الدخل y ، أما الخط المستقيم (L) الذي يربط بين المحورين فيعبر عن علاقة التناسب التي إفترضها " باريتو " أما الخط المتقطع فيعبر عن متوسط الدخل ، والمعامل α يعبر عن ميل المنحنى المفترض ليعبر عن العلاقة ، ويوضح الشكل رقم (٤-٤) أن أفضل تعبير عن العلاقة أو قانون " باريتو " يكون عند مستويات

[1] حمدي العناني ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٠- ٢٤٣ .

[1] Camilo Dagum," Generation and Properties of Income Distribution Function, in(Camilo Dagum & Michele Zenga, Income and Wealth Distribution , Inequality And Poverty , spring –verlag ,Italy ,1989,pp .8,12.

الدخول العالية يمين المتوسط y.[١] وقد وجد باريتو أن α لدالة توزيع الدخل كانت تقريباً ١،٥ في كل الدول التي قام بتطبيق دراسته عليها، ومن هنا فقد إعتبر أن العلاقة السابقة إنما تمثل قانونا عاما .[٢]

٢- الانحراف المتوسط النسبي

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي متساوي ، وأبسط هذه المؤشرات يتم إحتسابه من خلال أخذ متوسط الفروقات بين فئة دخل والوسط لدخل السكان .[٣]

ويأخذ المقياس الصورة $$K = \sum P_i \left| \frac{X_i - u}{\mu} \right|$$

ويبين مدى تباعد التوزيع الفعلي عن التوزيع المتساوي تماماً ، وتشير X_i إلى متوسط الدخل للتوزيع المعطى ، أما μ فتشير إلى متوسط دخل السكان ، وتؤخذ الانحرافات المطلقة ، وقد اقترح هذا المقياس Von bortkiewez ، عام ١٨٩٨ ، ويعاب على هذا المقياس أنه غير حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل .[٤]

٣- الانحراف المعياري

يعرف على أنه إنحراف قيم الدخل المتوسط في الفئات الدخلية المختلفة عن متوسط الدخل في المجتمع على مستوى الفئات كلها .

$$S = \left[\sum_{1=1}^{n} fi \ (yi - \grave{y}) / \sum fi - 1 \right] \frac{1}{2}$$

(y_i) مركز الفئة رقم i ، ($\grave{y}$) متوسط الدخل ، (fi) التكرار النسبي للفئة i ، (I) عدد الفئات ، $\sum fi$ مجموع التكرارات في الفئات .

وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري ، زادات درجة التشتت أو الانخفاض في درجة العدالة في التوزيع ، والعكس ، ويؤخذ على هذا المقياس أنه لا يمكن الاحتكام إليه لمقارنة درجة عدالة التوزيع بين مجتمعين ، أو في مجتمع واحد في الحالات التي تكون فيها متوسطات الدخل مختلفة .[٥]

---

[١] Pan A. Yotopoulos & Jeffrey B,Nugent , Economics of Development ,Empirical Investigations,Harper International Edition ,NewYork,1976,p p,242-243 .

[٢] عبد المحسن مصطفي عبدالله ، مرجع سبق ذكره ، ص٥٠ .

[٣] عبد الرازق الفارس ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢

[4] -Jonhn C.H. Fei , GustaveRaimo Shirly W.Y. Kue , Growth with Equity , Oxford University, press 1979, p 6.

- Alexandra Livada , Income in equality in Greece , A Statistical and Econometric Analysis , Oxford Bulletin of Economics and Statisties , Vol. 53, No . 1, 1991, p. 71.

[٥] عبد القادر محمد عبد القادر ،" طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الإلكترونى" ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٤٣ -٤٧ .

كما يعاب عليه من ناحية أن تغير قيم جميع الدخول بنسبة معينة ، تؤدي إلى تغير قيمة المقياس بنفس النسبة ، مثلا لو تضاعفت الدخول فستتضاعف قيمة بما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كان التغير راجعاً إلى التغير في مستوى الدخول أم التوزيع ، ولهذا فإنه يعد مقياساً غير مناسب لتوزيع الدخول في الدول النامية إذ غالباً ما يصاحب الدخول المنخفضة تفاوت كبير في التوزيع .[١]

٤- المدى

أبسط المقاييس المقترحة لقياس التفاوت في توزيع الدخل هو المدى ، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل. ويعرف المدى بأنه[٢] الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبراً عنه كنسبة من متوسط الدخل .

$$R= (Max\ Y_i - Min\ Y_i) / u$$

حيث إن :

Yi: دخل الفرد

u :متوسط دخل الفرد

وحيث إن $i =1,2,\ldots. (n)$

وإذا كان الدخل موزعاً توزيعاً متساوياً فإن $R = 0$ ، وبالعكس فإذا كان فرد واحد يحصل على كل الدخل فإن $R= n$ ومن ثمَ فإن قيمته تقع بين صفر و n.

إلا أن هذا المقياس يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ولو ازداد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع يحافظ على الشكل الأساسى نفسه. [٣]

٥- التباين ومعامل التباين

أكثر المقاييس شيوعاً في الاستخدام في الدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت (أو التباين) ومقياس التباين (Variation) يشبه مقياس الوسط النسبي ، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط . ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع . ومن مزايا ذلك أنه يعزز الفروق بعيداً عن الوسط ، ومن ثمَ فإن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقاييس التباين . ويتم حساب هذا المؤشر على وفق الصيغة الآتية :

$$V = \Sigma\left(U - y_i\right)^2 / n$$

---

[١] محمود صديق زين ،" قياس توزيع الدخل في الدول النامية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، بدون سنة نشر، ص ١٥٠ .

[٢] Frank A. Co Well," Measuring Inequality ",LSE Hand Book Sin Economics Series , 2th ed , London Mew York Prentice Hau Wheatshea, 1995, p. 15.

[٣] S . Jenkins ," The Measurement of Income Inquality ", I, Lars osberg ,ed Economic Inquality and Poverty : International Perpective , Ny : ME.Sharp .1991 , p.12-13 .

إذ إن:

V : التباين أو معامل التباين

U : متوسط دخل السكان

y : دخل الفرد الشخصي

n : حجم العينة i = ١،٢

ولكن التباين يعتمد على مستوى متوسط دخل السكان ، وقد يظهر أحد التوزيعات تبايناً نسبياً أعظم من الآخر، ولكن مع ذلك يظهر تبايناً أقل إذا كان مستوى الدخل الذي تؤخذ حوله التباينات أصغر من مستواه في التوزيع الآخر. وللتغلب على ذلك يمكن احتساب معامل التباين الذي يرتكز على التباين النسبي والذي هو الجذر التربيعي للتباين مقسوماً على متوسط دخل السكان[1].

٦- الرقم القياسي لكوزنتس

يعد أحد المقاييس الرئيسية لقياس التفاوت في توزيع الدخول وهو يشبة معامل جيني من حيث المدى الذي تقع قيمته فيه ، إذ تنحصر بين (الصفر والواحد الصحيح)، ويتخذ هذا المقياس الصورة :

$$K = \left(\sum_{I=1}^{n} | di| \right) / (9.5n)$$

$$\mathbf{0 \le K \le 1}$$

حيث $\sum |di| /(n)$ تشير إلى القيمة المطلقة لانحرافات متوسط الدخول الفعلية عن الوسط الحسابى بإفتراض تساوي التوزيع تماماً ، وبفرض تقسيم السكان إلى ٢٠ فئة متساوية ، حيث تحصل كل فئة على ٥% من الدخل الكلى الموزع بالتساوى ، وبفرض حصول فئة ما على ١% من الدخل الكلي ، فإن $|\mathbf{d\ i}| = ٥ - ١ = ٤\%$ ، وبافتراض أن القيمة المطلقة لانحرافات متوسط الدخول الفعلية عن متوسط الدخل المستحق لها بفرض التوزيع المتساوي للدخل يتراوح بين صفر (التوزيع المتساوي)، ٩،٥ (حالة أقصى تفاوت) أي حصول فئة واحدة على كل الدخل ، ولذلك فإن قسمة هذا المتوسط على ٩،٥ يحقق الشرط $0 \le K \le 1$.[٢]

٧- الانتروبى (E)

يعد هذا المقياس أحدث المقاييس جميعاً ولقد استخدم أساساً في نظرية المعلومات الرياضية لقياس درجة عدم التأكد في التنبؤات . وتبنى فكرة هذا المقياس على أنه كلما كان الاحتمال الرياضى لوقوع حدث ما صغيراً كانت المفاجأه كبيرة إذا وقع الحدث .

---

[1] R.M. Sundrum , " Income distribution in less developed countries ", Journal of Econometrica , Vol.48. No .1,2 April – May 1991, pp ,1-14 .

[٢] محمود صديق زين ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧ .

فلو قسمنا السكان إلى ٢٠ فئة مثلاً ، فإن إحتمال أن تحصل فئة ٥ % من السكان " صغيرة " على ٨٠% من الدخل الكلى ، وبفرض تحقق هذه النتيجة فإن المفاجأه تكون كبيرة ، أو تكون قيمة المعلومات عن مدى عدم تساوي الدخول في هذه الحالة كبيرة ، ويتم حساب هذا المقياس E كما يلى : -

$$E = [\, n - \text{antilog}_{10}\ H(y)] / n\text{-}1$$

$$H(y) = -\sum_{I=1}^{n} yi \log_{10}\ yi$$

حيث :

وتشير n إلى عدد الفئات " وحدات التقسيم " I y دخل الفئة i وتنحصر قيمة (E) بين الصفر (المساواة التامة في التوزيع) ، والواحد الصحيح (التفاوت التام) [١]

٨- معامل جيني

ابتكر عالم الرياضيات الايطالي " جيني " ذلك المقياس للتعبير عن نسبة تركيز الدخل في الفئات المختلفة ، يعد معامل جيني الأكثر استخداماً من بين كل مقاييس التفاوت ، ويرجع سبب انتشاره إلى علاقته المباشرة بمنحنى لورنز ، حيث يمثل النسبة بين المساحة الواقعة بين منحنى لورنز والقطر إلى المساحة الكلية تحت القطر . وتنحصر قيمة هذا المعامل بين الصفر (التوزيع المتساوي) والواحد الصحيح (التفاوت التام) .[٢]

ويتخذ معامل جيني الصورة التالية :

$$\text{معامل جيني} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

ع = ٠>٥ س ص + س ص ح-١

حيث إن :

س : أنصبة عدد الأسر

ص : أنصبة الدخل

ع : مساحة المثلث

وإذا كان هذا المعامل من أكثر مقاييس التفاوت في توزيع الدخل شيوعاً واستخداماً في التطبيق العلمى، إلا أنه يعاب عليه تأثره كثيراً بتغير عدد الفئات التي ينقسم إليها السكان ، أو بتغير أطوال الفئات ، أو تغير توزيع الدخل داخل كل منها ، ومن ثمَ فقد تكون النتائج متحيزة لأنه يعتمد على حساب التفاوت في الدخل بين الفئات المختلفة ، ولا يأخذ في الاعتبار التفاوت داخل الفئات ذاتها .[٣]

---

[١] المرجع السابق ، ص ١٥٨ .

[٢] حامد محمود مرسى أحمد ،" أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومي في مصر "، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

[٣] أحمد حمد الله السمان ،" توزيع الدخل القومي في مصر " ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٤ .

ويوجد مقاييس أخرى غير شائعة الإستخدام تستلزم فروضاً وبيانات يصعب توافرها لذا لاتتضمن في التقارير الدولية ، ولذلك سوف يقتصر الباحث على إستخدام منحنى لورنز ومعامل جيني عند محاولته لقياس مدى التفاوت في توزيع الدخل خلال فترة الدراسة .

(٤-٢-٣) الخصائص الأساسية لمقاييس التفاوت

مهما كان مقياس التفاوت موضوعياً فإنه يتضمن أحكاماً تقديرية . وأي مقياس جيد يحاول تحقيق معايير عامة أو على الأقل أغلبها وهي: [١]

١- معيار السكان

مؤداه عندما نقارن توزيعاً للدخل حيث عدد السكان n مع توزيع آخر للدخل حيث عدد السكان n_2 مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائداً في n فإنه لن يكون هناك إختلاف في درجة عدم عدالة التوزيع في الحالتين ويعني هذا المعيار أن حجم السكان ليس له تأثير .

٢- معيار الدخل النسبي

حيث يتم الاعتماد في قياس درجة عدم عدالة التوزيع على الدخل النسبي وليس حجم الدخل ، ويعني هذا أنه إذا ما تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك بزيادة (أو إنقاص) دخل كل فرد بنفس المعدل فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستكون متطابقة للتوزيعين .

٣- معيار التحويلات (معيار دالتون)

يبين معيار دالتون أنه إذا تم الحصول على توزيع للدخل من توزيع قائم وذلك عن طريق سلسلة من التحويلات التنازلية ، فإن التوزيع الجديد سيكون أكثر عدالة من التوزيع القائم .

[١] على عبد القادر ، " إتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية " ، معهد التخطيط العربي ، الكويت ، مايو ٢٠٠٦ ، ص ١١.

الخلاصة :

١- أن رغم تعدد طرق تعريف التفاوت،لا يوجد تباين واضح بينها ، فكلها تتركز حول تباين نسبة ما تحصل عليه من شريحة الأفراد أو الأسر في المجتمع ، مقارنة بنسبتهم من مجموع السكان.

٢- أنه لقياس التفاوت في توزيع الدخل بين السكان يوجد العديد من المقاييس التي يمكن تصنيفها إلى (المقاييس البيانية - المقاييس التي تشتق مباشرة من البيانات) .

٣- يعد القياس السليم لتوزيع الدخل وإتجاهاته عبر الزمن عملية معقدة ، خاصة في ظل ندرة البيانات الجيدة المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها وتتمثل مشاكل البيانات (عدم توفر بيانات الفقر والتفاوت - صعوبة تكوين سلاسل زمنية - تتوفر البيانات عادة في شكل تجميعي) .

٤- يعتبر معامل جيني ومنحنى لورنز من أكثر مقاييس التفاوت في توزيع الدخل شيوعاً واستخداماً في التطبيق العلمى وذلك لسهولة إستخدامها وتوافر البيانات عنها .

٥- مهما كان مقياس التفاوت موضوعياً فإنه يتضمن أحكاماً تقديرية . وأي مقياس جيد يحاول تحقيق معايير عامة أو على الأقل أغلبها (معيار السكان – معيار الدخل النسبي- معيار دالتون) .

الفصل الخامس

هيكل توزيع الدخل في مصر

تقديم :

التوزيع الشخصى للناتج المحلى الإجمالي يهتم بتوزيع الدخل بين الأشخاص بغض النظر عن مصدر هذا الدخل ومدى تحقيق العدالة التوزيعية من الأصول الهامة في التحليل الاقتصادي . حيث إنه لا استمرار للتنمية دون أن يرافقها عدالة في توزيع ناتجها على المشاركين فيها . وبذلك امتد مفهوم التنمية ليشمل التغيرات الايجابية لتقليل درجة التفاوت في توزيع الدخل مع زيادة نصيب الفرد في الدخل القومى . الدخل الأكثر عدالة له آثار إيجابية على الاقتصاد وآثار مباشرة على مستوى الطلب الكلى الفعال بشقيه الاستهلاكي والاستثماري . ومن ثمَ على رفع مستوى التشغيل وامتصاص البطالة والاستقرار الاجتماعي والأمني .

إن دراسة النمط التوزيعى وتحليل العوامل المختلفة التي تسهم في تركيب هذا النمط مهم لمعرفة مصدر الدخول المختلفة وكيفية تنميتها كما أنه مهم كذلك في تحديد السياسة المالية التي من الممكن استخدامها لتقليل حدة التفاوت في التوزيع . [1]

ويحتل هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل بإستخدام السياسة الضريبية بصفة خاصة والسياسة المالية بصفة عامة أهمية كبيرة في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد السواء ، وذلك بسبب دورها الكبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثمَ الأمن القومي للمجتمع خصوصاً مع اتساع الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء ، وانتشار المعلومات حول منحنى لورنز وابتعاده عن خط المساواة المطلقة .

وتنقسم الدراسة في هذا الفصل على النحو التالي :

١- تطور توزيع الدخل بين الأسر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠.

٢- الضرائب وتوزيع الدخل .

٣- قياس التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) .

---

[1] ثناء عبد العزيز محمود مصطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٤ .

(٥-١) تطور توزيع الدخل بين الأسر في مصر خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١٠

يحصل الفرد على نصيب من الدخل القومى وينفقه تبعاً لأولوياته وإحتياجاته الأساسية ، وتشمل مصادر الدخل الأساسية للأسرة في مصرعلى الدخل من العمل سواء كان أجوراً أو مرتبات أو من المشروعات الزراعية أو غير الزراعية والدخل من الممتلكات المالية وغير المالية . ويقوم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعمل بحث الدخل والإنفاق كل خمس سنوات حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم أصبحت بعد سنتين حتى تمكن من الحصول على بيانات أكثر دقة ، وفيما يلي تحليل لبعض تلك البيانات :

(٥-١-١) دخل الأسرة ١٩٩٠/ ١٩٩١م

جرت الدراسة على ١٤٢٣٥ أسرة فيها ٨٣٥٤ أسرة من ساكني الحضر و٥٨٨١ أسرة من ساكني الريف ، بلغ متوسط دخل الأسرة في الريف٥١٢٥،٠٢ جنيه سنوياً ، في حين أن متوسط دخل الأسرة في الحضر ٦١١٩،٩٢جنيه سنوياً

جدول رقم (٥-١)

متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ١٩٩٠/ ١٩٩١

مصادر الدخل	جملة الجمهورية		حضر		ريف	
	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)
١- الدخل من العمل	٤٨٠٥،٨٦	٨٤،١٨	٥٠٤٢،٤٥	٨٢،٣٩	٣٨٦٣،٢٧	٧٥،٣٨
الأجور والمرتبات	٢٣٢٢،٣٦	٤٠،٦٨	٣٠٠٦،٤٥	٤٩،١٣	١٣٥٠،٦١	٢٦،٣٥
المشروعات الزراعية	١١٩٩،٠	٢١	٢٧٤،٢٢	٤،٤٨	٢٥١٢،٦٦	٤٩،٠٣
المشروعات غير الزراعية	١٢٨٤،٤٩	٢٢،٤٩	١٧٦١،٧٨	٢٨،٧٩	٦٠٦،٥٠	١١،٨٣
٢- الدخل من الممتلكات	٣٨٩،٤١	٦،٨٢	٤١١،٤٨	٦،٧٢	٣٥٨،٠٥	٦،٩٨
ممتلكات مالية	٥٢،٩٣	٠،٩٢	٧٩،١٧	١،٢٩	١٥،٦٨	٠،٣٠
ممتلكات غير مالية	٣٣٦،٤٧	٥،٨٩	٣٣٢،٣٢	٥،٤٣	٣٤٢،٣٧	٦،٦٨
٣- الإيرادات الدورية الأخرى	٥١٣،٦١	٨،٩٩	٦٦٥،٩٧	١٠،٧٢	٢٩٧،١٨	٥،٨٠
إجمالى الدخل	٥٧٠٨،٩٠	%١٠٠	٦١١٩،٩٢	%١٠٠	٥١٢٥،٠٢	%١٠٠
عدد أسر العينة	١٤٢٣٥		٨٣٥٤		٥٨٨١	
عدد الأفراد	٢١٦٦٩		١٣٢٣٣		٨٤٣٦	

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٩٠/ ١٩٩١ ، المجلد الثالث – جزء ثانى ، جدول ريف رقم (٣) ص ٣/ ٥٤٧
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثانى– جزء ثانى ، جدول حضر رقم (٢) ، ص٢/٥٨٦ -٢/٥٨٧ .

١- تمثل الأجور والمرتبات أهم مصدر من مصادر الدخل سواء في الحضر أو الريف ، وهي تمثل ٤٩،١٣ % في الحضر ، ٢٦،٣٥% في الريف وبذلك تكون في جملة الجمهورية ٤٠،٦٨% .

٢- تمثل الأنشطة الزراعية ٤٤،٤٨% من الدخل في الحضر بينما تبلغ ٤٩،٠٣ % من الدخل في الريف ويلاحظ أن نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في الريف أعلى بكثيرمن الحضر وهذا وضع طبيعي .

٣- تمثل نسبة الاستثمار والممتلكات المالية في الحضر ١،٢٩% من إجمالي الدخل بينما تبلغ ٠،٣% فقط من إجمالي الدخل في الريف ، ويرجع ذلك إلى انتشار الهيئات المالية والبنوك ومؤسسات الأوراق المالية في الحضر عنها في الريف علاوة على أن غالبية سكان الريف يستثمرون أموالهم في المباني والأراضي الزراعية .

(٥-١-٢) دخل الأسرة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠م

جرت الدراسة على ٤٧٩٤٩ أسرة منها ٢٨٧٥٤ أسرة من ساكني الحضر و١٩١٩٥ أسرة من ساكني الريف ، بلغ متوسط دخل الأسرة في الريف ٩٠٨٨ جنيه سنوياً ، في حين أن متوسط دخل الأسرة في الحضر ١٤٣١٤ جنيه سنوياً أى أن متوسط دخل الأسرة في الريف حوالى ٦٣% من مثيلتها في الحضر .

جدول رقم (٥-٢)
متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠

مصادر الدخل	جملة الجمهورية		حضر		ريف	
	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)
١- الدخل من العمل	٨٩٤٩،٩٤	٧٣،٢٢	١٠١٨٦،٥٥	٧١،٢	٧٠٩٣،٥١	٧٨،١
الأجور والمرتبات	٥٠١١،٣٨	٤١،٠	٦٣٢٦،١٦	٤٤،٢	٣٠٤١،٨٤	٣٣،٥
المشروعات الزراعية	١٣٤٥،٩٣	١١،٠١	٣٢٧،٨١	٢،٢١	٢٨٧١،٠٧	٣١،٦
المشروعات غير الزراعية	٢٥٩٢،٦٣	٢١،٢١	٣٥٣٢،٥٨	٢٤،٦٧	١١٨٥،٥٩	١٣،٠٣
٢- الدخل من الممتلكات	١٣٧١،٩٧	١١،٢٢	١٦٤٢	١١،٥	٩٦٨،١٢	١٠،٧
ممتلكات مالية	٣٦٦،٩٦	٣	٥٨٣،١	٤،١	٤٤،٨٤	٠،٤٩
ممتلكات غير مالية	١٠٠٥،٠١	٨،٢٢	١٠٥٩،٥٦	٧،٤	٩٢٣،٢٨	١٠،٢
٣- الإيرادات الدورية الاخرى	١٧٢٠	١٤،٨	٢٤٨٦،٧٩	١٧،٣	١٠٢٢،٧١	١١،٢
إجمالى الدخل	١٢٢٢٢،٦١	%١٠٠	١٤٣١٤	%١٠٠	٩٠٨٨،٣٥	%١٠٠
عدد أسر العينة	٤٧٩٤٩		٢٨٧٥٤		١٩١٩٥	
عدد الأفراد	٢٢٦٠٥٤		١٢٥٢٨١		١٠٠٧٧٣	

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٠/٩٩ ، المجلد الثالث ، جدول ريف رقم (٣) ، ص ٣/٥٤٣ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٠/٩٩ ، المجلد الثانى ، جدول حضر رقم (٣) ، ص ٢/٥٩٥ .

١- تمثل الأجور والمرتبات أهم مصدر من مصادر الدخل سواء في الحضر أو الريف ، وهي تمثل ٤٤،٢ % في الحضر ، ٣٣،٥ % في الريف وبذلك تكون في جملة الجمهورية ٤١%.

٦- تمثل الأنشطة الزراعية ٢،٣% من الدخل في الحضر بينما تبلغ ٣١،٦ % من الدخل في الريف ويلاحظ أن نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في الريف أعلى بكثيرمن الحضر. ولكن في الوقت نفسه نجد أن نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في الريف تقارب نفس النسبة من الدخل في الأجور والمرتبات في الريف ، هذا يعكس التحول الذي طرأ على نوعية النشاط في الريف حيث لم يعد النشاط الزراعي النشاط الغالب فقط ، حيث تتكسب حالياً نسبة كبيرة من سكان الريف من الأجور والمرتبات التي يحصلون عليها من أنشطة أخرى كالوظائف الحكومية وربما من عملهم في الحضر وإقامتهم في الريف حيث يمثل النشاط الزراعي ١١،٠١% من دخل الأسر في مجمل الجمهورية وبذلك تكون الزراعة ليست النشاط الرئيسي في جملة الجمهورية .

٣- تمثل نسبة الممتلكات المالية في الحضر ٤،١% من إجمالي الدخل في الحضر بينما تبلغ ٠،٥% فقط من إجمالي الدخل في الريف .

(٥-١-٣) دخل الأسرة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ م

جرت الدراسة على ٤٧٠٩٥ أسرة منها ٢١٩٩٥ أسرة من ساكني الحضر و ٢٥١٠٠أسرة من ساكني الريف ، بلغ متوسط دخل الأسرة في الريف ١١٠٨١،٤ جنيه سنوياً يقل ٥٠٨٨،٦ جنيه عن متوسط دخل الأسرة في الحضر فمتوسط دخل أسرة الحضر ١٦١٧٠ جنيه سنوياً ، أى أن دخل أسرة الحضر يزيد بنسبة ٤٦% عن دخل أسرة الريف.

١- تمثل الأجور والمرتبات نسبة ٤٨% من دخل الأسرة في الأسرة في الحضر بينما ٣٤،٩% من دخل الأسرة في الريف ، وهذا يجعل الأجور والمرتبات تمثل ٤٢،٥% من دخل الأسرة في جملة الجمهورية بينما كانت ٤١% في سنة ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ ، وهذا يعني أن الأسر في جملة الجمهورية بدأت تميل وتعتمد أكثر على العمل الذي يعطيها مرتباً شهرياً أكثر من الاعتماد على دخلها من مشروعات زراعية أو غير زراعية .

٢- يمثل الدخل من المشروعات الزراعية بالريف ٣٠،٨% من إجمالي دخل الأسر ويقل بنسبة ٤% عن الدخل من الأجور والمرتبات مما يدل على تحول النشاط في الريف حيث لم يعد النشاط الزراعي هو النشاط الغالب فقط وهذا إنعكس على الوضع في جملة الجمهورية وفي دخل الأسرة على جملة الجمهورية فإنه يمثل ١٤،٨ % من نسبة الدخل .

جدول رقم (٥-٣)

متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ٢٠٠٤ /٢٠٠٥

مصادر الدخل	جملة الجمهورية		حضر		ريف	
	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)
١- الدخل من العمل	١٠٠٣٧،٨	٧٤،٦	١١٧٠٠،٩	٧٢،٤	٨٥٨٠،٥	٧٧،٤
الأجور والمرتبات	٥٧١٤،٩	٤٢،٥	٧٨١٧،٤	٤٨،٤	٣٨٧٢،٦	٣٥،٠
المشروعات الزراعية	١٩٩٤،٥	١٤،٨	٣٧٢	٢،٣	٣٤١٦،٤	٣٠،٨
المشروعات غير الزراعية	٢٣٢٨،٤	١٧،٣	٣٥١١،٥	٢١،٧	١٢٩١،٥	١١،٦
٢- الدخل من الممتلكات	٥٠٤،٣	٣،٧	٧٦١،٢	٤،٧	٢٧٩،٢	٢،٥
ممتلكات مالية	٢٠١،٤	١،٥	٣٨٠،٢	٢،٣	٤٤،٦	٠،٤
ممتلكات غير مالية	٣٠٢،٩	٢،٢	٣٨١	٢،٤	٢٣٤،٦	٢،١
٣- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	١٠٨٥،٤	٨،١	١٠٥٩،٩	٦،٥	١١٠٧،٧	١٠،٠
٤- التحويلات	١٨٣٠،٤	١٣،٦	٢٦٤٨	١٦،٤	١١١٣،٩	١٠،١
التحويلات النقدية	١٦٩١،٢	١٢،٦	٢٤٧٤	١٥،٣	١٠٠٥،٢	٩،١
التحويلات السلعية	١٣٩،٢	١،٠	١٧٤	١،١	١٠٨،٧	١،٠
إجمالي الدخل	١٣٤٥٧،٩	%١٠٠	١٦١٧٠	%١٠٠	١١٠٨١،٣	%١٠٠
عدد أسر العينة	٤٧٠٩٥		٢١٩٩٥		٢٥١٠٠	
عدد الأفراد	٢٠٧٠٢٩		٨٩٧٧٦		١١٧٢٥٣	

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، المجلد الخامس ،متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ص ١٢٢-١٢٣ .

٣- الدخل من الزراعة في جمهورية مصر العربية إذا قيس بمتوسط دخل الأسرة يكون ١٤،٨ % عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ . وكما هو متوقع فإن الدخل في النشاط الزراعي في الحضر ضعيف جداً ويمثل نسبة ٢،٣%

٤- تمثل التحويلات سواء كانت تحويلات نقدية أو سلعية العنصر الثالث من إجمالي دخل الأسرة سواء في الحضر أو الريف فهي تمثل ١٠،١% في الريف بينما تمثل ١٦،٤% في الحضر وبذلك تكون على مستوى جملة الجمهورية ١٣،٦% وهي نسبة تعد كبيرة إذا ما قورنت بنسبة الدخل من الممتلكات ، فالدخل من الممتلكات في إجماله يمثل نسبة ٤،٧% في الحضر و ٢،٥% في الريف .

٥- الممتلكات المالية لا تمثل إلا ٠،٤% من دخل الأسرة في الريف وتمثل ٢،٣% في الحضر ، ومع أن النسبة في الحضر أكبر بحوالى خمس مرات منها في الريف إلا أنها نسبة ضئيلة ولايعتمد عليها سكان الجمهورية ، فعلى مستوى الجمهورية فهي تمثل ١،٥% .

(٥-١-٤) دخل الأسرة ٢٠٠٨/٢٠٠٩م

يتراوح عدد الأسر في الدراسة بين ٤٦٨٥٧ أسرة منها ٢١٢٨١ أسرة في الحضر و٢٥٥٧٦ أسرة في الريف و يبلغ دخل الأسرة في الحضر ٢٣٥٥٦،٢ جنيه سنوياً أما في الريف فإن دخل الأسرة ١٧٥٠٦،٦ جنيه سنوياً.

جدول رقم (٥-٤)

متوسط نصيب الأسرة من الدخل موزعاً وفقاً لمصادر الدخل المختلفة ٢٠٠٨ /٢٠٠٩

مصادر الدخل	جملة الجمهورية		حضر		ريف	
	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)	بالجنيه	نسبة مئوية (%)
١- الدخل من العمل	**١٤٦١٢**	**٧٢،١٤**	**١٦٣٥٣،٩**	**٦٩،٤٢**	**١٣١٦٢،٦**	**٧٥،١٨**
الأجور والمرتبات	٨٤٢٢،٤	٤١،٥٨	١٠٨٨٢،٥	٤٦،٢	٦٣٧٥،٣	٣٦،٤١
المشروعات الزراعية	٢٨٩٥،٦	١٤،٣٠	٧١٧،٠	٣،٠٤	٤٧٠٨،٤	٢٦،٨٩
المشروعات غير الزراعية	٣٢٩٤	١٦،٢٦	٤٧٥٤،٤	٢٠،١٨	٢٠٧٨،٩	١١،٨٧
٢- الدخل من الممتلكات	**٦٤٣**	**٣،١٧**	**٨٦٠،٥**	**٣،٦٥**	**٤٦٢،١**	**٢،٦٤**
ممتلكات مالية	٢٢١،٩	١،٠٩	٣٩٢،٩	١،٦٧	٧٩،٦	٠،٤٥
ممتلكات غير مالية	٤٢١،١	٢،٠٨	٤٦٧،٥	١،٩٨	٣٨٢،٥	٢،١٨
٣- القيمة الإيجارية التقديرية للمسكن	**٢٠٣٧،٩**	**١٠،٠٦**	**٢٣٦١،٤**	**١٠،٠٢**	**١٧٦٨،٨**	**١٠،١٠**
٤- التحويلات	**٢٩٦١،٢**	**١٤،٦٢**	**٣٩٨٠،٤**	**١٦،٨٩**	**٢١١٢،٢**	**١٢،٠٦**
التحويلات النقدية	٢٧٣٨،٧	١٣،٥٢	٣٧٥٢،٣	١٥،٩٣	١٨٩٥،٣	١٠،٨٣
التحويلات السلعية	٢٢٢،٥	١،٠٩	٢٢٨،١	٠،٩٧	٢١٧،٩	١،٢٤
إجمالي الدخل	٢٠٢٥٤،١	% ١٠٠	٢٣٥٥٦،٢	%١٠٠	١٧٥٠٦،٦	%١٠٠
عدد أسر العينة	٤٦٨٥٧		٢١٢٨١		٢٥٥٧٦	
عدد الأفراد	٢١٨٧٥٩		٨٩٨٣٠		١٢٨٩٢٩	

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المجلد الخامس ،متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ص ١٢٢-١٢٣.

١- تمثل الأجور والمرتبات نسبة ٤٦،٢% من دخل الأسرة في الحضر ، بينما تمثل ٣٦،٤١% من دخل الأسرة في الريف . وهذا يجعل الأجور والمرتبات تمثل ٤١،٥٨% من دخل الأسرة في جملة الجمهورية

٢- يمثل الدخل من المشروعات الزاعية ٣،٠٤% في الحضر بينما تبلغ ٢٦،٨٩% في الريف حيث لم يعد النشاط الزراعي هو النشاط الغالب فقط وهذا إنعكس على الوضع في جملة الجمهورية وفي دخل الأسرة على جملة الجمهورية فإنه يمثل ١٤،٣٠ % من نسبة الدخل .

٣- تمثل التحويلات سواء كانت تحويلات نقدية أو سلعية العنصر الثالث من إجمالي دخل الأسرة سواء في الحضر أو الريف فهي تمثل ١٢،٠٦% في الريف بينما تمثل ١٦،٨٩% في الحضر وبذلك تكون على مستوى جملة الجمهورية ١٤،٦٢% وهي نسبة تعد كبيرة إذا قورنت بنسبة

الدخل من الممتلكات ، فالدخل من الممتلكات في إجماله يمثل نسبة ٣،٦٥% في الحضر و ٢،٦٤% في الريف .

٤- الممتلكات المالية لا تمثل إلا ٠،٤٥ % من دخل الأسرة في الريف وتمثل ١،٦٧% في الحضر ، ومع أن النسبة في الحضر أكبر بحوالي ثلاثة مرات منها في الريف إلا أنها نسبة ضئيلة ولا يعتمد عليها سكان الجمهورية ، فعلى مستوى الجمهورية فهي تمثل ١،٠٩% .

(٥-٢) الضرائب و توزيع الدخل

إن الهدف الرئيسي من إعادة توزيع الدخل والثروة هو السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية أو التخفيف من عدم المساواه في توزيع الدخل والثروة وتعد الضرائب من الأدوات الفاعلة في ذلك ، حيث تسهم في توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع ، وهذا الأثر يكون أكبر كلما كانت الضرائب تصاعدية ، إذ أنها تكون أقل عبئاً على ذوي الدخول المنخفضة وتراعي الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلفين . وتتعدد التصورات المتعلقة بالدور المناسب الذي يمكن أن تلعبة الضرائب في تحقيق إعادة التوزيع والتي يمكن توضيحها فيما يلي : [١]

١- يستخدم النظام الضريبي لإعادة توزيع الدخل بحيث يؤدى إلى الحد من مستوى تفاوت الدخل .

٢- توزيع العبء الضريبي وفقاً لأحد مفاهيم العدالة الأخرى الموجودة في الأدبيات الاقتصادية (العدالة الأفقية – العدالة الرأسية) .

٣- زيادة الايراد العام من أجل تمويل سياسات الانفاق ، التي تعمل على إعادة التوزيع في شكل خدمات عامة أو تحويلات .

٤- إعفاء الفقراء من بعض أعبائهم الضريبية .

(٥-٢-١) الأثار التوزيعية للضرائب

للحكم على مدى فاعلية سياسة ضريبية معينة في ميدان التوزيع ينبغي أن ننظر إلى النظام الضريبي بأكمله كوحدة واحدة ، فقد تفرض ضريبة تحدث آثاراً معينة على الدخل ثم تفرض ضريبة أخرى تترك آثاراً مخالفة للآثار الأولى .

ويعد توزيع الدخل ملائماً – في ظل ما تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيقه من أهداف – إذا ما كانت الأثمان النسبية التي يحصل عليها أصحاب الموارد الإنتاجية (والتي تعكس إلى حد كبير صورة صادقة لنمط توزيع الدخل) مناسبة وكافية لتحقيق مستوى استهلاكي وادخاري سليم . [٢]

---

[١] Richard M.Bird ,Eric M. Zolt ," Redistribution Via taxation :The limited Role of the personal income tax in developloping countries ", International studies program . Gerogia state University USA Working Paper 5-6 March ,2005m p.3.

[٢] وجدى محمدى عبد ريه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٨.

وعند الحديث عن الآثار التوزيعية للضرائب يجب الإشارة أولاً إلى ما يسمى بانعكاس الضريبة أو راجعية الضريبة وتتلخص راجعية الضريبة في أن الممول القانوني وهو الملتزم قانوناً بدفع الضريبة قد يعمل – من خلال قوى السوق – على نقل عبئها على شخص آخر ، وتعرف هذه العملية التي تهدف إلى توزيع العبء الضريبي بين الممولين خلال قوى السوق " بنقل عبء الضريبة " فالضريبة يمكن أن تستقر بصفة نهائية على المكلف قانوناً بدفعها ، وذلك حينما لا يتمكن من نقل عبئها إلى آخر ، كما يمكن أن تستقر على شخص آخر ، حينما يتمكن الممول القانوني من نقل عبئها إليه [١] ولاشك أن العبء الضريبي يعتبر مؤشراً هاماً على دور النظام الضريبي في تحقيق إعادة التوزيع فكلما كان نصيب العبء الضريبي أكبر كانت إمكانية وقدرة النظام الضريبي على إعادة التوزيع أكبر.[٢]

ولما كان لنقل العبء الضريبي كل هذه الآثار المهمة ، فإن الفكر المالي قد إنقسم بصدد تفسير استقرار عبء الضريبة (انعكاس الضريبة) إلى نظريتين : [٣]

١ـ النظرية التقليدية

تعتمد في تفسير إستقرار عبء الضريبة على معيار نقدي جزئي للإنعكاس الضريبي يتمثل في " الأثر النقدى المباشر " الذي تمارسه الضريبة على أثمان عوامل الإنتاج وأثمان المنتجات في القطاع الذي فرضت عليه ، ومن ثمَ حصرت هذه النظرية دراستها للعبء الضريبي في القطاع الذي فرضت عليه الضريبة دون أن تمتد إلى دراسة العبء في القطاعات الأخرى .

٢ـ النظرية الحديثة

تعتمد على معيار عيني وكلي للإنعكاس الضريبي بحيث يتعدى الأثر النقدي المباشر للضريبة ليشمل سلسلة الآثار التوزيعية النهائية في الاقتصاد القومي ، حيث إن هذه النظرية لا تتوقف عند حد دراسة الآثار التوزيعية غير المباشرة التي تحدثها ، خلال تغيرات الطلب الكلي في الاقتصاد القومي ككل ، أى حتى تلك القطاعات التي لم تعرض عليها الضريبة .

وحتى يمكن توضيح الآثار التوزيعية للضرائب يجب أن نفرق بين نوعين من الضرائب وهما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، ويتجه الاقتصاديون التقليديون في تحديد من يتحمل عبء الضريبة اتجاهاً فيرون أن عبء الضرائب المباشرة يقع على المكلف قانوناً بأدائها ، وهو ما يعني أنها تؤثر في إعادة التوزيع عن طريق تخفيض الدخول النقدية ، ويرون أن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على المستهلكين ، وهو ما يعني أنها تؤثر في إعادة توزيع الدخل عن طريق رفع أثمان

---

[١] حامد محمود مرسى أحمد ،" أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومي في مصر "، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ .

[٢] Richard A. Musgrave " The role of the state in Fiscal Theory " – in " public Finance in changing " ed : Peter Birch Sorensten 1998 .P 39.

[٣] رفعت المحجوب ، " إعادة توزيع الدخل القومى من خلال السياسة المالية "، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٨ .

سلع وخدمات الاستهلاك (ومن ثمَ عن طريق خفض الدخول الحقيقية) . ويعني هذا الاتجاه السائد البسيط أن الضرائب المباشرة تؤثر في أثمان المنتجات خلال خفض الدخول النقدية وأنها تعمل لذلك على إنخفاض الأثمان ، وأن الضرائب غير المباشرة تؤثر في الدخول خلال رفع أثمان المنتجات وإنها تعمل لذلك على خفض الدخول الحقيقية . ويمكن القول كقاعدة عامة بأن الضرائب تمارس أثارها التوزيعية خلال التأثير في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وللمنتجات ، وهو ما يعني أن الآثار التوزيعية تنقسم بين أثمان عوامل الإنتاج وبين أثمان المنتجات .

وعلى هذا الاتجاه البسيط المتقدم الذكر ندرس هنا أثر الضرائب في إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات المختلفة (الفقراء والأغنياء) : [1]

١- تعد الضرائب غير المباشرة – وهي التي تقع على المستهلك وتؤدي إلى ارتفاع أثمان المنتجات – أشد عبئاً على الطبقات ذات الدخول المنخفضة منها على الطبقات ذات الدخول المرتفعة وذلك أن الطبقات ذات الدخول المنخفضة – وهي ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك – تخصص وعلى العكس من الطبقات ذات الدخول المرتفعة نسبة مرتفعة من دخلها للاستهلاك، وهو ما يعني أن الضرائب على المبيعات تقتطع من دخلها نسبة أكبر من تلك التي تقتطعها من دخل الطبقات ذات الدخول المرتفعة ، ومعني ذلك أن التوسع في الضرائب غير المباشرة يعيد توزيع الدخل القومى في غير صالح الطبقات الفقيرة .

٢- وعلى العكس من ذلك نجد أن التوسع في الضرائب التصاعدية على الدخول ورأس المال والتركات (وهي ضرائب المباشرة) تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومى في غير صالح الطبقات ذات الدخول المرتفعة .

ويزيد هذا الفارق في الاتجاه الذي تسلكه كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وهي تقع على الثروات ويكلف ممول معروف للإدارة المالية ، ويمكن أن تدخل في حسابها الظروف الشخصية للممول ، هذا على العكس من الضرائب غير المباشرة وهي تقع على الاستهلاك، ويتحملها ممول غير معروف للإدارة المالية فلا يمكنها أن تدخل في حسابها الظروف الشخصية للممول . ومع ذلك فيمكن الحد من آثار الطبيعة العينية لهذه الضرائب غير المباشرة عن طريق إعفاء السلع الضرورية منها ، ورفع أسعارها على السلع الكمالية .

(٥-٢-٢) السياسة الضريبية و توزيع الدخل

لكي تنجح السياسة الضريبية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل في المجتمع ينبغي أن تتسم كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بالتصاعدية ، فتقتطع ضرائب الدخل نسبة أكبر من الدخل كلما ارتفع مستواه ، وفي حال الضرائب على السلع والخدمات تتحقق التصاعدية عن طريق التمييز بين هذه

[1] حامد محمود مرسي أحمد ،" أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومي في مصر "، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٥ - ٨٦ .

السلع والخدمات على أساس الفئات المستهلكة لها ، بحيث تحدد أسعار ضريبية أعلى على سلع الرفاهية والسلع التي يستهلكها الأغنياء. [١]

وتؤثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل على النحو التالي : [٢]

أ- **إعادة توزيع الدخل الرأسية** :

يقصد بها التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخول المختلفة والناشيء عن السياسة المالية للحكومة ، وتؤثر السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل الرأسية إذا عمدت الحكومة إلى تكييف العبء الضريبي على أحجام الدخول المختلفة – بصرف النظر عن نوع هذه الدخول أو مصدرها – فقد يكون تأثير الضرائب في هذا الصدد بحيث تزداد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية اتساعاً أو العكس .

فالضرائب النسبية يكون عبئها ثقيلاً على ذوي الدخول المحدودة والمتوسطة منه على ذوي الدخول الكبيرة ، وهي بذلك تزيد من التفاوت في توزيع الدخل ، أما الضرائب التصاعدية على الدخول - خاصة التي يصاحب التصاعد في سعرها – فتمنح إعفاءات للدخول الصغيرة ، لأنها تؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل .

ب- إعادة توزيع الدخل الأفقية :

يقصد حسب النوع أو المصدر بالنسبة للنوع فهو إما من الأجور بالنسبة لشرائح الدخل الدنيا أو من الملكية بالنسبة لشرائح الدخل العليا ، ففي هذا الصدد تستطيع السياسة الضريبية التصاعدية أن تعمل على تخفيف العبء على دخول العمل المكتسبة ، وزيادته نسبياً على الدخول الناجمة عن الملكية (كالريع والفائدة والأرباح).

أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل تبعاً لمصدره فإنه يتسنى للسياسة الضريبية أن تكيف من عبء الضرائب النسبى على الصناعات ذات جهه النشاط الاقتصادي المختلفة ، مما قد يؤثر ومن ثمَ على حجم العمالة والدخل في مجموعه وكذلك على مستوى العمالة والدخل الذي تدره الصناعات المختلفة .

وكما تؤثر السياسة الضريبية في توزيع الدخل فإن للكيفية التي يتم بها إنفاق حصيلة الضرائب أثرها البالغ في هذا المجال ، فالسياسة الضريبية مقترنة بالسياسة الإنفاقية تستطيع أن تعمل على تحسين توزيع الدخل في الاتجاهات المختلفة ، إذا ما إستطاعت أن تكيف من أدواتها للتأثير بفاعلية في الأسباب المؤدية لسوء التوزيع ذاته. [٣]

---

[١] المرسى السيد حجازي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١.

[٢] Louis Kaplow, " How tax complex enforcement affect the equity and efficiency of the income tax ,Cambridge university , P.392, 1999.

[٣] أمل عصام ذكي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ .

(٥-٢-٣) شروط معايير العدالة الحديثة

١- توفير حد من الإعفاء كاف لتوفير الحد الأدنى للمعيشة مع مراعاة حالة الفرد الاجتماعية

يستند إعفاء الحد الأدنى من الضرائب إلى مفهوم الطاقة الضريبية الفردية ، وأن الضرائب يجب أن تستقطع من الفائض الاقتصادي للفرد ، فالفرد لا ينبغى أن يسهم في تمويل النفقات العامة وهو أساساً لا يستطيع أن يكفل نفقاته الشخصية والعائلية ، وإعفاء الحد الأدنى للمعيشة يجب أن يتناسب طردياً مع الأسعار .[١]

ويبرر علماء الاقتصاد وفقهاء المالية العامة هذا الإعفاء بما يلى : [٢]

- تقتضي مبادىء العدالة الضريبية إعفاء الأفراد أصحاب الصغيرة من الضرائب المباشرة والاكتفاء بما يدفعونة من الضرائب غير المباشرة (ضريبة المبيعات) .
- تحصيل الضريبة المفروضة على الدخول الصغيرة نفقات عالية تستنفذ جزءا كبيراً من حصيلتها ، وفي بعض الأحيان تلتهم الحصيلة بأكملها . لذلك فإذا قررت الدولة مثل هذه الضريبة فكأنها تأخذ من دافعيها لتنفق على محصليها ، وفي ذلك إسراف لا يتفق مع قواعد الضرائب (قاعدة الاقتصاد) .

والواقع إن تحديد الحد الأدنى للمعيشة تكتنفه بعض الصعوبات لأن هذا الحد يتفاوت بين الأفراد رغم حصولهم على نفس الدخل وذلك لاختلاف طرائق معيشتهم ، ولكن على الرغم من ذلك تحدد كل دولة الحد الأدنى للمعيشة ببعض الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال استعراض القانون رقم١٥٧ لسنة ١٩٨١م والمعدل بالقانون رقم ١٨٧لسنة ١٩٩٣ م والقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م نجد أن حد الاعفاء للأعباء العائلي تطور على النحو التالي :

جدول رقم (٥-٥)

تطور الاعفاءات العائلية

بيان	٨١- ٩٣	٩٣-٩٧	٩٨- ٢٠٠٥	إعتباراً من ٢٠٠٥
أعزب	٧٢٠	١٤٤٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠
متزوج ولايعول	٨٤٠	١٦٨٠	٢٥٠٠	
متزوج ويعول	٩٦٠	١٩٢٠	٣٠٠٠	

المصدر : قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ وقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتضح من الجدول رقم (٥-٥) ثبات حد الاعفاء للأعباء العائلية لمدة ١٣ سنة دون أي تغيير ، ثم تعديلها ١٠٠% لمدة أربع سنوات ، ثم زيادتها إلى حوالى ٥٠% ثم توحيدها إلى ٥٠٠٠ جنيه مراعاه

---

[١] وجدى محمدى عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

[٢] على لطفي ، " اقتصاديات المالية العامة " ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣، ص ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

للأعباء العائلية في٢٠٠٥ ، ولاشك أن هذه المبالغ متدنية وخصوصاً في ظل الارتفاع المستمر في الأسعار ومستويات المعيشة ، ولذلك يجب أن تراعى عدة اعتبارات عند تحديد الاعفاءات منها :

أ- ألا تقل النسبة عن معدل التضخم السائد سنوياً .

ب- وضع حد أدنى وحد أعلى لتلك النسبة ، حد أدنى حتى لا يضار الممول ، وحد أعلى حتى لا تضار خزينة الدولة أو تتأثر الحصيلة .

ج- الارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة الناتج عن ارتفاع الأسعار.

د- هبوط القوة الشرائية لوحدة النقد .

و يجب مراعاة النظر في تلك النسبة سنوياً إن أمكن ، أو خلال فترة لاتزيد عن ثلاث سنوات طبقاً للظروف الاقتصادية السائدة من رواج أو كساد . ويجب أن يتسم حد الإعفاء العائلي بالمرونة الكاملة لكي يتفق مع تكاليف أعباء المعيشة .[١]

٢- إستخدام الأسعار التصاعدية [٢]

يعد كوندرسيه أول إقتصادى وضع تعريفاً علمياً للضريبة التصاعدية في أواخر القرن الثامن عشر . حيث عدَ الضريبة تصاعدية إذا ارتفع سعرها بزيادة موضوع الضريبة أي قيمة ما تفرض عليه. ويرجع استخدام التصاعد في نسبة الضريبة إلى التزايد المستمرالسريع في النفقات العامة للدولة ، وجود تفاوت صارخ في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع الواحد .

ولا توجد درجة مثلى للتصاعد في أسعار الضرائب فدرجة التصاعد يجب أن تأخذ في الاعتبار الأثر على حوافز العمل والادخار والاستثمار ، وتطبيق الأسعار التصاعدية على الضريبة على الإنفاق على السلع والخدمات لا يمثل أي مشكلة معقدة في الدول النامية حيث يمكن تطبيقه من خلال درجة مرونة الطلب على السلعة أو الخدمة بالنسبة للدخل [٣].

(٥-٢-٤) مؤشرات السياسة الضريبية في تحقيق عدالة توزيع الدخل

تؤثر السياسة الضريبية على النمط الفعلى لتوزيع الدخل والثروة من خلال التأثير في الدخل من عدة نواحٍ هي :[٤]

١- الدخول الإجمالية والصافية وذلك من خلال الضريبة العامة على الدخل .

٢- استعمالات الدخول من خلال الضريبة العامة على المبيعات .

٣- حجم الثروات المملوكة لأفراد المجتمع من خلال الضرائب العقارية والأيلولة .

---

[١] وجدى محمدى عبد ريه ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٢ .

[٢] على لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣.

[٣] Robert .K . Triest, " The efficiency cost of Increased progressivity ", presented at tax progressivity and income inequality , Cambridge university press,P.137 , 1996 .

[٤] أمل عصام زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٣.

وتوجد مجموعة من المؤشرات يمكن إستخدامها في الحكم على مدي نجاح أي نظام ضريبي في تحقيق أهدافه الاجتماعية منها :

١- مدى تخفيف الضغط الضريبي على الفئات محدودة الدخل .

٢- مدى الحد من التفاوت في الثروات والدخول .

(٥-٣) قياس التفاوت في توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠م)

تزخر الكتابات الاقتصادية بالعديد من المؤشرات والمقاييس المختلفة التي يمكن إستخدامها لقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل*، ولقد أجمعت الدراسات المختلفة على أن أشهر المقاييس المستخدمة وأكثرها شيوعاً هي منحنى لورنز ومعامل جيني ، ويستخدم منحنى لورنز للتعبير عن مدى إنحراف نمط توزيع الدخل عن العدالة أو المساواة ، كما يستخدم لإجراء المقارنات الدولية أو المقارنة بين فترات زمنية مختلفة في الدولة نفسها وتقييم تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على نمط توزيع الدخل في هذه الدولة .

أما معامل جيني فقد إبتكر هذا المعامل عالم الرياضيات جيني ، ويعتمد هذا المعامل على منحني لورنز كما سبق الاشارة إلى ذلك عند الحديث عن كيفية قياس التفاوت في توزيع الدخل ، ويعطي معامل جيني صورة عامة أو إجمالية عن مدى العدالة أو التفاوت في توزيع الدخل ولا يبين التفاصيل الجزئية المتعلقة بفئات الدخل المختلفة وما حدث لكل فئة على حدة من تحسين أو تدهور في نصيبها من الدخل ، ومن ثمَ فهو مقياس عام .[١]

وتعبر قيمة معامل جيني على مستوى التفاوت حيث تدل قيمة معامل جيني بين : (٠،٢٠- ٠،٢٩) على مستوى منخفض من التفاوت ، (٠،٣٠- ٠،٣٩) على مستوى متوسط أو معتدل ، (٠،٤٥ – ٠،٤٩) على مستوى مرتفع إلى حد ما ، (٠،٥٠ - ٠،٥٩) على مستوى مرتفع ، ٠،٦٠ فأكثر مستوى مرتفع جداً وأن القيمة ٠,٤٠ تمثل حد الخطر أو الإنذار الدولى .[٢]

كما يمكن قياس العدالة في توزيع الدخل من خلال المعادلة التالية : [٣]

العدالة في توزيع الدخل = ١- معامل جيني

وقد أجمعت الدراسات المختلفة لتقدير توزيع الدخل في مصر على أن تقديرات توزيع الدخل غير دقيقة بسبب ندرة الإحصاءات وتعدد مصادرها . وتؤكد إحدى دراسات توزيع الدخل في مصر على أن ما

---

* تم تناولها بالتفصيل في الباب الثانى من الدراسة

(١) حامد محمود مرسي ،" قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفترة (١٩٥٩/٥٨ – ٩٥/ ١٩٩٦) "، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٤ .

(٢) علي عبد الوهاب نجا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٣٩

(٣) شريف محمد على أحمد ،" الفقر وتوزيع الدخل بمصر (المفهوم – الحجم – السياسات) " ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، إبريل ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٤ .

يعرف عن توزيع الدخل في مصر ليس أكثر من صورة عامة تقريبية تجمعت عناصرها من مصادر شتى تتباين كثيراً في درجة جودتها ومصداقيتها .[١]

وتشير إحدى الدراسات الأخرى إلى أنه لا يوجد مصدر واحد للمعلومات يمكن أن يستخدم لتقدير الدخل في مصر ، كما تشير دراسة ثالثة إلى أن هناك صعوبات عديدة تواجه تقدير الدخل في مصر وأهم هذه الصعوبات تبعثر البيانات وعدم دقتها واعتماد جانب كبير منها على الاجتهاد والتخمين .[٢]

ومن أجل هذه الصعوبات فإن أغلب الدراسات التي تناولت التوزيع الشخصى للدخل في مصر إعتمدت على مؤشرات جزئية ، وتأتي أبحاث الدخل والإنفاق والاستهلاك في مقدمة هذه المؤشرات ، حيث تعد مصر من الدول الرائده التي أجرت أبحاثاً بالعينة لتقصي الأحوال المعيشية للأسرة المصرية ، ونشير هنا إلى هذه الأبحاث :

١- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ١٩٩١/٩٠ بعينة حجمها ١٤٢٣٥ ألف أسرة معيشية موزعة بنسبة ٥٨،٦٨% للحضر و٤١،٣٣% للريف .

٢- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ١٩٩٦/٩٥ بعينة حجمها ١٥٠٩٠ ألف أسرة معيشية موزعة بنسبة ٤٥،١% للحضر و٥٤،٩ % للريف .

٣- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠٠٠/٩٩ بعينة حجمها ٤٧٩٤٩ ألف أسرة معيشية موزعة بنسبة ٦٠% للحضر و٤٠ % للريف .

٤- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بعينة حجمها ٤٧٠٩٥ ألف أسرة معيشية موزعة بنسبة ٤٦،٧٠% للحضر و٥٣،٢٩ % للريف .

٥- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بعينة حجمها ٤٦٨٥٧ ألف أسرة معيشية موزعة بنسبة ٤٥،٤٠% للحضر و٥٤،٥٨ % للريف .

٦- بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك عام٢٠١٠/٢٠٠٩ وهذا البحث لم يتم نشر نتائجه حتى الآن.

(٥-٣-١) قياس تفاوت توزيع الدخل باستخدام معامل جيني

١- التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ – ٩٥/ ١٩٩٦

تتواكب هذه الفترة مع بداية مرحلة برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وقد تم فيها تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار أكثر شمولاً تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلى.

---

[١] إبراهيم العيسوى ،" تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر "، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع العدد ٣٨٠ ، ١٩٨٠ ، ص ١١١ .

[٢] إبراهيم سعد المصرى ،" الآثار التوزيعية للإنفاق العام في جمهورية مصر العربية "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ ، ص ٦٥ .

جدول رقم (٥- ٦)

معامل جيني في الفترة ١٩٩١/٩٠ – ٩٥/ ١٩٩٦

السنة	معامل جيني لدخل الأسر			معامل جيني لإنفاق الأسر		
	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف
١٩٩١/٩٠	٠،٣٧٤٧	٠،٣٩٦١	٠،٣٣٢٥	٠،٢٩٥٦	٠،٢٧٥٨	٠،٢٣٤٨
١٩٩٦/٩٥	٠،٣٤٣	-	-	٠،٣٠٨٩	٠،٣٢٠٩	٠،٢٧٣٤

المصدر : الجداول رقم (٢، ٤، ٦، ١٣) بالنسبة لمعامل جيني للدخل ، الجداول رقم (٨،١٠، ١٢،١٦،١٨، ٢٠) بالنسبة لمعامل جيني للإنفاق بالملحق الإحصائي .

يتبين من تقدير معامل جيني كما ورد في الجدول رقم (٥- ٦) ما يلي :

١- انخفاض قيمة معامل جيني من ٠،٣٧٤٧ عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٠،٣٤ عام ١٩٩٦/٩٥ ، ومعنى ذلك حدوث تحسن في درجة التفاوت خلال الفترة المذكورة . ويرجع السبب في هذا التحسن إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

٢- يوجد تفاوت في توزيع الدخل بين الحضر حيث يبلغ معامل جيني ٠،٣٩٦١ والريف ٠,٣٣٢٥ وذلك يرجع إلى اختلاف الظروف المعيشية بين الحضر والريف .

٣- اتسم التفاوت في إنفاق الأسر باستقرار نسبي عند مستواه ، فكان التغير في معامل جيني ضئيلاً ، فتزايد معامل جيني للتفاوت زيادة طفيفة (٠،٠١٣٣) في جملة الجمهورية وبنسبة (٠،٠٤٥١) في الحضر وبنسبة (٠،٠٣٨٦) في الريف .

٢- التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة (١٩٩٥/٩٥ - ٩٩ /٢٠٠٠)

جدول رقم (٥ – ٧)

معامل جيني في الفترة ٩٥/ ١٩٩٦- ٢٠٠٠/٩٩

السنة	معامل جيني لدخل الأسر			معامل جيني لإنفاق الأسر		
	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف
١٩٩٦/٩٥	٠،٣٤٣	-	-	٠،٣٠٨٩	٠،٣٢٠٩	٠،٢٧٣٤
٢٠٠٠/٩٩	٠،٣٦٠٥	٠،٣٧٤	٠،٢٨٢	٠،٣٣٨	٠،٣٥١	٠،٢٥٦٥

المصدر : الجداول رقم (١٣،٢٢،٢٤، ٢٦) بالنسبة لمعامل جيني للدخل ، الجداول (١٦، ١٨ ،٢٠ ،٢٨ ،٣٠، ٣٢) بالنسبة لمعامل جيني للإنفاق بالملحق الإحصائي .

يتبين من تقدير معامل جيني كما ورد في الجدول رقم (٥- ٧) ما يلي :

١- ارتفعت قيمة معامل جيني من ٠،٣٤٣ عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٠،٣٦٠٥ عام ٢٠٠٠/٩٩ ، وهذا الارتفاع دليل زيادة درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء لصالح الأغنياء .

٢- توزيع الدخل في الريف أفضل منه في الحضر ، فمعامل جيني في الريف ٠،٢٨٢ ، أما معامل جيني بالنسبة لدخل أسر حضر الجمهورية فهو ٠،٣٧٤ وهو ما يدل على أن توزيع الدخل في الحضر يعاني تفاوتاً أكثر وهذا إنعكس على درجة التفاوت في جملة الجمهورية ٠،٣٦٠٥.

٣- انخفضت قيمة معامل جيني للإنفاق من ٠،٢٧٣٤ عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٠،٢٥٦٥ في الريف وهذا دليل على تحسن نمط توزيع الإنفاق في الريف في هذه الفترة ، إلا أنه قد حدث زيادة في قيمة معامل جيني في الحضر من ٠،٣٢٠٩ إلى ٠،٣٥١ عن نفس الفترة ، وهو ما انعكس في زيادة قيمة معامل جيني على مستوى الجمهورية من ٠،٣٠٨٩ إلى ٠،٣٣٨ .

٤- قد يوحي هذا بأن بنود الاستهلاك في الريف محدودة أمام الجميع والتفاوت فيها يظهر في المجتمع وأن الأسر تحاول ألا يكون إنفاقها استفزازياً للأسر المحيطة بها فما زال المجتمع الريفي معروفاً لبعضه وعاداته السلوكية والاستهلاكية ظاهرة أمام الجميع ومن الصعب إخفائها ، أما في الحضر فهناك شبه إقفال على الأسرة وعدم اختلاطها بالمجتمع المحيط بها .

٣- التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة (٩٩ /٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٥/٢٠٠٤)

جدول رقم (٥-٨)

معامل جيني في الفترة ٢٠٠٠/٩٩ - ٢٠٠٥/٢٠٠٤

السنة	معامل جيني لدخل الأسر			معامل جيني لإنفاق الأسر		
	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف
٢٠٠٠/٩٩	٠،٣٦٠٥	٠،٣٧٤	٠،٢٨٢	٠،٣٣٨	٠،٣٥١	٠،٢٥٦٥
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠،٣٣٠	٠،٣٥٦٤	٠،٢٧١٨	٠،٣٠٦٧	٠،٣٣٠	٠،٢٤٤

المصدر : الجداول رقم (٢٢، ٢٤ ، ٢٦ ،٣٤ ،٣٦ ،٣٨) بالنسبة لمعامل جيني للدخل ، الجداول (٢٨ ، ٣٠ ،٣٢ ، ٤٠ ،٤٢ ، ٤٤) بالنسبة لمعامل جيني للإنفاق بالملحق الإحصائي .

يتبين من تقدير معامل جيني كما ورد في الجدول رقم (٥-٨) ما يلي :

١- معامل جيني في الريف يبلغ ٠،٢٧١٨ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ بينما معامل جيني في الحضر يبلغ ٠،٣٥٦٤ وبذلك لازال واضحاً أن توزيع الدخل في ريف الجمهورية أفضل منه في حضر الجمهورية ، أما في جملة الجمهورية فمعامل جيني للدخل ٠،٣٣٠ .

٢- انخفضت قيمة معامل جيني للدخل من ٠،٣٦٠٥ في جملة الجمهورية عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٠،٣٣٠ في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ أي بنسبة (٠،٠٣٠) وهذا دليل على تحسن نمط توزيع الدخل في مصر خلال هذه الفترة لصالح الشرائح الدنيا على حساب شرائح الدخل المرتفعة مما يقلل من درجة التفاوت في توزيع الدخل .وذلك من خلال انتهاج مجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان لها أكبر الأثر في تخفيض درجة التفاوت في توزيع الدخل

.

٣- تحسن قيمة معامل جيني للإنفاق بالنسبة لحضر وريف الجمهورية عن سنة ٢٠٠٠/٩٩ حيث انخفض في الحضر إلى ٠،٣٣٠ وفي الريف إلى ٠،٢٤٤ وعلى مستوى الجمهورية إلى ٠،٣٠٦٧ ، ويلاحظ كذلك أن التفاوت في الإنفاق بين أسر المجموعة ليس كبيراً كما هو الحال في الدخل ويظهر ذلك من انخفاض معامل جيني في الانفاق عنه في الدخل .

٤- التفاوت في توزيع الدخل خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤- ٢٠٠٩/٢٠٠٨)

جدول رقم (٥- ٩)

معامل جيني في الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤- ٢٠٠٨ /٢٠٠٩

السنة	معامل جيني لدخل الأسر			معامل جيني لإنفاق الأسر		
	جملة	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠،٣٣٠	٠،٣٥٦٤	٠،٢٧١٨	٠،٣٠٦٧	٠،٣٣٠	٠،٢٤٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٠،٢٨٦	٠،٢٧٩	٠،٢٧٢	٠،٢٩٢٢	٠،٣١٦٢	٠،٢٤٢

المصدر : الجداول رقم (٣٤ ،٣٦، ٣٨ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٥٠) بالنسبة لمعامل جيني للدخل ، الجداول (٤٠ ،٤٢ ، ٤٤ ،٥٢ ،٥٤ ،٥٦) بالنسبة لمعامل جيني للإنفاق بالملحق الإحصائي .

يتبين من تقدير معامل جيني كما ورد في الجدول رقم (٥- ٩) ما يلي :

١- انخفضت قيمة معامل جيني للدخل على مستوى الجمهورية من ٠،٣٣٠ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ٠،٢٨٦ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وهو ما يعني تحسن نمط توزيع الدخل في مصر .

٢- لا يوجد إختلاف كبير بين قيمة معامل جيني للدخل في الحضر والريف وهو ما يعني تقارب التفاوت بين الريف والحضر .

٣- كذلك الحال بالنسبة لمعامل جيني للإنفاق حيث حدث إنخفاض في قيمة معامل جيني من ٠،٣٠٦٧ إلى ٠،٢٩٢٢ وهو ما يعني أيضاً تحسن نمط توزيع الإنفاق بين الأسر .

(٥-٣-٢) قياس تفاوت توزيع الدخل باستخدام منحنى لورنز [١]

(٥-٣-٢-١) منحنى لورنز للدخل العائلى

أ – إجمالي جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥-١)

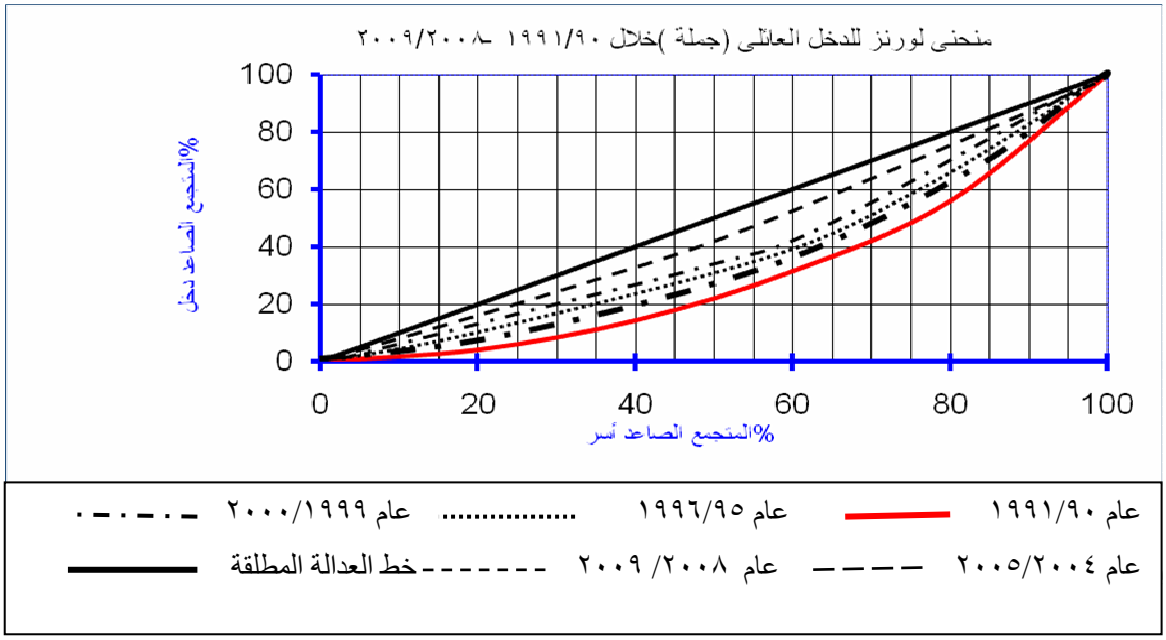

يتضح من الشكل رقم (٥- ١) مايلي :

١- منحنى لورنز للدخل عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يعد أقرب المنحنيات إلى خط العدالة المطلقة ، وهذا يعني تحسن توزيع الدخل في مصر في هذا العام بالمقارنة بالأعوام الأخرى ، وقيمة معامل جيني عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ تؤكد هذا التحسن في توزيع الدخل حيث إن قيمته عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (٠،٢٨٦٦) تعد أقل قيمة بالنسبة للأعوام الأخرى .

٢- منحنى لورنز للدخل عام ١٩٩١/٩٠ يعد أبعد المنحنيات عن خط العدالة المطلقة ، وهذا يعني زيادة التفاوت في توزيع الدخل حيث إن قيمة معامل جيني لهذا العام تساوى ٠،٣٧ وهي تعتبر أكبر قيمة لمعامل جيني بالمقارنة بالأعوام الأخرى .

٣- منحنى لورنز للدخل عام ١٩٩٦/٩٥ يكاد ينطبق على منحنى لورنز للدخل عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وذلك لقرب قيمة معامل جيني من بعضها البعض .

[١] أعدت منحنيات لورنز بمعرفة الباحث إعتماداً على جداول إشتقاق منحنى لورنز بالملحق الاحصائى

ب- حضرجمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥ – ٢)

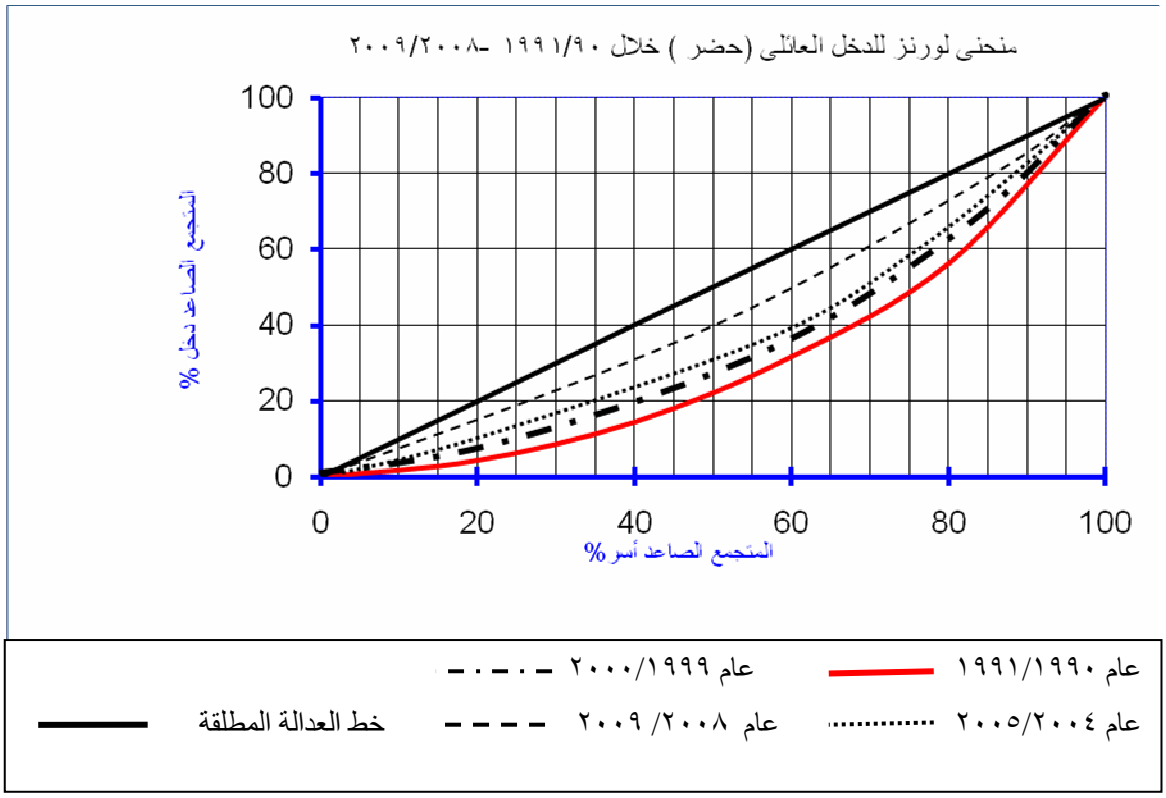

يتضح من الشكل رقم (٥- ٢) ما يلى :

١- منحنى لورنز للدخل في الحضر عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أقرب المنحنيات إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، بينما منحنى لورنز عام ١٩٩١/٩٠ أبعد المنحنيات عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

٢- منحنى لورنز لعام ٢٠٠٠/٩٩ يقع أسفل منحنى لورنز لعام ١٩٩١/٩٠ مما يعني حدوث تحسن في توزيع الدخل .

٣- كذلك الحال بالنسبة لمنحنى لورنز لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ يقع أسفل منحنى لورنز لعام ٢٠٠٤ /٢٠٠٥ . وهو ما يعني تحسن توزيع الدخل.

٤- يؤكد هذا التحسن قيمة معامل جيني التي إنخفضت من ٠،٣٩ ، ٠،٣٧ ، ٠،٣٥ ، ٠،٢٧ لسنوات ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على التوالي .

ج- ريف جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥- ٣)

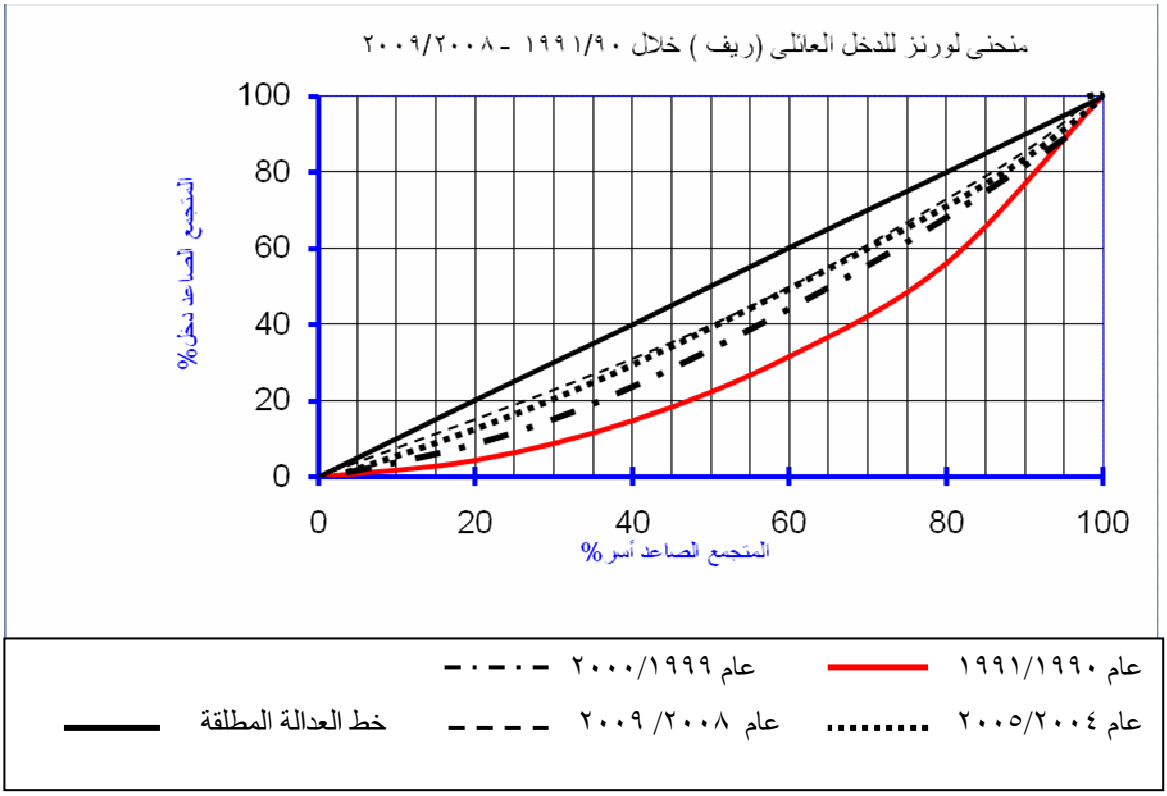

يتضح من الشكل رقم (٥- ٣) ما يلي :

١- حدوث تحسن في توزيع الدخل بصورة مستمرة حيث يقترب منحنى لورنز باستمرار تجاه خط العدالة المطلقة وهو ما يعني حدوث تحسن في نمط توزيع الدخل.

٢- يؤكد هذا التحسن قيمة معامل جيني حيث تتناقص باستمرار من ٠،٣٣ ، ٠،٢٨ ، ٠،٢٧١ ، ٠،٢٧٢ لسنوات ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على التوالي .

٣- منحنى لورنز لعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ شبة منطبق على منحنى لورنز لعام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ مما يدل على أن نمط توزيع الدخل لم يتغير كثيراً طوال هذه الفترة ولم تتأثر درجة التفاوت بالأداء الاقتصادي للدولة .

(٥-٣-٢-٢) منحنى لورنز للإنفاق العائلى

أ- إجمالي جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥ – ٤)

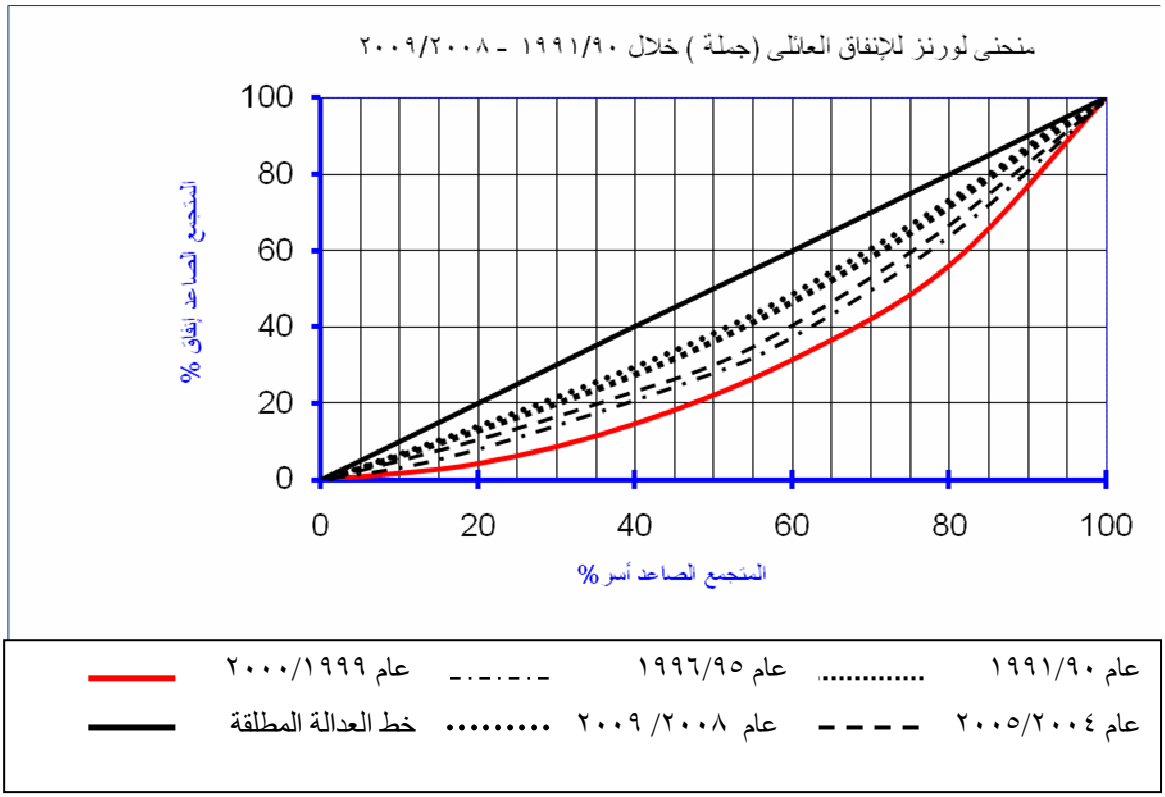

يتضح من الشكل رقم (٥-٤) ما يلى :

١- أن منحنى لورنز لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ هو أقرب المنحنيات إلى خط العدالة المطلقة وهو مايعني تحسن توزيع الإنفاق في مصر عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ بالمقارنة بالأعوام الأخرى . ويؤكد ذلك قيمة معامل جيني لهذا العام ٠،٢٩ وهي أقل قيمة له خلال فترة الدراسة .

٢- ان منحنى لورنز عام ٢٠٠٠/٩٩ هو أبعد المنحنيات عن خط العدالة المطلقة وهو ما يعني تدهور توزيع الإنفاق في هذا العام بالمقارنة بالأعوام الأخرى

٣- منحنى لورنز لعام ١٩٩١/ ٩٠ يكاد ينطبق على منحنى لورنز لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ هو ما يعني تشابه نمط توزيع الإنفاق خلال الفترتين .

ب- حضر جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥ - ٥)

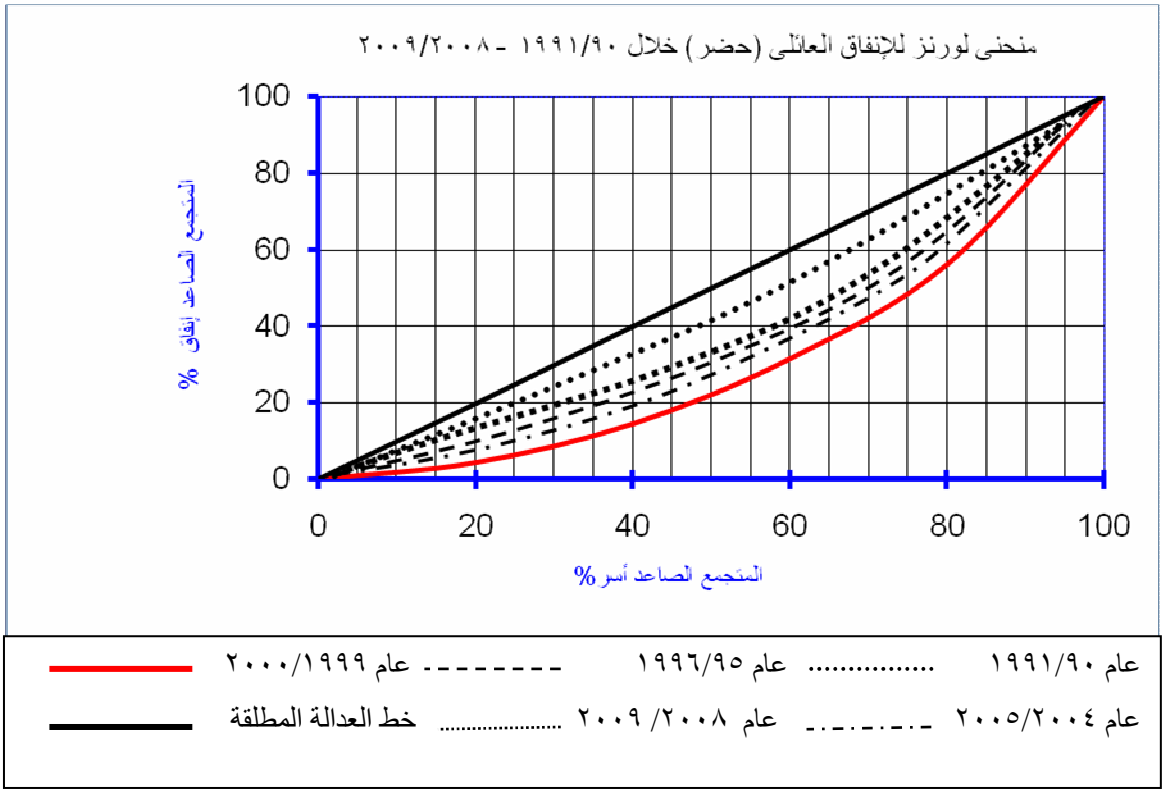

يتضح من الشكل رقم (٥-٥) ما يلى :

١- أن منحنى لورنز لإنفاق الحضر عام ١٩٩١/٩٠ هو أقرب المنحنيات لخط العدالة المطلقة وهو ما يعني تحسن توزيع الإنفاق في الحضر خلال هذا العام بالمقارنة بالأعوام الأخرى .

٢- أن منحنى لورنز لإنفاق الحضر عام ٩٩ /٢٠٠٠ أبعد المنحنيات عن خط العدالة المطلقة وهو ما يعني تدهور توزيع الإنفاق في الحضر في هذا العام بالمقارنة بالأعوام الأخرى .

٣- منحنى لورنز لعام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ يقع أسفل منحنى لورنز لعام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وهو ما يعني أن مستوى توزيع الانفاق كان أفضل في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

ج- ريف جمهورية مصر العربية

شكل رقم (٥- ٦)

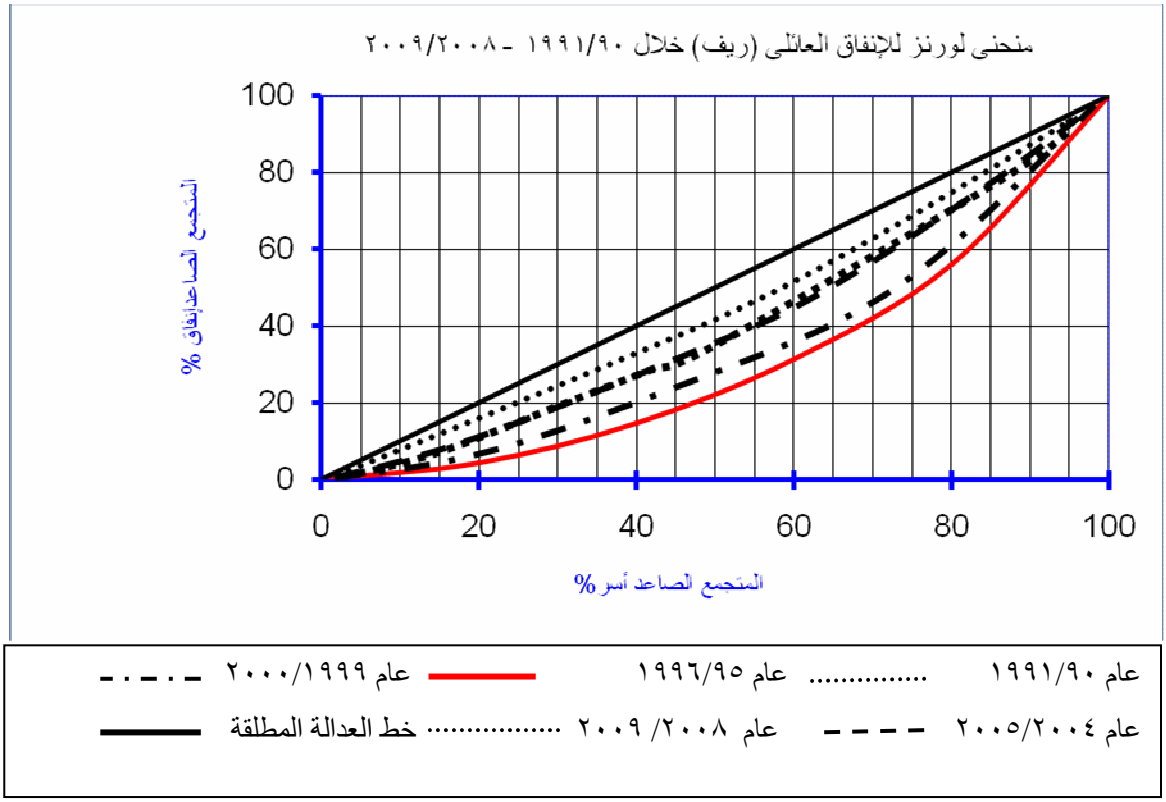

يتضح من الشكل رقم (٥- ٦) ما يلى :

١- أن منحنى لورنز عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أقرب المنحنيات إلى خط العدالة المطلقة وهو ما يعني تحسن توزيع الإنفاق في هذا العام بالمقارنة بالأعوام الأخرى ، ويؤكد ذلك قيمة معامل جيني لإنفاق الريف في هذا العام (٠،٢٤٢) وهي أقل قيمة لمعامل جيني خلال الأعوام المذكورة .

٢- منحنى لورنز لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٤ ينطبق على منحنى لورنز لعام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وهو ما يعني تشابه هيكل توزيع الإنفاق خلال الفترتين .

٣- حدوث تحسن بصفة مستمرة في توزيع الإنفاق في الريف حيث يقترب منحنى لورنز من خط العدالة المطلقة ، ويؤكد ذلك قيمة معامل جيني (٠،٢٣، ٠،٢٧ ، ٠،٢٦ ، ٠،٢٤٤ ، ٠،٢٤٢) لسنوات ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠/٩٩ ، ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على التوالي .

الخلاصة :

١- تمثل الأجور والمرتبات أهم مصدر من مصادر الدخل سواء في الحضر أو الريف خلال فترة الدراسة ، وهي تمثل (٤٠،٦٨ % - ٤٤،٢٠%- ٤٨،٤% -٤٦،٢%) في الحضر ، (٢٦،٣٥% - ٣٣،٤٧% - ٣٥%- ٣٦،٤%) في الريف وبذلك تكون في جملة الجمهورية (٣٨،٧٤% - ٤١% - ٤٢،٥% - ٤١،٥٨%) للسنوات ٩١/٩٠، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي.

٢- تمثل الأنشطة الزراعية (٤،٤٨ %- ٢،٣% - ٢،٣% - ٣،٤%) من الدخل في الحضر بينما تبلغ (٤٩،٠٣% - ٣١،٦ % - ٣٠،٨ % - ٢٦،٨٩%) من الدخل في الريف للسنوات ٩١/٩٠، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي . ويلاحظ أن نسبة الدخل من الأنشطة الزراعية في الريف أعلى بكثير من الحضروهذا وضع طبيعي ، نظراً لسيطرة الأنشطة الزراعية في الريف .

٣- للحكم على مدى فاعلية سياسة ضريبية معينة في ميدان التوزيع ينبغي أن ننظر إلى النظام الضريبي بأكمله كوحدة ، فقد تفرض ضريبة تُحدث آثاراً معينة على الدخل ثم تفرض ضريبة أخرى تترك أثاراً مخالفة للآثار الأولى .

٤- تؤثر السياسة الضريبية على النمط الفعلي لتوزيع الدخل والثروة من خلال التأثير (الدخول الإجمالية – استعمالات الدخول – حجم الثروة المملوكة للأفراد) .

٥- وتوجد مجموعة من المؤشرات يمكن إستخدامها في الحكم على مدى نجاح أي نظام ضريبي في تحقيق أهدافه الاجتماعية (تخفيف العبء الضريبي - - مدى الحد من التفاوت في الثروات والدخول) .

٦- قيمة معامل جيني لتوزيع الدخل بين الأسر على مستوى جملة الجمهورية ٠،٣٧ ، ٠،٣٤٣ ، ٠،٣٦ ، ٠،٣٣ ، ٠،٢٨٦ للسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٥/ ٩٦ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ .على التوالي .وهو ما يعني حدوث تحسن في مستوى توزيع الدخل .

٧- توزيع الدخل في الريف أفضل منه في الحضر فمعامل جيني في الريف ٠،٣٣ ، ٠،٢٨ ، ٠،٢٧١ ، ٠،٢٧٢ بينما في الحضر ٠،٣٩ ، ٠،٣٧ ، ٠،٣٥ ، ٠،٢٧٩ لسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي، وهو ما يدل على وجود تفاوت في توزيع الدخل بين الحضر والريف (وهو ما يثبت الفرض الأول للدراسة)

٨- معامل جيني بالنسبة للإنفاق في الريف ٠،٢٣ ، ٠،٢٧ ، ٠،٢٦ ، ٠،٢٤٤ ، ٠،٢٤٢ ويزداد إلى ٠،٢٧ ، ٠،٣٢ ، ٠،٣٥ ، ٠،٣٣ ، ٠،٣١ في الحضر لسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٥/ ٩٦ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ ، مما يدل على أن هناك تفاوتاً في الإنفاق الاستهلاكي في الحضر بين الأسر عنها في الريف .

الفصل السادس

قياس أثر الضرائب على الدخل باستخدام النماذج القياسية

تقديم :

تعد الأساليب الاحصائية – على تنوعها – أحد الأدوات الهامة التي تكتمل بها الدراسات الاقتصادية سواء على المستوى الجزئي والقطاعي أو المستوى القومي ، حيث تستخدم هذه الأساليب لتعضيد التحليل المنطقى للظواهر الاقتصادية أو في التنبؤ وإستكشاف إتجاهات وتطور هذه الظواهر في المستقبل ، ولذلك تحتل دراسات التنبؤ مكانتها في توضيح المسار الزمني المستقبلي – نظرياً – للمتغيرات الاقتصادية لتحقيق هدف معين أو أكثر تحت شروط معينة .

ويهدف هذا النموذج إلى تقدير أثر ضرائب (الدخل ، المبيعات ، الجمركية) على متوسط دخل الفرد بإعتباره مؤشرا لمدى العدالة في توزيع الدخل .

(٦-١) تحديد متغيرات النموذج

عند صياغة وتقدير المعادلات التي تتناول تأثير السياسة الضريبية على توزيع الدخل ، سيتم استخدام متوسط دخل الفرد (متغيرتابع) كمؤشر على توزيع الدخل نظراً لعدم توفر بيانات سنوية عن قيمة معامل جيني ، حيث أن البيانات يتم توفرها كل خمس سنوات في مصرمن خلال بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ، وسوف يتم الإعتماد على كلٍ من الضرائب على الدخل والضرائب على المبيعات , والضرائب الجمركية ، كمتغيرات مستقلة للتعبير عن أثر الضرائب على توزيع الدخل .

وتهدف الدراسة إلى تقدير تأثير كلٍ من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية على متوسط دخل الفرد الحقيقي في الأجلين الطويل والقصير . وسيتم صياغة المعادلة في الصورة التالية :

$$y_t = f(X_{1t} , X_{2t} , X_{3t})$$

حيث إن :

y_t : متوسط دخل الفرد الحقيقي

X_{1t} : قيمة الضرائب على الدخل

X_{2t} : قيمة الضرائب على المبيعات

X_{3t} : قيمة الضرائب الجمركية

ولتفادى مشكلة عدم ثبات التباين " Hetrosedasticy " تم إستخدام الصيغة اللوغاريتمية الخطية ،

ويصبح نموذج الدراسة كالتالى :

$$Lny_t = \beta 0 + \beta_1 Ln\, X_{1t} + \beta_2 Ln\, X_{2t} + \beta_3 Ln\, X_{3t} + u_t$$

$t = (1990\text{-}2010)$

حيث إن :

Lny_t : اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط دخل الفرد الحقيقي .

$Ln\ X_{1t}$:اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضرائب على الدخل .

$Ln\ X_{2t}$: اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضرائب على المبيعات .

$Ln\ X_{3t}$:اللوغاريتم الطبيعي لقيمة الضرائب الجمركية .

u_t : الخطأ العشوائي

الذي يتوافر فيه الخصائص الإحصائية المرغوب فيها حيث الوسط الحسابي = صفر وثبات التباين ، كما أنه يشمل كل المتغيرات التي تؤثر في المتغير التابع وهو متوسط دخل الفرد الحقيقي ولم تدرج ضمن نموذج المتغيرات .

(٦-٢) تقدير النموذج

تهدف الدراسة لقياس أثر السياسة الضريبية على متوسط دخل الفرد الحقيقي باعتباره مؤشراً لمدى العدالة في توزيع الدخل في مصر في الأجلين الطويل والقصير ، ولتحقيق هذا الهدف فإن العلاقة التوازنية طويلة الأجل يمكن توضيحها من خلال اختبار مدى تمتع متغيرات الدراسة بخاصية التكامل المشترك "Cointegration " بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من الضرائب على الدخل والضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية ، والعلاقة قصيرة الأجل يمكن توضيحها من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ "Error correction model " ويتطلب ذلك في البداية إختبار مدى إستقرار أو سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد رتبة تكامل كل متغير من متغيرات الدراسة ، وذلك من خلال إجراء إختبار جذر الوحدة لكل متغير من متغيرات الدراسة ، ثم التحقق من مدى وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل من خلال إجراء إختبار التكامل المشترك لإنجل وجرانجر" Engle – Granger Cointegration Test "، ثم تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ " Error correction model " ، الذي سيتم تقديره وفقاً لمنهج إنجل وجرانجر ذو المرحلتين " Engle – Granger Two Step Method " .

وسوف يتم إجراء كافة الاختبارات والتقديرات بإستخدام برنامج E- View 7 *

---

* E- View 7 ، برنامج إحصائى لإجراء الاختبارات الإحصائية .

١- إختبار سكون السلسلة الزمنية

قبل اختبار وجود علاقة توازنية بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل وتحليل سلوك الدالة في الأجل القصير لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من سكونها ودرجة تكاملها حيث إنه من المتعارف عليه أن أغلب المتغيرات أو السلاسل الزمنية الاقتصادية غير ساكنة في مستواها الأصلى ولكنها ساكنة بعد الفرق الأول لها .

ولقد تعددت الاختبارات اللازمة لاختبار سكون السلاسل الزمنية ولكن أهمها اختبارات جذر الوحدة " Unit Root Test " ، حيث يهدف اختبار جذر الوحدة إلى اختبار مدى سكون أو استقرار السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة ودرجة تكاملها **ولجذر الوحدة عدة اختبارات أهمها :

١. إختبار ديكي فوللر Dickey Fuller Test (D F)
٢. إختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey Fuller Test (A D F)
٣. ختبار فليب بيرون Phillip – Perron (P P)

أ-إختبارات ديكي فوللر (DF – ADF)

يمكن توضيح إختبار ديكي فوللر من خلال المعادلة التالية :(١)

$$\Delta yt = \delta t\text{-}1 + ut \ldots\ldots$$

حيث تشير (Δ) إلى الفرق الأول (yt) . ولاختبار سكون السلسلة الزمنية (yt)، فإنه يتم إختبار فرض العدم (Null Hypothesis) القائل بوجود جذر الوحدة في السلسلة ($H0 : \delta = 0$) ، أي أن السلسلة الزمنية (yt) غير مستقرة في المقابل الفرض البديل (Alternative Hypothesis) القائل بعدم وجود جذر وحدة ($H1 : \delta < 0$) ، أي أن المتغير ساكن أو مستقر . وإذا ثبت معنوية (δ) وكانت أقل من الصفر، فإننا نقبل الفرض البديل ونرفض فرض العدم ، ويكون المتغير (yt) ساكناً أو مستقراً .

وتم تطوير إختبار ديكي فوللر (DF) ليصبح ديكي فوللر الموسع (ADF) ويتميزديكي فوللر الموسع عن اختبار ديكي فوللر العادى (DF) بأنه يزيل الآثار الهيكلية (Structural Effects) أو ما يسمى بالارتباط التسلسلي (Serial Correlation) في الحد العشوائي من خلال إدراج عدد مناسب من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي . ويمكن توضيح اختبار ديكي فوللر الموسع من خلال المعادلة التالية :

** تعد سلسة زمنية ما مستقر إذا توافرت الشروط التالية " ثبات متوسط القيم عبر الزمن ، وثبات التباين عبر الزمن ، أن يكون التغاير يبين أى قيمتين يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيم الفعلية للزمنية .
لمزيد من التفصيل يرجع إلى : عبد القادر محمد عبد القادر ،" الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٤٨ .

(١)Dickey, D.A, and Fuller, W.A "Distribution of the Estimators for Autoregressive time series with a unit Root", Journal of American Statistical Association, Vol.74, 1979 , PP.427-431

$$\Delta yt = \delta t\text{-}1 + \sum \beta i \, \Delta yt\text{-}1 + \square t$$

حيث ($\square t$) يمثل حد الخطأ العشوائي الذي يصبح غير مرتبط ذاتياً ويتميز بالخواص المطلوبة بالنسبة ل m فهو يمثل طول الفجوات الزمنية الملائمة ، ويتم عادة اختبار عدد تلك الفجوات باستخدام معايير معينة منها (Akaike Info Criterion) أو (Schwariz Info Criterion) ويتم إختبار فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة ($H0 : \delta = 0$) من خلال مقارنة "τ" المحسوبة للمعلمة "δ" مع القيم الجدولية لديكي فوللر والمطورة بواسطة Mackinnon ,1991 فإذا كانت :

- القيم المطلقة لإحصائية "τ" المقدرة أو المحسوبة < "τ" الجدولية ، فإنها تكون معنوية إحصائياً وعلية نرفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة ، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة .

- أما إذا كانت القيم المطلقة لإحصائية "τ"المقدرة أو المحسوبة< "τ" الجدولية ، فإنها تكون غير معنوية إحصائياً ، وبالتالى لايمكن رفض فرض العدم ، وتكون السلسلة الزمنية غير ساكنة أو مستقرة . وفي هذه الحالة نقوم باختبار الفرق الأول للسلسلة .

- بإجراء الاختبارين ديكي فوللر وديكي فوللر الموسع كما يتضح من الجدول رقم (٦- ١) على السلسلة الزمنية في حالتي ثابت وثابت وإتجاه تبين من أن القيمة المطلقة لإحصائية (τ) تقل عن القيمة المطلقة الجدولية عند مستوى معنوية ١% ، ٥% ، ١٠% ومن ثمَ قبول الفرض العدمى لعدم سكون "First Difference " وإذا كانت غير ساكنة يتم إجراء اختبار جذر الوحدة للفروق من درجة أعلى حتى يتم تحديد درجة تكامل السلسلة الزمنية .

- وبعد أخذ الفرق الأول نلاحظ أن القيمة المحسوبة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية المطلقة ومن ثمَ رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة بعد الفرق الأول لها ، ومن ثمَ فهي متكاملة من الدرجة الأولى I (1) .

جدول رقم (٦- ١)

إختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية بإستخدام اختبار ديكي فوللر (DF) وإختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)

المتغيرات	The level المستوى الأصلي		First Difference الفرق الأول		درجة التكامل
	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه زمني	
(Lnyt)	(0)-0.269725	(0)-3.593912	**(0)-3.57045	***(0)-3.58	I (1)
(Ln X1t)	(0)-0.482130	(0)-1.620293	*(0)-4.050429	**(0)-4.185	I (1)
(Ln X2t)	(0)-1.781061	(1)-2.190730	*(0)-6.582472	*(0)-6.1531	I (1)
(Ln X3t)	(0)-2.499397	(0)-3.147491	*(0)-4.992836	*(0)-4.9186	I (1)

المصدر : مخرجات برنامج E views 7.1

- حسبت القيمة الجدولية بواسطة (Mackinnon,1991)، * معنوية عند مستوى ١% ، ** معنوية عند مستوى ٥% ، *** معنوية عند مستوى ١٠% .

	ثابت	ثابت واتجاه زمني
%1	-3.831511	-4.532598
% 5	-3.029970	-3.873616
% 10	-2.655194	-3.277364

- ( ) طول فترة الابطاء المناسبة آلياً وفقاً لمعيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى (٤) فترات إبطاء وفي حالة كون فترة الابطاء = صفر يكون الاختبار لديكي فوللر وليس ديكي فوللر الموسع .

ب- إختبار فليب – بيرون (Phillip – Perron)

يختلف اختبار فليب بيرون عن اختبار ديكي فوللر في طريقة معالجة الارتباط الذاتي للمتغير العشوائى حيث يقوم على افتراض أكثر عمومية وهو أن السلسلة الزمنية ناتجة عن الانحدار الذاتي المتكامل ذى المتوسط المتحرك " (Autoregressive Integrated moving Average (ARIMA " وفي حين أن ختبار ديكي فوللر الموسع يقوم على إفتراض أن السلسة الزمنية ناتجة عن الانحدار الذاتي "Autoregressive Process (AR) " بذلك فإن إختبار فيليب بيرون له قدرة

إختبارية أفضل وهو أدق من إختبار ديكي فوللر الموسع خاصة عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب النتائج فإن الأفضل الاعتماد على نتائج فليب بيرون .(١)

جدول رقم (٦- ٢)

اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبارفليب– بيرونPerron – Phillip))

المتغيرات	The level المستوى الأصلي		First Difference الفرق الأول		درجة التكامل
	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه زمني	حد ثابت	حد ثابت وإتجاه زمني	
(Lnyt)	(1)-0.42520	(1)-3.61441	**(2)-3.5764	***(3)-3.5561	I (1)
(Ln X1t)	(1)-0.51123	(2) -1.92354	*(1)-4.0202	**(0)-4.1850	I (1)
(Ln X2t)	(0)-1.78106	(1)-4.86706	*(4)-7.91548	*(4)-7.60029	I (1)
(Ln X3t)	(3)-2.82954	(2) -3.17330	*(3)-5.3524	*(4)-5.38967	I (1)

حسبت القيمة الجدولية بواسطة (Mackinnon,1991) ، *معنوية عند مستوى ١% ، ** معنوية عند مستوى ٥% ، *** معنوية عند مستوى ١٠% .

	ثابت	ثابت وإتجاه زمني
% 1	-3.83151	-4.532598
% 5	-3.029970	-3.673616
% 10	-2.655194	-3.277364

( ) العدد الامثل لفترات الابطاء الذاتى التسلسلى في اختبار (PP) وفقاً للاختبار الآلى (Newey – west) بإستخدام طريقة (Bartlett Kernel) .

ويتضح من الجدول رقم (٦- ٢) أن القيمة المحسوبة المطلقة تقل عن القيمة الجدولية المطلقة في حالتي ثابت و ثابت وإتجاه زمني ، وذلك في المستوى الأصلي للبيانات ومن ثمَ نقبل الفرض العدمي القائل بعدم سكون المتغيرات في المستوى الأصلي لها .

وبعد أخذ الفرق الأول لها تبين أن القيمة المحسوبة المطلقة تزيد عن القيمة الجدولية المطلقة ومن ثمَ رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بسكون السلسلة الزمنية ومن ثمَ فهي متكاملة من الدرجة الأولي I (1) . وهو نفس ما توصلنا له بإستخدام إختبار ديكي فوللر .

(١) عابد العبدلى ،" محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المتساوى وتصحيح الخطأ " ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى ، جامعة الازهر ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠ .

٢- إختبار التكامل المشترك Cointegration Test *

التكامل المشترك هو التعبير الإحصائي لعلاقة التوازن في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، على الرغم من إمكانية إنحراف هذه العلاقة عن إتجاه التوازن في الأجل القصير ، ولكن لو إتصفت هذه المتغيرات بخاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهم تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل ، حيث قد لا يتصف سلسلتين زمنيتين أو أكثر بصفة السكون أو الاستقرار كل منهما على حده ، ولكنهما كمجموعة يكونان مزيج خطى (البواقى) يتصف بالسكون ، وبذلك السلاسل الزمنية غير الساكنة تكون متكاملة من نفس الرتبة . ومن ثمَ فإنه يمكن إستخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون الانحدار زائفاً ، حيث تؤدي التقلبات في إحداها بإلغاء التقلبات الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن . ويتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I (1) .(١)

وعلى ضوء إختبار جذر الوحده السابق إتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى I(1) أى أنها غير ساكنة في المستوى الأصلي ولكنها ساكنة بعد الفرق الأول وبالتالى نلجأ للخطوة التالية وهي اختبارات التكامل المشترك وهي(٢) :

١- إختبار إنجل وجرانجر للتكامل المشترك Engle –Granger Cointegration Test

٢- اختبار جوهانسن – جسلس Johansen – Juselius Cointegration Test

وسوف نقتصر في هذه الدراسة باختبار إنجل وجرانجر " Engle- Granger ,1987 "

وينفذ الاختبار بإتباع الخطوات الآتية :

الخطوة الأولى : تقدير العلاقة بين السلاسل الزمنية بطريقة المربعات الصغرى (OLS) كالتالي :

$$Lnyt = \beta0 + \beta1Ln\ X1t + \beta2\ Ln\ X2t + \beta3Ln\ X3t + ut$$

الخطوة الثانية : الحصول على بواقى الانحدار (ut)

$$ut = Lnyt -(\beta0 + \beta1Ln\ X1t + \beta2\ Ln\ X2t + \beta3Ln\ X3t)$$

الخطوة الثالثة : إختبار سكون البواقى بإختبارى ديكي فوللر الموسع (ADF) وفليب بيرن (P-P) أى إختبار هل البواقى المقدرة متكاملة من الدرجة صفر I (0) ، بإجراء اختبارات جذر الوحدة ، وفي حالة تحقق ذلك فإن العلاقة المقدرة بين المتغيرات تكون متجهة للتوازن في المدى الطويل على الرغم من إمكانية إنحرافها في المدى القصير ، ويجرى هذا الاختبار كما في السابق بإختبار فرض العدم

---

* تستخدم إختبارات التكامل المشترك لتوضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي تتسم بعدم الاستقرار ، ولكنها تكون مستقرة بعد أخذ الفرق الاولى أى تكون مستقرة من الدرجة الأولى .

(١) عبد القادر عطية ن مرجع سبق ذكره ، ص ص ٦٧٠- ٦٧١.

(٢) على شريف عبد الوهاب ،" دراسة العلاقة التبادلية بين الإنفاق الحكومى والإنفاق الخاص في المملكة العربية السعودية بإستخدام السببية لجرانجر خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٥) ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، أكتوبر، ٢٠٠٨ ، العدد٤٩٢، ص ٢٩٤ .

بوجود جذر وحدة في البواقي المقدرة مقابل الفرض البديل أن البواقى المقدرة لا يوجد بها جذر الوحدة ويتم مقارنة إحصائية (τ) المحسوبة بالجدولية ، وإذا كانت الاحصائية المحسوبة أكبر من الجدولية يتم رفض فرض العدم ومن ثمَ قبول أن البواقي ساكنه في المستوى I (0) ، ومن ثمَ نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة (Cointegrated)

جدول رقم (٦- ٣)

نتائج تقدير معادلات انحدار التكامل المشترك باستخدام طريقة (O LS)

المتغير التابع		المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية (t)	p. value
متوسط دخل الفرد	Lny_t	Lnx_1	0.345848	0.840858	0.4128
		Ln x_2	0.435848	0.88114	0.3913
		Lnx_3	-0.777432	-1.794172	***0.091
		C	7.382725	1.155	
		R-Squared	0.70		
		AdjustedR-Squared	0.64		

*معنوية عند مستوى ١% ، ** معنوية عند مستوى ٥% ، *** معنوية عند مستوى ١٠% .

وبالتطبيق على النموذج محل الدراسة كانت معادلة الانحدار المشترك المقدرة بطريقة المربعات الصغرى (OLS) حصلنا على النتائج التالية (وضع عدم التوازن) .

$$Lny_t = 7.382725 + 0.345848\ Ln\ X_{1t} + 0.435848\ Ln\ X_{2t} - 0.777432 Ln\ X_{3t}$$

ويوضح الجدول رقم (٦- ٤) إختبار جذر الوحدة لإختبار سكون بواقى معادلة الانحدار ، ويتضح أنه تم رفض فرض العدم بوجود جذر الوحدة في البواقى المقدرة u_t ، بإستخدام اختبار ديكيفوللر الموسع (ADF) واختبار فليب بيرن (P-P) في حالة وجود ثابت عند مستوى معنوية ٥% ، ١٠% ، وفي حالة وجود ثابت وإتجاه زمنى عند مستوى معنوية ١٠% وبذلك فإن البواقى تتميز بالسكون أى أنها متكاملة من الدرجة صفر I (0) ، مما يدل على وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكل من الضرائب على الدخل والضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية .

جدول رقم (٦ - ٤)

إختبار جذر الوحدة لإختبار سكون البواقى بإستخدام إختبارى ديكي فوللر الموسع (ADF)

وفليب بيرون (P P)

المتغيرات	الاختبار	المستوى The level		درجة التكامل
		حد ثابت	حد ثابت وإتجاه زمنى	
البواقى (U t)	ADF	**(0)-3.170700	***(0)-3.451255	I (0)
	P-P	**(1)-3.233209	***(1)-3.440855	I (0)

- حسبت القيمة الجدولية بواسطة (Mackinnon,1991) ، *معنوية عند مستوى ١% ، ** معنوية عند مستوى ٥% ، *** معنوية عند مستوى ١٠% .

٣- نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model

يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى تتحدد في ظلها القيمة التوازنية لمتوسط دخل الفرد الحقيقي في إطار محدداتها وعلى الرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل إلا أنه من النادر أن تتحقق ومن ثمَ فقد يأخذ متوسط دخل الفرد الحقيقي قيماً مختلفة عن قيمته التوازنية ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة خطأ التوازن ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ .[١]

وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ وجود نوعين من العلاقات بين متوسط دخل الفرد الحقيقي كمتغيرتابع وبين المتغيرات التالية " الضرائب على الدخل ، الضرائب على المبيعات ، والضرائب الجمركية " كمتغيرات مستقلة وهي : -

أ- علاقة طويلة المدى Long – Run Relationship

وهي علاقة توازنية على المدى البعيد بين متوسط دخل الفرد الحقيقي كمتغير تابع وقيمة ضرائب الدخل ($Ln\ X_{1t}$) وقيمة ضرائب المبيعات ($Ln\ X_{2t}$) وقيمة الضرائب الجمركية ($Ln\ X_{3t}$) ، كمتغيرات تفسيرية وتقاس العلاقة هنا بمقياس مستوى متغيرات النموذج .

ب- علاقة قصيرة المدى Short – Run Relationship

وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين متوسط دخل الفرد الحقيقي والمتغيرات المستقلة في كل فترة زمنية ، وكما إتضح لنا في السابق أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة غير ساكنة في

[١] Engle, R. F. and Granger, C.W.T , "Cointegeration Error Correction: Representation, Estimation and Testing", Econometric 55,1987, PP.251-76.

المستوى الأصلي وساكنة بعد الفرق الأول لها ومن ثمَ التحقق من إنها جميعاً متكاملة تكاملاً مشتركاً ، يتضح لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج التفسيرية والمتغير التابع .

وبذلك فالنموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ حيث إنه يتفادى المشاكل الناجمة عن الانحدار الزائف ويستخدم هذا النموذج للتوفيق بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل وهناك أكثر من طريقة لتقدير نموذج تصحيح الخطأ أهمها ، تقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لإنجل وجرانجر Engle – Granger Two Step Method .

يقوم منهج إنجل وجرانجر على مرحلتين هما :

المرحلة الأولى : تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل ويسمى انحدار التكامل المشترك .

المرحلة الثانية : تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول إتجاه العلاقة في المدى البعيد ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في إنحدار المدى الطويل كمتغير مستقل ذى فجوة زمنية واحدة .

ويكون نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل هو :

$$Lny_t = \beta 0 + \beta_1 Ln\, X_{1t} + \beta_2 Ln\, X_{2t} + \beta_3 Ln\, X_{3t} + u_t$$

$$Lnyt = -15.56 - 1.0228 LnX_{1t} - 1.467 LnX_{2t} + 0.585 LnX_3$$

والذي يفترض وجود تكامل مشترك بين متوسط دخل الفرد الحقيقي والمتغيرات المستقلة من خلال التأكد من سكون البواقى لإنحدار التكامل المشترك (u_t I (0)) .

أما الخطوه الثانية : حسب إنجل وجرانجر بتقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في إنحدار التكامل المشترك ويرمز له (ECT t) .

$$ECT\ t1 = Lnyt - (\beta 0 + \beta 1 Ln\ X1t + \beta 2\ Ln\ X2t + \beta 3 Ln\ X3t)$$

ويسمى بحد تصحيح الخطأ (Errer Correction Term) ويضاف كمتغير مستقل ذى فجوة زمنية في نموذج علاقة المدى قصير الأجل بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة كالتالى : -

$$\Delta Lny_t = \beta 0 + \sum_{i=1}^{n} \beta 1i \Delta Lny_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta 2i \Delta Lnx_{1t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta 3i \Delta Lnx_{2t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta 4i \Delta Lnx_{3t-i} + \lambda_1 ECT_{t-1} + e_t$$

$$\Delta Ln\ yt = 0.92029 - 0.176019\ \Delta Lnyt\text{-}1 - 0.589214\ \Delta Lnx1t\text{-}1 - 0.652528\ \Delta Lnx2t\text{-}1 - 0.225087\ \Delta\ Ln3t\text{-}1 - 0.287571 ECTt\text{-}1$$

ويسمى نموذج تصحيح الخطأ حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركى في المدى القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وتمثل (n) عدد الفجوات الزمنية المدرجة لفروق المتغيرات التفسيرية حيث i = ١، ٢، ٣، ..... ، ويجب إدراج الفروق التي لها معنوية إحصائية ويتم إستبعاد الفروق التي ليس لها معنوية إحصائية .

وتمثل λ معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment وتشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة إنحراف قيم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل ومن المتوقع أن تكون قيمة هذا المعامل بالسالب ، حيث تشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة في الأجل القصير نحو العلاقة في الأجل الطويل .

جدول رقم (٦- ٥)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإستخدام طريقة إنجل وجرانجر على خطوتين

المتغير التابع	المتغيرات التفسيرية	المعلمات	إحصائية t t-stat	P –Value
متوسط دخل الفرد D (Lnyt)	D (Lny_{t-1})	0.176019	-1.048025	0.3153
	D (Ln $X1_{t\,t-1}$)	-0.589214	-2.008446	***0.0676
	D (Ln $X2_{t-1}$)	-0.652528	-2.544331	**0.0257
	D (Ln $X3_{t-1}$)	-0.225087	-1.333969	0.2070
	ECT t	-0.287571	-3.50249	*0.0044
	C	0.092029	1.833596	
	R-Squared	0.70		
	Adjusted R-Squared	0.57		

*معنوية عند مستوى ١% ، ** معنوية عند مستوى ٥% ، *** معنوية عند مستوى ١٠% .

المصدر: مخرجات برنامج E views 7.1

٤- اختبار السببيه لجرانجر Granger Causality

يقصد بالعلاقة السببية مدى تسبب نمو متغير في نمو متغير آخر أم لا أو العكس أو هناك تأثير متبادل ، وتهدف الدراسة إلى معرفة إتجاه العلاقة بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من الضرائب على الدخل و ضرائب المبيعات والضرائب الجمركية ، والعلاقة الحركية بين المتغيرات وبعضها البعض وهل هناك علاقة ثنائية (تبادلية) أو في إتجاه واحد أو ليس هناك علاقة على الإطلاق وأفضل الطرق لتحديد ذلك هو سببية جرانجر . ولاختبار السببية شروط أهمها استقرار السلاسل الزمنية وهذا ما تحققنا منه سابقاً كما يدلل جرانجر Granger أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببيه أحاديه الاتجاه على الأقل ولذلك عند اختبار السببية بين متغيرين نقوم بفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية ثم اختبار التكامل المشترك ثم نموذج تصحيح الخطأ وأخيراً العلاقة السببية.[1]

ويبين جدول رقم (٦- ٦) نتائج إختبار السببية بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية عند فجوتين .

[1] Granger C.W.J , "Development in the study of co-integrated Economic variables", Oxford Bulletin of Economics and statistics, Vol.48, No.3, 1986, PP.213-228.

جدول رقم (٦- ٦)
نتائج اختبار السببية لجرانجر
(Lag = 2)

Null hypothesis (H_0)	Obs	F-statistic	Prob
Ln x_1 does not Granger Cause Ln y_t	**18**	**3.04687**	**0.0822**
Ln y_t does not Granger cause Ln x_1		**0.58227**	**0.5726**
Ln x_2 does not Granger Cause Ln y_t	**18**	**10.5915**	**0.0019**
Ln y_t does not Granger cause Ln x_2		**0.76687**	**0.4844**
Ln x_3 does not Granger cause Ln y_t	**18**	**6.48554**	**0.0111**
Ln y_t does not Granger cause Ln x_3		**0.40194**	**0.6771**

المصدر: مخرجات برنامج E views 7.1

وتبين نتائج فحص سببية جرانجر بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وضرائب الدخل لاختبار الفرض العدمى بأن ضرائب الدخل لا تسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي والفرض البديل ضرائب الدخل تسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي ، نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) وتساوى ٠،٠٨٢٢ أقل في مستوى معنوية ١٠% ، ومن ثمَ نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل بأن ضرائب الدخل تسبب المتغير التابع وهو متوسط دخل الفرد الحقيقي عند مستوى معنوية ١٠% .

ولإختبار الفرض العدمى بأن متوسط دخل الفرد الحقيقي لايسبب ضرائب الدخل نلاحظ أن الإحتمالية وهي (٠،٥٧٢٦) أكبر في جميع مستويات المعنوية ومن ثمَ نقبل الفرض العدمى بأن متوسط دخل الفرد لايسبب ضرائب الدخل ، ومن ثمَ فإن العلاقة أحادية الاتجاه من ضرائب الدخل إلى متوسط دخل الفرد الحقيقي .

أما بالنسبة لإختبار الفرض العدمى بان ضرائب المبيعات لاتسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) وهي تساوى (٠،٠٠١٩) أقل من جميع المستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل بأن ضرائب المبيعات تسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي عند جميع مستويات المعنوية ، وليس العكس .

وبالنسبة لإختبار الفرض العدمى بان الضرائب الجمركية لاتسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر (F) وهي تساوى (٠،٠١١) أقل من جميع المستويات المعنوية (١% ، ٥% ، ١٠%) نرفض الفرض العدمى ونقبل الفرض البديل بأن الضرائب الجمركية تسبب متوسط دخل الفرد الحقيقي ، وليس العكس .

٥- اختبار صلاحية وجودة النموذج

لاختبار صلاحية النموذج نقوم ببعض الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج هي :

١- اختبار مضروب لاجرنج للارتباط التسلسلي بين البواقي.

Lagrange Multiplier test of residual [Breush – Godfrey (BG)

وتصاغ الفروض الإحصائية كالتالي:

لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي	H0
يوجد ارتباط ذاتى بين البواقي	H1

٢- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

Auto regressive conditional Hetero Sedasticity (ARCH)

وتصاغ الفروض الإحصائية كالتالي:

ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	H0
عدم ثبات تباين حد الخطأ العشوائي	H1

٣- اختبار التوزيع الطبيعى للأخطاء العشوائية

Normality test Jarque-Bera (JB)

وتصاغ الفروض الإحصائية كالتالي :

الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي	H0
الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي	H1

٤- اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي لهذا النموذج

Ramsey (RESET)

وتصاغ الفروض الإحصائية كالتالي:

صحة الشكل الدالي للنموذج	H0
عدم صحة الشكل الدالي للنموذج	H1

جدول رقم (٦- ٧)

نتائج الاختبارات التشخيصية لبواقي النموذج المقدر

The test	F	Prob
1- Lagrange Multiplier test of residual (BGLM)	F (2,10) = 1.360148	0.3003
2- Auto regressive Conditional Hetero sedasticity Breush-pagan God frey	F (8, 9) = 1.186373	0.3992
3- Normality test JB (2)	$\chi^2 = 0.286543$	0.8665
4- Ramsey (RESET)	F = 0.917205	0.3534

وتشير هذه الاختبارات إلى سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام ، وأن النموذج قد تخطى جميع الإحصائيات لفحص البواقي مثل تحقق شرط التوزيع الطبيعي باستخدام (Jarque-Bera) وسلامة النموذج من الارتباط التسلسلي باستخدام جودفرى (BGLM) ومع ثبات تباين البواقي باستخدام (BG) مع صحة توصيف النموذج باستخدام اختبار Ramsey RESET. وذلك كله دليل على جودة وصلاحية النموذج .

(٦-٣) تحليل ومناقشة نتائج النموذج

إستهدف هذا النموذج قياس تأثير كلٍ من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات والضرائب الجمركية على متوسط دخل الفرد الحقيقي باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية (١٩٩٠-٢٠١٠) وكان النموذج المستخدم هو اللوغاريتم الطبيعى للمتغيرات ، وعلى ضوء نتائج نموذج الدراسة في الأجل الطويل والقصير نلاحظ الاتى :

١- نظراً لأهمية الاستقرار في السلاسل الزمنية وتفادياً لظهور مشكلة الانحدار الزائف تم اختبار استقرار متغيرات النموذج باستخدام اختبارى ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيليب بيرون (PP) وأظهرت النتائج أن جميع متغيرات النموذج كانت تعاني من مشكلة عدم الاستقرار عند مستوياتها الأصلية مع مرور الزمن في حين كانت جميعها مستقرة مع مرور الزمن بعد أخذ الفرق الأول لها جميعاً وبالتالي كانت متكاملة من الدرجة الأولى I (1).

٢- وفيما يتعلق بإختبار التكامل المشترك وباستخدام اختبار إنجل وجرانجر على خطوتين الأولى هي تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) فكانت العلاقة كالتالي:

$$Lnyt = 7.382725 + 0.345848\ Ln\ X1t + 0.435848\ Ln\ X2t - 0.777432 Ln\ X3t$$

وتبين وجود طردية بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات المبيعات وعكسية مع الضرائب الجمركية ، وهذا يختلف مع النظرية الأقتصادية وتفسير ذلك أن من شروط طريقة المربعات الصغرى سكون السلاسل وهنا تم تقدير المعادلة بدون مراعا السكون – استخدام البيانات في مستوياتها الأصلية – وهي غير ساكنة مما أدى إلى ظهور بعض المتغيرات بإشارات مخالفة . والخطوة الثانية اختبار سكون البواقى (ut) توصلنا باستخدام كلاً من اختبارى (ADF) و (PP) استقرار البواقي في المستوى الأصلى لها أى متكاملة من الدرجة صفر I(0). وبالتالي هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج محل الدراسة.

٣- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ويتكون من جزئين الأول العلاقة قصيرة الأجل وهي:

$$\Delta Ln\ yt = 0.92029 - 0.176019\ \Delta Lnyt-1 - 0.589214\ \Delta Lnx1t-1 - 0.652528\ \Delta Lnx2t-1 - 0.225087\ \Delta\ Ln3t-1 - 0.287571 ECTt-1$$

ونلاحظ إتفاق الاشارات في وضع التوازن في الأجل القصير مع الاشارات المتوقعة وفقاً لنظرية الاقتصادية .

وتبين وفقاً إلى القيمة الاحتمالية لإحصائية (p.value) ، أن المعلمات المقدرة للمتغيرين (Lnx1) ، (Lnx2) معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية ١٠% ،٥% لكل منهما على التوالى ، ولكن المعلمة (Lnx3) غير معنوية إحصائياً حيث أن القيمة الاحتمالية لإحصائية t أكبر من ١٠% في الأجل القصير ، ونجد أن قيمة معامل التحديد (R- Squared) تساوى ٧٠% ، مما يعني أن ٧٠% من التغيرات في قيمة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الفترة القصيرة يتم تفسيرها من خلال متغيرات النموذج والنسبة الباقية ترجع لعوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج .

وعلى ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ في جدول رقم (٦- ٥) نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ **(ECT)** عند مستوى معنوية ١% ، مع الإشارة السالبة المتوقعة بقيمة (٠،٢٨٧) ، وهذا يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متوسط دخل الفرد الحقيقي (Lny) وكلاً من (Lnx1) ، (Lnx2) ، (Lnx3) . وذلك يعني أنه مع كل إنحراف لقيمة متوسط دخل الفرد الحقيقي في الأجل القصير عن القيمة التوازنية لها في الفترة الطويلة بوحده واحده يحدث هناك تصحيح في الفترة التالية لها (حيث أن حد تصحيح الخطأ مبطأ لفترة واحدة) بنسبة ٢٨،٧% .

أما العلاقة في الأجل الطويل (وضع التوازن) فهي :

$$Lnyt= -15.56 -1.0228LnX1t - 1.467LnX2t+ 0.585LnX3$$

ونجد إتفاق معظم الإشارات مع النظرية الاقتصادية وظهور كلٍ من ضرائب الدخل وضرائب المبيعات باشارات سالبة أي العلاقة عكسية بينهم ومتوسط دخل الفرد الحقيقي ، كما ظهرت إشارة الضرائب الجمركية بإشارة موجبة ، إلا إنه يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الضرائب الجمركية تؤدي إلى إرتفاع أثمان الواردات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وهذا يؤدي إلى زيادة دخول عناصر الإنتاج المشتغلة بإنتاج تلك السلع ومن ثمَ تساعد على زيادة الدخل القومي ومن ثمَ متوسط دخل الفرد الحقيقي .

٤- أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر وجود علاقة سببية آحادية الاتجاه بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من ضرائب الدخل ($Ln\ x_1 \rightarrow Ln\ y_t$) وضرائب المبيعات ($Ln\ x_2 \rightarrow Ln\ y_t$) والضرائب الجمركية ($Ln\ x_3 \rightarrow Ln\ y_t$) .

ويمكن توضيح أهم النتائج من تقدير الدالة في الأجلين الطويل والقصير كالتالي :

١- بالنسبة لآثر ضرائب الدخل على متوسط دخل الفرد نجد أن لها إشارة سالبة كما هو متوقع حيث كانت (-٠،٥٨-١،٠٢٢) في الأجلين القصيروالطويل على التوالى . أى وجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد الحقيقي والضرائب على الدخل ، وبالتالى فإن إنخفاض في قيمة الضرائب على الدخل بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد ٦% في الأجل القصير و ١٠،٢ % في الأجل الطويل .

ومن ثمَ فإنه يمكن استخدام الضرائب على الدخل في تحقيق عدالة توزيع الدخل وذلك من خلال فرض ضرائب بأسعار تصاعدية ورفع الشرائح على ضرائب الدخل إلى ٤٠% كما هو معمول به في كثير من دول العالم ، ورفع حد الإعفاء الشخصي والإعفاء للأعباء العائلية ، حيث إنه يجب على المشرع أن يراعي عند فرض الضريبة إعفاء جزء من دخل كل فرد يسمح له بالحصول على ما يلزمه من الحاجات الأساسية لضمان تحقيق الحد الأدنى من المعيشة ، فلا يجوز إلزام أي فرد بالإسهام في أعباء النفقات العامة قبل أن يحقق لنفسه ولأسرته مقومات الحياة الأساسية من سلع وخدمات . مع مراعاة النظر في حد الإعفاء ليتناسب مع إرتفاع الأسعار ومعدلات التضخم السائدة ، وتفويض صلاحية للوزيز المختص بتعديله طبقاً لمستويات المعيشة والأسعار .

٢- نلاحظ أن الضرائب على المبيعات لها إشارة سالبة في الأجل القصير والطويل حيث كانت (-٠،٦٥ ، - ١،٤٦) على التوالى ، أى توجد علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد

والضرائب على المبيعات ، حيث أن إنخفاض الضرائب على المبيعات بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة دخل الفرد بنسبة ٦،٥ % في الأجل القصير ، ١٤،٦% في الأجل الطويل .

٣- بالنسبة لأثر الضرائب الجمركية على الدخل نجد أن إرشارتها سالبة في الاجل القصير وإشارة موجبة في الأجل الطويل حيث كانت (-٠,٢٢ ، ٠،٥٨) على التوالى . أى العلاقة عكسية في الأجل القصير فزيادة الضرائب الجمركية بنسبة ١٠% تؤدى إلى إنخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة ٢،٢% في الأجل القصير ، ووجود علاقة طردية في الأجل الطويل فزيادة الضرائب الجمركية بنسبة ١% تؤدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة ٥،٨% في الأجل الطويل .

٤- تعد كلاً من الضرائب على المبيعات والضرائب الجمركية من الضرائب غير المباشرة ، والتي تؤثر في إعادة توزيع الدخل عن طريق رفع أثمان سلع وخدمات الاستهلاك أي خفض القوة الشرائية للنقود وبالتالي خفض الدخول الحقيقية ، حيث إستخدام هذه الضرائب يؤدي إلى إختلال هيكل توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع ، فإذا تم تطبيقها بسعر متساوى على كافة السلع والخدمات كما هو يحدث الآن فإنها سوف تكون تنازلية العبء بمعنى سوف يزداد عبئها النسبى على أصحاب الدخول المنخفضة – لإرتفاع الميل الحدى للإستهلاك لديها – ويقل على أصحاب الدخول المرتفعة – لإنخفاض الميل الحدى للإستهلاك – ومن ثمَ يصاحب تطبيقها زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع حيث يزداد الفقراء فقراً ويزداد الأغنياء غنى .

٥- ولاستخدام هذه الضرائب في تحقيق عدالة توزيع الدخل يتم إقتصار فرض هذه الضرائب على بعض السلع والخدمات التي تمثل الجزء الأكبر من إستهلاك الطبقات الغنية ، ومن ثمَ يتحمل عبئها تلك الطبقة وليس أصحاب الدخول المنخفضة وفي نفس الوقت يتم إعفاء السلع الضرورية والأساسية من الضريبة وهي السلع التي تمثل الجزء الأكبر من إستهلاك الطبقات الفقيرة ، كما يمكن فرض الضرائب غير المباشرة بأسعار تمييزية بحيث تكون هذه الأسعار مرتفعة على السلع الكمالية ومنخفضة أو مساوية للصفر على السلع الضرورية ، ويزداد سعر الضريبة كلما زادت كماليتها ، ومن ثمَ سوف تؤدى الضرائب في هذه الحالة إلى تحقيق عدالة توزيع الدخل .

أولاً : النتائج

قدمت هذه الدراسة تحليلاً نظرياً وقياسياً وتطبيقياً لأثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠) . حيث إنقسمت الدراسة إلى ستة فصول بالإضافة إلى الفصل التمهيدي ، وقد اهتم الفصل الأول بتقديم إطار تحليلي لتطور السياسة الضريبة وأهدافها في الدول النامية والمتقدمة والأهداف العامة للسياسة الضريبية بينما تناول الفصل الثاني النظام الضريبي والتعديلات الضريبية التي طرأت على التشريعات الضريبية منذ النشأة وحتى إصدار قانون ضرائب الدخل الجديد رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م ، وتناول الفصل الثالث تعريف الدخل القومي وطرق قياسه وأسباب التفاوت في توزيع الدخل وتطور التوزيع في الفكر الاقتصادي ، وتعرض الفصل الرابع لمفهوم التفاوت وأساليب قياس هذا التفاوت في توزيع الدخل وأهم مشاكل قياسه ، ويتناول الفصل الخامس هيكل توزيع الدخل في مصر خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٠) ، وقياس التفاوت في الدخل باستخدام معامل جيني ومنحنى لورنز ، بينما اختص الفصل السادس بنموذج قياسي لقياس أثر الضرائب على توزيع الدخل . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

١- السياسة الضريبية هي إحدى مكونات السياسة المالية التي يجب أن ينظر إليها كمجموعة متكاملة من البرامج والإجراءات تصمم في ضوء علاقات التناسق والترابط بين أجزائها ، ويجب أن توازن السياسة الضريبية بين العدالة والفاعلية والبساطة ويجب أن تراعي ذلك عند تكوين أنظمتها وأي إصلاح ضريبي يجب أن يوازن بين الأهداف المتعارضة .

٢- أهداف السياسة الضريبية متعددة وأهمها تحقيق النمو الاقتصادي ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وأهداف السياسة الضريبية تختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية ويرجع الاختلاف إلى طبيعة المشاكل الاقتصادية ، فالدول المتقدمة تمتاز بجهاز إنتاجي ضخم ومتنوع وتسعى إلى ضمان استمرار التشغيل الكامل لهذا الجهاز ، ومن ثمَ العمل على النمو الاستقرار الاقتصادي ومرونة الجهاز الانتاجي بما يكفل استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة ، بينما السياسة الضريبية في الدول النامية تسعى إلى حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول من التغلب على الانخفاض في معدل التراكم الرأسمالى عن طريق تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبى ، وسد فجوة التجارة الخارجية عن طريق تشجيع التصدير والحد من الواردات ، والحد من التفاوت في مستوى الدخول والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

٣- نجاح جهود الإصلاح المالي في تنمية الايرادات العامة بالدرجة التي أدت إلى تضييق فجوة العجز في الموازنة العامة للدولة ، وفي تخفيض نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وكان للحصيلة الضريبية النصيب الأكبر في هذا التطور ولاسيما حصيلة الضريبة العامة على المبيعات

٤- إعتماد النظام الضريبي في مصرعلى الضرائب غير المباشرة حيث تمثل أكثر من ٦٥% من جملة إيرادات الدولة ، وأن عبء الضرائب غير المباشرة يقع على محدودي الدخل بنسبة أكبر من الأغنياء .

٥- تختلف العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى الدولة (مستوى النمو الاقتصادي -ومدى تدخل الدولة في المجال الاقتصادي - ومرونة الحراك الاجتماعي) ، بينما العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى العائلة (أهمية ثروة العائلة - وظيفة رب العائلة - وجنس رب العائلة - وعدد الأفراد العاملين في العائلة - وحجم العائلة) ، أما العوامل التي تؤثر في توزيع الدخل على مستوى الفرد (الوظيفة - الأصل الاجتماعي- السن- الجنس .....) .

٦- القياس السليم لتوزيع الدخل وإتجاهاته عبر الزمن عملية معقدة ، خاصة في ظل ندرة البيانات الجيده المتاحة التي يمكن الاعتماد عليها ، وتتمثل مشاكل البيانات (عدم توفر بيانات الفقر والتفاوت - صعوبة تكوين سلاسل زمنية - تتوفر البيانات عادة في شكل تجميعي) .

٧- رغم تعدد طرق تعريف التفاوت ، لا يوجد تباين واضح بينها ، فكلها تتركز حول تباين نسبة ما تحصل عليه من الأفراد أو الأسر في المجتمع ، مقارنة بنسبتهم من مجموع السكان .

٨- تمثل الأجور والمرتبات أهم مصدر من مصادر الدخل سواء في الحضر أو الريف خلال فترة الدراسة ، وهي تمثل (٤٠،٦٨ % - ٤٤،٢٠%- ٤٨،٤% -٤٦،٢%) في الحضر ، (٢٦،٣٥% - ٣٣،٤٧% - ٣٥%- ٣٦،٤١%) في الريف وبذلك تكون في جملة الجمهورية (٣٨،٧٤% - ٤١% - ٤٢،٥% - ٤١،٥٨%) للسنوات ٩١/٩٠، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي.

٩- قيمة معامل جيني لتوزيع الدخل بين الأسرعلى مستوى جملة الجمهورية ٠،٣٧ ، ٠،٣٤٣ ، ٠،٣٦، ٠،٣٣، ٠،٢٨٦ للسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٥/ ٩٦ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي ، وهو ما يعني حدوث تحسن في مستوى توزيع الدخل .

١٠- هيكل توزيع الدخل في الريف أفضل منه في الحضر فمعامل جيني في الريف ٠،٣٣ ، ٠،٢٨ ، ٠،٢٧١ ، ٠،٢٧٢ بينما في الحضر ٠،٣٩ ، ٠،٣٧ ، ٠،٣٥ ، ٠،٢٧٩ لسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي ، وقد يرجع ذلك إلى تكافل أهل الريف معاً وقربهم الشديد من بعضهم البعض على عكس سكان الحضر .

١١- معامل جيني بالنسبة للإنفاق في الريف ٠،٢٣ ، ٠،٢٧ ، ٠،٢٦ ، ٠،٢٤٤ ، ٠،٢٤٢ويزداد إلى ٠،٢٧، ٠،٣٢ ، ٠،٣٥ ، ٠،٣٣ ، ٠،٣١ في الحضر لسنوات ٩١/٩٠ ، ٩٥/ ٩٦ ، ٩٩/ ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٥/٢٠٠٤ ، ٢٠٠٨ /٢٠٠٩ على التوالي ، مما يدل على أن هناك تفاوت في توزيع الإنفاق

الاستهلاكي في الحضر بين الأسر عنهم في الريف وبحساب معامل جيني للإنفاق في جملة الجمهورية عام ٩٦/٩٥ وجد أنه ٠,٣١

١٢- منحنى لورنز للانفاق في جملة الجمهورية شبة متطابق مما يعني أنه ليس هناك تفاوت واضح في الإنفاق .

١٣- الضرائب المباشرة على الدخل أكثر قدرة على تحقيق العدالة في التوزيع من الضرائب غير المباشرة . فمع ثبات العوامل الأخرى سوف يزيد الدور الذي يمارسه نظام التصاعد في سعر الضريبة للحد من التفاوت في توزيع الدخول والاقتراب من التوزيع العادل لهذه الدخول بين أفراد المجتمع .

١٤- تسهم الضرائب المباشرة في تحقيق عدالة توزيع الدخول من خلال التميز عند فرضها بين الدخول الإجمالية والدخول الصافية .

١٥- الضرائب غير المباشرة أن تسهم في تحقيق العدالة في توزيع المصروفات الأسرية أكثر من إسهامها في توزيع الدخل الشخصي ، أما الضرائب المباشرة على الدخل ، فإن دورها في توزيع الدخل يبدو أكثر أهمية ، حيث يمكن من خلالها تحقيق العدالة الأفقية من ناحية ، وتحقيق العدالة الرأسية (الحد من الفوارق في الدخل بفرض الضرائب على الأغنياء بمعدلات أو أسعار أكثر إرتفاعاً منها على الفقراء) .

١٦- تعد الضرائب غير المباشرة ، وهي تقع على الاستهلاك أشد عبئاً على الطبقات ذات الدخول المنخفضة (ذات الميل الحدى المرتفع للاستهلاك) منها على الطبقات ذات الدخول المرتفعة . وعلى ذلك فإن التوسع في فرض الضرائب غير المباشرة يعيد توزيع الدخل القومى في غير صالح الفقراء . وعلى العكس من ذلك نجد أن التوسع في الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول ورأس المال والثروة ، يعمل على إعادة توزيع الدخل القومى في غير صالح الطبقات ذات الدخول المرتفعة ، ومن ثمَ فإن تحقيق التوازن بين فرض هذين النوعين من الضرائب يعني الإسهام في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الجميع .

١٧- تتوقف فاعلية الضرائب في إعادة توزيع الدخل على السعر الذي تفرض به ، وعلى مدى تصاعد هذا السعر وعلى كيفية تحديد وعائها وعلى الإعفاءات التي تتقرر منه .

١٨- وجود علاقة عكسية بين متوسط دخل الفرد الحقيقي وكلٍ من ضرائب الدخل (ضرائب مباشرة) ، ضرائب المبيعات ، والضرائب الجمركية (ضرائب غير مباشرة) في الأجل القصير.

التوصيات :

١- إعادة توزيع الدخل وجعلها في صالح الفئات أو الشرائح الفقيرة بالمجتمع ، فالتركيز على النمو وتجاهل إتساع نطاق اللامساواة في الدخل قد يؤدى إلى وجود قوى تضعف الاستقرار الاجتماعي والسياسي لذا يجب الاهتمام بإعادة توزيع الدخل من خلال الأدوات الاقتصادية المختلفة .

٢- تدعيم دور الدولة حيث أن المساواة لا يمكن أن تتحقق في غياب هذا الدور ، بل يجب تدعيم هذا الدور وتطويره بما يتناسب مع الظروف الجديدة ، من خلال الآليات الفعالة لإعادة توزيع الدخل والثروة والسياسات المتعلقة بهما.

٣- تحسين مستوى أداء الخدمات الحكومية وخاصة في مجالات التعليم والصحة ومما يساعد الأسر على توفير ما ينفق عليها.

٤- تخفيض نصيب فئات الدخل العليا من الدخل القومي من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة ، وزيادة نصيب فئات الدخل الدنيا من الدخل القومي من خلال توجيه النفقات العامة نحو زيادة دخل الفقراء بشكل مباشر عن طريق الإعانات وبشكل غير مباشر من خلال إيجاد فرص عمل لهم .

٥- مشاكل وسلبيات السياسة الضريبية تتعدى كونها مشكلة في التشريع ، لذلك فإن إصلاح الضرائب يتطلب تغيير وإصلاح كبير لما وراء التشريعات الضريبية بمعنى إصلاح محاور النظام الضريبي ممثلة في العلاقة بين المصالح الضريبية ومموليها .

٦- تنمية المراكز البحثية المعنية بدراسات توزيع الدخل ، وذلك من أجل تطوير نظريات ومبادىء ومقاييس توزيع الدخل المختلفة مع زيادة قدرة تلك المراكز البحثية على الحصول على البيانات والمعلومات والقيام بالدراسات الخاصة بها حتى تستطيع أن تعطي لمتخذ القرار أفضل البدائل والطرق والاستراتيجيات لإعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع .

المراجع

المراجع

أولاً : المراجع العربية

(أ) : الكتب

١- إبراهيم العيسوي ،" **التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في سباق التنمية الاقتصادية في مصر ١٩٥٢- ١٩٧٦ "** ، في الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، تحرير جوده عبد الخالق ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهره ، ١٩٩٣.

٢- أحمد جمال الدين موسى ،" **الاقتصاد علم اجتماعي "**، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٩٨.

٣- إسماعيل عبد الرحمن ، حربى محمد موسي ،" **الاقتصاد الكلى "**، مصر العربية للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

٤- السيد عطية عبد الواحد ،" **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية** "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٥- المرسى السيد حجازى ، " **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧.

٦- باهر علتم ، " **إقتصاديات المالية العامة** " ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٩٣.

٧- ـــــــــــ ، سامي السيد ،" **المالية العامة واقتصاديات المشروعات العامة "**، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٨- برنامج المأمور الشامل ، " **الإطار العام للنظام الضريبي المصري "**، مصلحة الضرائب على المبيعات ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

٩- برنامج المأمور الشامل ،" **السياسات المالية ودور السياسة الضريبية فيها** " ، مكتبة مصلحة الضرائب على المبيعات ، ٢٠٠٠.

١٠- حامد عبد المجيد دراز ، " **دراسات في السياسات الضريبية** " ،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٨.

١١- ـــــــــــ ، " **السياسات المالية "**، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ .

١٢- ـــــــــــ ، وآخرون ،" **النظم الضريبية "**، الدار الجامعية ، جامعة الإسكندرية ، ٢٠٠٦ .

١٣- حامد عمار ،" **التنمية البشرية في الوطن العربى : المفاهيم والمؤشرات والأوضاع** " ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

١٤- حمدى أحمد العنانى ،" **محاضرات في اقتصاديات التنمية والسياسة العامة** "، مكتبة عين شمس، القاهرة ، ١٩٩٩.

١٥- رفعت المحجوب ،" **المالية العامة** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٨٣.

١٦- ـــــــــــــ ،" **إعادة توزيع الدخل القومي من خلال السياسة المالية** "، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

١٧- رياض الشيخ ،" **المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية** "، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ .

١٨- ريتشارد موسيجرف ،" **المالية العامة في النظرية والتطبيق** " ، ترجمة محمد حمدي ، دار المريخ ، السعودية ، الرياض ، ١٩٩٢.

١٩- سعيد عبد العزيز عثمان ،" **النظم الضريبية : مدخل تحليلي مقارن** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٢ .

٢٠- ـــــــــــــ، شكرى العشماوى ،" **قتصاديات الضرائب (السياسات – نظم – قضايا معاصرة)** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٧ .

٢١-طارق الحاج ،" **المالية العامة** " ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٩ .

٢٢- عبد الرازق الفارس ،" **الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربى** "، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠١ .

٢٣-عبد الرحمن يسري ، " **دراسات في التنمية الاقتصادية** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠١٠.

٢٤- عبد القادر محمد عبد القادر ،" **طرق قياس العلاقات الاقتصادية مع تطبيقات الحاسب الإلكترونى**" ، دار الجامعات المصرية ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.

٢٥- ـــــــــــــ ،" **الاقتصاد القياسى بين النظرية والتطبيق** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٥ .

٢٦-عبد العزيز علي السوداني ، " **البناء الضريبي – مدخل تحليل النظم** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ .

٢٧- ـــــــــــــ ،" **أسس السياسات المالية** "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ١٩٩٦ .

٢٨-عبد الله الصعيدي ، " **الضرائب والتنمية : دراسة لدور الضرائب على الدخل في تمويل الانفاق العام في مصر** " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٠.

٢٩- ـــــــــــــ ، عز الدين إبراهيم ،" **الضرائب على الدخل في النظام الضريبي المصري** "، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

٣٠- علي عباس عياد ،" **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق** " ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ١٩٨٣ .
٣١- على لطفي ،" **أصول المالية العامة** "، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ .
٣٢- محمد دويدار ،" **مبادىء الاقتصاد السياسي** "، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٥ .
٣٣-محمد رضا العدل ، " **تأثير الضرائب على توزيع الدخل محاولة إستكشافية لتقدير الاستقرار الضريبي في مصر** "، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر ، تحرير جودة عبد الخالق، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٣٤-ميشيل بتوداور ،" **التنمية الاقتصادية** "، تعريب ومراجعة محمود حسني ، محمود حامد ، دار المريخ ، الرياض ، بدون سنة نشر .
٣٥-يونس البطريق ، عبد العزيز السوداني ،" **البناء الضريبي : مدخل تحليل النظم** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،١٩٩٥ .
٣٦- ـــــــ ، المرسى السيد حجازى ، محمد عمر أبو دوح ، أشرف جلال ، " **النظم الضريبية** " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦.

(ب) : الرسائل العلمية

١- أحمد حمد الله السمان ،" **توزيع الدخل القومى في مصر** "، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥.
٢- أمل عصام زكي ، " **مدى ملائمة السياسة الضريبية لمواجهة متطلبات التنمية في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة** " ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤.
٣- بشار غازى آل فخري ،" **دور الموازنة العامة في إعادة توزيع الدخل القومي : دراسة خاصة لدور النفقات العامة على التعليم** "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٩.
٤- ثناء عبد العزيز محمود مصطفي ،" **هيكل توزيع الدخل وإنعكاساته على الادخار والاستثمار في مصر : دراسة تحليلية** " ، رسالة زمالة ، كلية العلوم الإدارية ، أكاديمية السادات للعلوم الادارية ،٢٠٠٩.
٥- حامد محمود مرسى أحمد ،" **أثر المتغيرات المالية العامة على توزيع الدخل القومى في مصر** "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٧ .
٦- سمية أحمد عبد المولى ،" **سياسات الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل حالة مصر** "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٢ .

٧- سوزانا صبحي أحمد ، " **أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي** "، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٣ .
٨- شريف رفاعي عبد الحميد ، " **دور الإعفاءات الضريبية وتأثيرها في إتخاذ قرارات الاستثمار في مصر** " ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس . ،٢٠٠٢.
٩- طارق أبو العنين الحصرى ،" **الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في مصر** "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤.
١٠- عبد المحسن مصطفي عبدالله ،" **نحو نموذج مقترح لإعادة توزيع الدخل مع التنمية : بالتطبيق على الاقتصاد المصري** "، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥.
١١- عصمت بكر أحمد الطائي ،" **توزيع الدخل القومى في العراق** "، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧.
١٢- فاطمة عبدالله عطية ،" **السياسات المالية ومواجهة الطبيعة الهيكلية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية** "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة جامعة طنطا ، ٢٠٠٧ .
١٣- كريمة محمد الزكي ،" **آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي** "، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٤ .
١٤- محمد سمير محمد سعد الدين ، " **تقييم دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل خلال الإصلاح الاقتصادي في مصر ١٩٩٠-٢٠٠٣** "، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ .
١٥- مسكومتي توماميتي ،" **دور السياسة السعرية في التأثير على توزيع الدخل القومى في البلاد المتخلفة مع الاشارة للاقتصاد العراقى** "، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .
١٦- نهلة حسن على موسى ،" **إعادة هيكلة العمالة كمدخل لتقليل التفاوت في توزيع الدخل بالتطبيق على مصر** "، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٣ .
١٧- وجدى محمدى عبد ربه ،" **قوانين الإصلاح الضريبي وآثارها في التنمية الاقتصادية في مصر** "، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ .

(ج) : المقالات والدوريات

١- إبراهيم العيسوي ،" تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر "، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، العدد ٣٨٠ ، إبريل ، ١٩٨٠.

٢- أحمد بديع ،" نظريات التوزيع – دراسة في الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي "، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية** ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ١٩٩٣ .

٣- أيمن المحجوب ،" سياسة الخفض الضريبي بين التغيرات المتوسطة والتغيرات الحدية " ، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، العدد ٤٦٣-٤٦٤ يوليو / أكتوبر ٢٠٠١ .

٤- الوقائع المصرية ، العدد ١٣٩ ، تابع أ في ٢٣ يونيو سنة ٢٠٠١ .

٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،" **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩١/٩٠**"، القاهرة ، ١٩٩٢ .

٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،" **بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٩٥/ ١٩٩٦**"، القاهرة ،١٩٩٦ .

٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، "**بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٠/٩٩**" ، القاهرة ، ٢٠٠١ .

٨- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،"**بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٥/٢٠٠٤**"، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٩- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،"**بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠٠٩/٢٠٠٨**"، القاهرة ،٢٠٠٩ .

١٠- حامد محمود مرسى ،" قياس تطور عدالة توزيع الدخل العائلي في مصر خلال الفترة (١٩٥٩/٥٨ – ٩٥/ ١٩٩٦) "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثانى ، ٢٠٠١ .

١١- ———— ، " الضريبة العامة على المبيعات وعدالة توزيع الدخل في مصر ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ م "، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ،العدد ٤٨٨ ، أكتوبر ،٢٠٠٧ .

١٢- سونيا محي الدين ، "الفقر في الريف المصري" ، **معهد التخطيط القومي** ، القاهرة ، ١٩٩٦.

١٣- شريف محمد على أحمد ،" الفقر وتوزيع الدخل بمصر (المفهوم – الحجم – السياسات) ، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، إبريل ، ٢٠٠٨ .

١٤- عابد العبدلى ،" محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المتساوى وتصحيح الخطأ " ، **مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى** ، جامعة الازهر ، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٧

١٥-علي شريف عبد الوهاب ،" دراسة العلاقة التبادلية بين الانفاق الحكومى والانفاق الخاص في المملكة العربية السعودية بإستخدام السببية لجرانجر خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠٠٥) "، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء ، القاهرة ، العدد٤٩٢ أكتوبر ٢٠٠٨.

١٦-علي عبد الوهاب نجا ،" أثر سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي على توزيع الدخل – دراسة نظرية تطبيقية "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، مجلد ٤٧ ، العدد الثانى ، يوليو ٢٠١٠ .

١٧-علي عبد القادر علي ،" اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية ، **معهد التخطيط القومى** ، الكويت ، مايو ٢٠٠٦ .

١٨- فرج عزت ،" المداخل الفكرية لتعريف عدالة توزيع الدخل "، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، ١٩٨٢.

١٩-كريمة كريم ،" الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر" ، **مجلة مصر المعاصرة** ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،القاهرة ، العدد ٤٤٢، ١٩٩٦

٢٠-محمد خالد المهايني ،" دور الضريبة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حالات تطبيقية في التشريع الضريبي المقارن "، **مجلة جامعة دمشق** ، المجلد ١٩، العدد الثاني ،٢٠٠٣ .

٢١-محمد سعيد ،" العدالة الضريبية إقتصادياً"، مجلة كلية الحقوق ، **مجلة النشر العلمى** ، الكويت ، العدد الرابع ، ديسمبر ٢٠٠١ .

٢٢-محمد محمود عطوه ، " تقييم الاثار التوزيعية لتطبيق برنامج صندوق النقد الدولى على الدخل وشرائح المجتمع الاكثر فقراً في الدول النامية بالمقارنة بعدم تطبيق البرنامج مع الاشارة إلى الاقتصاد المصرى "، **المجلة المصرية للدرسات التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، العدد الأول ، المجلد الخامس والعشرون ،٢٠٠١

٢٣-محمود صديق زين ،" قياس توزيع الدخل في الدول النامية "، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، بدون سنة نشر .

٢٤-معتز بالله عبد الفتاح ،" الوظيفة الاقتصادية للدولة : دراسة في الأصول والنظريات "، **مركز دراسات وبحوث الدول النامية** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٨ .

٢٥- نجلاء الأهوانى ،" المجموعات الأكثر فقراً في الاقتصاد المصري من منظور مصادر الدخل ونمط توزيعه "، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، ملحق العدد الأول ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦ .

٢٦- ملحق خاص ، تعريف قانون الضرائب الجديد ، **جريده الاهرام** ، يونيو ٢٠٠٥

د- التقارير :

١- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .

هـ المؤتمرات

معهد التخطيط القومى ،" نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصرى"، أكتوبر ٢٠٠٨ .

ثانياً : المراجع الاجنبية

1-Andy Lyuer & Dora Huncock, " ***Taxation : Policy and Practice*** "7 th edimson learning London ,2000.

2- Abdle Fadil . M ," Rural Urban And Socio – Economic Dichotomies In Egypt", ***United Nations Development Programme (UNDP) Cairo*** ,1998 .

3- Alexandra Livada , " Income in equity in Greece , A Statistical and Econometric Analysis" , ***Oxford Bulletin of Economics and Statisties*** , Vol .53, No . 1, 1991.

4- Bigsten .A and Levin J ., " Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review" , ***Working Paper in Economics***, Department of Economics , Göteborg University **,** No. 32, November 2000-11-03.

5- Camilo Dagum ," Generation and Properties of Income Distribution Function in (CamiloDagum& Michele Zenga, Income andwealth Distribution" ,***Inequality And Poverty , spring –verlag,italy*** ,1989.

6- Coes D . ," Income distribution trends in Brazil and China: Evaluating absolute and relative economic growth " , ***The Quarterly Review of Economics and Finance***, Vol. 48 , 2008.

7-Dickey, D.A, and Fuller, W.A "Distribution of the Estimators for Autoregressive time series with a unit Root", ***Journal of American Statistical Association*****,** Vol.74, 1979.

8- Engle, R. F. and Granger, C.W.T**,"**Cointegeration Error Correction: Representation, Estimation and Testing"**,** ***Econometric***,Vol 55, 1987.

9-Frank A. Co Well," ***Measuring Inequality*** ", LSE Hand Book SinEconomics Series , 2th ed , London New York Prentice Hau Wheatshea, 1995.

10- Fishlow . A, " ***Inequality , poverty and Growth , Where Do We stand?",*** In Annual Bank conference Development Economics ,1995 , Edited by Bruno . M & pleskovic ,World Bank ,WASHINGTION ,D.C ,1996.

11- Granger C.W.J , "Development in the study of co-integrated Economic variables", ***Oxford Bulletin of Economics and statistics*****,** Vol.48, No.3, 1986.

12- Joel slewrod ," ***tax policy in the real world***" , Cambridie University press first published New York,1999.

13-Jonhn C.H. Fei , GustaveRaimo Shirly W.Y. Kue ," ***Growth with Equity***" , Oxford University press, 1979.

14- Louis Kaplow, " ***How tax complex enforcement affect the equity and efficiency of the income tax*** " ,Cambridge University , 1999 .

15-Manso E . , "The influence of earnings on income distribution in the United States", ***The Journal of Socio-Economics*** , Vol. 35, 2006.

16- Pan A. Yotopoulos and Jeffrey B,Nugent ," ***Economics of Development ,Empirical Investigations*** ", Harper International Edition , NewYork ,1976.

17-Richard A.Musgrave " ***The role of the state in Fiscal Theory*** " – in " public Finance in changing " ed : Peter Birch Sorensten 1998 .

18-Richard M.Bird ,Eric M. Zolt ," Redistribution Via taxation :The limited Role of the personal income tax in developloping countries ", ***International studies program*** . Gerogia state University USA Working Paper 5-6 March ,2005.

19- R.M. Sundrum , " Income distribution in less developed countries ", ***Journal of Econometrica*** , Vol.48. No .1,2 April – May 1991 .

20-Robert .K . Triest, " ***The efficiency cost of increased progressivity*** " ,presented at tax progressivity and Income Inequality , Cambridge University press , 1996 .

21- S . Jenkins ," ***The Measurement of Income Inquality*** ", I, Lars osberg ,ed Economic Inquality and Poverty : International Perpective , Ny : ME.Sharp .1991 .

ثالثاً : المواقع الإلكترونية

١- بوابة معلومات مصر

http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx

٢- البنك المركزى المصرى

/http://www.cbe.org.eg/English/Economic+research/Time+Series

٣- صندوق النقد الدولى

http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2013/02/weodata/index.aspx

٤- بوابة الحكومة المصرية

http://www.egypt.gov.eg/arabic/laws/arabictaxlaw.aspx#3

ملحق رقم (١)

جدول رقم (١)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	إجمالي الدخل	عدد الأسر	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ١٥٠٠	٦٨٨٦٩٠	٦٤٩	٤,٦	٠,٨٥٣	٤,٦	٠,٨
١٥٠٠-	١١٤٣٢٢٧	٦٤٦	٤,٥	١,٣٩٢	٩,١	٢,٢
٢٠٠٠-	٢٢٦٥١٣٢	١٠٠٣	٧	٢,٧٦٣	١٦,١	٥,٠
٢٥٠٠-	٧٤١٣٢٦١	٢٤٦١	١٧,٣	٩,١٠٧	٣٣,٤	١٤,١
٣٥٠٠-	١٠١١٩٤٧٦	٢٥٥٣	١٧,٩	١٢,٤	٥١,٣	٢٦,٥
٤٥٠٠-	١٤١٠٣٤٤٨	٢٧٢٢	١٩,١٠	١٧,٢٩٥	٧٠,٤	٤٣,٩
٦٠٠٠-	١٤١٦٨٠٨١	٢٠٧١	١٤,٥	١٧,٣٣٦	٨٤,٩	٦١,٣
٨٠٠٠-	١٢٨٤٥٠٥٥	١٣٤٩	٩,٥	١٥,٨٠٩	٩٤,٤	٧٧,١
١٢٠٠٠-	٥٥٥٤٢٨٠	٤٠٩	٢,٩	٦,٨٨٣	٩٧,٣	٨٣,٩
١٦٠٠٠-	٢٩٣٣٠٣٥	١٦٦	١,٢	٣,٧٠٥	٩٨,٥	٨٧,٥
٢٠٠٠٠-	٢٠٨٦١٣	٩١	٠,٧	٢,٧١٤	٩٩,٢	٩٠,٠
٢٥٠٠٠ فأكثر	٨٠١٨٣٠	١١٥	٠,٨	٩,٧٤٣	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
مجموع	٨١٢٦٦١٢٨	١٤٢٣٥	١٠٠	١٠٠		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٩٠/ ١٩٩١ ، جدول ريف رقم (٢) ص ٣/ ٥٤٧ . وجدول رقم (٢) حضر ص ٥٨٧/٢ .

جدول رقم (٢)

حساب معامل جيني للدخل العائلي جملة الجمهورية عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٥٠٠	٤,٦	٠,٨٥٣	-	٣,٩٢	-
١٥٠٠-	٤,٥	١,٣٩٢	٠,٨٥	٦,٢٦	٣,٨٤
٢٠٠٠-	٧	٢,٧٦٣	٢,٢٤	١٩,٣٤	١٥,٧١
٢٥٠٠-	١٧,٣	٩,١٠٧	٥,٠١	١٥٧,٥٦	٨٦,٦٣
٣٥٠٠-	١٧,٩	١٢,٤	٤,١٢	٢٢١,٩٦	٢٥٢,٦٦
٤٥٠٠-	١٩,١٠	١٧,٢٩٥	٢٦,٥١	٣٣٠,٣٤	٥٠٦,٤٤
٦٠٠٠-	١٤,٥	١٧,٣٣٦	٤٣,٨١	٢٥١,٣٧	٦٣٥,٢٥
٨٠٠٠-	٩,٥	١٥,٨٠٩	٦١,١٥	١٥٠,١٨	٥٨٠,٨٩
١٢٠٠٠-	٢,٩	٦,٨٨٣	٧٦,٩٦	١٩,٩٦	٢٢٣,١٧
١٦٠٠٠-	١,٢	٣,٧٠٥	٨٣,٨٤	٤,٤٥	١٠٠,٦١
٢٠٠٠٠-	٠,٧	٢,٧١٤	٨٧,٥٤	١,٩	٦١,٢٨
٢٥٠٠٠ فأكثر	٠,٨	٩,٧٤٣	٩٠,٢٦	٧,٧٩	٧٢,٢١
مجموع	١٠٠	١٠٠		١١٧٥,٠٤	٢٥٣٨,٦٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٩٠/ ١٩٩١ ، جدول ريف رقم (٢)

ص ٣/ ٥٤٧ وجدول (٢) حضر ص ٢/ ٥٨٧ .

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١١٧٥,٠٥ + ٢٥٣٨,٦٨

٣١٢٦,٢ = ٢٥٣٨,٦٨ + ٥٨٧,٥٢٥

معامل جيني = ١- ٣١٢٦,٢

٥٠٠٠

= ١ – ٠,٦٢٥٢٤١

= ٠,٣٧٤٧٦

جدول رقم (٣)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (حضر) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	إجمالي الدخل	عدد الأسر	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ١٥٠٠	٣٩١٣٠٧	٣٦٩	٠,٠٠٨	٠,٠٤٤	٠,٠٠٨	٠,٠٤٤
١٥٠٠-	٦٢٦٨٥٩	٣٥٦	٠,٠١٢	٠,٠٤٣	٠,٠٢٠	٠,٠٨٧
٢٠٠٠-	١٢٦٣٣٧٨	٥٥٩	٠,٠٢٥	٠,٠٦٧	٠,٠٤٥	٠,١٥٤
٢٥٠٠-	٤٠٨٤٩٥٤	١٣٥٤	٠,٠٨٠	٠,١٦٢	٠,١٢٥	٠,٣١٦
٣٥٠٠-	٥٧٥٧٣١١	١٤٥٥	٠,١١٣	٠,١٧٤	٠,٢٣٧	٠,٤٩٠
٤٥٠٠-	٨٢٠٥٩٠١	١٥٨٢	٠,١٦١	٠,١٨٩	٠,٣٩٨	٠,٦٧٩
٦٠٠٠-	٨٧٣٧٧١٠	١٢٧٦	٠,١٧١	٠,١٥٣	٠,٥٦٩	٠,٨٣٢
٨٠٠٠-	٨٣٩٧٥٠٨	٨٨٢	٠,١٦٤	٠,١٠٦	٠,٧٣٣	٠,٩٣٨
١٢٠٠٠-	٣٦٣٢٤٨٤	٢٦٨	٠,٠٧١	٠,٠٣٢	٠,٨٠٤	٠,٩٧٠
١٦٠٠٠-	١٩٤٢٩٩٢	١١٠	٠,٠٣٨	٠,٠١٣	٠,٨٤٢	٠,٩٨٣
٢٠٠٠٠-	١٣٣١٦٠٥	٦٠	٠,٠٢٦	٠,٠٠٧	٠,٨٦٨	٠,٩٩٠
٢٥٠٠٠ فأكثر	٦٧٥٣٨٤٣	٨٣	٠,١٣٢	٠,٠١٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع	٥١١٢٥٨٥٢	٨٣٥٤	١,٠٠٠	١,٠٠٠		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثاني– جزء ثاني ، دخل وإنفاق الحضر، ص٢/٥٨٦ -٢/٥٨٧ .

جدول رقم (٤)

حساب معامل جيني للدخل العائلى (حضر) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٥٠٠	٤,٤	٠,٨	٠	٣,٣٨	٠
١٥٠٠-	٤,٣	١,٢	٠,٨	٥,٢٢	٣,٤١
٢٠٠٠-	٦,٧	٢,٥	٢,٠	١٦,٥٤	١٣,٥٦
٢٥٠٠-	١٦,٢	٨,٠	٤,٥	١٢٩,٥٠	٧٢,٨٩
٣٥٠٠-	١٧,٤	١١,٣	١٢,٥	١٩٦,١٣	٢١٧,٤٩
٤٥٠٠-	١٨,٩	١٦,١	٢٣,٧	٣٠٣,٩٥	٤٤٩,٧٢
٦٠٠٠-	١٥,٣	١٧,١	٣٩,٨	٢٦١,٠٤	٦٠٧,٨٩
٨٠٠٠-	١٠,٦	١٦,٤	٥٦,٩	١٧٣,٤١	٦٠٠,٦٣
١٢٠٠٠-	٣,٢	٧,١	٧٣,٣	٢٢,٧٩	٢٣٥,٢٠
١٦٠٠٠-	١,٣	٣,٨	٨٠,٤	٥,٠٠	١٠٥,٨٩
٢٠٠٠٠-	٠,٧	٢,٦	٨٤,٢	١,٨٧	٦٠,٤٩
٢٥٠٠٠ فأكثر	١,٠٠	١٣,٢	٨٦,٨	١٣,١٢	٨٦,٢٦
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١١٣١,٩٧	٢٤٥٣,٤٢١

المصدر : الجدول رقم (٣)

معامل جيني = ١- ع/٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١١٣١,٩٧ + ٢٤٥٣,٤٢١

= ٥٦٥,٩٨٥ + ٢٤٥٣,٤٢١

= ٣٠١٩,٤٠٦

معامل جيني = ١- ٣٠١٩,٤٠٦ / ٥٠٠٠

= ١- ٠,٦٠٣٨٨

= ٠,٣٩٦١٢

جدول رقم (٥)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (ريف) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	إجمالي الدخل	عدد الأسر	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ١٥٠٠	٢٩٧٣٨٣	٢٨٠	٠,٠١٠	٠,٠٤٨	٠,٠١	٠,٠٤٨
١٥٠٠-	٥١٦٣٦٨	٢٩٠	٠,٠١٧	٠,٠٤٩	٠,٠٢٧	٠,٠٩٧
٢٠٠٠-	١٠٠١٧٥٤	٤٤٤	٠,٠٣٣	٠,٠٧٥	٠,٠٦٠	٠,١٧٣
٢٥٠٠-	٣٣٢٨٣٠٧	١١٠٧	٠,١١٠	٠,١٨٨	٠,١٧١	٠,٣٦١
٣٥٠٠-	٤٣٦٢١٦٥	١٠٩٨	٠,١٤٥	٠,١٨٧	٠,٣١٦	٠,٥٤٨
٤٥٠٠-	٥٨٩٧٥٤٧	١١٤٠	٠,١٩٦	٠,١٩٤	٠,٥١١	٠,٧٤٢
٦٠٠٠-	٥٤٣٠٣٧١	٧٩٥	٠,١٨٠	٠,١٣٥	٠,٦٩١	٠,٨٧٧
٨٠٠٠-	٤٤٤٧٥٤٧	٤٦٧	٠,١٤٨	٠,٠٧٩	٠,٨٣٩	٠,٩٥٦
١٢٠٠٠-	١٩٢١٧٩٦	١٤١	٠,٠٦٤	٠,٠٢٤	٠,٩٠٣	٠,٩٨٠
١٦٠٠٠-	٩٩٠٠٤٣	٥٦	٠,٠٣٣	٠,٠١٠	٠,٩٣٦	٠,٩٩٠
٢٠٠٠٠-	٦٨٧٠٠٨	٣١	٠,٠٢٣	٠,٠٠٥	٠,٩٥٨	٠,٩٩٥
٢٥٠٠٠ فأكثر	١٢٥٩٩٨٧	٣٢	٠,٠٤٢	٠,٠٠٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع	٣٠١٤٠٢٧٦	٥٨٨١	١,٠٠٠	١,٠٠٠		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثالث – جزء ثاني ، دخل وإنفاق الريف ، ص٣/٥٤٧ - ٥٤٩ /٣.

جدول رقم (٦)

حساب معامل جيني للدخل العائلي (ريف) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٥٠٠	٤,٨	١,٠	٠	٤,٧٠	٠
١٥٠٠-	٤,٩	١,٧	١	٨,٤٥	٤,٩٣
٢٠٠٠-	٧,٥	٣,٣	٢,٧	٢٥,٠٩	٢٠,٤٨
٢٥٠٠-	١٨,٨	١١,٠	٦,٠	٢٠٧,٨٦	١١٣,٦٣
٣٥٠٠-	١٨,٧	١٤,٥	١٧,١	٢٧٠,٢١	٣١٨,٨٨
٤٥٠٠-	١٩,٤	١٩,٦	٣١,٦	٣٧٩,٣٠	٦١١,٦٣
٦٠٠٠-	١٣,٥	١٨,٠	٥١,١	٢٤٣,٥٦	٦٩١,٠٤
٨٠٠٠-	٧,٩	١٤,٨	٦٩,١	١١٧,١٨	٥٤٩,٠٠
١٢٠٠٠-	٢,٤	٦,٤	٨٣,٩	١٥,٢٩	٢٠١,١٤
١٦٠٠٠-	١,٠	٣,٣	٩٠,٣	٣,١٣	٨٥,٩٦
٢٠٠٠٠-	٠,٥	٢,٣	٩٣,٦	١,٢٠	٤٩,٣١
٢٥٠٠٠ فأكثر	٠,٥	٤,٢	٩٥,٨	٢,٢٧	٥٢,١٥
مجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠		١٢٧٨,٢٣	٢٦٩٨,١٥

المصدر: الجدول رقم (٥)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٢٧٨,٢٣ + ٢٦٩٨,١٥

= ٦٣٩,١١٥ + ٢٦٩٨,١٥

= ٣٣٣٧,٢٦٥

معامل جيني = ١- ٣٣٣٧,٢٦٥

٥٠٠٠

= ١- ٠,٦٦٧٤٥٣

= ٠,٣٣٢٥

جدول رقم (٧)

اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	إجمالي الإنفاق	عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
١٠٠٠-	116616.41	161	0.0016	0.011	1.131	0.159
-١٠٠٠	106658.25	97	0.0015	0.007	1.812	0.305
١٢٠٠-	393888.8	279	0.0054	0.020	3.772	0.843
١٦٠٠-	2190359.8	1074	0.0299	0.075	11.317	3.835
٢٤٠٠-	5316916	1899	0.0726	0.133	24.658	11.096
٣٢٠٠-	7999937.4	2244	0.1093	0.158	40.421	22.023
٤٠٠٠-	9426528.8	2173	0.1287	0.153	55.687	34.898
٤٨٠٠-	8504821	1664	0.1162	0.117	67.376	46.514
٥٦٠٠-	10007610	1652	0.1367	0.116	78.981	60.182
٦٨٠٠-	7802553.7	1088	0.1066	0.076	86.625	70.839
٨٠٠٠-	7794272.7	911	0.1065	0.064	93.024	81.485
١٠٠٠٠-	4309311	412	0.0589	0.029	95.919	87.371
١٢٠٠٠-	2601190.4	214	0.0355	0.015	97.422	90.923
١٤٠٠٠-	6645627.4	367	0.0908	0.026	100	100
المجموع	**73216291**	**14235**	1.0000	1.000		

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثانى – جزء أول ، دخل وإنفاق الحضر ، ص ٢/٢٨٧-٢/٢٩٢ .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثالث – جزء أول ، دخل وإنفاق الريف ، ص ٣/٢٦٧-٣/٢٧١

جدول رقم (٨)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
١٠٠٠-	1.131	0.159	0	0.180	0
١٠٠٠-	0.681	0.146	0.159	0.099	0.109
١٢٠٠-	1.960	0.538	0.305	1.054	0.598
١٦٠٠-	7.545	2.992	0.843	22.571	6.360
٢٤٠٠-	13.340	7.262	3.835	96.877	51.154
٣٢٠٠-	15.764	10.926	11.096	172.244	174.925
٤٠٠٠-	15.265	12.875	22.023	196.538	336.184
٤٨٠٠-	11.689	11.616	34.898	135.785	407.938
٥٦٠٠-	11.605	13.669	46.514	158.626	539.803
٦٨٠٠-	7.643	10.657	60.182	81.452	459.982
٨٠٠٠-	6.400	10.646	70.839	68.128	453.351
١٠٠٠٠-	2.894	5.886	81.485	17.035	235.839
١٢٠٠٠-	1.503	3.553	87.371	5.341	131.347
١٤٠٠٠-	2.578	9.077	90.923	23.401	234.414
المجموع	100	100	100.000	**979.333**	**3032.005**

المصدر : جدول رقم (٧)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ ×٩٧٩,٣٣٣+ ٣٠٣٢,٠٠٥

= ٤٨٩,٦٦٦ + ٣٠٣٢,٠٠٥

= ٣٥٢٢١,٦٧١٥

معامل جينى = ١- ٣٥٢١,٦٧١٥

٥٠٠٠

= ١- ٠,٧٠٤٣٣٣٤٣

= ٠,٢٩٥٦

جدول رقم (٩)

اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (حضر) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	إجمالي الإنفاق	عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
١٠٠٠-	55378.16	76	0.0091	0.0012	0.910	0.120
-١٠٠٠	43830	40	0.0048	0.0009	1.389	0.215
١٢٠٠-	185941.4	131	0.0157	0.0040	2.957	0.618
١٦٠٠-	1055124.56	518	0.0620	0.0229	9.157	2.903
٢٤٠٠-	2771909.86	989	0.1184	0.0600	20.996	8.908
٣٢٠٠-	4431692.76	1243	0.1488	0.0960	35.875	18.507
٤٠٠٠-	5539122.75	1275	0.1526	0.1200	51.137	30.506
٤٨٠٠-	5139993.86	1003	0.1201	0.1113	63.143	41.640
٥٦٠٠-	6156706	1016	0.1216	0.1334	75.305	54.976
٦٨٠٠-	4891013.54	679	0.0813	0.1059	83.433	65.571
٨٠٠٠-	5577799.94	647	0.0774	0.1208	91.178	77.653
١٠٠٠٠-	3117306.06	297	0.0356	0.0675	94.733	84.405
١٢٠٠٠-	1969693.59	159	0.0190	0.0427	96.636	88.672
١٤٠٠٠-	5229519.59	281	0.0336	0.1133	100	100
المجموع	**46165032**	**8354**	1000	1000		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثاني – جزء أول ، دخل وإنفاق الحضر ، ص ٢/٢٨٧-٢/٢٩٢ .

جدول رقم (١٠)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (حضر) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح ـ ١
١٠٠٠-	0.910	0.120	0	0.109	0
١٠٠٠-	0.479	0.095	1.389	0.045	0.665
١٢٠٠-	1.568	0.403	1.483	0.632	2.326
١٦٠٠-	6.201	2.286	1.886	14.172	11.696
٢٤٠٠-	11.839	6.004	4.172	71.083	49.389
٣٢٠٠-	14.879	9.600	10.176	142.835	151.412
٤٠٠٠-	15.262	11.999	19.776	183.123	301.822
٤٨٠٠-	12.006	11.134	31.774	133.677	381.490
٥٦٠٠-	12.162	13.336	42.908	162.194	521.844
٦٨٠٠-	8.128	10.595	56.245	86.111	457.147
٨٠٠٠-	7.745	12.082	66.839	93.575	517.656
١٠٠٠٠-	3.555	6.753	78.922	24.006	280.581
١٢٠٠٠-	1.903	4.267	85.674	8.121	163.062
١٤٠٠٠-	3.364	11.328	89.941	38.103	302.530
المجموع	100	100		**957.786**	**3141.620**

المصدر : الجدول رقم (٩)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح ـ١

= ٠,٥ ×٩٥٧,٧٨٦+ ٣١٤١,٦٢٠

= ٤٧٨,٨٩٣ + ٣١٤١,٦٢٠

= ٣٦٢٠,٥١٣

معامل جيني = ١- ٣٦٢٠,٥١٣

٥٠٠٠

= ١- ٠,٧٢٤١٠٢٦٨

= ٠,٢٧٥٨٩

جدول رقم (١١)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (ريف) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	إجمالي الإنفاق	عدد الأسر	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الانفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
١٠٠٠-	61238.25	٨٥	0.0145	0.0023	1.445	0.226
١٠٠٠-	62828.25	٥٧	0.0097	0.0023	2.415	0.459
١٢٠٠-	207947.4	١٤٨	0.0252	0.0077	4.931	1.227
١٦٠٠-	1135235.2	٥٥٦	0.0945	0.0420	14.385	5.424
٢٤٠٠-	2545006.1	٩١٠	0.1547	0.0941	29.859	14.832
٣٢٠٠-	3568244.7	١٠٠١	0.1702	0.1319	46.880	28.023
٤٠٠٠-	3887406.1	٨٩٨	0.1527	0.1437	62.149	42.393
٤٨٠٠-	3364827.1	٦٦١	0.1124	0.1244	73.389	54.832
٥٦٠٠-	3850903.7	٦٣٦	0.1081	0.1424	84.203	69.068
٦٨٠٠-	2911540.1	٤٠٩	0.0695	0.1076	91.158	79.831
٨٠٠٠-	2216472.7	٢٦٤	0.0449	0.0819	95.647	88.024
١٠٠٠٠-	1192004.9	١١٥	0.0196	0.0441	97.602	92.431
١٢٠٠٠-	631496.8	٥٥	0.0094	0.0233	98.538	94.765
١٤٠٠٠-	1416107.8	٨٦	0.0146	0.0523	100	100
المجموع	**27051259**	٥٨٨١	1.0000	1.0000		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠ ، المجلد الثالث – جزء أول ، دخل وإنفاق الريف ، ص ٣/٢٦٧-٣/٢٧١ .

جدول رقم (١٢)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلى (ريف) عام ١٩٩١/٩٠

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
١٠٠٠-	1.445	0.226	0	0.327	0
١٠٠٠-	0.969	0.232	2.415	0.225	2.340
١٢٠٠-	2.517	0.769	2.647	1.935	6.661
١٦٠٠-	9.454	4.197	3.416	39.675	32.291
٢٤٠٠-	15.474	9.408	7.612	145.577	117.787
٣٢٠٠-	17.021	13.191	17.020	224.517	289.700
٤٠٠٠-	15.270	14.371	30.211	219.431	461.306
٤٨٠٠-	11.240	12.439	44.581	139.806	501.077
٥٦٠٠-	10.814	14.236	57.020	153.951	616.643
٦٨٠٠-	6.955	10.763	71.256	74.853	495.555
٨٠٠٠-	4.489	8.194	82.019	36.781	368.185
١٠٠٠٠-	1.955	4.406	90.212	8.617	176.406
١٢٠٠٠-	0.935	2.334	94.619	2.183	88.489
١٤٠٠٠-	1.462	5.235	96.953	7.655	141.778
المجموع	100	100		**1055.533**	**3298.217**

المصدر: الجدول رقم (١١)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٠٥٥,٥٣٣ + ٣٢٩٨,٢١٧

= ٥٢٧,٧٦ + ٣٢٩٨,٢١٧

= ٣٨٢٥,٩٨

معامل جيني = ١- ٣٨٢٥,٩٨

٥٠٠٠

= ١- ٠,٧٦٥١٩٦٧

= ٠,٢٣٤٨

جدول رقم (١٣)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (جملة الجهورية) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الدخل	إجمالي الدخل	عدد الأسر	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ١٥٠٠	٣٦٤٥١٢	٣٣٤	٠,٠٠٣	٠,٠٢٣	٢,٣	٠,٣
١٥٠٠-	٥٥٠٨٩٨	٣١١	٠,٠٠٥	٠,٠٢١	٤,٤	٠,٨
٢٠٠٠-	٩٧٠٦٣٨	٤٢٨	٠,٠٠٩	٠,٠٢٩	٧,٣	١,٧
٢٥٠٠-	٣٨٣٤٣٤٦	١٢٦٧	٠,٠٣٤	٠,٠٨٦	١٥,٩	٥,١
٣٥٠٠-	٧٤١٦٠٨٧	١٨٥٥	٠,٠٦٦	٠,١٢٥	٢٨,٤	١١,٧
٤٥٠٠-	١٤٩٨٣١٧٠	٢٨٦٤	٠,١٣٤	٠,١٩٣	٤٧,٧	٢٥,١
٦٠٠٠-	٢١٦٩٠١٧١	٣١٤٠	٠,١٩٤	٠,٢١٢	٦٨,٩	٤٤,٥
٨٠٠٠-	٢٦٩٨٤٣٢٥	٢٨٢٠	٠,٢٤١	٠,١٩٠	٨٧,٩	٦٨,٦
١٢٠٠٠-	١٣٠٤٩٤٠٣	٩٥٨	٠,١١٦	٠,٠٦٥	٩٤,٤	٨٠,٢
١٦٠٠٠-	٦٥٥٧٨٦٥	٣٧١	٠,٠٥٨	٠,٠٢٥	٩٦,٩	٨٦,٠
٢٠٠٠٠-	٤٦٢٣٧٦٩	٢١٠	٠,٠٤١	٠,٠١٤	٩٨,٣	٩٠,١
٢٥٠٠٠ فأكثر	١١٠٤٩٤٠٥	٢٤٧	٠,٠٩٩	٠,٠١٧	١٠٠,٠	١٠٠
مجموع	١١٢٠٧٤٥٨٩	١٤٨٠٥	١,٠٠٠	١,٠٠٠		

المصدر : د/ حامد محمود مرسى ،" قياس تطورعدالة توزيع الدخل العائلي في مصر (خلال الفترة ١٩٥٩/٥٨ – ١٩٩٦/٩٥) ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، إبريل ٢٠٠١ ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ١٠٠.

جدول رقم (١٤)

حساب معامل جيني للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٥٠٠	٢,٣	٠,٣	-	٠,٦٩	-
١٥٠٠-	٢,١	٠,٥	٠,٣	١,٠٥	٠,٦٣
٢٠٠٠-	٢,٩	٠,٩	٠,٨	٢,٦١	٢,٣٢
٢٥٠٠-	٨,٦	٣,٤	١,٧	٢٩,٢٤	١٤,٦٢
٣٥٠٠-	١٢,٥	٦,٦	٥,١	٨٢,٥	٦٣,٧٥
٤٥٠٠-	١٩,٣	١٣,٤	١١,٧	٢٥٨,٦٢	٢٢٥,٨١
٦٠٠٠-	٢١,٢	١٩,٤	٢٥,١	٤١١,٢٨	٥٣٢,١٢
٨٠٠٠-	١٩,٠	٢٤,١	٤٤,٥	٤٥٧,٩	٨٤٥,٥
١٢٠٠٠-	٦,٥	١١,٦	٦٨,٦	٧٥,٤	٤٤٥,٩
١٦٠٠٠-	٢,٥	٥,٨	٨٠,٢	١٤,٥	٢٠٠,٥
٢٠٠٠٠-	١,٤	٤,١	٨٦,٠	٥,٧٤	١٢٠,٤
٢٥٠٠٠ فأكثر	١,٧	٩,٩	٩٠,١	١٦,٨٣	١٥٣,١٧
مجموع	%١٠٠	%١٠٠		١٣٥٦,٣٦	٢٦٠٤,٧٢

المصدر : المرجع السابق

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٣٥٦,٣٦ + ٢٦٠٤,٧٢

= ٦٧٨,١٨ + ٢٦٠٤,٧٢

= ٣٢٨٢,٩

معامل جنيي = ١- ٣٢٨٢,٩ / ٥٠٠٠

= ١- ٠,٦٥٦٥٨

= ٠,٣٤٣٤٢

جدول رقم (١٥)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية)عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الإنفاق	إجمالي الإنفاق	عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر
١٠٠٠-	66704	88	0.0007	0.0059	0.070	0.59
١٠٠٠-	76510	70	0.0008	0.0047	0.149394	1.0628
١٢٠٠-	301312	214	0.0031	0.0145	0.462065	2.5083
١٦٠٠-	1432544	712	0.0149	0.0481	1.948614	7.3175
٢٤٠٠-	3178656	1132	0.0330	0.0765	5.247101	14.9635
٣٢٠٠-	5374728	1503	0.0558	0.1015	10.82445	25.1155
٤٠٠٠-	7786170	1785	0.0808	0.1206	18.90415	37.1722
٤٨٠٠-	9257140	1801	0.0961	0.1216	28.51027	49.3370
٥٦٠٠-	13999284	2301	0.1453	0.1554	43.0373	64.8791
٦٨٠٠-	11541285	1593	0.1198	0.1076	55.01368	75.6390
٨٠٠٠-	13932087	1599	0.1446	0.1080	69.47098	86.4394
١٠٠٠٠-	8352822	786	0.0867	0.0531	78.13869	91.7484
١٢٠٠٠-	5108001	409	0.0530	0.0276	83.43926	94.5110
١٤٠٠٠ فأكثر	15959860	812	0.1656	0.0548	100.000	100.000
الاجمالى	**96367103**	**14805**			**100.000**	١٠٠,٠٠٠

المصدر :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ١٩٩٦/٩٥، المجلد الثاني– جزء ثاني ، إنفاق وإستهلاك الحضر ، ص ٢/١٣ -٢/١٤ .

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية١٩٩٦/٩٥، المجلد الثالث– الجزء الأول ، دخل وإنفاق الريف ، ص ٣/١١-٣/١٢ .

جدول رقم (١٦)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الانفاق للاسرة	أنصبة عدد الاسرة س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
١٠٠٠-	0.594	0.069	0.000	0.041	0.000
١٠٠٠-	0.473	0.079	0.069	0.038	0.033
١٢٠٠-	1.445	0.313	0.149	0.452	0.215
١٦٠٠-	4.809	1.487	0.461	7.149	2.218
٢٤٠٠-	7.646	3.298	1.948	25.220	14.893
٣٢٠٠-	10.152	5.577	5.246	56.621	53.261
٤٠٠٠-	12.057	8.080	10.824	97.415	130.498
٤٨٠٠-	12.165	9.606	18.903	116.857	229.956
٥٦٠٠-	15.542	14.527	28.509	225.780	443.096
٦٨٠٠-	10.760	11.976	43.037	128.864	463.068
٨٠٠٠-	10.800	14.457	55.013	156.145	594.162
١٠٠٠٠-	5.309	8.668	69.470	46.017	368.818
١٢٠٠٠-	2.763	5.301	78.138	14.643	215.862
١٤٠٠٠ فأكثر	5.485	16.562	83.438	90.834	457.629
الاجمالى			100.000	**966.076**	**2973.709**

المصدر : الجدول رقم (١٥)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٩٦٦,٠٧٦ + ٢٩٧٣,٧٠٩

= ٤٨٣,٠٣٨ + ٢٩٧٣,٧٠٩ = ٣٤٥٦,٧٤٦

معامل جينى = ١- ٣٤٥٦,٧٤٦

٥٠٠٠

= ١- ٠,٦٩١٣٤٩

= **٠,٣٠٩١**

دول رقم (١٧)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (حضر) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الإنفاق	إجمالي الانفاق	عدد الأسر	أنصبة الأنفاق	أنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الأنفاق
أقل من ١٠٠٠	8613	11	0.00017	0.0017	0.017	0.17
١٠٠٠-	28392	26	0.00056	0.0039	0.073	0.56
١٢٠٠-	58425	41	0.00116	0.0062	0.189	1.18
١٦٠٠-	541476	267	0.01070	0.0404	1.259	5.22
٢٤٠٠-	1105958	394	0.02186	0.0596	3.445	11.18
٣٢٠٠-	1835928	516	0.03629	0.0780	7.075	18.98
٤٠٠٠-	2885658	662	0.05705	0.1001	12.780	28.98
٤٨٠٠-	3486954	678	0.06893	0.1025	19.673	39.23
٥٦٠٠-	5889312	968	0.11643	0.1463	31.315	53.87
٦٨٠٠-	5480545	755	0.10834	0.1141	42.150	65.28
٨٠٠٠-	7785862	889	0.15392	0.1344	57.542	78.72
١٠٠٠٠-	5332086	498	0.10541	0.0753	68.083	86.25
١٢٠٠٠-	3509240	280	0.06937	0.0423	75.020	90.48
١٤٠٠٠ فأكثر	12635910	630	0.24980	0.0952	100.000	100.00
الاجمالى	50584359	6615	1.00000	1.0000		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية١٩٩٦/٩٥، المجلد الثاني– جزء ثاني ، إنفاق وإستهلاك الحضر، ص ٢/١٣ -٢/١٤ .

جدول رقم (١٨)
حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (حضر) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الإنفاق	أنصبة الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٠٠٠	0.17	0.017	0	0.003	0
١٠٠٠-	0.39	0.056	0.017	0.0221	0.0
١٢٠٠-	0.62	0.116	0.073	0.072	0.0
١٦٠٠-	4.04	1.070	0.189	4.321	0.8
٢٤٠٠-	5.96	2.186	1.259	13.022	7.5
٣٢٠٠-	7.80	3.629	3.445	28.311	26.9
٤٠٠٠-	10.01	5.705	7.075	57.090	70.8
٤٨٠٠-	10.25	6.893	12.780	70.653	131.0
٥٦٠٠-	14.63	11.643	19.673	170.370	287.9
٦٨٠٠-	11.41	10.834	31.315	123.659	357.4
٨٠٠٠-	13.44	15.392	42.150	206.853	566.5
١٠٠٠٠-	7.53	10.541	57.542	79.356	433.2
١٢٠٠٠-	4.23	6.937	68.083	29.365	288.2
١٤٠٠٠ فأكثر	9.52	24.980	75.020	237.904	714.5
الإجمالى	100	100.000	100.000	**1021.000**	**2884.58**

المصدر : الجدول رقم (١٧)

معامل جيني = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٠٢١ + ٢٨٨٤,٥٨

= ٥١٠,٥ + ٢٨٨٤,٥٨ = ٣٣٩٥,٠٨

معامل جيني = ١- ٣٣٩٥,٠٨

٥٠٠٠

= ١- ٠,٦٧٩٠١٦ = **٠,٣٢٠٩**

جدول رقم (١٩)
إشتقاق منحنى لورنز للانفاق العائلى (ريف) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الإنفاق	إجمالي الإنفاق	عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ١٠٠٠	58076	77	0.0013	0.0094	0.130	0.940
١٠٠٠-	48117	44	0.0011	0.0054	0.235	1.478
١٢٠٠-	232993	166	0.0051	0.0203	0.744	3.506
١٦٠٠-	890997	445	0.0195	0.0544	2.691	8.944
٢٤٠٠-	2072880	738	0.0453	0.0902	7.221	17.963
٣٢٠٠-	3528782	987	0.0771	0.1206	14.932	30.025
٤٠٠٠-	4900087	1123	0.1071	0.1372	25.640	43.748
٤٨٠٠-	5770322	1123	0.1261	0.1372	38.249	57.472
٥٦٠٠-	8111145	1333	0.1772	0.1629	55.973	73.762
٦٨٠٠-	6060927	838	0.1324	0.1024	69.217	84.002
٨٠٠٠-	6145142	710	0.1343	0.0868	82.646	92.679
١٠٠٠٠-	3020982	288	0.0660	0.0352	89.247	96.198
١٢٠٠٠-	1598790	129	0.0349	0.0158	92.741	97.775
١٤٠٠٠ فأكثر	3323442	182	0.0726	0.0222	100.00	100.00
الإجمالي	45762681	8183	1.0000	1.000		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية١٩٩٦/٩٥، المجلد الثالث– الجزء الأول ، دخل وإنفاق الريف ، ص ٣/١١-٣/١٢ .

جدول رقم (٢٠)
حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (ريف) عام ١٩٩٦/٩٥

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح -١	س ص	س ص ح-١
أقل من ١٠٠٠	٠,٩٤	٠,١٢٦٩	-	٠,١١٩	-
-١٠٠٠	٠,٥٤	٠,١٠٥١	٠,١٢٦٩	٠,٠٥٧	٠,٠٦٨
-١٢٠٠	٢,٠٣	٠,٥٠٩١	٠,٢٣٤	١,٠٣٣	٠,٤٧٥
-١٦٠٠	٥,٤٤	١,٩٤٨	٠,٧٤٣	١٠,٥٩٧	٤,٠٤٢
-٢٤٠٠	٩,٠٣	٤,٥٢٩	٢,٦٩١	٤٠,٩	٢٤,٣
-٣٢٠٠	١٢,٠٦	٧,٧٣٢	٧,٢٢	٩٣,٢٤٨	٨٧,٠٧٣
-٤٠٠٠	١٣,٢	١٠,٧٠٧	١٤,٩٥٢	١٤٦,٩	٢٠٥,١٤١
-٤٨٠٠	١٣,٧٢	١٢,٦٠٨	٢٥,٦٥٩	١٧٢,٩٨	٣٥٢,٠٤
-٥٦٠٠	١٦,٢٩	١٧,٧٢٣	٣٨,٢٦٧	٢٨٨,٧١	٦٢٣,٣٧
-٦٨٠٠	١٠,٢٤	١٣,٢٤٣	٥٥,٩٩	١٣٥,٦١	٥٧٣,٣٤
-٨٠٠٠	٨,٦٧	١٣,٤٢٧	٦٩,٢٣٣	١١٦,٤١	٦٠٠,٢٥
-١٠٠٠٠	٣,٥٢	٦,٦	٨٢,٦٦	٢٣,٢٣٢	٢٩٠,٩٦
-١٢٠٠٠	١,٥٨	٣,٤٩٣	٨٩,٢٦	٥,١٩	١٤١,٠٣١
١٤٠٠٠ فأكثر	٢,٢٢	٧,٢٦٢	٩٢,٧٥٣	١٦,١٢٢	٢٠٥,٩١
الاجمالى	١٠٠	١٠٠		١٠٥١,١١	٣١٠٨

المصدر : جدول رقم (١٩)

معامل جينى = ١- ع

٥٠٠٠

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٠٥١,١١ + ٣١٠٨

= ٥٢٥,٥٥٥ + ٣١٠٨ = ٣٦٣٣,٥٥٥

معامل جينى = ١- ٣٦٣٣,٥٥٥

٥٠٠٠

= ١- ٠,٧٢٦٧١١ = ٠,٢٧٣

جدول رقم (٢١)
اشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الدخل	عدد الاسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
-١٠٠٠	15	11851	0.00031	٠,٠٠٠٠٢	0.031	0.0020
-١٠٠٠	397	644333	0.0083	0.0011	0.861	0.112
-٢٠٠٠	850	2170468	0.0178	0.0037	2.637	0.482
-٣٠٠٠	1516	5368850	0.0317	0.0092	5.805	1.40
-٤٠٠٠	2521	11439007	0.0527	0.0195	11.074	3.35
-٥٠٠٠	3542	19538205	0.0740	0.0333	18.477	6.68
-٦٠٠٠	4398	28552455	0.0919	0.0487	27.668	11.56
-٧٠٠٠	4581	34339510	0.0957	0.0586	37.242	17.42
-٨٠٠٠	8179	73353650	0.1709	0.1252	54.335	29.93
-١٠٠٠٠	5971	65345054	0.1248	0.1115	66.814	41.08
-١٢٠٠٠	4350	56213500	0.0909	0.0959	75.905	50.67
-١٤٠٠٠	2975	44431624	0.0622	0.0758	82.123	58.25
-١٦٠٠٠	1959	33087572	0.0409	0.0565	86.217	63.90
-١٨٠٠٠	1420	28703388	0.0297	0.0490	89.184	68.80
-٢٠٠٠٠	3027	72276357	0.0633	0.1233	95.511	81.13
-٣٠٠٠٠	974	33358870	0.0204	0.0569	97.546	86.82
-٤٠٠٠٠	427	19047703	0.0089	0.0325	98.438	90.07
-٥٠٠٠٠	438	25701670	0.0092	0.0439	99.354	94.46
-٧٠٠٠٠	205	16947313	0.0043	0.0289	99.782	97.35
١٠٠٠٠٠ فأكثر	104	15530755	0.0022	0.0265	100.000	100.0000
مجموع	47849	586062135	١٠٠	١٠٠		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني– الجزء الثالث ، دخل وإنفاق الحضر، ص ٢/٥٩٥ .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثالث – الجزء الثالث ، دخل وإنفاق الريف، ص ٣/٥٤٣ .

جدول رقم (٢٢)
حساب معامل جيني للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
-١٠٠٠	0.031	0.002	0	٠,٠٠٠٠٦	0
-١٠٠٠	0.830	0.110	0.002	0.091	0.0017
-٢٠٠٠	1.776	0.370	0.112	0.658	0.1989
-٣٠٠٠	3.168	0.916	0.482	2.902	1.5281
-٤٠٠٠	5.269	1.952	1.398	10.284	7.3677
-٥٠٠٠	7.402	3.334	3.350	24.678	24.8000
-٦٠٠٠	9.191	4.872	6.684	44.780	61.4359
-٧٠٠٠	9.574	5.859	11.556	56.097	110.6353
-٨٠٠٠	17.093	12.516	17.415	213.947	297.6865
-١٠٠٠٠	12.479	11.150	29.932	139.137	373.5128
-١٢٠٠٠	9.091	9.592	41.082	87.199	373.4764
-١٤٠٠٠	6.217	7.581	50.673	47.137	315.0599
-١٦٠٠٠	4.094	5.646	58.255	23.114	238.5021
-١٨٠٠٠	2.968	4.898	63.900	14.535	189.6353
-٢٠٠٠٠	6.326	12.333	68.798	78.018	435.2270
-٣٠٠٠٠	2.036	5.692	81.131	11.587	165.1471
-٤٠٠٠٠	0.892	3.250	86.823	2.900	77.4797
-٥٠٠٠٠	0.915	4.385	90.073	4.014	82.4508
-٧٠٠٠٠	0.428	2.892	94.458	1.239	40.4689
١٠٠٠٠٠ فأكثر	0.217	2.650	97.350	0.576	21.1591
إجمالي	100			762.893	**2815.773**

المصدر: الجدول رقم (٢١)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٧٦٢,٨٩٣ + ٢٨١٥,٧٣٣

= ٣٨١,٤٤٦٥ +٢٨١٥,٧٣٣ = ٣١٩٧,١٧٩٥

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣١٩٧,١٧٩٥}{٥٠٠٠}$

= ١- ٠,٦٣٩٤٣٥٩ =٠,٣٦٠٥

جدول رقم (٢٣)
اشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (حضر) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
١٠٠٠-	3	2279	0.0001	5.54E-06	0.01	0.0006
١٠٠٠-	154	259111	0.0054	0.00063	0.55	0.064
٢٠٠٠-	346	881967	0.0120	0.00214	1.75	0.28
٣٠٠٠-	675	2392088	0.0235	0.00581	4.10	0.86
٤٠٠٠-	1108	5029740	0.0385	0.01222	7.95	2.08
٥٠٠٠-	1570	8656022	0.0546	0.02103	13.41	4.18
٦٠٠٠-	2119	13737144	0.0737	0.03337	20.78	7.52
٧٠٠٠-	2328	17473834	0.0810	0.04245	28.88	11.77
٨٠٠٠-	4475	40226642	0.1556	0.09773	44.44	21.54
١٠٠٠٠-	3645	39932887	0.1268	0.09702	57.12	31.24
١٢٠٠٠-	2948	38090307	0.1025	0.09254	67.37	40.50
١٤٠٠٠-	2118	31662452	0.0737	0.07692	74.73	48.19
١٦٠٠٠-	1467	24801405	0.0510	0.06025	79.84	54.21
١٨٠٠٠-	1217	22975332	0.0423	0.05582	84.07	59.79
٢٠٠٠٠-	2559	61371395	0.0890	0.14910	92.97	74.70
٣٠٠٠٠-	897	30717972	0.0312	0.07463	96.09	82.17
٤٠٠٠٠-	401	17869195	0.0139	0.04341	97.48	86.51
٥٠٠٠٠-	424	24846460	0.0147	0.06036	98.96	92.55
٧٠٠٠٠-	199	16477806	0.0069	0.04003	99.65	96.55
١٠٠٠٠٠ فأكثر	101	14207035	0.0035	0.03452	100	100
مجموع	**28754**	**411611073**	1.0000	1		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني– الجزء الثالث ، دخل وإنفاق الحضر، ص ٢/٥٩٥ .

جدول رقم (٢٤)

حساب معامل جيني للدخل العائلي (حضر) عام ٩٩ /٢٠٠٠

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
-١٠٠٠	0.010	0.0006	0	0.000006	0
-١٠٠٠	0.536	0.063	0.0006	0.034	0.0003
-٢٠٠٠	1.203	0.214	0.0635	0.258	0.08
-٣٠٠٠	2.347	0.581	0.2778	1.364	0.65
-٤٠٠٠	3.853	1.222	0.8589	4.709	3.31
-٥٠٠٠	5.460	2.103	2.0809	11.482	11.36
-٦٠٠٠	7.369	3.337	4.1839	24.595	30.83
-٧٠٠٠	8.096	4.245	7.5213	34.371	60.89
-٨٠٠٠	15.563	9.773	11.7665	152.097	183.12
-١٠٠٠٠	12.676	9.702	21.5395	122.982	273.04
-١٢٠٠٠	10.252	9.254	31.2411	94.876	320.30
-١٤٠٠٠	7.366	7.692	40.4950	56.661	298.28
-١٦٠٠٠	5.102	6.025	48.1874	30.741	245.85
-١٨٠٠٠	4.232	5.582	54.2128	23.625	229.45
-٢٠٠٠٠	8.900	14.910	59.7946	132.694	532.15
-٣٠٠٠٠	3.120	7.463	74.7046	23.281	233.05
-٤٠٠٠٠	1.395	4.341	82.1675	6.054	114.59
-٥٠٠٠٠	1.475	6.036	86.5088	8.901	127.56
-٧٠٠٠٠	0.692	4.003	92.5452	2.771	64.05
١٠٠٠٠٠ فأكثر	0.351	3.452	96.5484	1.212	33.91
إجمالى				732.70	2762.49

المصدر : الجدول رقم (٢٣)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٧٣٢,٧٠ + ٢٧٦٢,٤٨٨

= ٣٦٦,٣٥٤ +٢٧٦٢,٤٨٨ = ٣١٢٨,٨٤٢

معامل جيني = ١ - $\frac{٣١٢٨,٨٤٢}{٥٠٠٠}$

= ١- ٠,٦٢٥٧٦٨ = ٠,٣٧٤

جدول رقم (٢٥)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (ريف) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالى الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
١٠٠٠-	12	9572	0.00063	0.00005	0.00063	0.00005
١٠٠٠-	243	385222	0.01273	0.0022	0.0134	0.0023
٢٠٠٠-	504	1288501	0.02639	0.0074	0.0397	0.0096
٣٠٠٠-	841	2976762	0.04404	0.0171	0.0838	0.0267
٤٠٠٠-	1412	6409267	0.07400	0.0367	0.1578	0.0635
٥٠٠٠-	1972	10882183	0.10327	0.0624	0.2611	0.1258
٦٠٠٠-	2279	14815311	0.11935	0.0849	0.3804	0.2108
٧٠٠٠-	2253	16865676	0.11799	0.0967	0.4984	0.3074
٨٠٠٠-	3704	33127008	0.19398	0.1899	0.6924	0.4973
١٠٠٠٠-	2326	25412167	0.12181	0.1457	0.8142	0.6430
١٢٠٠٠-	1402	18123193	0.07342	0.1039	0.8876	0.7469
١٤٠٠٠-	857	12769172	0.04488	0.0732	0.9325	0.8201
١٦٠٠٠-	492	8286167	0.02577	0.0475	0.9583	0.8676
١٨٠٠٠-	203	5728056	0.01063	0.0328	0.9689	0.9004
٢٠٠٠٠-	468	10904962	0.02451	0.0625	0.9934	0.9629
٣٠٠٠٠-	77	2640898	0.00403	0.0151	0.9974	0.9781
٤٠٠٠٠-	26	1178508	0.00136	0.0068	0.9988	0.9848
٥٠٠٠٠-	14	855210	0.00073	0.0049	0.9995	0.9897
٧٠٠٠٠-	6	469507	0.00031	0.0027	0.9998	0.9924
١٠٠٠٠٠ فأكثر	3	1323720	0.00016	0.0076	1.0000	1.0000
مجموع		**174451062**	**1.00000**			

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثالث – الجزء الثالث ، دخل وإنفاق الريف ، ص ٣/٥٤٣ .

جدول رقم (٢٦)

حساب معامل جينى للدخل العائلى (ريف) عام **٢٠٠٠/٩٩**

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
-١٠٠٠	0.063	0.005	0.0000	0.0003	0.000
-١٠٠٠	1.273	0.221	0.005	0.281	0.007
-٢٠٠٠	2.639	0.739	0.226	1.949	0.597
-٣٠٠٠	4.404	1.706	0.965	7.515	4.250
-٤٠٠٠	7.400	3.674	2.671	27.187	19.767
-٥٠٠٠	10.327	6.238	6.345	64.421	65.529
-٦٠٠٠	11.935	8.493	12.583	101.359	150.181
-٧٠٠٠	11.799	9.668	21.076	114.070	248.670
-٨٠٠٠	19.398	18.989	30.744	368.349	596.356
-١٠٠٠٠	12.181	14.567	49.733	177.443	605.806
-١٢٠٠٠	7.342	10.389	64.300	76.276	472.104
-١٤٠٠٠	4.488	7.320	74.688	32.851	335.208
-١٦٠٠٠	2.577	4.750	82.008	12.238	211.301
-١٨٠٠٠	1.063	3.283	86.758	3.491	92.233
-٢٠٠٠٠	2.451	6.251	90.041	15.321	220.683
-٣٠٠٠٠	0.403	1.514	96.292	0.610	38.830
-٤٠٠٠٠	0.136	0.676	97.806	0.092	13.317
-٥٠٠٠٠	0.073	0.490	98.482	0.036	7.220
-٧٠٠٠٠	0.031	0.269	98.972	0.008	3.110
١٠٠٠٠٠ فأكثر	0.016	0.759	99.241	0.012	1.559
إجمالى	100	100	100	**1003.511**	**3086.730**

المصدر : الجدول رقم (٢٥)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٠٠٣,٥١١ + ٣٠٨٦,٧٣٠

= ٥٠١,٧٥٥ + ٣٠٨٦,٧٣٠ = ٣٥٨٨,٤٨٥

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٥٨٨,٤٨٥}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧١٧٦٩٧١ = ٠,٢٨٢

جدول رقم (٢٧)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
-١٠٠٠	27	22219	0.00056	0.00005	0.056	0.005
-١٠٠٠	554	880092	0.01155	0.00185	1.212	0.190
-٢٠٠٠	1362	3463455	0.02841	0.00730	4.052	0.920
-٣٠٠٠	2405	8421274	0.05016	0.01774	9.068	2.693
-٤٠٠٠	3950	17660234	0.08238	0.03720	17.306	6.413
-٥٠٠٠	5034	27334637	0.10499	0.05758	27.805	12.171
-٦٠٠٠	5273	33744774	0.10997	0.07108	38.802	19.278
-٧٠٠٠	4959	36513135	0.10342	0.07691	49.144	26.969
-٨٠٠٠	8022	70480374	0.16730	0.14845	65.874	41.815
-١٠٠٠٠	5204	55844786	0.10853	0.11763	76.727	53.577
-١٢٠٠٠	3309	41733446	0.06901	0.08790	83.628	62.368
-١٤٠٠٠	2081	30262418	0.04340	0.06374	87.968	68.742
-١٦٠٠٠	1347	22147481	0.02809	0.04665	90.778	73.407
-١٨٠٠٠	980	17920756	0.02044	0.03775	92.822	77.182
-٢٠٠٠٠	2079	47744199	0.04336	0.10056	97.157	87.238
-٣٠٠٠٠	652	21246916	0.01360	0.04475	98.517	91.713
-٤٠٠٠٠	293	12312845	0.00611	0.02593	99.128	94.307
-٥٠٠٠٠	291	15916356	0.00607	0.03352	99.735	97.659
-٧٠٠٠٠	97	7434461	0.00202	0.01566	99.937	99.225
١٠٠٠٠٠ فأكثر	30	3678947	0.00063	0.00775	100	100
مجموع	**47949**	**474762805**	**1**	1		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني– الجزء الاول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الحضر، ص ص ٢/١٣-٢/١٦ .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثالث– الجزء الأول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الريف، ص ص ٣/١١-٣/١٤ .

جدول رقم (٢٨)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام **٢٠٠٠/٩٩**

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
-١٠٠٠	0.056	0.005	0	0.0003	0
-١٠٠٠	1.155	0.185	0.005	0.214	0.005
-٢٠٠٠	2.841	0.730	0.190	2.072	0.540
-٣٠٠٠	5.016	1.774	0.920	8.897	4.612
-٤٠٠٠	8.238	3.720	2.693	30.643	22.188
-٥٠٠٠	10.499	5.758	6.413	60.446	67.329
-٦٠٠٠	10.997	7.108	12.171	78.164	133.842
-٧٠٠٠	10.342	7.691	19.278	79.540	199.382
-٨٠٠٠	16.730	14.845	26.969	248.367	451.202
-١٠٠٠٠	10.853	11.763	41.815	127.663	453.822
-١٢٠٠٠	6.901	8.790	53.577	60.663	369.741
-١٤٠٠٠	4.340	6.374	62.368	27.664	270.677
-١٦٠٠٠	2.809	4.665	68.742	13.105	193.112
-١٨٠٠٠	2.044	3.775	73.407	7.715	150.032
-٢٠٠٠٠	4.336	10.056	77.182	43.603	334.648
-٣٠٠٠٠	1.360	4.475	87.238	6.085	118.624
-٤٠٠٠٠	0.611	2.593	91.713	1.585	56.043
-٥٠٠٠٠	0.607	3.352	94.307	2.035	57.234
-٧٠٠٠٠	0.202	1.566	97.659	0.317	19.756
١٠٠٠٠٠ **فأكثر**	0.063	0.775	99.225	0.048	6.208
إجمالى			100	**798.828**	**2909.000**

المصدر : الجدول رقم (٢٧)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٧٩٨,٨٢٨ + ٢٩٠٩

= ٣٩٩,٤١٤ + ٢٩٠٩ = ٣٣٠٨,٤٠

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٣٠٨,٤٠}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٦١٦٨٠ = ٠,٣٣٨

جدول رقم (٢٩)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (حضر) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
١٠٠٠-	4	3413	0.0001	0.00001	0.014	0.001
١٠٠٠-	217	352793	0.0075	0.0011	0.769	0.107
٢٠٠٠-	573	1456665	0.0199	0.0044	2.761	0.544
٣٠٠٠-	1033	3620424	0.0359	0.0109	6.354	1.631
٤٠٠٠-	1740	7781503	0.0605	0.0234	12.405	3.967
٥٠٠٠-	2363	12839263	0.0822	0.0385	20.623	7.821
٦٠٠٠-	2614	16762333	0.0909	0.0503	29.714	12.852
٧٠٠٠-	2689	19785631	0.0935	0.0594	39.066	18.791
٨٠٠٠-	4819	42488631	0.1676	0.1275	55.825	31.545
١٠٠٠٠-	3536	38038229	0.1230	0.1142	68.123	42.964
١٢٠٠٠-	2408	30476644	0.0837	0.0915	76.497	52.112
١٤٠٠٠-	1616	23561968	0.0562	0.0707	82.117	59.184
١٦٠٠٠-	1121	18505844	0.0390	0.0555	86.016	64.739
١٨٠٠٠-	839	15412287	0.0292	0.0463	88.934	69.366
٢٠٠٠٠-	1870	43297204	0.0650	0.1300	95.437	82.362
٣٠٠٠٠-	616	20212241	0.0214	0.0607	97.579	88.430
٤٠٠٠٠-	285	11975157	0.0099	0.0359	98.571	92.024
٥٠٠٠٠-	287	15711901	0.0100	0.0472	99.569	96.741
٧٠٠٠٠-	95	7283534	0.0033	0.0219	99.899	98.927
١٠٠٠٠٠ فأكثر	29	3574970	0.0010	0.0107	100.000	100.000
مجموع	**28754**	**33314063**	1.0000	1.0000		

المصدر:الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني– الجزء الاول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الحضر، ص ص ٢/١٣-٢/١٦ .

جدول رقم (٣٠)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (حضر) عام **٢٠٠٠/٩٩**

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح ـ ١
-١٠٠٠	0.014	0.001	0.000	0.001	0
-١٠٠٠	0.755	0.106	0.001	0.0799	0.0008
-٢٠٠٠	1.993	0.437	0.107	0.8713	0.2131
-٣٠٠٠	3.593	1.087	0.544	3.9042	1.9550
-٤٠٠٠	6.051	2.336	1.631	14.1347	9.8693
-٥٠٠٠	8.218	3.854	3.967	31.6722	32.5986
-٦٠٠٠	9.091	5.032	7.821	45.7419	71.0976
-٧٠٠٠	9.352	5.939	12.852	55.5411	120.1918
-٨٠٠٠	16.759	12.754	18.791	213.7489	314.9339
-١٠٠٠٠	12.297	11.418	31.545	140.4128	387.9274
-١٢٠٠٠	8.374	9.148	42.964	76.6122	359.7973
-١٤٠٠٠	5.620	7.073	52.112	39.7491	292.8728
-١٦٠٠٠	3.899	5.555	59.184	21.6565	230.7358
-١٨٠٠٠	2.918	4.626	64.739	13.4990	188.9003
-٢٠٠٠٠	6.503	12.997	69.366	84.5231	451.1165
-٣٠٠٠٠	2.142	6.067	82.362	12.9978	176.4460
-٤٠٠٠٠	0.991	3.595	88.430	3.5629	87.6485
-٥٠٠٠٠	0.998	4.716	92.024	4.7074	91.8514
-٧٠٠٠٠	0.330	2.186	96.741	0.7223	31.9620
١٠٠٠٠٠ فأكثر	0.101	1.073	98.927	0.1082	9.9773
إجمالي	100	100	100	**764.2457**	**2860.0954**

المصدر : الجدول رقم (٢٩)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٧٦٤,٢٤٥ + ٢٨٨٦٠,٠٩٥

= ٣٨٢,١٢٢ + ٢٨٦٠,٠٩ = ٣٢٤٢,٢١

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٢٤٢,٢١}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٤٨٤٤٣٥ = ٠,٣٥١

جدول رقم (٣١)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (ريف) عام ٢٠٠٠/٩٩

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
-١٠٠٠	23	18806	0.00120	0.00013	0.120	0.013
-١٠٠٠	337	527299	0.01756	0.00372	1.875	0.386
-٢٠٠٠	789	2006790	0.04110	0.01417	5.986	1.803
-٣٠٠٠	1372	4800850	0.07148	0.03390	13.134	5.193
-٤٠٠٠	2210	9878731	0.11513	0.06975	24.647	12.168
-٥٠٠٠	2671	14495374	0.13915	0.10235	38.562	22.403
-٦٠٠٠	2659	16982441	0.13853	0.11991	52.415	34.395
-٧٠٠٠	2270	16727504	0.11826	0.11811	64.241	46.206
-٨٠٠٠	3203	27991743	0.16687	0.19765	80.927	65.971
-١٠٠٠٠	1668	17806557	0.08690	0.12573	89.617	78.544
-١٢٠٠٠	901	11256802	0.04694	0.07948	94.311	86.493
-١٤٠٠٠	465	6700450	0.02423	0.04731	96.734	91.224
-١٦٠٠٠	226	3641637	0.01177	0.02571	97.911	93.795
-١٨٠٠٠	141	2508469	0.00735	0.01771	98.645	95.567
-٢٠٠٠٠	209	4446995	0.01089	0.03140	99.734	98.707
-٣٠٠٠٠	36	1034675	0.00188	0.00731	99.922	99.437
-٤٠٠٠٠	8	337688	0.00042	0.00238	99.964	99.676
-٥٠٠٠٠	4	204455	0.00021	0.00144	99.984	99.820
-٧٠٠٠٠	2	150927	0.00010	0.00107	99.995	99.927
١٠٠٠٠٠ فأكثر	1	103977	0.00005	0.00073	100.000	100.000
مجموع	19195	141622170	1	1		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثالث – الجزء الأول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الريف ، ص ص ٣/١١-٣/١٤ .

جدول رقم (٣٢)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (ريف) عام **٢٠٠٠/٩٩**

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح – ١
-١٠٠٠	0.120	0.013	0	0.0016	0
-١٠٠٠	1.756	0.372	0.013	0.6537	0.0233
-٢٠٠٠	4.110	1.417	0.386	5.8245	1.5850
-٣٠٠٠	7.148	3.390	1.803	24.2300	12.8845
-٤٠٠٠	11.513	6.975	5.193	80.3108	59.7835
-٥٠٠٠	13.915	10.235	12.168	142.4243	169.3176
-٦٠٠٠	13.853	11.991	22.403	166.1113	310.3413
-٧٠٠٠	11.826	11.811	34.395	139.6811	406.7497
-٨٠٠٠	16.687	19.765	46.206	329.8128	771.0210
-١٠٠٠٠	8.690	12.573	65.971	109.2589	573.2722
-١٢٠٠٠	4.694	7.948	78.544	37.3096	368.6813
-١٤٠٠٠	2.423	4.731	86.493	11.4614	209.5292
-١٦٠٠٠	1.177	2.571	91.224	3.0275	107.4062
-١٨٠٠٠	0.735	1.771	93.795	1.3011	68.8989
-٢٠٠٠٠	1.089	3.140	95.567	3.4190	104.0553
-٣٠٠٠٠	0.188	0.731	98.707	0.1370	18.5123
-٤٠٠٠٠	0.042	0.238	99.437	0.0099	4.1443
-٥٠٠٠٠	0.021	0.144	99.676	0.0030	2.0771
-٧٠٠٠٠	0.010	0.107	99.820	0.0011	1.0401
١٠٠٠٠٠ **فأكثر**	0.005	0.073	99.927	0.0004	0.5206
إجمالى	100	100	100.000	**1054.98**	**3189.84**

المصدر : الجدول رقم (٣١)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ١٠٥٤,٩٧ + ٣١٨٩,٨٤

= ٥٢٧,٤٨ + ٣١٨٩,٨٤ = ٣١٧١٧,٣٢٩

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٧١٧,٣٢٩}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧٤٣٤٦٥٨ = ٠,٢٥٦٥

جدول رقم (٣٣)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	164	265270	0.0035	0.0004	0.348	0.042
٢٠٠٠-	503	1290496.8	0.0107	0.0020	1.417	0.246
٣٠٠٠-	900	3203550	0.0191	0.0051	3.328	0.751
٤٠٠٠-	1627	7431810.6	0.0346	0.0117	6.784	1.924
٥٠٠٠-	2394	13335777	0.0508	0.0210	11.869	4.029
٦٠٠٠-	3077	20106041	0.0654	0.0317	18.404	7.202
٧٠٠٠-	3725	27992630	0.0791	0.0442	26.316	11.621
٨٠٠٠-	3950	33686785	0.0839	0.0532	34.705	16.937
٩٠٠٠-	3836	36486498	0.0815	0.0576	42.853	22.696
١٠٠٠٠-	5223	56066294	0.1109	0.0885	53.946	31.545
١١٥٠٠-	4473	54718209	0.0950	0.0864	63.447	40.182
١٣٠٠٠-	4650	64891215	0.0988	0.1024	73.323	50.424
١٥٠٠٠-	3248	51809498	0.0690	0.0818	80.222	58.601
١٧٠٠٠-	3205	58956296	0.0681	0.0931	87.029	67.906
٢٠٠٠٠-	2604	57825726	0.0553	0.0913	92.560	77.033
٢٥٠٠٠-	1284	35068865	0.0273	0.0554	95.287	82.568
٣٠٠٠٠-	1586	59003324	0.0337	0.0931	98.656	91.881
٥٠٠٠٠-	421	25255958	0.0089	0.0399	99.550	95.867
٧٥٠٠٠-	114	9702927.6	0.0024	0.0153	99.792	97.399
١٠٠٠٠٠فأكثر	98	16482179	0.0021	0.0260	100	100
مجموع	**47082**	**63357934**	1.0000	1.0000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، المجلد الخامس ، متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبى للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٢

جدول رقم (٣٤)
حساب معامل جينى للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.348	0.0419	0	0.015	0
-٢٠٠٠	1.068	0.2037	0.042	0.218	0.045
-٣٠٠٠	1.912	0.5056	0.246	0.967	0.469
-٤٠٠٠	3.456	1.1730	0.751	4.053	2.596
-٥٠٠٠	5.085	2.1048	1.924	10.703	9.784
-٦٠٠٠	6.535	3.1734	4.029	20.739	26.331
-٧٠٠٠	7.912	4.4182	7.202	34.955	56.983
-٨٠٠٠	8.390	5.3169	11.621	44.607	97.492
-٩٠٠٠	8.147	5.7588	16.937	46.920	137.998
-١٠٠٠٠	11.093	8.8491	22.696	98.167	251.779
-١١٥٠٠	9.500	8.6364	31.545	82.049	299.695
-١٣٠٠٠	9.876	10.2420	40.182	101.154	396.851
-١٥٠٠٠	6.899	8.1773	50.424	56.412	347.854
-١٧٠٠٠	6.807	9.3053	58.601	63.344	398.913
-٢٠٠٠٠	5.531	9.1268	67.906	50.478	375.575
-٢٥٠٠٠	2.727	5.5350	77.033	15.095	210.081
-٣٠٠٠٠	3.369	9.3127	82.568	31.371	278.138
-٥٠٠٠٠	0.894	3.9862	91.881	3.564	82.158
-٧٥٠٠٠	0.242	1.5314	95.867	0.371	23.212
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.208	2.6014	97.399	0.541	20.273
مجموع	100	100	100.0000	**665.722**	**3016.229**

المصدر: الجدول رقم (٣٣)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٦٥٥,٧٢٢ + ٣٠١٦,٢٢٩

= ٣٣٢,٨٦١ +٣٠١٦,٢٢٩ = ٣٣٤٩,٩

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٣٤٩,٩}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٦٩٨١٨ = ٠,٣٣٠

جدول رقم (٣٥)
اشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (حضر) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	47	75096.6	0.0021	0.0002	0.21	0.02
٢٠٠٠-	147	383493.6	0.0067	0.0011	0.88	0.13
٣٠٠٠-	296	1052753.6	0.0135	0.0030	2.23	0.42
٤٠٠٠-	514	2345382	0.0234	0.0066	4.56	1.08
٥٠٠٠-	816	4564785.6	0.0371	0.0128	8.27	2.37
٦٠٠٠-	1018	6661792	0.0463	0.0187	12.90	4.24
٧٠٠٠-	1364	10253324	0.0620	0.0288	19.10	7.12
٨٠٠٠-	1566	13375832	0.0712	0.0376	26.22	10.88
٩٠٠٠-	1512	14397718	0.0687	0.0405	33.10	14.93
١٠٠٠٠-	2330	25026763	0.1059	0.0704	43.69	21.97
١١٥٠٠-	1992	24382080	0.0906	0.0686	52.75	28.83
١٣٠٠٠-	2302	32174824	0.1047	0.0905	63.21	37.87
١٥٠٠٠-	1683	26865729	0.0765	0.0755	70.86	45.43
١٧٠٠٠-	1879	34611932	0.0854	0.0973	79.41	55.16
٢٠٠٠٠-	1704	37961712	0.0775	0.1067	87.15	65.83
٢٥٠٠٠-	914	25039487	0.0416	0.0704	91.31	72.87
٣٠٠٠٠-	1344	50229178	0.0611	0.1412	97.42	86.99
٥٠٠٠٠-	374	22512893	0.0170	0.0633	99.12	93.32
٧٥٠٠٠-	104	8845200	0.0047	0.0249	99.59	95.81
١٠٠٠٠٠فأكثر	90	14899275	0.0041	0.0419	100	100
مجموع	**21996**	**35565924**	1	1.0000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، المجلد الخامس ،متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبى للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٣.

جدول رقم (٣٦)
حساب معامل جينى للدخل العائلي (حضر) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.21	0.02	0	0.005	0
-٢٠٠٠	0.67	0.11	0.0211	0.072	0.014
-٣٠٠٠	1.35	0.30	0.1289	0.398	0.174
-٤٠٠٠	2.34	0.66	0.4249	1.541	0.993
-٥٠٠٠	3.71	1.28	1.0844	4.761	4.023
-٦٠٠٠	4.63	1.87	2.3679	8.669	10.959
-٧٠٠٠	6.20	2.88	4.2409	17.877	26.299
-٨٠٠٠	7.12	3.76	7.1238	26.775	50.718
-٩٠٠٠	6.87	4.05	10.8847	27.827	74.821
-١٠٠٠٠	10.59	7.04	14.9329	74.539	158.182
-١١٥٠٠	9.06	6.86	21.9696	62.084	198.961
-١٣٠٠٠	10.47	9.05	28.8251	94.677	301.670
-١٥٠٠٠	7.65	7.55	37.8716	57.797	289.770
-١٧٠٠٠	8.54	9.73	45.4254	83.133	388.045
-٢٠٠٠٠	7.75	10.67	55.1571	82.687	427.295
-٢٥٠٠٠	4.16	7.04	65.8308	29.255	273.547
-٣٠٠٠٠	6.11	14.12	72.8711	86.293	445.257
-٥٠٠٠٠	1.70	6.33	86.9939	10.763	147.917
-٧٥٠٠٠	0.47	2.49	93.3238	1.176	44.125
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.41	4.19	95.8108	1.714	39.202
مجموع	100	100	100	**672.044**	**2881.970**

المصدر: الجدول رقم (٣٥)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٦٧٢,٠٤٤ + ٢٨٨١,٩٧٠

= ٣٣٦,٠٢٢ + ٢٨٨١,٩٧٠ = ٣٢١٧,٩٩٢

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٢١٧,٩٩٢}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٤٣٥٩٨٤ = ٠,٣٥٦٤

جدول رقم (٣٧)
اشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (ريف) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	117	190171.8	0.0047	0.0007	0.47	0.068
-٢٠٠٠	356	907016.8	0.0142	0.0033	1.88	0.395
-٣٠٠٠	605	2154344.5	0.0241	0.0077	4.29	1.169
-٤٠٠٠	1114	5091091.4	0.0444	0.0183	8.73	3.000
-٥٠٠٠	1578	8770997.4	0.0629	0.0315	15.02	6.155
-٦٠٠٠	2059	13444241	0.0820	0.0483	23.22	10.990
-٧٠٠٠	2362	17746887	0.0941	0.0638	32.63	17.372
-٨٠٠٠	2384	20314779	0.0950	0.0731	42.13	24.678
-٩٠٠٠	2324	22088923	0.0926	0.0794	51.39	32.621
-١٠٠٠٠	2903	31147158	0.1157	0.1120	62.96	43.823
-١١٥٠٠	2481	30336179	0.0988	0.1091	72.84	54.733
-١٣٠٠٠	2348	32716562	0.0935	0.1177	82.20	66.498
-١٥٠٠٠	1565	24943909	0.0624	0.0897	88.43	75.469
-١٧٠٠٠	1326	24344564	0.0528	0.0876	93.71	84.224
-٢٠٠٠٠	900	19863900	0.0359	0.0714	97.30	91.368
-٢٥٠٠٠	371	10056660	0.0148	0.0362	98.78	94.984
-٣٠٠٠٠	242	8774532.8	0.0096	0.0316	99.74	98.140
-٥٠٠٠٠	47	2742952.9	0.0019	0.0099	99.93	99.126
-٧٥٠٠٠	10	857831	0.0004	0.0031	99.97	99.435
١٠٠٠٠٠فأكثر	8	1571319.2	0.0003	0.0057	100.00	100.000
مجموع	**25100**	**278064020**	1	1.0000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، المجلد الخامس ، متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٤

جدول رقم (٣٨)
حساب معامل جيني للدخل العائلى (ريف) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.466135	0.068391	0	0.032	0
٢٠٠٠-	1.418327	0.32619	0.068	0.463	0.097
٣٠٠٠-	2.410359	0.774766	0.395	1.867	0.951
٤٠٠٠-	4.438247	1.830906	1.169	8.126	5.190
٥٠٠٠-	6.286853	3.154309	3.000	19.831	18.862
٦٠٠٠-	8.203187	4.834944	6.155	39.662	50.487
٧٠٠٠-	9.410359	6.382303	10.990	60.060	103.415
٨٠٠٠-	9.498008	7.305792	17.372	69.390	164.998
٩٠٠٠-	9.258964	7.943826	24.678	73.552	228.489
١٠٠٠٠-	11.56574	11.20143	32.621	129.553	377.291
١١٥٠٠-	9.884462	10.90978	43.823	107.837	433.165
١٣٠٠٠-	9.354582	11.76584	54.733	110.064	512.001
١٥٠٠٠-	6.23506	8.970563	66.498	55.932	414.622
١٧٠٠٠-	5.282869	8.755021	75.469	46.252	398.693
٢٠٠٠٠-	3.585657	7.143643	84.224	25.615	301.999
٢٥٠٠٠-	1.478088	3.616671	91.368	5.346	135.049
٣٠٠٠٠-	0.964143	3.15558	94.984	3.042	91.579
٥٠٠٠٠-	0.187251	0.986447	98.140	0.185	18.377
٧٥٠٠٠-	0.039841	0.308501	99.126	0.012	3.949
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.031873	0.565093	99.435	0.018	3.169
مجموع	100	100	100	**756.839**	**3262.383**

المصدر: الجدول رقم (٣٧)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٧٥٦,٨٣٩ + ٣٢٦٢,٣٨٣

= ٣٧٨,٤١٩ + ٣٢٦٢,٣٨٣ = ٣٦٤٠,٨٠٢

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٦٤٠,٨٠٢}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧٢٨١٦٠٥ = ٠,٢٧١٨

جدول رقم (٣٩)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلى (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ٢٠٠٠	282	436818	0.006	0.001	0.599	0.084
٢٠٠٠-	701	1776334	0.015	0.003	2.087	0.428
٣٠٠٠-	1441	5052434.2	0.031	0.010	5.147	1.405
٤٠٠٠-	2362	10573020.6	0.050	0.020	10.163	3.451
٥٠٠٠-	3485	19004402	0.074	0.037	17.563	7.127
٦٠٠٠-	4270	27429199	0.091	0.053	26.630	12.432
٧٠٠٠-	4645	34368819.5	0.099	0.066	36.493	19.081
٨٠٠٠-	4699	39353655.1	0.100	0.076	46.471	26.693
٩٠٠٠-	4212	39367036.8	0.089	0.076	55.415	34.308
١٠٠٠٠-	5306	55968218.6	0.113	0.108	66.682	45.134
١١٥٠٠-	3923	47059131.1	0.083	0.091	75.012	54.237
١٣٠٠٠-	3645	49759717.5	0.077	0.096	82.752	63.862
١٥٠٠٠-	2267	35359079.1	0.048	0.068	87.565	70.702
١٧٠٠٠-	2071	36990752.3	0.044	0.072	91.963	77.857
٢٠٠٠٠-	1640	35162912	0.035	0.068	95.445	84.659
٢٥٠٠٠-	799	20989730	0.017	0.041	97.142	88.719
٣٠٠٠٠-	1024	36581068.8	0.022	0.071	99.316	95.795
٥٠٠٠٠-	235	13404282.5	0.005	0.026	99.815	98.388
٧٥٠٠٠-	48	3872347.2	0.001	0.007	99.917	99.137
١٠٠٠٠٠فأكثر	39	4462641.3	0.001	0.009	100.000	100.000
مجموع	**47094**	**516971599**	1.000	1.000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، المجلد الرابع ، متوسط الإنفاق العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ص ٣٦-٣٨

جدول رقم (٤٠)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.599	0.084	0	0.051	0
-٢٠٠٠	1.489	0.344	0.084	0.511	0.126
-٣٠٠٠	3.060	0.977	0.428	2.990	1.310
-٢٤٠٠٠	5.016	2.045	1.405	10.258	7.049
-٥٠٠٠	7.400	3.676	3.451	27.203	25.535
-٦٠٠٠	9.067	5.306	7.127	48.107	64.618
-٧٠٠٠	9.863	6.648	12.432	65.572	122.624
-٨٠٠٠	9.978	7.612	19.081	75.955	190.384
-٩٠٠٠	8.944	7.615	26.693	68.107	238.736
-١٠٠٠٠	11.267	10.826	34.308	121.977	386.540
-١١٥٠٠	8.330	9.103	45.134	75.828	375.973
-١٣٠٠٠	7.740	9.625	54.237	74.498	419.784
-١٥٠٠٠	4.814	6.840	63.862	32.925	307.418
-١٧٠٠٠	4.398	7.155	70.702	31.466	310.917
-٢٠٠٠٠	3.482	6.802	77.857	23.686	271.129
-٢٥٠٠٠	1.697	4.060	84.659	6.888	143.633
-٣٠٠٠٠	2.174	7.076	88.719	15.386	192.908
-٥٠٠٠٠	0.499	2.593	95.795	1.294	47.802
-٧٥٠٠٠	0.102	0.749	98.388	0.076	10.028
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.083	0.863	99.137	0.071	8.210
مجموع	100	100	100.000	**682.850**	**3124.723**

المصدر : الجدول رقم (٣٩)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٦٨٢,٨٥٠ + ٣١٢٤,٧٢٣

= ٣٤١,٤٢٥+٣١٢٤,٧٢٣ = ٣٤٦٦,١٤٨

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٤٦٦,١٤٨}{٥٠٠٠}$

= ١- ٠,٦٩٣٢٢٩٦ = ٠,٣٠٦٧٧

جدول رقم (٤١)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (حضر) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الانفاق
أقل من ٢٠٠٠	75	113377.5	0.003	0.000	0.341	0.039
٢٠٠٠-	206	523755	0.009	0.002	1.278	0.218
٣٠٠٠-	461	1617787.3	0.021	0.006	3.374	0.772
٤٠٠٠-	718	3210393.4	0.033	0.011	6.638	1.870
٥٠٠٠-	1156	6312684.8	0.053	0.022	11.894	4.030
٦٠٠٠-	1483	9551261.5	0.067	0.033	18.637	7.298
٧٠٠٠-	1695	12564357	0.077	0.043	26.344	11.597
٨٠٠٠-	1907	16021088	0.087	0.055	35.014	17.079
٩٠٠٠-	1822	17059204	0.083	0.058	43.298	22.916
١٠٠٠٠-	2437	25789553	0.111	0.088	54.378	31.740
١١٥٠٠-	1941	23346542	0.088	0.080	63.204	39.729
١٣٠٠٠-	2045	28005048	0.093	0.096	72.502	49.311
١٥٠٠٠-	1442	22573501	0.066	0.077	79.058	57.035
١٧٠٠٠-	1428	25659875	0.065	0.088	85.551	65.815
٢٠٠٠٠-	1261	27205949	0.057	0.093	91.284	75.124
٢٥٠٠٠-	670	17782470	0.030	0.061	94.330	81.208
٣٠٠٠٠-	942	34134124	0.043	0.117	98.613	92.888
٥٠٠٠٠-	220	12682626	0.010	0.043	99.614	97.227
٧٥٠٠٠-	48	3872347.2	0.002	0.013	99.832	98.552
١٠٠٠٠٠فأكثر	37	4231553.1	0.002	0.014	100	100
مجموع	**21994**	**29225749**	1.000	1.000		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك فى جمهورية مصر العربية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، المجلد الرابع ،متوسط الانفاق العائلى والتوزيع النسبى للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للاسر المعيشية ، ص ص ٣٩-٤١ .

جدول رقم (٤٢)

حساب معامل جينى للإنفاق العائلى (حضر) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الانفاق	أنصبة عدد الاسر س	أنصبة الانفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح ـ ١
أقل من ٢٠٠٠	0.341	0.039	0	0.013	0
٢٠٠٠-	0.937	0.179	0.039	0.168	0.036
٣٠٠٠-	2.096	0.554	0.218	1.160	0.457
٤٠٠٠-	3.265	1.098	0.772	3.586	2.519
٥٠٠٠-	5.256	2.160	1.870	11.353	9.829
٦٠٠٠-	6.743	3.268	4.030	22.036	27.173
٧٠٠٠-	7.707	4.299	7.298	33.131	56.244
٨٠٠٠-	8.671	5.482	11.597	47.531	100.554
٩٠٠٠-	8.284	5.837	17.079	48.355	141.484
١٠٠٠٠-	11.080	8.824	22.916	97.775	253.917
١١٥٠٠-	8.825	7.988	31.740	70.498	280.113
١٣٠٠٠-	9.298	9.582	39.729	89.096	369.397
١٥٠٠٠-	6.556	7.724	49.311	50.640	323.299
١٧٠٠٠-	6.493	8.780	57.035	57.005	370.309
٢٠٠٠٠-	5.733	9.309	65.815	53.371	377.341
٢٥٠٠٠-	3.046	6.085	75.124	18.535	228.848
٣٠٠٠٠-	4.283	11.679	81.208	50.023	347.813
٥٠٠٠٠-	1.000	4.340	92.888	4.341	92.913
٧٥٠٠٠-	0.218	1.325	97.227	0.289	21.219
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.168	1.448	98.552	0.244	16.579
مجموع	100.000	100.000	100.000	**659.151**	**3020.043**

المصدر : الجدول رقم (٤١)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح ـ١

= ٠,٥ × ٦٥٩,١٥١ + ٣٠٢٠,٠٤٣

= ٣٠٢٠,٠٤٣+٣٢٩,٥٧٥ = ٣٣٤٩,٦١٨

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٣٤٩,٦١٨}{٥٠٠٠}$

= ١ ـ ٠,٦٦٩٩٢٣٧ = ٠,٣٣

جدول رقم (٤٣)
اشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (ريف) عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالى الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ٢٠٠٠	207	323437.5	0.0082	0.00144	0.825	0.144
-٢٠٠٠	494	1250067	0.0197	0.00556	2.793	0.700
-٣٠٠٠	980	3434704	0.0390	0.01528	6.697	2.228
-٤٠٠٠	1644	7362654	0.0655	0.03276	13.248	5.505
-٥٠٠٠	2330	12720635	0.0928	0.05660	22.531	11.165
-٦٠٠٠	2787	17878048	0.1110	0.07955	33.635	19.120
-٧٠٠٠	2949	21796944	0.1175	0.09699	45.384	28.819
-٨٠٠٠	2792	23332465	0.1112	0.10382	56.508	39.201
-٩٠٠٠	2390	22308021	0.0952	0.09926	66.031	49.127
-١٠٠٠٠	2869	30178437	0.1143	0.13428	77.461	62.555
-١١٥٠٠	1982	23712648	0.0790	0.10551	85.358	73.107
-١٣٠٠٠	1600	21754560	0.0637	0.09680	91.733	82.787
-١٥٠٠٠	825	12785603	0.0329	0.05689	95.020	88.476
-١٧٠٠٠	643	11330817	0.0256	0.05042	97.582	93.517
-٢٠٠٠٠	379	7956991.3	0.0151	0.03541	99.092	97.058
-٢٥٠٠٠	129	3207623.7	0.0051	0.01427	99.606	98.485
-٣٠٠٠٠	82	2448766	0.0033	0.01090	99.932	99.575
-٥٠٠٠٠	15	724056	0.0006	0.00322	99.992	99.897
-٧٥٠٠٠	0	0	0.0000	0.00000	99.992	99.897
١٠٠٠٠٠فأكثر	2	231264.6	0.0001	0.00103	100.000	100.000
مجموع	25099	**22473774**	1.0000	1.00000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٥/٢٠٠٤، المجلد الرابع ،متوسط الإنفاق العائلى والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ص ٤٢-٤٤ .

جدول رقم (٤٤)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (ريف) عام **٢٠٠٥/٢٠٠٤**

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح ـ ١
أقل من ٢٠٠٠	0.825	0.144	0	0.119	0
-٢٠٠٠	1.968	0.556	0.144	1.095	0.283
-٣٠٠٠	3.905	1.528	0.700	5.967	2.734
-٤٠٠٠	6.550	3.276	2.228	21.459	14.597
-٥٠٠٠	9.283	5.660	5.505	52.545	51.100
-٦٠٠٠	11.104	7.955	11.165	88.333	123.974
-٧٠٠٠	11.749	9.699	19.120	113.956	224.648
-٨٠٠٠	11.124	10.382	28.819	115.490	320.578
-٩٠٠٠	9.522	9.926	39.201	94.521	373.281
-١٠٠٠٠	11.431	13.428	49.127	153.495	561.558
-١١٥٠٠	7.897	10.551	62.555	83.320	493.982
-١٣٠٠٠	6.375	9.680	73.107	61.707	466.037
-١٥٠٠٠	3.287	5.689	82.787	18.700	272.118
-١٧٠٠٠	2.562	5.042	88.476	12.916	226.662
-٢٠٠٠٠	1.510	3.541	93.517	5.346	141.213
-٢٥٠٠٠	0.514	1.427	97.058	0.734	49.884
-٣٠٠٠٠	0.327	1.090	98.485	0.356	32.176
-٥٠٠٠٠	0.060	0.322	99.575	0.019	5.951
-٧٥٠٠٠	0.000	0.000	99.897	0.000	0.000
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.008	0.103	99.897	0.001	0.796
مجموع	100	100	100.000	**830.080**	**3361.573**

المصدر : الجدول رقم (٤٣)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح ـ١

= ٠,٥ × ٨٣٠,٠٨٠ + ٣٣٦١,٥٧٣

= ٣٣٦١,٥٧٣+٤١٥,٠٤ = ٣٧٧٦,٦١٣

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٧٧٦,٦١٣}{٥٠٠٠}$

= ١ـ ٠,٧٥٥٣٢٢٦ = ٠,٢٤٤

جدول رقم (٤٥)
إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالى الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	24	37850.9	0.00053	0.00004	0.053	0.004
٢٠٠٠-	119	292782.3	0.00263	0.00032	0.316	0.036
٣٠٠٠-	274	972636	0.00606	0.00105	0.922	0.140
٤٠٠٠-	397	1813054	0.00877	0.00195	1.799	0.336
٥٠٠٠-	137	707313.5	0.00303	0.00076	2.102	0.412
٦٠٠٠-	650	4747960	0.01437	0.00512	3.538	0.924
٧٠٠٠-	893	34143302	0.01974	0.03679	5.512	4.603
٨٠٠٠-	1529	13571914	0.03379	0.01463	8.891	6.066
٩٠٠٠-	1874	17908725	0.04142	0.01930	13.033	7.996
١٠٠٠٠-	3523	37981106	0.07786	0.04093	20.819	12.088
١١٥٠٠-	3775	46230364	0.08343	0.04982	29.162	17.070
١٣٠٠٠-	5442	74911754	0.12027	0.08073	41.189	25.143
١٥٠٠٠-	3896	56159520	0.08610	0.06052	49.799	31.195
١٧٠٠٠-	6001	84513694	0.13262	0.09107	63.061	40.302
٢٠٠٠٠-	6715	149579869	0.14840	0.16119	77.902	56.421
٢٥٠٠٠-	3946	107615874	0.08721	0.11597	86.623	68.018
٣٠٠٠٠-	4509	170124969	0.09965	0.18333	96.588	86.352
٥٠٠٠٠-	1043	62146775	0.02305	0.06697	98.893	93.049
٧٥٠٠٠-	248	23577309	0.00548	0.02541	99.441	95.589
١٠٠٠٠٠فأكثر	253	40928961	0.00559	0.04411	100.00	100.00
مجموع	45248	**92796573**	1.00000	1.00000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية٢٠٠٨/٢٠٠٩، المجلد الخامس ، متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٢.

جدول رقم (٤٦)

حساب معامل جيني للدخل العائلي (جملة الجمهورية) عام **٢٠٠٩/٢٠٠٨**

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.0530	0.0041	0	0.0002	0
٢٠٠٠-	0.2630	0.0316	0.0041	0.0083	0.0011
٣٠٠٠-	0.6056	0.1048	0.0356	0.0635	0.0216
٤٠٠٠-	0.8774	0.1954	0.1404	0.1714	0.1232
٥٠٠٠-	0.3028	0.0762	0.3358	0.0231	0.1017
٦٠٠٠-	1.4365	0.5117	0.4120	0.7350	0.5919
٧٠٠٠-	1.9736	3.6794	0.9237	7.2615	1.8230
٨٠٠٠-	3.3792	1.4625	4.6031	4.9422	15.5545
٩٠٠٠-	4.1416	1.9299	6.0656	7.9929	25.1215
١٠٠٠٠-	7.7860	4.0929	7.9955	31.8676	62.2528
١١٥٠٠-	8.3429	4.9819	12.0884	41.5636	100.8528
١٣٠٠٠-	12.0271	8.0727	17.0704	97.0906	205.3060
١٥٠٠٠-	8.6103	6.0519	25.1430	52.1088	216.4897
١٧٠٠٠-	13.2625	9.1074	31.1949	120.7868	413.7217
٢٠٠٠٠-	14.8404	16.1191	40.3023	239.2147	598.1044
٢٥٠٠٠-	8.7208	11.5970	56.4215	101.1351	492.0418
٣٠٠٠٠-	9.9651	18.3331	68.0184	182.6909	677.8092
٥٠٠٠٠-	2.3051	6.6971	86.3515	15.4373	199.0467
٧٥٠٠٠-	0.5481	2.5408	93.0486	1.3926	50.9991
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.5591	4.4106	95.5894	2.4662	53.4479
مجموع	100	100	100.0000	**906.9521**	**3113.4105**

المصدر: الجدول رقم (٤٥)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٩٠٦,٩٥٢ + ٣١١٣,٤١

= ٤٥٣,٤٧٥ + ٣١١٣,٤١٠ = ٣٥٦٦,٨٨

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٥٦٦,٨٨}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧١٣٣٧٧ = ٠,٢٨٦٦

جدول رقم (٤٧)
اشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (حضر) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	7	10010	0.00035	0.00002	0.035	0.002
٢٠٠٠-	25	50102.5	0.00124	0.00010	0.159	0.012
٣٠٠٠-	79	278475	0.00392	0.00055	0.550	0.067
٤٠٠٠-	127	574294	0.00630	0.00114	1.180	0.181
٥٠٠٠-	104	524232.8	0.00516	0.00104	1.695	0.285
٦٠٠٠-	250	2130000	0.01239	0.00422	2.934	0.707
٧٠٠٠-	390	30353700	0.01933	0.06019	4.868	6.726
٨٠٠٠-	532	5076876	0.02637	0.01007	7.505	7.733
٩٠٠٠-	676	6503525.6	0.03351	0.01290	10.856	9.022
١٠٠٠٠-	1265	13649350	0.06270	0.02706	17.126	11.729
١١٥٠٠-	1391	16973678	0.06895	0.03366	24.021	15.094
١٣٠٠٠-	2120	29735544	0.10509	0.05896	34.530	20.990
١٥٠٠٠-	1076	10773030	0.05334	0.02136	39.863	23.126
١٧٠٠٠-	2733	50432049	0.13547	0.10000	53.410	33.126
٢٠٠٠٠-	3311	73855166	0.16412	0.14644	69.823	47.771
٢٥٠٠٠-	2074	56640940	0.10281	0.11231	80.103	59.002
٣٠٠٠٠-	2807	104678644	0.13914	0.20756	94.017	79.758
٥٠٠٠٠-	770	45985093	0.03817	0.09118	97.834	88.876
٧٥٠٠٠-	204	19418209	0.01011	0.03850	98.845	92.726
١٠٠٠٠٠فأكثر	233	36682821	0.01155	0<07274	100	100
مجموع	20174	504325740	1.00000	1.00000		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المجلد الخامس ، متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٣.

جدول رقم (٤٨)
حساب معامل جيني للدخل العائلي (حضر) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.035	0.002	0	0.00006	0
٢٠٠٠-	0.124	0.010	0.002	0.0012	0.0002
٣٠٠٠-	0.392	0.055	0.012	0.0216	0.0047
٤٠٠٠-	0.630	0.114	0.067	0.0717	0.0423
٥٠٠٠-	0.516	0.104	0.181	0.0536	0.0933
٦٠٠٠-	1.239	0.422	0.285	0.5234	0.3531
٧٠٠٠-	1.933	6.019	0.707	11.6352	1.3673
٨٠٠٠-	2.637	1.007	6.726	2.6546	17.7368
٩٠٠٠-	3.351	1.290	7.733	4.3211	25.9109
١٠٠٠٠-	6.270	2.706	9.022	16.9707	56.5732
١١٥٠٠-	6.895	3.366	11.729	23.2060	80.8692
١٣٠٠٠-	10.509	5.896	15.094	61.9596	158.6192
١٥٠٠٠-	5.334	2.136	20.990	11.3932	111.9541
١٧٠٠٠-	13.547	10.000	23.126	135.4700	313.2977
٢٠٠٠٠-	16.412	14.644	33.126	240.3460	543.6772
٢٥٠٠٠-	10.281	11.231	47.771	115.4612	491.1097
٣٠٠٠٠-	13.914	20.756	59.002	288.8001	820.9472
٥٠٠٠٠-	3.817	9.118	79.758	34.8020	304.4195
٧٥٠٠٠-	1.011	3.850	88.876	3.8935	89.8717
١٠٠٠٠٠فأكثر	1.155	7.274	92.726	8.4007	107.0945
مجموع	100.000	100.000	100.000	**959.98**	**3123.9418**

المصدر: الجدول رقم (٤٧)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٦٧٢,٠٤٤ + ٢٨٨١,٩٧٠

= ٣٣٦,٠٢٢ + ٢٨٨١,٩٧٠ = ٣٢١٧,٩٩٢

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٢١٧,٩٩٢}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٤٣٥٩٨٤ = ٠,٣٥٦٤

جدول رقم (٤٩)
hشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلي (ريف) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الدخل	عدد الأسر	إجمالي الدخل	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الدخل	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الدخل
أقل من ٢٠٠٠	17	27840.9	0.0007	0.0001	0.068	0.007
٢٠٠٠-	94	242679.8	0.0037	0.0006	0.443	0.064
٣٠٠٠-	195	694161	0.0078	0.0016	1.220	0.228
٤٠٠٠-	270	1238760	0.0108	0.0029	2.297	0.520
٥٠٠٠-	33	183080.7	0.0013	0.0004	2.429	0.563
٦٠٠٠-	400	2617960	0.0160	0.0062	4.024	1.181
٧٠٠٠-	503	3789602	0.0201	0.0089	6.030	2.076
٨٠٠٠-	997	8495038.2	0.0398	0.0201	10.006	4.081
٩٠٠٠-	1198	11405200	0.0478	0.0269	14.784	6.773
١٠٠٠٠-	2258	24331756	0.0901	0.0574	23.790	12.517
١١٥٠٠-	2384	29256686	0.0951	0.0691	33.297	19.423
١٣٠٠٠-	3322	45176210	0.1325	0.1066	46.546	30.087
١٥٠٠٠-	2820	45386490	0.1125	0.1071	57.793	40.800
١٧٠٠٠-	3268	34081645	0.1303	0.0804	70.826	48.845
٢٠٠٠٠-	3404	75724703	0.1358	0.1787	84.402	66.720
٢٥٠٠٠-	1872	50974934	0.0747	0.1203	91.868	78.752
٣٠٠٠٠-	1702	65446325	0.0679	0.1545	98.656	94.201
٥٠٠٠٠-	273	16161682	0.0109	0.0381	99.745	98.016
٧٥٠٠٠-	44	4159100	0.0018	0.0098	99.920	98.998
١٠٠٠٠٠فأكثر	20	4246140	0.0008	0.0100	100.000	100.000
مجموع	**25074**	**423639995**	1	1		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المجلد الخامس ، متوسط الدخل العائلي والتوزيع النسبي للدخول وفقاً للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر المعيشية ، ص ١٢٤.

جدول رقم (٥٠)
حساب معامل جيني للدخل العائلي (ريف) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الدخل	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الدخل ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.0678	0.0066	0	0.0004	0
٢٠٠٠-	0.375	0.057	0.007	0.021	0.002
٣٠٠٠-	0.778	0.164	0.064	0.127	0.050
٤٠٠٠-	1.077	0.292	0.228	0.315	0.245
٥٠٠٠-	0.132	0.043	0.520	0.006	0.068
٦٠٠٠-	1.595	0.618	0.563	0.986	0.899
٧٠٠٠-	2.006	0.895	1.181	1.794	2.370
٨٠٠٠-	3.976	2.005	2.076	7.973	8.254
٩٠٠٠-	4.778	2.692	4.081	12.863	19.499
١٠٠٠٠-	9.005	5.743	6.773	51.722	60.996
١١٥٠٠-	9.508	6.906	12.517	65.662	119.008
١٣٠٠٠-	13.249	10.664	19.423	141.283	257.329
١٥٠٠٠-	11.247	10.713	30.087	120.491	338.376
١٧٠٠٠-	13.033	8.045	40.800	104.853	531.765
٢٠٠٠٠-	13.576	17.875	48.845	242.665	663.111
٢٥٠٠٠-	7.466	12.033	66.720	89.834	498.124
٣٠٠٠٠-	6.788	15.449	78.752	104.863	534.564
٥٠٠٠٠-	1.089	3.815	94.201	4.154	102.564
٧٥٠٠٠-	0.175	0.982	98.016	0.172	17.200
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.080	1.002	98.998	0.080	7.896
مجموع	100	100		**949.865**	**3162.318**

المصدر: الجدول رقم (٤٩)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٩٤٩,٨٦٥ + ٣١٦٢,٣١٨

= ٤٧٤,٩٣ + ٣١٦٢,٣١٨ = ٣٦٣٧,٢٤

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٦٣٧,٢٤}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧٢٧٤٤٨ = ٠,٢٧٢

جدول رقم (٥١)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلى (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الأنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ٢٠٠٠	79	118989.8	0.001685945	0.0001485	0.169	0.015
٢٠٠٠-	192	487430.4	0.004097486	0.0006081	0.578	0.076
٣٠٠٠-	346	1206571.2	0.007384011	0.0015054	1.317	0.226
٤٠٠٠-	477	2129757.3	0.010179692	0.0026572	2.335	0.492
٥٠٠٠-	751	4113752.7	0.016027146	0.0051325	3.937	1.005
٦٠٠٠-	1040	6707688	0.022194716	0.0083687	6.157	1.842
٧٠٠٠-	1630	12095415	0.034785949	0.0150906	9.635	3.351
٨٠٠٠-	1961	16471027	0.041849844	0.0205498	13.820	5.406
٩٠٠٠-	2401	22479122	0.051239916	0.0280457	18.944	8.211
١٠٠٠٠-	4350	46079985	0.092833668	0.0574909	28.228	13.960
١١٥٠٠-	4659	56144677	0.099428059	0.070048	38.171	20.965
١٣٠٠٠-	5928	81593585	0.126509881	0.1017989	50.822	31.144
١٥٠٠٠-	5043	79175100	0.107623031	0.0987815	61.584	41.023
١٧٠٠٠-	5768	104271597	0.123095309	0.1300928	73.893	54.032
٢٠٠٠٠-	5558	120387392	0.118613684	0.1501994	85.755	69.052
٢٥٠٠٠-	2651	69947961	0.056575185	0.0872694	91.412	77.779
٣٠٠٠٠-	3001	105481549	0.06404456	0.1316024	97.817	90.939
٥٠٠٠٠-	685	37917079	0.014618635	0.0473066	99.279	95.670
٧٥٠٠٠-	206	16884625	0.004396261	0.0210658	99.718	97.776
١٠٠٠٠٠فأكثر	132	17823907	0.002817022	0.0222377	100	100
مجموع	**46858**	**801517210**	1	1		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثانى– الجزء الاول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الحضر، ص ص ٢/١٣-٢/١٦ .

جدول رقم (٥٢)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (جملة الجمهورية) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الانفاق	أنصبة عدد الاسر س	أنصبة الانفاق ص	ص ح-١	س ص	س ص ح-١
أقل من ٢٠٠٠	0.169	0.015	0	0.003	0
-٢٠٠٠	0.410	0.061	0.015	0.025	0.006
-٣٠٠٠	0.738	0.151	0.076	0.111	0.056
-٤٠٠٠	1.018	0.266	0.226	0.270	0.230
-٥٠٠٠	1.603	0.513	0.492	0.823	0.788
-٦٠٠٠	2.219	0.837	1.005	1.857	2.231
-٧٠٠٠	3.479	1.509	1.842	5.249	6.408
-٨٠٠٠	4.185	2.055	3.351	8.600	14.024
-٩٠٠٠	5.124	2.805	5.406	14.371	27.701
-١٠٠٠٠	9.283	5.749	8.211	53.371	76.222
-١١٥٠٠	9.943	7.005	13.960	69.647	138.799
-١٣٠٠٠	12.651	10.180	20.965	128.786	265.222
-١٥٠٠٠	10.762	9.878	31.144	106.312	335.186
-١٧٠٠٠	12.310	13.009	41.023	160.138	504.969
-٢٠٠٠٠	11.861	15.020	54.032	178.157	640.892
-٢٥٠٠٠	5.658	8.727	69.052	49.373	390.662
-٣٠٠٠٠	6.404	13.160	77.779	84.284	498.131
-٥٠٠٠٠	1.462	4.731	90.939	6.916	132.940
-٧٥٠٠٠	0.440	2.107	95.670	0.926	42.059
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.282	2.224	97.776	0.626	27.544
مجموع	100	100	100.000	**869.845**	**3104.070**

المصدر : الجدول رقم (٥١)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح-١

= ٠,٥ × ٨٦٩,٨٤٥ + ٣١٠٤,٠٧٠

= ٣١٠٤,٠٧٠ + ٤٣٤,٩٢٢ = ٣٥٣٨,٩٩٢

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٥٣٨,٩٩٢}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٧٠٧٧٩٨٥ = ٠,٢٩٢٢٠

جدول رقم (٥٣)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلى (حضر) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ٢٠٠٠	23	34881.8	0.0011	0.0001	0.108	0.008
٢٠٠٠-	59	149004.5	0.0028	0.0003	0.385	0.043
٣٠٠٠-	96	334425.6	0.0045	0.0008	0.837	0.121
٤٠٠٠-	156	698318.4	0.0073	0.0016	1.570	0.283
٥٠٠٠-	248	1358469.6	0.0117	0.0032	2.735	0.599
٦٠٠٠-	328	2118060	0.0154	0.0049	4.277	1.091
٧٠٠٠-	527	3913923.6	0.0248	0.0091	6.753	2.002
٨٠٠٠-	667	5609603.4	0.0313	0.0130	9.888	3.306
٩٠٠٠-	859	8059997	0.0404	0.0187	13.925	5.180
١٠٠٠٠-	1558	16525862	0.0732	0.0384	21.247	9.023
١١٥٠٠-	1655	19990414	0.0778	0.0465	29.025	13.672
١٣٠٠٠-	2362	32618511	0.1110	0.0759	40.126	21.257
١٥٠٠٠-	2197	34588250	0.1033	0.0804	50.451	29.300
١٧٠٠٠-	2773	50356294	0.1303	0.1171	63.483	41.010
٢٠٠٠٠-	3084	67418707	0.1449	0.1568	77.977	56.688
٢٥٠٠٠-	1664	44432461	0.0782	0.1033	85.798	67.020
٣٠٠٠٠-	2154	77598496	0.1012	0.1804	95.921	85.065
٥٠٠٠٠-	555	31947410	0.0261	0.0743	98.529	92.494
٧٥٠٠٠-	193	15967141	0.0091	0.0371	99.436	96.207
١٠٠٠٠٠فأكثر	120	16308948	0.0056	0.0379	100	100
مجموع	**21278**	**430029177**				

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني – الجزء الاول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الحضر، ص ص ٢/١٣-٢/١٦ .

جدول رقم (٥٤)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (حضر) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الإنفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح ـ ١
أقل من ٢٠٠٠	0.108	0.008	0	0.0009	0
٢٠٠٠-	0.277	0.035	0.00811	0.010	0.002
٣٠٠٠-	0.451	0.078	0.043	0.035	0.019
٤٠٠٠-	0.733	0.162	0.121	0.119	0.088
٥٠٠٠-	1.166	0.316	0.283	0.368	0.330
٦٠٠٠-	1.541	0.493	0.599	0.759	0.923
٧٠٠٠-	2.477	0.910	1.091	2.254	2.703
٨٠٠٠-	3.135	1.304	2.002	4.089	6.274
٩٠٠٠-	4.037	1.874	3.306	7.567	13.346
١٠٠٠٠-	7.322	3.843	5.180	28.139	37.931
١١٥٠٠-	7.778	4.649	9.023	36.157	70.183
١٣٠٠٠-	11.101	7.585	13.672	84.201	151.767
١٥٠٠٠-	10.325	8.043	21.257	83.048	219.484
١٧٠٠٠-	13.032	11.710	29.300	152.607	381.848
٢٠٠٠٠-	14.494	15.678	41.010	227.230	594.396
٢٥٠٠٠-	7.820	10.332	56.688	80.803	443.316
٣٠٠٠٠-	10.123	18.045	67.020	182.671	678.456
٥٠٠٠٠-	2.608	7.429	85.065	19.378	221.878
٧٥٠٠٠-	0.907	3.713	92.494	3.368	83.896
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.564	3.793	96.207	2.139	54.257
مجموع	100	100	100.000	**914.942**	**2961.098**

المصدر : الجدول رقم (٥٣)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح ـ١

= ٠,٥ × ٩١٤,٩٤٢ + ٢٩٦١,٠٩٨

= ٤٥٧,٤٧١ + ٢٩٦١,٠٩٨ = ٣٤١٨,٥٦٩

معامل جيني = ١ - $\frac{٣٤١٨,٥٦٩}{٥٠٠٠}$

= ١ - ٠,٦٨٣٧١٣٨ = ٠,٣١٦٢٨

جدول رقم (٥٥)
إشتقاق منحنى لورنز للإنفاق العائلي (ريف) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩

فئات الإنفاق	عدد الأسر	إجمالي الإنفاق	أنصبة عدد الأسر	أنصبة الإنفاق	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة الإنفاق
أقل من ٢٠٠٠	55	82604.5	0.0022	0.0002	0.215	0.022
٢٠٠٠-	133	338418.5	0.0052	0.0009	0.735	0.113
٣٠٠٠-	250	872150	0.0098	0.0023	1.712	0.348
٤٠٠٠-	321	1431435.3	0.0126	0.0039	2.968	0.734
٥٠٠٠-	503	2755283.1	0.0197	0.0074	4.934	1.475
٦٠٠٠-	711	4583177.1	0.0278	0.0123	7.714	2.709
٧٠٠٠-	1103	8181392.2	0.0431	0.0220	12.026	4.912
٨٠٠٠-	1295	10869842	0.0506	0.0293	17.090	7.839
٩٠٠٠-	1543	14428439	0.0603	0.0388	23.122	11.723
١٠٠٠٠-	2792	29553878	0.1092	0.0796	34.038	19.680
١١٥٠٠-	3004	36154041	0.1174	0.0973	45.783	29.415
١٣٠٠٠-	3565	48961354	0.1394	0.1318	59.722	42.597
١٥٠٠٠-	2846	44586859	0.1113	0.1200	70.849	54.601
١٧٠٠٠-	2995	53915391	0.1171	0.1452	82.559	69.117
٢٠٠٠٠-	2474	52969082	0.0967	0.1426	92.231	83.379
٢٥٠٠٠-	986	25488987	0.0386	0.0686	96.086	90.241
٣٠٠٠٠-	846	27848205	0.0331	0.0750	99.394	97.739
٥٠٠٠٠-	130	5965271	0.0051	0.0161	99.902	99.345
٧٥٠٠٠-	13	913173.3	0.0005	0.0025	99.953	99.591
١٠٠٠٠٠فأكثر	12	1518535.2	0.0005	0.0041	100	100
مجموع	**25577**	**371417518**	1	1		

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في جمهورية مصر العربية ٢٠٠٠/٩٩، المجلد الثاني – الجزء الاول ، دخل وإنفاق وإستهلاك الحضر، ص ص ٢/١٣-٢/١٦ .

جدول رقم (٥٦)

حساب معامل جيني للإنفاق العائلي (ريف) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

فئات الإنفاق	أنصبة عدد الأسر س	أنصبة الانفاق ص	ص ح ـ١	س ص	س ص ح ـ ١
أقل من ٢٠٠٠	0.215	0.022	0	0.005	0
-٢٠٠٠	0.520	0.091	0.022	0.047	0.012
-٣٠٠٠	0.977	0.235	0.113	0.230	0.111
-٤٠٠٠	1.255	0.385	0.348	0.484	0.437
-٥٠٠٠	1.967	0.742	0.734	1.459	1.443
-٦٠٠٠	2.780	1.234	1.475	3.430	4.101
-٧٠٠٠	4.312	2.203	2.709	9.499	11.684
-٨٠٠٠	5.063	2.927	4.912	14.818	24.871
-٩٠٠٠	6.033	3.885	7.839	23.435	47.289
-١٠٠٠٠	10.916	7.957	11.723	86.860	127.973
-١١٥٠٠	11.745	9.734	19.680	114.326	231.145
-١٣٠٠٠	13.938	13.182	29.415	183.739	409.988
-١٥٠٠٠	11.127	12.005	42.597	133.576	473.983
-١٧٠٠٠	11.710	14.516	54.601	169.980	639.367
-٢٠٠٠٠	9.673	14.261	69.117	137.946	668.556
-٢٥٠٠٠	3.855	6.863	83.379	26.456	321.427
-٣٠٠٠٠	3.308	7.498	90.241	24.800	298.488
-٥٠٠٠٠	0.508	1.606	97.739	0.816	49.678
-٧٥٠٠٠	0.051	0.246	99.345	0.012	5.049
١٠٠٠٠٠فأكثر	0.047	0.409	99.591	0.019	4.673
مجموع	100	100	100	**931.938**	**3320.275**

المصدر : الجدول رقم (٥٥)

ع = ٠,٥ س ص + س ص ح ـ١

= ٠,٥ × ٩٣١,٩٣٨ + ٣٣٢٠,٢٧٥

= ٤٦٥,٩٦٩ + ٣٣٢٠,٢٧٥ = ٣٧٨٦,١٩

معامل جنيى = ١ - $\frac{٣٧٨٦,١٩}{٥٠٠٠}$

= ١ ـ ٠,٧٥٧٣٤٣٨ = ٠,٢٤٢

جدول رقم (٥٧)

قيمة الضرائب على الدخل والمبيعات والضرائب الجمركية

(مليون جنيه)

الفترة	ضرائب الدخل	ضرائب المبيعات	الضرائب الجمركية
١٩٩٠-١٩٩١	٦٤٠٦	٣٣٧٣	٣٢٦٧
١٩٩١-١٩٩٢	٩٩٩٦	٦٣٢٤	٤٥٨٨
١٩٩٢-١٩٩٣	١١١١٤	٧١٩١	٥٠٠٩
١٩٩٣-١٩٩٤	١٢٠٠٣	٨٠٨٠	٦١٢٠
١٩٩٤-١٩٩٥	١٢١٣٤	٩٣٣٣	٧٠١٧
١٩٩٥-١٩٩٦	١٣٧٠٧	١٠٤٥٠	٧٩١١
١٩٩٦-١٩٩٧	١٤٥٨٩	١١٣٢٣	٨١٢٥
١٩٩٧-١٩٩٨	١٥٣٠٦	١٢٩٢٥	٨٨٨٦
١٩٩٨-١٩٩٩	١٦٧٤٠	١٨٥٨٤	١١٠٤٨
١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠١٠٤	٢٠٠٨٥	٩٢٩٥
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢١٢٣٥	٢٠٧٩٣	٩١٨٤
٢٠٠١-٢٠٠٢	٢١٦٢٥	٢٠٥٨٠	٩٣٢٣
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٣١٦٧	٢٢٧٦٥	١١٣٥٤
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٦٩٠٣	٢٥٧٥٧	١١٩٧٠
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣١٥٧١	٣١٤٣٠	٧٧٤٤
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٤٨٢٦٨	٣٤٦٩٩	٩٦٥٤
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٥٨٥٣٥	٣٩٤٣٦	١٠٣٦٩
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٦٧٠٥٩	٤٩٧٤٧	١٤٠٢٠
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٧٩٠٧٣	٦٢٦٥٠	١٤٠٩١
٢٠٠٩-٢٠١٠	٧٦٦١٨	٦٧٠٩٥	١٤٧٠٢

المصدر : تقارير البنك المركزى المصري ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٥٨)

قيمة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

(مليارجنيه)

الفترة	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
١٩٩٠-١٩٩١	٦,٤١	٩,٠٩٧
١٩٩١-١٩٩٢	١٠,٠٠	١٤,٢٩
١٩٩٢-١٩٩٣	١١,١١	١٦,٢٢
١٩٩٣-١٩٩٤	١٢,٠٠	١٩,٣٧
١٩٩٤-١٩٩٥	١٢,١٣	٢٢,١٤٥
١٩٩٥-١٩٩٦	١٣,٧١	٢٤,٥٤٢
١٩٩٦-١٩٩٧	١٤,٥٩	٢٥,٩٢٤
١٩٩٧-١٩٩٨	١٥,٣١	٢٨,٦٥٦
١٩٩٨-١٩٩٩	١٦,٧٤	٢٩,٨٠٣
١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٠,١٠	٢٩,٥١٧
٢٠٠٠-٢٠٠١	٢١,٢٤	٣٠,١٢٣
٢٠٠١-٢٠٠٢	٢١,٦٣	٣٠,١٠١
٢٠٠٢-٢٠٠٣	٢٣,١٧	٣٤,٣١٩
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٦,٩٠	٣٧,٨٩
٢٠٠٤-٢٠٠٥	٣٢,٦١	٤٣,١٥
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٤٩,٤٨	٤٨,٢٩
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٦٠,٣٢	٥٤,٠٠
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٦٩,١١	٦٨,٠٨
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٨٣,١	٨٠,٢٠
٢٠٠٩-٢٠١٠	٨٥,٣٨	٨٥,١٠

المصدر : تقارير البنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٥٩)
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (١٩٩١/٩٠ – ٢٠١٠/٢٠٠٩)

الفترة	الرقم القياسى للأسعار
١٩٩٠-١٩٩١	١٠٠
١٩٩١-١٩٩٢	١٢١,١
١٩٩٢-١٩٩٣	١٣٤,٦
١٩٩٣-١٩٩٤	١٤٦,٧
١٩٩٤-١٩٩٥	١٦٠,٤
١٩٩٥-١٩٩٦	١٨٣,٩
١٩٩٦-١٩٩٧	١٩٥,٣
١٩٩٧-١٩٩٨	٢٠٦,٤
١٩٩٨-١٩٩٩	٢١٤,١
١٩٩٩-٢٠٠٠	٢٢٠,٢
٢٠٠٠-٢٠٠١	١٢٢,٦
٢٠٠١-٢٠٠٢	١٢٥,٦
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٢٩,٦
٢٠٠٣-٢٠٠٤	١٤٥,١
٢٠٠٤-٢٠٠٥	١٥٧,٩
٢٠٠٥-٢٠٠٦	١٦٤,٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٨٢,٥
٢٠٠٧-٢٠٠٨	١٩٩,٢
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢١٧,٢
٢٠٠٩-٢٠١٠	٢٣٠,٥

- سنة الأساس ١٩٩١/٩٠ للفترة (١٩٩١/٩١ : ٢٠٠٠/٩٩)
- سنة الأساس ١٩٩٦/٩٥ للفترة (٢٠٠١/٢٠٠٠ : ٢٠١٠/٢٠٠٩)

المصدر : البنك المركزي المصري متاح على :
/http://www.cbe.org.eg/English/Economic+research/Time+Series

جدول رقم (٦٠)
متوسط دخل الفرد الحقيقى
(بالجنيه)

الفترة	متوسط الدخل الحقيقي
١٩٩٠_١٩٩١	٣٨٥٠,٨
١٩٩١_١٩٩٢	٢٩٨٠,٩٥
١٩٩٢_١٩٩٣	٢١٠٥,٠٥
١٩٩٣_١٩٩٤	٢١٣٣,٦٠
١٩٩٤_١٩٩٥	٢٢٢٨,٤٣
١٩٩٥_١٩٩٦	٢١٤١,٥٤
١٩٩٦_١٩٩٧	٢٢٩١,٤٠
١٩٩٧_١٩٩٨	٢٢٩٣,٧٥
١٩٩٨_١٩٩٩	٢٣١٧,٥٦
١٩٩٩_٢٠٠٠	٢٤٣٩,٧٨
٢٠٠٠_٢٠٠١	٤٥٢٥,٤٤
٢٠٠١_٢٠٠٢	٤٥٧١,٧٣
٢٠٠٢_٢٠٠٣	٤٧٨٥,٨٠
٢٠٠٣_٢٠٠٤	٤٨٧٢,٠٨
٢٠٠٤_٢٠٠٥	٤٨٧٢,١٩
٢٠٠٥_٢٠٠٦	٥٢٥٩,٧٨
٢٠٠٦_٢٠٠٧	٥٥١١,٢٣
٢٠٠٧_٢٠٠٨	٦٠٣٩,٢٣
٢٠٠٨_٢٠٠٩	٦٢٨٧,٧٥
٢٠٠٩_٢٠١٠	٦٧٣٧,٥٢

المصدر: بوابة معلومات مصر ، متاح على : http://www.eip.gov.eg/nds/nds.aspx

ملحق رقم (٢)

أولاً: إختبارات جذر الوحده لمستوى السلاسل الزمنية والفرق الأول لها بإستخدام إختبار ديكى فوللر وديكى فوللرالموسع

Null Hypothesis: LNYT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.269725	0.9127
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNYT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.593912	0.0577
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNYT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.570458	0.0178
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNYT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.588925	0.0598
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.482130	0.8747
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.620293	0.7458
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.050429	0.0068
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.185003	0.0205
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.781061	0.3777
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.190730	0.4660
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.582472	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.153138	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX3 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.499399	0.1311
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.147491	0.1242
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX3) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.992836	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX3) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.918611	0.0053
Test critical values:	1% level	-4.800080	
	5% level	-3.791172	
	10% level	-3.342253	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثانياً : اختبارات جذر الوحده لمستوى السلاسل الزمنية والفرق الأول لها بإستخدام فليب بيرون

Null Hypothesis: LNYT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.425250	0.8859
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNYT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.614416	0.0556
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNYT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.576450	0.0176
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNYT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.556113	0.0633
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-0.511233	0.8686
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.923544	0.6033
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.020233	0.0072
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.185003	0.0205
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-1.781061	0.3777
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-4.867066	0.0053
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.915482	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-7.600291	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX3 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-2.829545	0.0729
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LNX3 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.173301	0.1190
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX3) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.352445	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LNX3) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-5.389676	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ثالثاً : تقدير معالة الانحدار بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (O L S)

Dependent Variable: LNYT
Method: Least Squares
Date: 03/08/14 Time: 05:11
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.382725	6.391863	1.155019	0.2650
LNX1	0.345848	0.411304	0.840858	0.4128
LNX2	0.437900	0.496970	0.881140	0.3913
LNX3	-0.777432	0.433309	-1.794172	0.0917

Rر-squared	0.703249	Mean dependent var	8.186279
Adjusted R-squared	0.647609	S.D. dependent var	0.430647
S.E. of regression	0.255643	Akaike info criterion	0.286787
Sum squared resid	1.045654	Schwarz criterion	0.485933
Log likelihood	1.132131	Hannan-Quinn criter.	0.325662
F-statistic	12.63911	Durbin-Watson stat	0.958525
Prob(F-statistic)	0.000172		

رابعا : إختبار التكامل المشترك بفحص جذر الوحدة لبواقى إنحدار العلاقة بإستخدام (ADF - PP)

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.170700	0.0381
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.451255	0.0742
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.233209	0.0337
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
	Phillips-Perron test statistic	-3.440855	0.0756
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

خامساً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ بإستخدام طريق إنجل و جرانجر

Vector Error Correction Estimates
Date: 03/08/14 Time: 05:30
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
LNYT(-1)	1.000000
LNX1(-1)	1.022837 (0.66066) [1.54821]
LNX2(-1)	1.467246 (0.89944) [-1.63128]
LNX3(-1)	-0.585407 (0.79303) [-0.73819]
C	15.56416

Error Correction:	D(LNYT)	D(LNX1)	D(LNX2)	D(LNX3)
CointEq1	-0.287571 (0.08210) [-3.50249]	-0.028920 (0.07521) [-0.38454]	-0.006209 (0.06731) [-0.09225]	0.246488 (0.11914) [2.06890]
D(LNYT(-1))	-0.176019 (0.16795) [-1.04802]	-0.053121 (0.15385) [-0.34529]	-0.143296 (0.13768) [-1.04079]	-0.113280 (0.24371) [-0.46481]
D(LNX1(-1))	-0.589214 (0.29337) [2.00845]	0.178130 (0.26872) [0.66287]	-0.050863 (0.24049) [-0.21150]	-0.298806 (0.42570) [-0.70192]
D(LNX2(-1))	-0.652528 (0.25646) [-2.54433]	0.161827 (0.23492) [0.68886]	-0.087447 (0.21024) [-0.41594]	-0.154683 (0.37215) [-0.41565]
D(LNX3(-1))	-0.225087 (0.16874) [-1.33397]	-0.254721 (0.15456) [-1.64803]	0.141858 (0.13832) [1.02557]	-0.244693 (0.24485) [-0.99937]
C	0.092029 (0.05019) [1.83360]	0.084140 (0.04597) [1.83016]	0.144889 (0.04114) [3.52154]	0.154479 (0.07283) [2.12110]
R-squared	0.702077	0.259696	0.162282	0.329603
Adj. R-squared	0.577943	-0.048764	-0.186767	0.050271
Sum sq. resids	0.149568	0.125496	0.100509	0.314934
S.E. equation	0.111642	0.102264	0.091519	0.162001
F-statistic	5.655778	0.841911	0.464926	1.179970
Log likelihood	17.57248	19.15180	21.15003	10.87099
Akaike AIC	-1.285831	-1.461311	-1.683337	-0.541222
Schwarz SC	-0.989041	-1.164521	-1.386547	-0.244431

Mean dependent	0.045303	0.113147	0.131209	0.064697
S.D. dependent	0.171847	0.099858	0.084010	0.166234

Determinant resid covariance (dof adj.)	1.86E-08
Determinant resid covariance	3.68E-09
Log likelihood	72.61853
Akaike information criterion	-4.957615
Schwarz criterion	-3.572592

سادساً : تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمتوسط دخل الفرد الحقيقى

Dependent Variable: D(LNYT)
Method: Least Squares
Date: 03/08/14 Time: 05:48
Sample (adjusted): 1992 2009
Included observations: 18 after adjustments
D(LNYT) = C(1)*(LNYT(-1) + 1.02283743199*LNX1(-1) - 1.46724629054 *LNX2(-1) - 0.585406781789*LNX3(-1) + 15.5641551559) + C(2) *D(LNYT(-1)) + C(3)*D(LNX1(-1)) + C(4)*D(LNX2(-1)) + C(5)*D(LNX3(-1)) + C(6)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.287571	0.082105	-3.502494	0.0044
C(2)	-0.176019	0.167953	-1.048025	0.3153
C(3)	0.589214-	0.293368	2.008446	0.0676
C(4)	-0.652528	0.256463	-2.544331	0.0257
C(5)	-0.225087	0.168735	-1.333969	0.2070
C(6)	0.092029	0.050190	1.833596	0.0916

R-squared	0.702077	Mean dependent var	0.045303
Adjusted R-squared	0.577943	S.D. dependent var	0.171847
S.E. of regression	0.111642	Akaike info criterion	-1.285831
Sum squared resid	0.149568	Schwarz criterion	-0.989041
Log likelihood	17.57248	Hannan-Quinn criter.	-1.244908
F-statistic	5.655778	Durbin-Watson stat	1.555456
Prob(F-statistic)	0.006594		

سابعاً : إختبار سببية جرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/08/14 Time: 06:42
Sample: 1990 2009
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNX1 does not Granger Cause LNYT	18	3.04687	0.0822
LNYT does not Granger Cause LNX1		0.58227	0.5726
LNX2 does not Granger Cause LNYT	18	10.5915	0.0019
LNYT does not Granger Cause LNX2		0.76687	0.4844
LNX3 does not Granger Cause LNYT	18	6.48554	0.0111
LNYT does not Granger Cause LNX3		0.40194	0.6771
LNX2 does not Granger Cause LNX1	18	1.30207	0.3052
LNX1 does not Granger Cause LNX2		1.24718	0.3195
LNX3 does not Granger Cause LNX1	18	1.12887	0.3531

LNX1 does not Granger Cause LNX3	5.49019	0.0187	
LNX3 does not Granger Cause LNX2	18	0.63641	0.5449
LNX2 does not Granger Cause LNX3		2.50586	0.1201

ثامناً : إختبارات صلاحية النموذج لمتوسط دخل الفرد الحقيقى

١- إختبار لانجرنج للارتباط التسلسلى بين البواقى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.360148	Prob. F(2,10)	0.3003
Obs*R-squared	3.849386	Prob. Chi-Square(2)	0.1459

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 03/08/14 Time: 06:00
Sample: 1992 2009
Included observations: 18
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.047492	0.098682	-0.481265	0.6407
C(2)	-0.278537	0.237406	-1.173252	0.2679
C(3)	0.080902	0.355059	0.227856	0.8243
C(4)	-0.120828	0.259959	-0.464795	0.6520
C(5)	-0.069908	0.169405	-0.412668	0.6886
C(6)	0.019318	0.055662	0.347067	0.7357
RESID(-1)	0.656082	0.449584	1.459310	0.1752
RESID(-2)	-0.416524	0.374820	-1.111264	0.2925

R-squared	0.213855	Mean dependent var	-3.51E-16
Adjusted R-squared	-0.336447	S.D. dependent var	0.093798
S.E. of regression	0.108435	Akaike info criterion	-1.304223
Sum squared resid	0.117582	Schwarz criterion	-0.908502
Log likelihood	19.73801	Hannan-Quinn criter.	-1.249658
F-statistic	0.388614	Durbin-Watson stat	2.200759
Prob(F-statistic)	0.888764		

٢- إختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.186373	Prob. F(8,9)	0.3992
Obs*R-squared	9.238974	Prob. Chi-Square(8)	0.3225
Scaled explained SS	7.005007	Prob. Chi-Square(8)	0.5361

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 03/08/14 Time: 06:01
Sample: 1992 2009
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.357896	0.699916	-0.511341	0.6214

LNYT(-1)	-0.033440	0.031548	-1.059958	0.3168
LNX1(-1)	0.086294	0.065002	1.327572	0.2170
LNX2(-1)	-0.025236	0.060524	-0.416952	0.6865
LNX3(-1)	-0.006406	0.030784	-0.208084	0.8398
LNYT(-2)	0.002390	0.025858	0.092423	0.9284
LNX1(-2)	-0.100209	0.048813	-2.052920	0.0703
LNX2(-2)	0.041318	0.037760	1.094223	0.3023
LNX3(-2)	0.031121	0.044718	0.695953	0.5040

R-squared	0.513276	Mean dependent var	0.008309
Adjusted R-squared	0.080633	S.D. dependent var	0.015793
S.E. of regression	0.015143	Akaike info criterion	-5.235660
Sum squared resid	0.002064	Schwarz criterion	-4.790474
Log likelihood	56.12094	Hannan-Quinn criter.	-5.174275
F-statistic	1.186373	Durbin-Watson stat	2.116023
Prob(F-statistic)	0.399196		

٣- إختبار مدى صحة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LNYT C LNX1 LNX2 LNX3
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	Df	Probability
t-statistic	0.957708	15	0.3534
F-statistic	0.917205	(1, 15)	0.3534
Likelihood ratio	1.187007	1	0.2759

F-test summary:

	Sum of Sq.	Df	Mean Squares
Test SSR	0.060254	1	0.060254
Restricted SSR	1.045654	16	0.065353
Unrestricted SSR	0.985399	15	0.065693
Unrestricted SSR	0.985399	15	0.065693

LR test summary:

	Value	Df
Restricted LogL	1.132131	16
Unrestricted LogL	1.725635	15

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LNYT
Method: Least Squares
Date: 03/08/14 Time: 06:04
Sample: 1990 2009
Included observations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	54.51315	49.62719	1.098453	0.2893
LNX1	5.795316	5.705037	1.015824	0.3258
LNX2	6.696375	6.553814	1.021752	0.3231
LNX3	-12.33120	12.07180	-1.021488	0.3232
FITTED^2	-0.902058	0.941892	-0.957708	0.3534

R-squared	0.720349	Mean dependent var	8.186279
Adjusted R-squared	0.645776	S.D. dependent var	0.430647
S.E. of regression	0.256307	Akaike info criterion	0.327437
Sum squared resid	0.985399	Schwarz criterion	0.576370
Log likelihood	1.725635	Hannan-Quinn criter.	0.376031
F-statistic	9.659583	Durbin-Watson stat	1.066654
Prob(F-statistic)	0.000453		

٤- إختبار الاخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعى

VEC Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 03/08/14 Time: 06:07
Sample: 1990 2009
Included observations: 18

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	1.154144	3.996148	1	0.0456
2	-0.234847	0.165459	1	0.6842
3	1.518646	6.918856	1	0.0085
4	-2.622975	20.63999	1	0.0000
Joint		31.72045	4	0.0000

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	4.411908	1.495113	1	0.2214
2	3.401803	0.121084	1	0.7279
3	5.124149	3.384006	1	0.0658
4	10.34627	40.47576	1	0.0000
Joint		45.47596	4	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	5.491262	2	0.0642
2	0.286543	2	0.8665
3	10.30286	2	0.0058
4	61.11575	2	0.0000
Joint	77.19641	8	0.0000

Abstract

The issue of income equity distribution has a great importance whether among scholars and economists or politicians and decision-makers because of its economic, social and political dimensions and overlaps. The pattern of income distribution in society is an interaction result of a set of factors and economic determinants. The state can intervene to redistribute income among members of society through a set of policies, particularly tax policy. The researcher does this study because of the important role played by the taxes in the income distribution. He tries to highlight the role of taxes in income redistribution, including clarifying the importance of studying the tax system, and the relationship between them and the economic, social and political systems. He explains the objectives of tax policy and the evolution of the Egyptian tax system. He also explains the elements of tax policy in which income fair distribution can be achieved in Egypt so the study aims to identify and analyze the role of tax policy in achieving income equity distribution in Egypt during the period (1990-2010). The study has found a set of results. the most important ones are: variation of factors that affects on income distribution on the level of the state, family and individual, direct taxes are able to achieve income equity distribution more than indirect taxes through using the progressive tax rate system, indirect taxes contribute to achieving equity distribution of household expenses more than the personal income distribution, The effectiveness of tax in the redistribution of income depends on its rate, the increasing of this rate, how to determinate it and exemptions of it, Gini value of income distribution among households on the level of the state, 0.37, 0.343, 0.36, 0.33, 0.286 in 90/91, 95/96, 99/2000 and 2004/2005, 2008/2009, respectively; that means an improvement in the level of income distribution, The structure of income distribution in rural areas is better than in urban areas because the structure of income distribution in the rural is better than in the urban. Gini in the rural is 0.33, 0.28, 0.271, 0.272, while in urban areas is 0.39, 0.37 0.35, 0279 in 90/91, 99/2000, 2004/2005, 2008/2009 respectively. This may be due to the interdependence of rural people together and their proximity to each other, unlike the urban population.

The study recommends supporting the role of the state, developing it to commensurate with the new conditions through effective mechanisms to redistribute income and wealth and their policies, improving the performance level of government services and reducing the high class share of national income through progressive taxation on income and wealth, and increasing the lower class share of the national income through directing public expenditure towards increasing the income of the poor directly by subsidies and indirectly by creating employment opportunities for them.

Introduction

Unequal distribution of income has been the subject of research, discussion and controversy since the earliest times. All religions have come to refer to the differences in wealth distribution among people, and the ways where more equal societies can be treated and configured. There is no philosophy or ideology in any stage of human history and in any nation which does not touch on this subject, or make it an important part of its general philosophy. However, this issue is still attracting attention and research without clear results; people are still differing about what the mean of (fair income distribution) could be until now. Every member of society has his own ideas about this subject and sometimes he also has solutions which are believed to be necessary to deal with this problem so this ideology contrast reflects Strata of society .on one hand, Workers believe that business owners get income shares more than they deserve because of the high profits they impose on goods that are produced, and the low wages they pay for workers. On the other hand, business owners believe that the workers' continuing demands to increase wages lead inevitably to inflation and then to income redistribution in society to the detriment of workers in many cases.

The tax policy – and then the tax system – is one of the most important tools of economic policy used by the state to achieve its economic, social and political objectives. Tax policy links to economic, social and political determinants and factors which affect and are affected by them so it contributes either directly or indirectly to support economic and social development where tax proceeds represent 54.28% in 90/1991, 68.8% in 2000/2001, and 63.59% in 2009/2010 of the total revenues. That Indicates to a continued reliance on tax proceeds as a main supply of state resources needed to finance development expenditures.

The researcher does this study because of the important role played by the taxes in the income distribution. He tries to highlight the role of taxes in income redistribution, including clarifying the importance of studying the tax system, and the relationship between them and the economic, social and political systems. He explains the objectives of tax policy and the evolution of the Egyptian tax system. He also explains the elements of tax policy in which income fair distribution can be achieved in Egypt.

Study Problem

All societies face the problem of income distribution whether developed or developing countries, but it differs in terms of its size, nature and affected. It is a multifaceted problem economically, socially or politically. The severity of this problem and its harmful effects usually increase in developing countries, including Egypt.

Estimates of income distribution in Egypt indicate that there is deterioration since the mid-eighties. It also makes the installation procedures and structural adjustment of income distribution is worst in the recent period of the twentieth century where the economic reform has distributional effects to the detriment of middle and low income categories. Before the application of the economic reform program, Gini value on the national level was 0.37 in 90/1991. At the beginning of applying the Egyptian economic reform program, it decreased to 0.34 in 95/1996, Then began to increase in 1999/2000 and become 0.36. The value of this coefficient decreased again and become 0.33 in 2004/2005, which refers to the worsening of income distribution and concentration of property in the hands of the upper classes in the Egyptian economy.

In fact, the concept of equity distribution is a relative concept. It differs from a country to another and from a period to another in the same country. This is reflected not only in the structures of its income distribution and also in its policies to approach the structure of equity distribution according to the concept adopted by the state. In this context, tax policy stands out as one of the economic policies by which the equity distribution of national income and raising rate of growth can be achieved.

Right now, the Study Problem is illustrated Represented in identifying the most important tools of tax policy to see the real role of taxes in achieving equity distribution of income during the study period.

Study Importance

The disparity in income distribution is one of public traditional issues that has faced and is still facing all societies but this it differs from a society to another so the policy of income redistribution becomes very important in achieving a lot of the social and economic purposes to achieve equity distribution of national income. The target of achieving equity distribution of income by using tax policy has a great importance in both developed and developing countries alike, due to its significant role in achieving social stability and as a result the national security of society Especially because of widening interior gap between the rich and the poor and the spread of information about the Lorenz curve and its distance from the absolute equality line so the study of disparity in income distribution becomes the focus of direct attention in the economic literature widely. What makes the study of equity distribution be importance is the expected impact of the new economic

policies adopted by the international economic institutions. The income equity distribution can be achieved through two main parts. The first part is the tax and its active role in redistributing by imposing various taxes and the second part is the public expenditure by providing social services such as education, health and subsidy... in order to achieve equitable distribution of income.

The importance of tax policy in achieving fair distribution of income has already illustrated because it constitutes an important tool of income redistribution by influencing the monetary and real incomes.

Study hypotheses:

The study attempts to test the following hypotheses:

1- There is a disparity in income distribution between urban and rural areas.
2- There is an inverse relationship between direct taxes and real income per capita.
3- There is an inverse relationship between indirect taxes and real income per capita.

Study objectives:

The study aims to identify and analyze the role of tax policy in achieving income equity distribution in Egypt in the last decade of the last century and the first decade of the current century. To achieve that, the study will try to test its hypotheses by achieving the following objectives:

1- Identifying set of procedures that have been followed in the process of tax reform.
2- Analyzing the structure of income distribution in Egypt and the changes that have occurred during the study period.
3- Evaluating the distributional role of tax policy in Egypt.
4- Analyzing the disparity of income distribution and study the role of tax policy in redistribution of income
5- Submission of proposals and programs to achieve income equity distribution in the framework of social and economic development.

Study Methodology:

The study is based on the following methods of research:

1- Inductive method: represented in a study various aspects of the problem, and inventory data available about them.
2- Analytical method: based on analyzing available data of study different variables during the study period.
3- The standard method: by using a multiple regression model to measure the impact of tax policy on the real income per capita during the study period.

Results

The study finds the following results:

1- tax policy is one of the components of fiscal policy must be seen as an integrated set of programs and procedures designed in the light of the relations of harmonization and coherence between the parts.

2- Tax policy objectives are multiple; the most important ones are achieving economic growth, economic stability and social justice. Tax policy objectives are different between developed and developing countries, and this difference is due to the nature of the economic problems.

3- The financial reform efforts are succeeded in the public revenues development and these lead to narrow deficit of the state budget and reduce fiscal deficit of GDP. The tax proceeds have the largest share in this development particularly the proceeds of the General Sales Tax.

4- The tax system in Egypt is based on indirect taxes represented more than 65% of the state total revenues. Moreover, the burden of indirect taxes affect on low-income people more than the rich.

5- The factors that affect income distribution are different on the level of the state (the level of economic growth, how state intervenes in the economic field and the flexibility of social mobility) while the factors that affect income distribution on the level of the family are (the importance of family wealth, head of the family job, the lord family gender, the number of working members in the family and the family size), and the factors that affect income distribution on the individual level are (jip , original Social , age, gender,.....)

6- Proper Measurement of income distribution and its trends over time is a complex process, especially in light of the scarcity of available good data depended on. Data Problems are represented in the lack of poverty and inequality data and difficulty to configure time series.

7- Despite the many ways to definite disparity, there is not any clear contrast between them; they all are centered on the contrast ratio of what is got by individuals or families in the community, compared with their share of the total population.

8- Wages and salaries represent the most important source of income, whether in urban or rural areas during the study period; they represented (40.68% - 44.20% - 48.4% -46.2%) in urban areas and (26.35% - 33.47% - 35% - 36.41%) in rural areas, thus inter Republic (38.74% - 41% - 42.5% - 41.58%) of 90/91, 99/2000, 2004/2005 and 2008/2009 respectively.

9- Gini value of income distribution among households on the level of Republic is 0.37, 0.343, 0.36, 0.33, 0.286 for the 90s / 91.95 96/99/2000 and 2004/2005, 2008/2009, respectively; which means an improvement in the level of income distribution.

10- The structure of income distribution in rural areas is better than in urban areas because the structure of income distribution in the rural is

better than in the urban. Gini in the rural is 0.33, 0.28, 0.271, 0.272, while in urban areas is 0.39, 0.37 0.35, 0279 in 90/91, 99/2000, 2004/2005, 2008/2009 respectively. This may be due to the interdependence of rural people together and their proximity to each other, unlike the urban population.

11- Gini for spending in rural areas is 0.23, 0.27, 0.26, 0.244, 0.242 and increases to 0.27, 0.32, 0.35, 0.33, 0.31 in urban areas in 90/91, 95 /96, 99/2000, 2004/2005 and 2008/2009 respectively which indicates that there is disparity in distributing consumption expenditure among households in urban areas more than in rural areas. By calculating Gini for spending on the level of the republic in 95/96, it represents 0.31.

12- Lorenz curve for spending in Republic is semi-identical, which means that there is not a clear disparity in spending.

13- Direct income taxes can achieve equity distribution better than indirect taxes. When the other factors are steadied, the role played by the system of progressive tax rate will increase to reduce disparity of income distribution and to approach the equitable distribution of income among members of this society.

14- Direct taxes can contribute to achieving income equity distribution through discrimination between gross and net incomes

15- Indirect taxes can contribute to achieving income equity distribution of household expenses more than personal income distribution while the role of direct taxes in distributing income is more important. On the one hand, direct taxes can achieve horizontal equity and on the other hand, they can achieve vertical equity - reducing income disparities by imposing tax on the rich with prices or rates more increased than the poor.

16- The effectiveness of tax in the redistribution of income depends on its rate, the increasing of this rate, how to determinate it and exemptions of it.

17- There is an inverse relationship between real income per capita and all income taxes (direct taxes), sales taxes, and customs tax (indirect taxes) in the short term- that proves the second and third hypothesizes.

Recommendations:

1- Income redistribution and making it in favor of poor categories of society is recommended because focus on growth and ignoring the widening income inequality may lead to appear forces weaken the social and political stability, so attention must be paid to redistribute income through various economic tools.

2- The role of the state because equality can not be achieved in its absence. This role should be supported developed to commensurate with the new conditions through effective mechanisms to redistribute income and wealth and their policies.

3- The performance level of government services, particularly in the fields of education and health should be improved to help families save money spent on private courses.
4- The lower class share of the national income should be increased through directing public expenditure towards increasing the income of the poor directly by subsidies and indirectly by creating employment opportunities for them.
5- Problems and cons of tax policy exceed their being legislation problems. Therefore, the tax reform requires a large change and reform beyond tax legislation. That means reform of the tax system axes represented in the relationship between the tax interests and their funders.
6- Research centers concerned with studies of income distribution should be developed in order to develop different theories, principles and standards of income distribution. Those research centers should be increased their ability to obtain data and information and do their own studies so that they can give decision-makers the best alternatives, methods and strategies to redistribute income among categories of society.

Committee of Judgment and Discussion

Prof.Dr / Sakr Ahmed Sakr **" Chairman"**
Professor of Economics
Former President of Menoufia University

Prof.Dr / Medhat Mohamed ElAkkad **"Member "**
Professor of Economics
Former Formerice Dean for PostGraduate Studies and Research
Faculty of Commerce – Zagazig University

Dr / Aly Sherif Abd El Wahhab **"Supervisor& Member"**
Assistant Professor of Economics
Chairman Department of Economics
Faculty of Commerce – Menoufia University

Menoufia University

Faculty of Commerce

Department of Economics & Public Finance

The role of tax policy to achieve fair distribution of income in Egypt - An analytical study for the period (1990 - 2010)

A thesis submitted in fulfillment of requirements for the master degree in Commercial Sciences

"Economics"

Prepared by

Ahmed Mohamed Wagid Kamara

Demonstrator in Economics Department

Faculty of Commerce Kafr El Sheikh University

Under supervision of

Dr/ Aly Sherif Abd El Wahab Warda

Assistant Professor of Economics

Chairman Department of Economics

Faculty of Commerce Menoufia University

2014